

السوق العربية المشتركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد السادس)

{عداد

مركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت: ٣٨٠٢٠٣٣



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)
أ.ش.ا	السياسة الكويتية	١٠٠٨ ٩٩-٠٦-٠٢	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية
عمر الخياط	الاخبار	١٠٠٩ ٩٩-٠٦-٠٢	ابعد التكامل الاقتصادى العربى عن الخلافات السياسية
مبارك : صفوط لمعنا من انشاء السوق العربية المشتركة	البيان	١٠١٠ ٩٩-٠٦-٠٤	اتحاد العرب يبحث البات التعويض عن الاثار
-----	البيان	١٠١٢ ٩٩-٠٦-٠٨	-----
ابراهيم محمد	الحياة	١٠١٥ ٩٩-٠٦-١٠	نسعى الى تمويل مشاريع كبرى فى الدول العربية والسوق المشتركة
اشرف بدر	الاهرام المسائى	١٠١٨ ٩٩-٠٦-١١	ماذا دار فى اجتماعات مجلس الوزراء امس ؟
عماد الجندي	الوفد	١٠٢٠ ٩٩-٠٦-١٩	السوق الشرق اوسطية .. حلم اسرائيلى لم يمت
-----	السياسة الكويتية	١٠٢١ ٩٩-٠٦-٢٢	دعوة لعقد قمة عربية تبحث فى التكامل الاقتصادى
سمير طراف	السياسة	١٠٢٢ ٩٩-٠٧-٠١	العرب يامكانهم اصدار عملة موحدة اذا افاموا سوقا عربية مشتركة
-----	روز اليوسف	١٠٢٤ ٩٩-٠٧-٠٢	السوق العربية المشتركة ضرورة هامة
انتباهات : مواجهة بديلة	البيان	١٠٢٧ ٩٩-٠٧-٠٢	-----
عبد الفتاح فايد	البيان	١٠٢٨ ٩٩-٠٧-١٢	منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع !
حسين عبد الهادى	البيان	١٠٢٢ ٩٩-٠٧-١٥	بذه العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس ايجابيا

مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٠٢٥	٩٩-٠٧-٢٣	الاهرام	السوق العربية المشتركة هل تصبح حقيقة ؟ سامي متولى
١٠٣٦	٩٩-٠٧-٢٤	الاهرام العربي	الوحدة العربية الاقتصادية السبيل الوحيد لانقاذ العرب اشرف العشري
١٠٢٩	٩٩-٠٧-٢٦	الاهرام	لحمة امريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم محمد عبد الرشيد
١٠٤٠	٩٩-٠٧-٢٧	البيان	منطقة تجارة حرة ٢-١ حسين محمد
١٠٤٢	٩٩-٠٧-٢٨	البيان	منطقة تجارة حرة ٢-٢ حسين محمد
١٠٤٣	٩٩-٠٧-٢٩	البيان	العوائق السلبية تهدد باحواض حلم منطقة التجارة العربية الحرة عبد العناح فايد
١٠٤٨	٩٩-٠٧-٢٩	البيان	الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة ؟ عبد العناح فايد
١٠٥١	٩٩-٠٨-١٢	السياسة الكويتية	ست دول عربية جديدة تدرس حاليا الانضمام الى السوق العربية المشتركة أ.ش.أ.
١٠٥٢	٩٩-٠٨-١٢	الاهرام	بدء تعهد الجانب التجارى .. وتشكيل هيئة لتسبىق لازالة العقبات محمد مبروك
١٠٥٤	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام	المطالبة بقواعد منسقة لتسهيل تبادل المنتجات العربية محمد عبد الرشيد
١٠٥٥		الاهرام الاقتصادي	نحو تفعيل التكامل الاقتصادي العربى عبد الرحمن صبرى
١٠٥٩	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام الاقتصادي	الى اين تنجه السوق العربية المشتركة ؟ نجى المصرى
١٠٦٣	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام الاقتصادي	سمية التجارة العربية البنية .. كيف ؟ عبد الفناح محمد عبد الفناح
١٠٦٤	٩٩-٠٨-١٩	الاهرام	تكتل اقتصادى عربى من اجل حياة افضل للشعب الاهرام
١٠٦٥	٩٩-٠٨-٢٥	الاهرام	الطريق الى التكتل الاقتصادى احمد القمري
١٠٦٦	٩٩-٠٨-٢٧	الاحبار	لا نعتقدوا الاسواق العربية ! الاحبار

مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٠٦٨	٩٩-٠٨-٢٨	التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بين اسباب التفرغ وفرص التكامل	عبد الناصر احمد
١٠٦٩	٩٩-٠٨-٢٠	الاهرام العيساني	السوق العربية المشتركة مسئولية القطاع الخاص
١٠٧١	٩٩-٠٩-٠١	الاهرام	احمد عصمت
١٠٧٤	٩٩-٠٩-٠٥	الاهرام	نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادي العربي
١٠٧٥	٩٩-٠٩-٠٦	الاهرام	محمود عبد الفضيل
١٠٧٤	٩٩-٠٩-٠٥	السياسة	بده تطبيق احكام السوق العربية المشتركة اول بنابر المقبل
١٠٧٥	٩٩-٠٩-٠٦	الاهرام	السوق العربية المشتركة .. هل تبدأ بمصر والمغرب العربي ؟
١٠٧٧	٩٩-٠٩-١٦	الوفد	اليوم .. المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي يبحث معوقات منطقة التجارة الحرة الكبرى
١٠٧٨	٩٩-٠٩-١٦	السياسة	علي حميس
١٠٧٩	٩٩-٠٩-٢٩	الاهرام	وزير المالية فى القاهرة للمشاركة فى اجتماع المجلس الاقتصادى
١٠٨٠	٩٩-٠٩-٢٩	الاهرام	مبارك امل العرب فى تحقيق السوق العربية المشتركة
١٠٨١	٩٩-١٠-٠٣	الاهرام	عاطف عبد الله
١٠٨٢	٩٩-١٠-٠٥	الاهرام	المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية
١٠٨٤	٩٩-١٠-٠٥	الاهرام	محمود مراد
١٠٨٧	٩٩-١٠-٠٥	الاخبار	دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية فى تفعيل السوق العربية المشتركة
١٠٨٨	٩٩-١٠-٠٥	الاتحاد الاشتراكي	السوق المشتركة وحدها لا تكفى .. بدون تشجيع الاستثمار
١٠٩٤	٩٩-١٠-٠٨	الاهرام	سارة العيسوي
١٠٩٦	٩٩-١٠-٠٩	الاهرام	المنافذ الحدودية .. ضخرة تتخطم عندها موجات التجارة العربية !
			احمد عصمت
			السوق العربية المشتركة
			محمود عبد العظيم
			الانار المنوقمة من تفعيل السوق العربية
			د. مصطفى الكثرى
			١٢ توصية للخبراء عن العمل الاقتصادى العربى
			بصر اكتوبر .. وآمال عربية
			عربى

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان	المجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	
أحمد عصمت	الأهرام	١٠٩٧	٩٩-١٠-١١
السوق المشتركة .. حلم العرب	الجمهورية	١٠٩٩	٩٩-١٠-١٨
محمد عبد الرشيد	الأهرام	١١٠٠	٩٩-١١-٠١
محمد مبروك	الأهرام	١١٠١	٩٩-١١-٠١
صلاح رلط	الأهرام المسائي	١١٠٢	٩٩-١١-٠٥
الكيان الاقتصادي العربي	الجمهورية	١١٠٢	٩٩-١١-١٧
إقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة مخاطر الجائ	الاهالي	١١٠٤	٩٩-١١-١٧
عادل دندراوي	الأهرام	١١٠٥	٩٩-١١-٢٩
كريم حبر	روزاليوسف	١١٠٦	٩٩-١٢-٠٤
تطبيق احكام السوق العربية المشتركة في اول يناير المقبل	السياسة	١١١٠	٩٩-١٢-٠٨
هل بنجح د. جويلى فى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب	الاحرار	١١١١	٩٩-١٢-٠٩
الجنزورى يجدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة	السياسة	١١١٢	٩٩-١٢-١١
التعريف الخليجية وراء انسحاب الامارات من مجلس الوحدة الاقتصادية	الأهرام الاقتصادى	١١١٤	٩٩-١٢-١٤
صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة	الأهرام	١١١٦	٩٩-١٢-٢١
منطقة التجارة الحرة هى السباج الواقعى للامن الاقتصادى	الأهرام	١١١٧	٠٠-٠١-٠٣
السوق العربية المشتركة	الأهرام	١١١٨	٠٠-٠١-١٢
عبد مياشر			

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	العنوان	مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)
السوق المشتركة .. امنية عربية	الجمهورية	١١١٩ ٠٠٠٠١-١٧			
إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢٠ ٠٠٠٠١-١٨	٧ دول تقرر خفض الجمارك بنسبة ١٠%		
وفاء البرادعى	الاهرام	١١٢١ ٠٠٠٠١-٢٧	ادراج تجارة الخدمات فى الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة		
محمد مبروك	الاهرام	١١٢٢ ٠٠٠٠١-٣١	لجنة المفاوضات التجارية العربية تبدأ أعمالها غدا بالقاهرة		
إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢٣ ٠٠٠٠٢-٠١	مؤتمر بابو ظبي يطالب بادراج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى		
نصر زعلوك	الاهرام	١١٢٤ ٠٠٠٠٢-٠٣	وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الارباء المقبل		
عماد السويشى	الاحرار	١١٢٥ ٠٠٠٠٢-٠٥	مراجعة شاملة لاليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية		
اميمة كمال	اختبار اليوم	١١٢٦ ٠٠٠٠٢-٠٥	صندوق النقد العربى يطالب بالوضوح عند فرض الرسوم والضرائب		
المجلس الاقتصادى العربى يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة	الوفد	١١٢٧ ٠٠٠٠٢-٠٦	الارباء .. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمتابعة البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية		
عماد السويشى	الاحرار	١١٢٨ ٠٠٠٠٢-٠٨	١٥ دولة تطبق حاليا اجراءات منطقة التجارة العربية الحرة		
نصر زعلوك	الاهرام	١١٢٩ ٠٠٠٠٢-٠٨	وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبحثون اليوم فى القاهرة		
نصر زعلوك	الاهرام	١١٣٠ ٠٠٠٠٢-٠٩	بذء دراسة انشاء اتحاد جمركى بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات		
عماد السويشى	الاحرار	١١٣١ ٠٠٠٠٢-١١	التجارة العربية البينية ما زالت هامشية والامال معقودة على المنطقة الحرة		
ابوإينا المفتوحة	الجمهورية	١١٣٢ ٠٠٠٠٢-١٤			
احمد يوسف	الجمهورية	١١٣٥ ٠٠٠٠٢-٠٧			

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)		
العنوان			
المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية	الاهرام	١١٣٦	٠٠-٠٤-٠٢
الخبراء يحذرون من مخاطر العولمة ويؤكدون على أهمية التكامل العربي	الاحرار	١١٣٨	٠٠-٠٤-٠٢
محمي الدين سعيد			
هل نسقط مع الحواجز الجمركية	الاهرام	١١٣٩	٠٠-٠٤-٠٧
المطالبة بادراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منطقة التجارة العربية الحرة	الاهرام	١١٤٢	٠٠-٠٤-٠١
عاطف صقر			
تأكيد دور الحركة التعاونية في اقامة السوق العربية	الاهرام	١١٤٤	٠٠-٠٤-١٦
عبد الوهاب حامد			
ولى عهد دبي يؤكد أهمية اقامة السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١٤٥	٠٠-٠٤-٢٥
الاسرى الكويتيون لدى العراق .. عقبة امام التضامن العربي	الاحرار	١١٤٦	٠٠-٠٤-٢٧
صالح شلهبي			
التكتل الاقتصادي العربي .. خيار مصلحة لكل قطر	الاهرام	١١٤٧	٠٠-٠٤-٢٨
محمد حبريل			
لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة ؟	الاهرام	١١٥٠	٠٠-٠٤-٢٩
نهاى البرتغالي			
أهمية قيام السوق العربية المشتركة	الوفد	١١٥١	٠٠-٠٥-٠٥
محمود غلاب			
بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ قرارات العمل العربي المشترك	الاحرار	١١٥٢	٠٠-٠٥-٠٦
احمد سيد			
دراسة اقتصادية تحدد المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة	العالم اليوم	١١٥٦	٠٠-٠٥-٠٧
مصطفى خلاف			
السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية	الاهرام	١١٥٨	٠٠-٠٥-٠٧
احمد البطريق			
الاسراع في اقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية	الاحرار	١١٦٠	٠٠-٠٥-٠٨
زايد علي سعيد			
خط دفاع اول .. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية	الجمهورية	١١٦٢	٠٠-٠٥-٠٨
الاعضاء يطالبون بنبذ الخلافات والغاء تأشيرات السفر بين الدول العربية	الوفد	١١٦٥	٠٠-٠٥-٠٨
محمود غلاب			

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)		
العنوان			
وزير الخارجية المصري : التوصل الى سوق عربية مشتركة حالاً امر صعب	الحياة	١١٦٦	٠٠٠٠٥-٠٨
حابر القرموطي			
خطوة اساسية نحو السوق المشتركة ومواجهة تحدى العولمة	القبس	١١٦٧	٠٠٠٠٥-٠٨
٢٥٠ مستثمر عربياً بظالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية	العالم اليوم	١١٦٩	٠٠٠٠٥-٠٩
عزة نصر			
تعزيز التكامل وصولاً الى السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١٧١	٠٠٠٠٥-٠٩
عصام عبد الكريم			
اعلان الكويت للعمل للاقتصادى العربى المشترك	العالم اليوم	١١٧٢	٠٠٠٠٥-٠٩
ابراهيم : ٧ دول عربية كبرى بدأت	الانباء	١١٧٢	٠٠٠٠٥-١١
ناهد أمام			
السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة	الاهرام	١١٧٥	٠٠٠٠٥-١١
احمد يوسف الفرعى			
٢٢ دولة عربية و ٢ الاف رجل اعمال	الحياة	١١٧٦	٠٠٠٠٥-١٤
محمد البامى			
سوق عربية مشتركة بدون اللزائم	الاختيار	١١٧٧	٠٠٠٠٦-٠٢
سينوت حليم دوس			
تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. لضمان نجاحها ؟	الحياة	١١٧٨	٠٠٠٠٦-٠٢
رغيد الصالح			
المنطقة الحرة افضل طريقة للتكامل الاقتصادى العربى	الاتحاد	١١٨٠	٠٠٠٠٦-٠٤
علاء العربى			
السوق العربية المشتركة هل تخرج من النفق المظلم ؟	العالم اليوم	١١٨٢	٠٠٠٠٦-٠٧
على مبر			
متغائل ناحاء السوق العربية المشتركة .. تنمية التجارة البينية	الجمهورية	١١٨٢	٠٠٠٠٦-٠٧
٥٥٠% نسبة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية	العالم اليوم	١١٨٥	٠٠٠٠٦-١١
هنا عبد الله			
دور جديد للمجلس فى ظل التحولات للاقتصاد الحر	الاهرام	١١٨٦	٠٠٠٠٦-١٢
معدل النمو للدول العربية يتراوح	العالم اليوم	١١٨٨	٠٠٠٠٦-١٢
خلاف مجموع			

المجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	الغنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١١٩١	٢٤-٦-٢٠٠٠	السعى لعودة الامارات والكويت وانضمام دول المغرب العربي للمجلس هشام حاد	الاجرار
١١٩٥	٢٠-٦-٢٠٠٠	المطبعة العربية الحرة خطوة لاقامة السوق المشتركة	الأنباء
١٢٠٤	٢١-٧-٢٠٠٠	نعم .. مبارك على حق .. السوق المشتركة هي الامل	الجمهورية
١٢٠٥	٠٥-٨-٢٠٠٠	دعوة لقمة اقتصادية عربية	الشرق الاوسط
١٢٠٧	١٢-٨-٢٠٠٠	مصر تتحمل العبء الاكبر في تحقيق حلم السوق العربية	الاهرام المسائي
١٥٠٢	١٢-٨-٩٩	٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة	الاهرام المسائي



المصدر: السياسة الكويتية

النشر في الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٦/٢

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية

■ القاهرة، ١ ش ١ يبحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعات الدورة ١٩١ للمجلس التي تعقد على المستوى الوزاري اليوم برئاسة فلسطين بئربر حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس في شأن تطورات بحث القرار التنفيذي للسوق العربية المشتركة في إطار جهود الاتحاد البرلماني العربي والاتفاقات والأنظمة التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لتحديد التبادل التجاري بين الدول العربية.

كما يتم من خلال هذا التقرير بحث اتفاقية السوق العربية المشتركة في ضوء قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية الفات وموقف المصالح التجارية في ظل انعكاسات العولة والمنظمات العالمية للتجارة وموقف المصالح التجارية العربية في إطار التطورات ومفاوضات وانطلاقات المشاركة المتوسطة الأوروبية. وصرح حسن إبراهيم بأن التقرير يبين أنه على الرغم من أن التجارة العربية الأوروبية تأتي من منافع كثيرة للطرفين العربي والأوروبي إلا أنه يطالب عليها عدم التكاثر واختلال التوازن وتدل على ذلك مؤشرات كثيرة لدول العربية تعتمد اعتمادا شديدا على الاتحاد الأوروبي في مبادلاتها التجارية حيث استغلر الاتحاد خلال الأعوام ١95٨/١ بنسبة 32 في المئة من المتوسط من إجمالي صادراتها ونسبة 41 في المئة من إجمالي وارداتها.

وقال حسن إبراهيم أن الاتحاد الأوروبي بذلك يحتل المركز الأول بين الشركاء التجاريين لدول العربية تاركا خلفه كل من اليابان والولايات المتحدة مشيرا إلى أن حصة دول العربية من إجمالي الصادرات والواردات الأوروبية لم تزد في عام ١٩٩5 عن نسبة 3 في المئة وقال أن التجارة الأوروبية قد انقلبت من فائض لصالح لدول الأوروبية قارب قيمته 4١ بليون دولار عام ١٩٨1 إلى عجز متزايد من نحو 5 بلايين دولار عام ١٩٨3 إلى أكثر من 15 بليون دولار عام ١٩٩5. وقال أن نسبة حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت تباعا من عام ١9٩4 إلى عام ١9٩6 ثم عاوت الارتفاع عام ١9٩7 رغم استمرار ارتفاع القيمة المطلقة لها بما حصته من الواردات العربية فقد واصلت الارتفاع بالقيمة والنسبة مما تباعا من عام ١٩٩4 إلى ١9٩7. وأضاف أن المجلس الوزاري سيبحث السمات والاتجاهات الرئيسية للتجارة العربية السبينية ودور التجارة العربية كمحفز لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالإضافة إلى عرض نتائج اجتماعات وتوصيات لجنة التنفيذ والتابعة الخاصة بالسوق العربية المشتركة والتي عقدت اجتماعاتها في الفترة من منتصف شهر مايو الماضي.



المصدر: **الأخبار**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٦
مجلس الشعب خلال مناقشة السوق العربية المشتركة

إبعاد التكامل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية توحيد الأنظمة الجمركية العربية ومزايا الاستثمار والاعفاءات الضريبية الموافقة على تعديل قانون نقابة الفنانين التشكيليين

١ والى مجلس الشعب في جلسته أمس برئاسة د. فتحي سرور على تقرير لجنة متابعة السوق العربية المشتركة بشأن دفع وتفعيل خطوات هذه السوق وما تم من إنجازات تلك التقرير ضرورية عند قمة عربية في أصرح وقت تخصص لهذه المناقشة الزامة السوق العربية المشتركة وأهمية الالتزام بالاتفاقيات والوفاق التي تشكلت مرجعية للعمل الاقتصادي العربي وبما المبررات العربية إلى الإسراع في التصديق على الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة بين الدول العربية وصورة عملية التكامل الاقتصادي العربي في كل

التشكيليين ليسوا أعضاء استشاريين بالرغم من العمل الفني الذي يقومون به وتحدث بعد ذلك عدد من الأعضاء بالحاضرين وأعلنوا تأييدهم له وكلموا لتأييدهم الفن التشكيلي والفنانين عليه. خاصة أن الفنانين ليسوا من أول فنان

تشكيلي في العالم
ثم وافق المجلس على المشروع
السوق العربية

والتقاليل المجلس بعد ذلك مناقشة تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة برئاسة د. عبد الأحد جلال الدين أكد التقرير أهمية الالتزام بالاتفاقيات والوفاق العربي التي تشكل المرجعية للعمل الاقتصادي العربي المشتركة وبما التقرير البرلمانات العربية إلى الإسراع بالتصديق على الاتفاقيات التي توالت من قبل العربية سواء الثنائية أو الجماعية. وأكد أهمية وضع القواعد والضوابط لاكتساب صفة العضوية في القاعة الوحدة الاقتصادية العربية بأن يظل العمل الاقتصادي المشترك الأصل والقاعدة والخطى نحو سوق عربية مشتركة كما أشار التقرير إلى ضرورة تصديق عملية التكامل الاقتصادي العربي في كل مجالات وعلى كل مستويات وإيجادها من الخلافات السياسية العربية مع ضرورة توافر الركن العربي الشامل لدفع مشروع السوق العربية المشتركة من خلال لائحة الشعب في مؤازرة واتجاه العمل

التكامل الاقتصادي العربي
حديث الثواب

وقد تحدث لعمد البرزدي ممثل الاغلبية فقال إن سياسة الرئيس مبارك تؤكد الأول في تحقيق الفتح للشعب. وأشار إلى أن الزيارات التبادلية والأجانب المشتركة من خلالها تسهيل إقامة لسوق أما الدعوة لهذه قمة عربية فقد لا ترقى إلى حدود ما نقله من أهداف. وقال البرزدي أننا نؤيد وتدعم المسجلة التي وبسمها الرئيس حتى مبارك.

مجالته ومستويات وإيجادها من الخلافات السياسية وأوصى برئاسة إنشاء مؤسسة تعزيز عربية ويوضح أبعاد المنها القضاء على عمليات التلاعب والغش والتزوير والتسويق الجمركية ومزايا الاستثمار والأعطيات الجمركية. وأكد النواب تطويع السياسة الرئيس مبارك بشأن السوق المشتركة وأشادوا إلى أن تبنى د. سرور، دعمه هذا الاتجاه يعني ضرورة توثيق التحرك العربي مع التحرك الرسمي ودباب التزوير الأضرار العربي بدعم فكرة السوق وتطويعها بصورة إيجابية أمام الجماهير كما أكدوا أن السوق المشتركة صورة من مصادر الأمل والتوجه العربي ووافق المجلس على مشروع قانون يتمثل قانون نقابة الفنانين التشكيليين

تفاصيل الجلسة

في بداية الجلسة وفاق المجلس على التعديل الرابع لاتفاقية معاهدة مشروع المدن الثاني بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ثم وافق المجلس مشروع قانون تعديل أحكام نقابة الفنانين التشكيليين. حتى المشروع على قيام نقابة الفنانين التشكيليين بأعداد جدول خاص لجميع

الفنانين محسب تخصصاتهم بقيد به من تشراف فيه للفرق وأوصى أن يكون قد مارس المهنة مدة خمس عشرة عاماً بعد حصوله على اللقب من إحدى الكليات أو المعاهد أو الكليات المتخصصة في ذلك أو حاصل على درجة الدكتوراه أو مارس المهنة فعلاً مدة خمس سنوات على الأقل بعد حصوله عليها كما تضمن المشروع جواز الاستعانة بالفنانين التشكيليين للتوقيع بهذا السجل كدواء استشاريين أمام السجل كما يعيد الفنانين التشكيليين والتوقيع والتوقيع لإبداء الرأي في الأمور الفنية التي تدخل في نطاق تخصصاتهم على أن تكون رسوم القيد في السجل بما لا يعادل خمسة آلاف دينار.

أوضح طارق حسني وزير الثقافة أن المشروع يهدف إلى إمداد سجل خاص بالاتفاق لفنانين التشكيليين وحسب تخصصاتهم ويقال أن الفنانين

تابع الجلسة:
عمرو الخياط
رفعت رشاد

وقال سامح علانور إن السوق العربية في صورة من صورة العمل العربي الذي تشهده جميعاً. وتحدث هذا الأمل لابد أن يكون نابها من دلائلنا. وأكد أن السوق المشتركة من أهمها صورة من صور الوحدة العربية التي نالت بها مصر. وأشار إلى أن قبل الأندلسية ترحلت رغم تارخى معالجتها. لكن الديمقراطية ساهمتها على إنشاء القرار. ووافق بتوجيه الشعب بأهمية هذه المشاريع والتشريعات والمؤسسات. وأكد الدكتور محمد عبدالقادر أن الإرادة السياسية موجودة ولكن الجهد التشريعي يحتاج إلى البات كثيرة وتتمسك الامور بدقة للتطبيق كما تحتاج إلى سلطة تتحكم بين الدول العربية. وتحدث عدد من النواب ووافقت الجلسة لاتخاذ مساء غد.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٦/٤

قد تشمل اقامة صناديق تعويضية

اتحاد الغرف يبحث آليات التعويض عن الآثار السلبية للتوسع في التجارة البيئية العربية

أبو ظبي - مكتب البيان:

تلتق الوفود الاقتصادية وغرف التجارة بالدولة نص تقرير لجنة السوق العربية المشتركة والذي تم إقراره من الدورة السادسة المؤتمر للعمل العربي مؤخرًا ويتضمن من بين أمور أخرى تنسيق الجهود لاحتلال بيوم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والوالس في 19 فبراير باعتباره يومًا قوميا لدعم الاقتصاد العربي.

وطلب عبد الله سلطان الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالمملكة العربية الأعضاء حث منسوبيها لتقديم عروض تخفيضات استثنائية على أسعار السلع العربية وعلى تكاليف نقل السلع والمواطنين العرب لمدة لا تقل عن عشرة أيام خلال فترتين من كل عام بهذه المناسبة، وإعلام اتحاد الغرف بآثار سلبية قد يتعرض لها المنتجون والمعامل نتيجة التوسع في التجارة البيئية العربية لدراسة الآليات المناسبة لمعالجتها، مثل الصناديق التعويضية أو غيرها من الآليات.

ضرورة السوق المشتركة

وتؤكد لجنة السوق العربية المشتركة في تقريرها على أن قيام سوق عربية مشتركة أصبح يمثل ضرورة لا خيارًا وأن هذا الطرح

لا يستجيب فقط لما يتيح للعرب من مكوّنات مشتركة أكثر من أي مجموعة أخرى من شعوب العالم وولد تلك طموحات مشتركة والقرار بالمصير الواحد، بل تشعّد ضرورات قيام السوق العربية المشتركة تلك الاعتبارات لتحل استجابة إيجابية بصورة تنظيم العالم الجديدة والقواعد الجديدة التي تحكم التبادل بين أجزائه. وأبرز هذه التطورات سمات العولمة الجديدة واتفاقية مراكش للجات، والتزعة بين دول العالم للتكامل وتحديات مسيرة السلام في المنطقة وتوابعها.

وتذكر اللجنة بأنه من بين سمات العولمة الاعتماد المتبادل في مراحل الاستثمار والتأثير المختلفة وطيفان دور للشركات متعددة الجنسيات، وتعاظم دور التكتلات الاقتصادية، وأصبح من المؤكد أن الانتماء الاقتصادي في الاقتصاد العالمي يفترض الانتماء في إطار ككل حتى يكون إيجابيًا وفعالًا.

وتشير اللجنة إلى أن اتفاقية مراكش للجات بسعيها للتحرير المتبادل التجاري وتوسع مجالات التبادل التي تحكمها من زعامة وخضعت وملكية فكرية وغيرها، ومنعها لصعود الدعم الحكومي لانتاج وللمعاملات التجارية الثنائية دون تعميمها إياها على بقية دول العالم وكذلك الغامضة للرسم غير الجمركي على الواردات وتقليل

هذه الرسوم الجمركية نفسها حسب تخرج مبرمج وكل هذه الإجراءات تضعف من المواقف الشنفاقي للمنتجات العربية، غير أن نفس الانحائية اجازت استثناء التكتلات الاقتصادية من بعض القيود عند التبادل بين أعضاء التكتل الواحد إذا كانت ترتيبات التكتل لا تتجاوز عشر سنوات.

وترى اللجنة في هذا الاستثناء فرصة هامة لدعم الاقتصادات العربية يستوجب ضرورة التكتل في صورة سوق عربية مشتركة. وتلاحظ اللجنة أن البلدان العربية تتأثر سلبًا وإيجابًا بالتكتلات الاقتصادية القريبة منها وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، ولتحقيق تعاون إيجابي وشراكة عامة مفرحة يتحتم مرة أخرى إنجاز التكتل الاقتصادي العربي بصورة ملموسة وسريعة.

وتذكر اللجنة بأن التبعات الاقتصادية سيرة السلام في المنطقة سوف تكون سلبية على التصلبات البلدان العربية إذا لم تولج في إطار تنسيق فعال وتكامل مخطط بين بلدان العربية.

وتدرك اللجنة أسباب تعثر قيام السوق العربية المشتركة حتى الآن، وقدر بتأثير نزول البض من تلك الأسباب، وذلك لإتاحة المنهج الاقتصادية العربية للتكامل، واعتماد برامج جادة لاصلاح الاقتصادي فيها، وجهود توثيق الأوضاع الاقتصادية مع شروط



البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٦/٤

النشر في الصحف والمعلومات

المضمومة من المنظمة العالمية للتجارة ومع ذلك فهي تشدد على ما يلي:

أ- ضرورة وجود واستمرار فاعل لإدارة سياسية تعمل على إنتاج المشروع العربي المشترك.

ب- أهمية التنسيق بين مشاريع التنمية في البلدان العربية بهدف زيادة عناصر التكامل في الاقتصادي العربية، والاستفادة من الخبرة التنموية للإنتاج وحجم السوق.

ج- العناية بالتكاسف والمخارم من جراء توسيع التبادل في المرحلة الأولى، وبراسة إمكانية قيام صناديق تمويلية سواء بتجربة السوق الأوروبية المشتركة في هذا المجال.

د- الاهتمام بإيجاد حلول لمشاكل العمور والتقليل لتسجيل الأسماء المحلية والإجراءات الاقتصادية.

هـ- تقديم تسهيلات لحركة الأشخاص بما لا يمس الأمن العام والصحة العامة وتقديم ميزات إضافية في هذه الحركة للأغنياء الاقتصاديين العرب لتطعيمهم على مزيد من التعاون الاقتصادي، ولكن الجسنة في هذا الخصوص بيان اتفاقية مراكز لجأت تسمح لدول المداخل في الاتفاقات لتكامل أسواق العمل فيما بينها بشرط إعطاء رعاهيا في هذه الدول من تصاريح العمل والأقامة.

وبجانب هذه التوجهات العامة نظر اللجنة بأن أنشطة العمل العربية وأطراف الإنتاج فيها دوراً أساسياً محيزاً لإنتاج برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبناء السوق العربية المشتركة على أسس متينة وهو دور يتجاوز التصريحات الفنية لبعض ترتيبات التبادل التجاري العربي بل يتعداه إلى نشر الوعي بهذا المشروع العربي ودراسة ضغوط إيجابي للإلتزام بالتأقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي وتنفذ برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتتخذ اللجنة بتوصيات

محددة في هذا المجال.

التوصيات

وتضمنت توصيات اللجنة ما يلي:

١- نشر الوعي بأهمية التعاون الاقتصادي العربي وتنميتها في ضوء التطوح العربي والمستجدات

الدولية والأقليمية والوصول بهذا الجهد لجميع شرائح المجتمع التي تعنى بها التفتايات الحمائية وأصحاب العمل، وكأجراء عملي يعين أفراد:

أ- إصاح التعريف بمنطقة التجارة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة في جميع مناهج الثقافة العمالية المحلية في البلدان العربية والمنفذة من قبل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل والأطراف الأخرى المعنية، ودعوة مكتب العمل العربي لإقتراح مناهج موحدة توائم مستويات مختلفة من التفقيف العمالي وتقديم اللحن لتفقيها وتطويرها.

ب- اختيار يوم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويوافق 19 فبراير يوماً قومياً لدعم مسيرة التعاون الاقتصادي العربي وبرامجه ويسند هذا الجهد وسائل الإعلام والاتصال المطبوعة والعربية بما في ذلك الفضائيات العربية، كما تقدم خلال هذا اليوم المدارس الإعدادية والثانوية والكليات والمعاهد الجامعية ومؤسسات التدريب شرجاً لتعاصر أهمية هذا المشروع العربي كما تقدم مصطلحات توضيحية في مواقع الإنتاج وفي ناس اليوم في المنظمات الأهلية خاصة منها جمعيات المستهلكين بجذور توعية تشجيعاً لاستهلاك الإنتاج العربي.

ج- وضع وتنفذ خطط للاتصال والإعلام بين الجهات المعنية بين الدول العربية من أجل التعرف بمنجات مختلف البلدان العربية والترويج لها من خلال أجهزة الإعلام والمعارض واية وسائل أخرى.

د- تقوم منظمات الاتحادات النقابية وتنظيمات أصحاب العمل بجهد مشترك أو منفرد لتوعية بشروية التعاون الاقتصادي العربي وأهمية تشجيع الإنتاج العربي وتبائكه وضرورة تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية.

هـ- تقوم الاتحادات المهنية والشوعية المعنية بالنقل وكذلك أصحاب العمل في نفس المجال بتقديم تخفيضات استغفائية في تكاليف نقل السلع العربية والمواطنين الممرور عبر الحدود العربية لمدة عشرة أيام خلال شهر فبراير بمناسبة هذا اليوم مع

الاستغارة بتجربة بحض البلدان العربية في تنظيم شهر للسوق.

٢- دعوة أطراف الإنتاج لبحث جهود مكثفة لوضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 موضع التطبيق العملي وهي التي تمثل الأطار القانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد صانق عليها (19) دولة عربية ويسمح الإلتزام بهذه الاتفاقية بتبائيل المنافع بين الموقعين عليها بون ضرورة لتعميم مزاياها على بقية دول العالم، ولأطراف الإنتاج في البلدان المصافقة على الاتفاقية دور فعال في التشجيع على الإلتزام بالبرنامج الزمني لنفاذ الاتفاقية (مثل تخفيض 10. سنوياً على كفايا الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر للمائل للغرض على استيراد جميع السلع العربية ذات الأثر التجاري وتشجيع تنمية التفتايات نفسها سنوياً لحن أفتاها خلال عشر سنوات).

وقد يشار جعل احتمال تضمن بعض المنتجات وأصحاب العمل من حرية التجارة العربية إلا أن أطراف

الإنتاج قادرة على الأساهم على تقديم المقترحات والحلول المناسبة، فالتجارب المماثلة تتوفر فيها الحلول ومنها الصناعات التعميلية.

كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفر فرصة للقطاع الخاص بالمساهمة بالأراء والمقترحات.

وفي هذا الأطار قد يكون من المناسب للتأكيد على مشاركة أصحاب العمل والعمال في متابعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بالسماح الرسمي لشركات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أو من يخلقه من الشقيقات في إحصاءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عند مراجعتها نصف السنوية لتتخذ برنامجاً للخطوة وذلك بجانب الاتحاد العام لحرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

٣- دعم حرية تنقل الأيدي العاملة العربية وفق ما جاء في الاتفاقية العربية بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية وحسب احتياجات البلدان المضيفة لها استعداداً لحرية التنقل في مرحلة السوق العربية المشتركة والاستغارة بمعايشة به اتفاقية



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٦/٤

النشوء والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكز للبحوث من إمكانية تقارير أسواق عمل بين البلدان الداخلة في تشكيل. وفي الوقت نفسه يكون مناسبا دراسة انعكاسات اتفاقية مراكز للبحوث في مجال الخدمات على حركة الأشخاص الطبيعيين إذ أن هذا التدخل قد يفلو ض نظم الهجرة والوفاء التي درجت عليه البلدان العربية.

4- ضرورة الاهتمام العربي المشترك بشتمية الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التبادل التجاري العربي في مختلف مجالاته ومستوياته من خلال امتلاك التقنية الحديثة، والقدرة على استخدامها، والتعامل معها لتيسير التجارة البينية.

5- قيام تعاون ما بين غرف التجارة والصناعة والزراعة في

البلدان العربية لبناء قواعد معلومات تكون في خدمة تيسير التبادل التجاري العربي، وهي مهمة سوف تتطلب من هذه الغرف في مراحل مختلفة لا معلقة عند نظام اتفاقية مراكز للبحوث.

6- التشجيع على إقامة مشاريع عربية مشتركة سواء في إطار منظومة العمل العربي المشترك أو خارجها، وتشجيع المقاولات التي تنفذ في البلدان العربية الأخرى.

7- دعم شركات نقل البضائع والبينة الأساسية للنقل فيما بين البلدان العربية والسعي لآلية المعوقات للنقل فيما بينها.

8- الدعوة لزيادة المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية، وتوسيع حجمه، وتشجيع جهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتشجيع على زيادة حركة رأس المال والنسج بين البلدان العربية.

9- تبادل الدراسات والتقارير بين أجهزة التخطيط في كل بلد عربي حول خطط التنمية المستقبلية وذلك لضمان عناصر التكامل في المشاريع الاقتصادية العربية بدلا من التماثل والتوازي فيها وذلك دعما لبراز للأزاي التنموية في الإنتاج، وتأخير السوق الواسعة للمنتجات.

10- دعوة التجمعات الإقليمية العربية خاصة منها بلدان مجلس التعاون لخلق الخلية العربية واتحاد بلدان المغرب العربي للسير، فيما فيما سبق أن خطط فيها من تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها. وبناء اتحاد جغري، ثم إقامة سوق مشتركة فيما بينها وذلك لأن هذه

الجهود تدعم مشروع السوق العربية المشتركة بدءا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. 11 الدعوة للتعاون بين المراكز القطرية المعنية بالمواسمات والمقاييس ومعايير الجودة، وذلك بهدف وضع معايير ومواسمات لنقياس الجودة موحدة عربيا، مع الاسترشاد بالمواسمات والمعايير المعتمدة دوليا وفي إطار بعض الاتفاقيات الاقتصادية العالمية.



المصدر: المسار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٦ / ٨

كشف عن مطالبة باراك برسالة بالتخلي عن لاءاته مبارك: ضغوط لمنعنا من انشاء السوق العربية المشتركة

ذلك وإن كان أصلاً أخذوا لائنسى في الحقيقة حذر في كل شيء بطبعي مصر وشعب مصر .. وأنا بطبعي أحب التدرج والتقدم خطوة خطوة. وحول العلاقات مع إيران قال الرئيس مبارك: إن سياستي مع الحرس على إقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم ولكن بغير أن أقوم هذه العلاقة على أساس قومية وسلمية.

ولقد بدأنا نجني ثمار جدينا وعرفنا .. بدأنا نجني ثمار الإصلاح الاقتصادي ولست على استعداد لتقبل أي خطوة يمكن أن تؤدي لفساد ما أقمناه فهذه الأمور التي تتعلق بمصالح الوطن أتعامل معها بحذر شديد وحساب دقيق. وأضاف مبارك: إنه في إيران يوجد الآن شارع يحمل اسم قائد الرئيس السادات وهو الإسلامبولي وهذا أمر غير مقبول.

وسئل الرئيس عما إذا كانت ثمار جولته في الشرق الاقصى قد بدأت تظهر وما إذا كان الإصغاء الاسويويون نقوا ما اتفقوا عليه .. قال الرئيس: لقد أوفى الإصغاء الاسويويون الذين قمت بزيارتهم بكل ما اتفقوا عليه وبدأنا العمل معها بالفعل .. والأمور تتحرك ببطء.

وسئل الرئيس عما يريد البعث من أن انتخابات مجلس الشعب القادمة سيسيطر عليها رجال الاعمال فقال: هذه معلومات غير دقيقة ومخاوف لا محل لها .. ونظني

كشف الرئيس المصري حسني مبارك عن رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي المتنحى إيهود باراك طالبة بالتخلي عن لاءاته التي طرحها عقب فوزه برئاسة الوزراء خلف بنيامين نتانياهو. وقال مبارك في حوار مع القيادات الصحفية والاعلامية المصرية الليلة قبل الماضية بمناسبة الاحتفال بعيد الاعلامين إن باراك طمأنه بأنه يسير على خطى رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين، وأنه سيوزع القاهرة قريباً.

شروء ان تسولي الدول العربية الشروط اللازمة لاقامة هذا التجمع العربي الاقتصادي والتدنى.

وطرح الرئيس في هذا الشأن اقتراحاً محدداً هو أن يبحث العرب مع السلع التي يستورونها بكميات ضخمة ويتلقوا فيما بينهم على إقامة مصانع لهذه السلع في أي من الدول العربية دون تعيين ليقوم هذا الإنتاج بسد حاجة الدول العربية جميعاً بحيث ينتج هذا الاقتراح على مختلف السلع لا فيه مصلحتنا جميعاً.

وقال الرئيس إن مشكل هذه الخطوات من شأنها أن تدرك الخطر الذي تعرض له للدول العربية الآن سواء بالأغراق أو رفع الأسعار أو بفرض شروط .. ومثل هذا العمل يؤدي إلى فتح فرص عمالة للباحثين عن عمل في أي دولة عربية ويؤدي إلى انتاجية تغطي احتياجات الدول العربية ويقطع اسواقاً لمنتجاتها في الخارج ويضع العالم العربي في مركز تفاوضي قوى.

وحول العلاقة مع السودان، قال مبارك: بالنسبة للسودان نحن في طريقنا لتسوية المشاكل القائمة وبالتدرج وعندئذ أمل أن نتجلى في

واعتبر مبارك ان الوقت مبكر لحكم على توالي اسرائيل تجاه عملية السلام.

وقال مبارك انه اشترط لصران تقدم في عملية السلام بين اسرائيل والدول العربية للموافقة على استضافة مؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا اقترحه منتدى دافوس مؤخراً بيسويس.

وتعهد مبارك مواصلة جهوده وعمله لاقامة تجمع اقتصادي عربي كوسيلة فعالة لتوحيد كلمة العرب وقال علينا ان نركز العمل من اجل قيام سوق عربية مشتركة موضعاً ان هناك ضغوط تعارض شديداً لمنع اقامة هذه السوق.

واشار مبارك إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، التي تعتمد الاستيراد من الخارج. وقال ان الانتاج العربي لا يغطي ما نحتاجه كثيراً من هذه الواردات.

واضاف الرئيس ان اقامة السوق المشتركة أو التجميع الاقتصادي العربي هو الاولوية الجديدة للاقتصاد هو حياة الشعوب. ودعا الرئيس بهذه المناسبة إلى



المصدر: البحوث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٦/٨

الخارج المليء بالخطار.
وسئل عن السبب في أنه قام
بزيارات لجنوب مصر في الفترة
الآخيرة بلغت ثلاث زيارات بينما لم
يكن بزيارة واحدة لمواجهة البحري
فقال: أنا أقوم بزيارة من ثم نسيانهم
.. وقد زرت محافظات وجه بحري
ممرات عديدة و الآن نحن نعطي
الاهتمام بان نسيناهم فترة طويلة
من الزمن وهي محافظات الصعيد.
وسئل انه كان لعبد الناصر ورقة
تسمى بيان 30 مارس وكان للرئيس
السادات ورقة تسمى ورقة أكتوبر
فابن الوثيقة التي تحمل وثيقة
مبارك .. فقال مبارك: وثيقتي هي
مصر في القرن الواحد والعشرين ..
هي أن تدخل هذا القرن مؤمناً
واقربين .. وأنا لست من رجال
الوثائق والبيانات .. أنا رجل واقعي
اتعامل مع الحقائق 3000 الأعمال
عندي هي أهم وثيقة .. وعلى كل
حال لكل وثيقة مما أثير اليهما
ظروفا .. فبيان 30 مارس مع
الرئيس عبدالناصر كان له ظروفه
ورقة أكتوبر مع الرئيس السادات
كانت لها ظروفها.

وعقب اللقاء تفقد مبارك استوديو
(10) بالتلفزيون المصري والذي
عدا من الفنانين في مقعدهم الفنان
القدير حمدي غيث وتقيب الممثلين
يوسف شعبان والفنان محمود
ميسن الذين عبروا جميعا عن
تقديرهم لاهتمام مبارك بالفن
والفنانين. - أ. ش. أ

أن الاطباء من رجال الاعمال لاتحب
ان تتقدم للمجلس النيابي وان كان
البعض منهم يود ذلك.
واكد مبارك انه لن يسمح لأي
شخص او جماعة أن تضر بمصالح
الوطن او تسيئه اليه فمصلحة
الوطن قبل كل شيء في محركي
ودائمي في قيادة مصر. وان اسبح
بأن خطر يهدد مصلحة الوطن العليا
في أي مواقع أو مكان، ولعلما في
امطار القادون.

وحول زيارته إلى واشنطن قال
انه سيبحث تطورات الاوضاع
الدولية والاقتصادية مع الرئيس
كلينتون والمسؤولين الامريكيين، اما
موضوع المونة الامريكية فلم تند
بهذه الأهمية. لقد بدأوا بالفعل في
تخفيض المونة بواقع خمسة في
' ثلاثة سنويا .. ونحن لا نخشى هذا
التخفيض بل بالعكس هذا أمر مريح
لنا ولم يعد هناك مجال لضغط أو
امساومة. و اضاف مبارك لم يسبق
أن تحدثت مع القيادة الامريكية في
موضوع للمونة في أي من زياراتي
لواشنطن .. نحن نحترم مصر
وكبرياء مصر ولا نتقبل ضلحا
ولا نتخنى لأحد.

وانهى الرئيس بالالامه على
هؤلاء الذين يتهاونوا باستخدام
السلع المستوردة حتى الايس كريم،
والقول لهؤلاء ان هذا ضار بالصحة
ولا مجال للمساومة بهذا الأمر ..
فالاييس كريم الطازج في مصر خير
واكثر أمنا من هذا المستورد من



الحياء

المنشور والخدمات المصرفية والعملية تاريخ: ١٠ / ٦ / ١٩٩٩

مدير اتحاد بنوك برلين ورئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في اتحاد الحياة:

نسعى الى تمويل مشاريع كبرى في الدول العربية والسوق المشتركة ستجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمارات

□ أدى ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات إلى زيادة الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية، وحقق ذلك عدداً من المصارف الألمانية للنشاط في هذه البلدان، وكان على رأسها بنك برلين (Berliner Bank) الذي يشكل حالياً أحد أهم المؤسسات المصرفية في اتحاد بنوك برلين (بي جي بي - HGB)

محيطها من المناطق القبلية صناعياً بالمقارنة مع مدن غرب وجنوب ألمانيا. ومن شأن ذلك أن يميز أيضاً قدرتها على تمويل المشاريع الكبيرة في المدينة وخارجها.

● متى بدأ نشاطكم في البلدان العربية وفي أي مجال؟

● بدأنا نشاطنا هناك منذ أكثر من ٢٠ عاماً في المجال التجاري، إذ بدأنا بتمويل مصاربات الشركات الألمانية الكبرى إلى البلدان العربية عن طريق الاعتمادات وإصدار كفالات.

● ما هو دور اهتمامكم بالمنطقة العربية بشكل مبرك، مع العلم أن هناك مصارف ألمانية أكبر حجماً كانت ولا تزال بعيدة عنها.

● لاحظنا أن العديد من البلدان العربية المهمة لم تكن معروفة كما ينبغي في ألمانيا.

فبدأنا بالسفر إلى هناك برفقة تجار من برلين وخارجها، وحسب معلوماتنا فإن البنك الأول الذي بدأ بتنظيم رحلات تجارية إلى

سورية ولبنان وبلاد الخليج، كما أننا نقوم منذ أعوام طويلة بتدريس وقاهل كواس عربية مصرفية في برلين وفرانكفورت ولندن وفجيرة، والعصر هذه المنطقة من تعزيز موقعنا على صعيد العلاقات التجارية العربية - الألمانية.

● هل لك أن تعطينا لمحة عن اتحاد بنوك برلين؟

● يضم الاتحاد ثلاثة مصارف هي بنك برلين كمصرف تجاري وعمليات خارجية، وبنك مقاطعة برلين كمصرف توفيس والبنك البرابنكي الهانوفراني المخصص في مجال العقارات، ووصل رأس مال الاتحاد العام الماضي إلى ٣٦٩ بليون مارك ألماني وعدد موظفيه ١٦٩٠٠ شخص، وله فروع في لندن والألمانية والأوروبية الرئيسية، وتملك بنكية برلين نحو ٥٧ في المئة من الأسهم.

● متى أسس الاتحاد وماذا كانت الدوافع لذلك؟

● تم تأسيس الاتحاد مطلع عام ١٩٩٤ كمجموعة قابضة وكمصرف استثماري بتشجيع من حكومة مقاطعة برلين باعتبارها

المالك الرئيسي للأسهم، وما بلغ إلى ذلك متطلبات الوحدة الألمانية وتحدي العسوة الذي يجد انعكاسه في ظاهرة انهيار الشركات والمصارف وأزدياد حدة المنافسة بينها محلياً وعالمياً.

ومن أهم ما يهدف إليه الاتحاد تعزيز مواقع برلين كمحافظة مصرفية وخدمية سيما وإنها مع

□ برلين - إبراهيم محمد

■ يتركز نشاط الاتحاد الذي يعتبر ثامن أكبر اتحاد مصرفي ألماني في المنطقة العربية على بلدان الخليج وبلاد الشام ومصر، وله مكاتب في القاهرة وبجروت وأبو ظبي ومثلية في لثامنه ويسعى منذ أعوام عدة كغيره من

الاتحادات والمصارف الألمانية إلى توسيع أنشطته في البلدان العربية لتتجاوز التجارة إلى التمويل والاستثمار، وتبجعه على ذلك حركة الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها البلدان

العربية والرابعة إلى تجميع مساهمين البخل وإطلاق قدرات القطاع الخاص.

■ الحياة، التقت الدكتور يورغن هولنس مدير الاتحاد العربي وقسم الشرق الأوسط

والفريق لحياء، وهو يتحدث العربية بطلاقة ويعرف المنطقة العربية جيداً إذ يزورها نحو ست مرات سنوياً منذ أكثر من عقد من الزمن.



الحياة

مدر:

المنشور والخدمات الصحفية والاعلامية تاريخ: ١٠ / ٦ / ١٩٩٩

● ولكن لماذا يقتصر نشاطكم
رئيساً على المجال التجاري بشكل
رئيسي؟

- إن هدفنا لم يعد محصوراً
بالنشاط في المجال التجاري كما
كان عليه الأمر سابقاً، فمنذ أعوام
عدة نسعى للمساهمة في تمويل
العديد من المشاريع الكبرى في
المنطقة العربية، وأخص بالذكر
مشاريع البنية التحتية والنقل
والغاز. وبداناً فعلى تمويل مثل
هذه المشاريع في بلدان مثل قطر،
لكن اهتمامنا بالتمويل يرتبط
بمدي مساهمة الشركات الأجنبية
في تنفيذ المشاريع المذكورة.
● مل يعني ذلك أنك تمولون
المشاريع المتوسطة والصغيرة على رغم
امتنها؟

- بالطبع لا. فإنا شخصياً
أزور شركات متوسطة وصغيرة
الحجم خصوصاً في منطقتي
برلين وبراندنبورغ وغيرها.

ومما لاحظناه أنها بحاجة ماسة
للعلاقات التجارية جديدة خارج
شرق أوروبا التي لا تزال تشكل
مجال تعاملها الرئيسي في
الخارج. ونحن نشجعها للتعامل
مع شركاء في المنطقة العربية من
خلال تعريفها بأسواقها
واصطحاب ممثليها أثناء زيارتنا
لبلدان المنطقة. وقد لاحظنا
اهتماماً متزايداً من قبلها على
هذا الصعيد، خصوصاً بعد الأزمة
الاقتصادية الروسية.

● كيف يبدو مستقبل نشاطكم في
البلدان العربية على صر، البذ، البذ، البذ
منطقة التجارة العربية الحرة؟

- إنسامة منظمة للتجارة
العربية الحرة ستكون إيجابية
بالنسبة للعلاقات الاقتصادية
العربية - العربية بشكل أساسي.
فأنت تعرف أن التجارة البينية
العربية مثلاً لا تزال ضعيفة
لغاية. وبالنسبة لنا ستكون
إقامة المنطقة نتائج إيجابية
بشكل غير مباشر، لأن ذلك
يسمح للبلدان العربية أكثر
جاذبية للاستثمارات. ومن شأن
ذلك أن يشجع رجال الأعمال الذين
يتعاملون معنا على تقديم المزيد

من الخدمات وعلى زيادة الإنتاج
هناك. وهذا ما سيحدث لنا المزيد
من الفرص لتمويل التجارة
والمشاريع. وسيكون قسم مهم من
هذه الأخيرة في مجال الإنتاج
الصناعي الذي سيدعم التوسع فيه
بالاعتماد على المعارف والتقنيات
الألمانية أيضاً.

● تشكروا المصارف الألمانية من أن
العرب، خصوصاً بلدان الخليج تفضل
التعامل مع المصارف الأمريكية أو
البريطانية، ما هو رأيكم بذلك؟

- هذا صحيح إلى حد
ما. فمجال الخليج في
معظمه يجذب اليوم
لغة الإنكليزية. كما أنهم
يسافرون على العموم إلى
بريطانيا وأمريكا. وعليه
فإن التعامل مع المصارف
الأمريكية أو البريطانية
أسهل بالنسبة لهم. ففي
السعودية مثلاً نشط
المؤسسات المصرفية
(Joint Venture)
البريطانية والأمريكية
بشكل رئيسي من دون
مشاركة أي مصرف ألماني
حتى الآن.

● ولكن الجانب العربي،
خصوصاً السعودي، يفضل
لكم غير مهتمين بمثل هذه
الأنشطة؟

- حقيقة كان الألمان
خلال الأنشوام للماشية
مشغولين بأنفسهم بشكل

رئيسي. ويبدو ذلك لأسباب أهمها
إعادة توحيد ألمانيا ومتطلبات
إعادة بناء الولايات الشرقية منها.
وكان من نتائج ذلك إهمال البلدان
العربية من قبل الشركات
والمصارف الألمانية. ولكن الاهتمام
بهذه البلدان يزداد بشكل ملحوظ
هذه الأيام وعلى مختلف الأصعدة.
● مل أنت متخايل بسنتقبل
العلاقات الاقتصادية العربية -
الألمانية.

- أنا متفائل جداً. فمعظم
البلدان العربية تفتتح أكثر فأكثر
على الاقتصاد العالمي. وفي الكثير
منها تم إصدار قوانين استثمار

جيدة مثل قانون الاستثمار الرقم
١٠ في سورية وقوانين مشابهة
في تونس وبلدان الخليج واليمن
الخ. وهناك مناطق حرة ممتازة
في دبي (جبل علي) ومسقط
وغيرهما. ولكن النجاح مرتبط
بجسرة الجسار الألماني على
تسويق منتجاته وخدماته. فالألمان
لديهم تكنولوجيا ممتازة ولكنهم
ضعفاء في مجال الترويج قياساً

إلى الأميركيين والبريطانيين
والياپانيين. ومن أسباب ذلك أن
المؤسسات الألمانية كانت تعتمد أن
الأمر حاصل. فحصلوا أن يتم
بشكل تلقائي. وبدأت الآن تعي
أهمية ذلك. وعليها أن تعظم فقول
البيع والشراء كما فعلت مثيلاتها
اليابانية والكورية وغيرها.

● مل مذاك من شكوى معينة
لرجال الأعمال الألمان على مستوى
علائهم العربي؟

- نعم يشكو كثير من رجال
الأعمال الألمان من بطء سير
أعمالهم مع رجالهم العرب.
ويعكس ذلك حقيقة أن رجل
الأعمال الألماني على العموم أقل
صبراً من زميله العربي. فالأول
مثلاً يسافر إلى بلد عربي لبضعة
أيام ويؤثر خمسة عناوين في
اليوم الواحد. وبذلك فهو لا يترك
الوقت الكافي للتعرف على زميله
وعلى إمكانات التعامل معه. وبعد
أن يرضى من نتيجته يتوقع أن
يحصل على النتيجة بشكل فوري.
وبالمقابل فإن العرب يحبون

التعرف على الضيف أولاً
قبل أن يتفكروا بالتعامل
معه. وعليه فإن على
رجال الأعمال الألمان
المتسفر إلى البلدان
العربية بشكل متكرر
وتخصيص الوقت الكافي
للتعرف على زملائهم
العرب بشكل أفضل.

● لماذا تتردد للمصارف
الألمانية بشكل متزايد في
إعطاء قروض لرجال الأعمال
عربي؟

- تكمن المشكلة
الرئيسية على هذا
الصعيد في أن الشركات



الحياء

سدر :

المنشور والخدمات الصحفية والمعلومات تاريخ : ٦ / ١٩٩٩

الحريية سيما للوسطة
والمصغرة الحجم منها،
لا تعتمد تقارير مالية
مصححة من قبل مؤسسات
استشارية معروفة عالمياً.
ويعتبر الاعتماد على مثل
هذه التقارير شرطاً
لحصول هذه الشركات على ثقة
المصارف الائتمانية وقروضها.
وعليه فإن على رجال الأعمال
للعرب عاجلاً أم آجلاً اتباع طرق
تصديق كثلك المعروفة في أوروبا
 وأمريكا. وللأسف فإن الكثير منهم
لم يفكر بذلك حتى الآن.

● كيف ترى واقع ومستقبل
المصارف العربية؟

- بالنسبة لي كمصريي يعتبر
التعاون مع المصارف العربية
سهلاً جداً لأن المصارف المركزية
تراقب المصارف التجارية بشكل
معتدل. ومن ناحية أخرى فإن
العلم يشهد حركة اندماج بنكية
ومصرفية كبيرة. وهناك فرص
جيدة أمام المصارف العربية في
حال اندماجها. والاندماج ضروري
لأن المصارف العربية في غالبيتها
صغيرة وغير قادرة على
الاستمرار بمفردها. ومما
سيساعدنا على ذلك التشجيع
الذي تلقاه من قبل المصارف
المركزية التي تحاول إقناعها
بضرورة الاندماج وأهميته.



ماذا دار في اجتماعات مجلس الوزراء أمس؟

قرارات مهمة بشأن تنظيم حركة الصادرات والواردات

وانشاء السوق العربية

استعراض شامل لزيارة الرئيس مبارك

المرتقبة للمغرب والجزائر والشراكة

المصرية، الأوروبية وإقامة المناطق الحرة

● **التتالية** مع البرتغال لتشجيع ودعم الاستثمارات للتجارة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والمنطقة للتجارة

● **مؤسرة** تاليف مع هولندا للتأمين للاسواق الزراعية في مصر خلال عام ٩٩٠٠

● **٢٠٠٠** تحقيقا للتنمية الاقتصادية في مصر خلال التحصيل الاقتصادي للسوق

● **الرافقة** على خطتين متبادلين مع ليبيا بشأن تعديل القوانين التي

الربح بين القياس بالنسبة للدرجة الثانية من مشروع تاليف مياه الصرف الصحي

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة

● **الرافقة** على التعميمات التي سلحت على اللاتين ٢٠٢٠ من مسودات منظمة



المصدر: الأهرام المسبوق

التاريخ: ١٩٩٩ / ٦ / ١١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتصديق باريس باريس
دون مقابل وتصديق مودع
رويت سياسة تطوير التمويل للمصدرين
موضح للتطوير وشروط ميسرة
٢. عقد اجتماعات دورية علنا لمعدل
زمني للمتعاملين في نظم المجموعات
السلمية ذات الكمال في قائمة الفرودات
لتحديد الاحتياجات المالية للاسواق وربط
الاستيراد والتصديق.

١. القضاء على ظاهرة التهريب بكل
الوسائل من خلال الرقابة على المنافذ
الجمركية والمناطق الحرة والتعاون بين
دوائر المالية والمالية
٥. اعادة الأولوية في التسهيلات
للشروعات الكبرى الموضوعة التي تنفذ
نسبة من السداد بسلع مصرية
كما قرر المجلس تطبيق معدل نمو
يصل إلى ٧.٨٪ إلى جانب الحفاظ على
عجز الموازنة في حدود ١٪ مع عدم
فرض أية رسوم جديدة، والقضاء
بمستلزمات دعم جميع الخدمات
الأسلمية.

وأكد د. الجنزوري قدرة الاقتصاد
المصري على مواجهة جميع التحديات
والمخاطر خلال المرحلة القادمة.

أشرف بدر



المصدر: السوفد

التاريخ: ١٩٨٦/٢/١٦

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق الشرق أوسطية.. حلم إسرائيلي لم يمت

دينية مختلفة بل وجماعات ضغط، وجماعات مصالح التصالحية والاجتماعية وسياسية مختلفة فهذا دليل قوة وحياة للجمع وأكثر منه دليل عزق وخطورة على البنيان السياسي أو الاجتماعي له، وإن حدث وسقط أو صرق الجمع سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل فسيكون الأغلب أن السبب الأساسي إن يكون هذا التمايز والأخلاف العرقي أو السياسي أو حتى التناقض بين مصالح ثلاث المجتمعات المختلفة.. هذا على الأقل طالما ظلت الآلية الديمقراطية تعمل في هذه المجتمعات الحية وتعمل بشكل سلمي عن صراعات الفئات المختلفة من خلال صناديق الانتخاب بصورة صائغة ومعبرة بكفاءة وفعالية عن هذه الصراعات.

● ويعد هذا القول في هذا الاتهام ما شاهدته منذ شهور في قلعة الحاشية الإسرائيلية والذي شهد فيها كان حواراً مفتوحاً بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي نتانياهو وبين بعض القادة والعلماء الجامعيين، وكان بينهم بعض من عرب إسرائيل وحاملين جنسيتها، وكان الحوار يدور في جو نظري عنيف بسبب سياسات نتانياهو وحكومته للتخريب والعنصرية ضد بعض مناطق عرب إسرائيل من تنهدوا في الخصومات وحرمان من بعض الاعترافات المالية لهذه المناطق وأمر آخر يعاني منها هؤلاء الناس.

● للفت للنظر أن الرجل نتانياهو كان يردد ويناقش يهتود هذا يرجع ضمن أهم ما يرجع إلى صندوق الانتخاب الذي يحرص عليه كل مستقوي في أي بلد ديمقراطي، فهو لا يريد أن يخسر أصوات الناخبين مهما كانت وإن كان نتانياهو قد خسر أخيراً بسبب سياسته القذرية والخرابجية المباشرة في جعلها وبسبب تخيظه القواضح في كل الاتجاهات رغم حرصه على التمسك.

● يطالع مناظرة إسرائيل للأفريس لنوبة الديمقراطية وهي السلاح الأقوى وفي حيد في أيدي الشعوب ضد نظم حكومتهم، وأيضا هي العامل الوحيد للتقدم والتخسر وقوة في عالم الأحياء الأوفياء

في اللقال السابق قمنا بالتحليل السياسي للطفلة أيام السوق الشرق أوسطية والتعاون الإقليمي بين إسرائيل والعرب من وجهة النظر الإسرائيلية، وأيضا شروطنا لهذا التعاون الاقتصادي الإقليمي مع ذكر بعض مؤشرات القوة الاقتصادية الإسرائيلية واليوم نستكمل حديثنا في هذا الصدد.

● فإسرائيل لها وجود قوي في العالم كله من خلال مبيعات أسلحتها وتعاونها الاقتصادي أو العسكري من خلال صياغاتها أو تعاونها الاستراتيجي مع دول لها أهميتها للحورية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو تركيا، وأيضا علاقاتها الدبلوماسية مع بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق ومنها دول إسلامية لها مستقبل اقتصادي نظمي وأعد، ولا ينبغي أن نتصور عكس ذلك خاصة في الفترة رئاسة بنيامين نتانياهو للحكومة الإسرائيلية والذي حدث هو انعكاس بعض أهداف إسرائيل عنها أي حين، خاصة في أوروبا الشرقية حتى لا يطولهم قصر نظر أو محافات نتانياهو وتجاهله السياسية للشعفة.

● وأما ما يكال عن عزق للجمع الإسرائيلي بين مستعربين وعلمانيين من ناحية الفكر العفاشي، وبين يهود شرقيين سفارديم ويهود غربيين اشكنازي من ناحية الانتماء السياسي.. فهو منطق صحيح ولكن يتقصه التكملة وهي أن هذه الصراعات يستوعبها أي نظام ديمقراطي حقيقي بدون أخطار الاستقطاب أو الانقسام، هذه هي أهم صفات المجتمعات الديمقراطية في الصراعات السياسية والاجتماعية للفئات والطبقات التي يوزع بها للجمع، فبالأمر ذلك نشأت تربة أن تدخل حلبة صراعات سياسي أو القلاير الأكثر فعالية والوجود الاجتماعي للذين وهذا للتعبير عن سموها والقدار والحفاظ على مصالحها، وهذا لا يعني عزق للجمع ولكن ما يعني محسرات ومناقصات شرسة تلحق في بعض الأحيان طابعاً حاداً للاستحواذ على مناطق القوة والقلاير والقدرة والنفوذ.

● وخير مثال بقوة هو الولايات المتحدة الأمريكية بما تحتويه من جماعات عرقية، والندية

عهد الجندي



الصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والاعلامات التاريخ : ١٩٩٩/٧/٢٤

في تقرير مجلس الشعب المصري:

دعوة لعقد قمة عربية تبحث في التكامل الاقتصادي

القاهرة - خاص

■ مشروع السوق العربية المشتركة حلم يرادو العرب منذ فترة طويلة ومنذ قيامها في بداية عام 1965 إلى أن توقفت بالامر الواقع في عام 1980 ظلت السوق مقصورة على مجرد تمرير التجارة بين الدول الاعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة عربية ولم يبعد ذلك إلى توحيد التصريفية الجمركية التي تطبقها الدول الاعضاء في تعاملها مع العالم الخارجي كأحد المتطلبات الأساسية للسوق المشتركة. وقد شكل مجلس الشعب في مصر لجنة خاصة لدراسة خطوات السوق العربية المشتركة نظارت في تقريرها إلى أن مشروع السوق العربية أذى يترتب ولم يحقق سوى الضرر الضئيل مما استهدفه حتى أصيب بالانهيار التام في الوقت الذي حقق فيه الأوروبيون مشروعهم ووصلوا إلى المرحلة الخامسة والأخيرة في ساسة حقائق التكامل الاقتصادي التي تعتبر السوق المشتركة رابطة العقد فيها رغم أن الأوروبيين قد بدأوا مشروعهم بإبرام اتفاقية روما عام 57 في نفس التوقيت الذي وضعت فيه الدول العربية اتفاقية عام 57 للوحدة الاقتصادية العربية ركيزة السوق العربية المشتركة.

ويبدو أن نجاح الأوروبيين فيما حققه العرب يرجع إلى أن الأوروبيين كانوا أكثر قدرة على إزالة العقبات

التي اعترضت مشروعهم أولا بأول كما كانوا أكثر التزاما بتطبيق الاتفاقات التي تم إبرامها وكانت الإرادة السياسية الأوروبية أكثر وضوحا واتحادا رغم غياب لغة الوحدة والبروت الشترك والتاريخ الواعد كما كان يرجع إلى القمائل في الظروف الاقتصادية والسياسية أدول أوروبا الغربية التي كانت تأخذ جميعها بمبدأ الاقتصاد الحر وديمقراطية الحكم والتصديعية الحزبية وسيادة القانون فضلا عن ذلك فقد كانت المستويات الاقتصادية للدول الأخرى في السوق قد وصلت إلى حدود متقاربة.

وأشار التقرير إلى أن ملتصق في البلدان الاقتصادية في ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية وأمر إنشاء السوق العربية للشركة لأجل في الحفل حالاته إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الجاد والعملي كما يمكن القول بأن هذه العملية التكميلية المحدودة لتعاسب انطلاقا مع الإمكانات والظروف والإرادة السياسية فقد تجلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية للدخل التنافسي للتكامل الاقتصادي من خلال التحرير السلمي وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وممارسة النشاط الاقتصادي وبما تعتر تجربة السوق العربية على مدى 34 سنة ليبرهن على أن اعتماد مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية من القيود أو تحرير عناصر الإنتاج كان لوجوده مدخلا قاصرا

لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي منذ البداية لأن المشكلة الأساسية التي تواجهها الدول العربية تتمركز أساسا في تطبيق تنمية كافية لأن التكامل بين هذه الدول لا يمكن فصله عن الدور الذي يجب أن يلعبه في تحقيق هذه التنمية وفي ضمان نجاحها واستمراريتها. وقد وضعت اللجنة رؤية مستقبلية ومبررات وإعدادا ومرايا لتكامل الاقتصادي العربي مشيرة إلى أن أهم مبررات التكامل الاقتصادي هي حاجة الاقتصادات العربية كافة لتوسيع أسواقها مع تعاطف اتجاهها وتزايد البطالة في جميع الدول العربية بسبب ضعف معدلات نمو الاستثمار والأدخار وكذلك تنوع الهيكل الإنتاجي والتركيب السعني للمصادر في الدول العربية وحاجة كل الدول العربية لاستثمار رؤوس الأموال العربية في مشروعات إنتاجية جيدة والاستعداد لشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية غير العربية للفرصة على الساحة وتحديد موقف موحد ومنسق الدول العربية من خلال تكثيفها الاقتصادي في إطار منظومة التجارة العالمية واتفاقية النات.

وتكتمل أهم أهداف التكامل الاقتصادي كما جاء في التقرير في رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استثمارها استنادا إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية وزيادة التضايك والارتباط بين اقتصاديات



المصدر: السياسة الكويتية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٤

الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد العرب العربي إلى الشراكة في اجتماعات لجنة الشراكة لبرلمانية للسوق العربية المشتركة وهيئتها البرلمانية بصلة مرآب. هو خطوة إيجابية ستسهم بقد كبير في تعميق فصلات بين هذه الدول جميعا كي تصب كلها في الهدف المشترك المتمثل في السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ودعت اللجنة وزراء الاقتصاد العرب من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في خلال زيادة ضوابط الخصف الجمركي إلى كافي للثة سلوية بدلا من ذاتي اللثة خاصة وأنه قد سبق لهم الاتفاق على قيام منطقة التكامل الاقتصادي العربي سواء من حيث الاسراع بمراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو بالاتفاق على الخطوات التنفيذية لإقامة اتحاد جمركي من تلك قيام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها خلال السنوات الأولى من التنفيذ.

واكدت اللجنة على أهمية أن يكون مشروع السوق مفتوحا للدول العربية كافة ولا يتوقف أو يعطل انطلاقه بسبب عدم كوافر اجتماع عربي عليه نظرا لصعوبة تحقيق هذا الأمر على الأمل في الرحلة البراهنة.

المنتجات الجديدة ذات المنشأ العربي في تيار التجارة العربية البيلية. لذا كانت السوق المشتركة هي الخيار الأفضل؟ سؤال طرحته اللجنة في تقريرها وإبليت بأن صيغة السوق العربية المشتركة هي أكثر الصيغ ملاءمة لنا لأنها تتسم مع تنوع الموارد الاقتصادية للدول العربية ولهمها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتنمضي مع تنوع هيكلها الإنتاجية ومقاطعته في مراحل التنمية والصنع الاستثمار حتى الآن ومقاطعته من مراحل التنمية والصنع والاستثمار حتى الآن وتمنح الفرصة للأمة لزيادة وتعزيز هذا التنوع على لسان الاقتصادية سلمه من المزايا النسبية والتنافسية ورفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات العربية والتنسيق الاتحادي والبرمجة المشتركة للقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية مما يسمح بتعزيز التنمية من خلال التكامل.

ولقد دعت اللجنة في تقريرها إلى ضرورة لواء الأثر التنموية اللازمة للتنسيق في خطوات التعاون الاقتصادي المختلفة وحشد إمكاناتها وتحقيق الاستخدام الأمثل لأجزائها لخدمة الصالح الجماعي العربي دون أن يكون هناك تخالف أو تمييز للجهود وترى أن القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني العربي خلال مؤتمره الثامن في نواكشوط بدعوة كل من جاسمة

الانظار العربية وتقليل اعتماد الدول العربية للخطر على العالم الخارجي وتقليل الفوارق الاقتصادية بينها ورفع مستوى معيشة الإنسان العربي وتنويع هيكل الصادرات لمنع تركيزها في قطاعات معينها يمكن أن تكون عرضة للخطر وادخال الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية التي يمثل الدرع الرئيسي للأمن القومي العربي بمفهومه الشامل.

وعرض التقرير لاهم مزايا التكامل الاقتصادي العربي مشهرا إلى أنه يؤدي لريادة تحقق التجارة العربية الحرة التي تؤدي بدورها إلى تحرير الموارد الأخرى من رؤوس أموال واستثمارات وشعمت وعمالة وكذلك تحقيق كاسب اقتصادية عربية خارجية نتيجة للتعامل العربي ككافة واحدة على الساحة الاقتصادية الدولية وتقوية المركز التنافسي العربي في علاقاته ومعاملاته مع القوى الاقتصادية الأخرى سواء في مجال الشراء أو التكنولوجيا أو الاتصال مع الشركات المتعددة الجنسيات أو مقارنة بسطة المنظمات الدولية للتزايدة على الصعيد الاقتصادي الدولي.

كما تؤدي حركة الموارد الضررة إلى نشر المشروعات العربية المشتركة الكبرى التي تتضافر فيها عوامل الإنتاج وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة مما يتيح عنه المزيد من تفاسل المصالح العربية وطرح أنواع من



المصدر: السياسة

الناشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٧ / ١

دراسة تأصيلية من جامعة دمشق تقرّر:

العرب بإمكانهم إصدار عملة موحدة اذا اقاموا سوقا عربية مشتركة

دمشق - من سمر طرأت

■ اذا كانت الدول الأوروبية قد حطقت اتحادا واصحرت عملة موحدة مع وجود فوارق لغوية وعرقية ومذهبية فيها وبينها فما بالنا نحن العرب لأنسعى إلى تحقيق ما حققته أوروبا؟ لانا لا نعتد الدول العربية إلى إيجاد سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة قد تساعد على حل كثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجه كل دولة بمفردها؟

تساؤلات بدأت بها الدكتور نبذة فمأش لمسئلة التاريخ في جامعة دمشق ، مفضضا حول السند العربي الودع والره على النشاط التجاري والملاقات الدولية. استعرضت خلالها تاريخيا الظروف التي اصبر فيها العرب نقد عربيا موحدا وقلت

اذا عدنا إلى الوراء إلى دولتنا العربية الإسلامية نجد ان العرب حينما تبطل لهم الظروف عمدوا إلى إيجاد نقد عربي مودع واستخدموا في هذه العملية منذ أيام عبدالملك بن مروان 661م هجري وكان للعرب قد عرفوا قبل الاسلام الدرهم الساسانية التي حصلوا عليها في تجارتهم الخارجية مع العراق وسواحل الخليج العربي كما عرفوا النقود البيزنطية الذهبية والفضسية بمصطلح الفولقة يعرف الشام ومن المعروف انه كان بين الدولة البيزنطية والدولة الساسانية معاهدة خاصة بالعملة تقتضي بان يضرب الساسانيون نقودا من الفضة فقط ولايتخذوا عملة ذهبية سوى العملة الرومية ولايتخذت عملة بلاد الفرس الداربية هي الدرهم الفضية بينما شاعت العملة الذهبية في المناطق التي كانت تحت سيطرة البيزنطيين والتي نجح العرب بتحريرها كمصر ومصر وبلاد العرب العربي.

ولا كانت مناجم الفضة وفيرة في الشرق وموزعة في جميع انحاء الامبراطورية الساسانية فقد مكثهم هذا عن نشأة الكثير من المراكز لسك النقود في مختلف الأراء اما الذهب فكان العملة الرئيسية للسكينة في التجارة المحلية وكان يستعمل وحده الحصول على السلع من الشرق الأقصى ولهذا ومع ان مناطق الذهب كانت متميزة في مناطق متعددة في الشرق غير ان الكسبات التي كانت تنرها من الذهب كانت قليلة لا تكفي لسك العملة الذهبية. كما انه لم يكن من السهل استيرادها من الخارج لان معظم مناجم الذهب الفنية كانت بين البيزنطيين ولدت ندرة الذهب ولهميته في التجارة إلى ان يستعمره الاكسرة وكان مصادره منطقة قبصر المتوسط من ازياج والينا والولد للصنوعة الأيلي بسداد ثمان مائستور من الاقضية والاعشاب والصنخل من الاقاليم الهندية والحرير من الهند والصين مما كان يؤدي إلى انتقال مقدار كبير من سبلات الذهب كل علم إلى الشرق ويؤدي هذا الاستنزاف بدوره إلى عكس مالي ويما ان ايران كانت منخطة تجهيد للتجارة بما تحضره من رسوم جمركية مالية في اوقات السلم لو يقتصرها للتجارة فقط تأتيا إبان الحرب كان هذا كله كان له تأثير سلبي على التجارة والتجار وكان قطع للتجارة واسمها تجارة الحرير يطمعن عن عطللة عمال مصانع الحرير في كل اراء الامبراطورية البيزنطية.

تغيرت الأوضاع بعد القضاء على الدولة الساسانية ودخل سورية ومصر ثم الشمال الأفريقي ضمن نطاق الدولة العربية الإسلامية فزالت الحدود المبركة القديمة التي كانت موجودة بين الدولتين وازالت معها العقبة الرئيسية على سير التبادل عبره واصبحت مصادر الذهب والفضة في أيدي المسلمين لكن العرب استخدموا في استعمال العملات الأجنبية حفاظا منهم على دولهم استقرار الوضع الاقتصادي الراهن ومعلوم ان العرب كانوا يختلفون على الأوضاع العامة الرامنة للضموب ولم يعمدوا للتغيير إلا لانا كان للاستصلاح



النشر والتخزينات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

1999

والتمساجا مع هذا ابقوا على العملة المخططة على
الاستقرار الاقتصادي لكن اتساع الفجوات ومارلقها
من تطورات خلق وضعا جديدا فاد بالضرورة الى
محاولات كثيرة لملك العملة وقتلت هذه المحاولات
الكثيرة هي النهاية الى اصلاح النقدي الكامل الذي
حدث في عهد الخليفة عبدالله بن مروان.
ومع في الحاضر تشير الى ان عمر بن الخطاب ومعاقبة
بن أبي سفيان وعبدالله بن الزبير ومصعب بن الزبير
ضربوا الدرهم على الطراز الساساني فان قضية اصلاح
النقود وتوحيدها امبح ضرورة لوضع حد للفوضى
والمعلومات اثناء جمع الفراج والجزية وعشر التجارة
وفراوات ونكث الى العملة الفضية المتداولة في الشرق
كانت على عكس العملة الذهبية الموحدة بالدينار
منسجم الى ثلاث وحدات فهناك الدرهم الفارسي
والدرهم الرومي للتعامل مع بيرنطة والدرهم القنبري
لأندلس والبرنط.
وكانت الجريه والفراج واعطيات الجند والاعمالات
الاقتصادية في الشرق تسلم بالدرهم بينما كانت في
السام ومصر تدفع بالديناتير وعندما قسبط عمر بن
الخطاب الفراج في العراق مثلا قسبطه ورتا وعينا
هال العسكري فكانوا يبدونه بقطريه ووزن الدرهم
اربعة دولابو كي 100 فرلوط لان الخلفاء يساوي
عمراتين وحطلا ويستعملون الوالي ووزنه مئثلاث
والشغال يساوي 4 دولابو كي 200 دينار.
فلما ولي زياد بن ابيه طلب اداء الفلاني فشق ذلك على
الناس فلما كانت خلافة عبدالله بن مروان واستلمت
الامر له بعد القضاء على الحركة البربرية امر بضرب
الدرهم السري على وزن / اربعة عشريه.
وهناك رواية تشير الى ان شعله ابن مروان والحجاج
في العصر الاموي جاء مستعدا الى ماخض منذ عهد
عمر ابي بكر الى الدرهم العربية فحين ان له ان
اوراما عسرو فيرا او 12/ 4/ فيرا او 10/
جمع ذلك فبلغ 42/ فاخذ ثلثه وعده ، وهكذا
ضرب الدرهم السري في عهد عبدالله بن مروان
الذي بعث نائسكه الى الحجاج صيرها الى الاطلاق
لنصر الدرهم بها وتقدم الى الامصار ان يكتب اليه
في كل شهر بما يجتمع لديهم من المال وان تضرب
في الاقالع على السكة العربية الاسلامية وان تصب
النفود وتلقي كان يجري التعامل بها تدريجيا وكانت
مدينة القنبر تذكر على الدرهم العربي مما يدل
على ان الخليفة فوض الزالة بهذه المهمة واستمر
الزالة بحرب النفود حتى خلافة هشام بن عبدالله
الذي امر / خالد بن عبدالله القنبري / ولي العراق
120/ - 121/ هـ ان يسطل السك في كل بلاد الا
واضطحا وتكثرت فاصل / يوسف بن عمر القنبري
سنة 121/ فلما استلحق مروان بن محمد / ضرب

الدرهم بالجزيرة بجران وقد تشدد ولا العراق بامر
الوزن وجودة الدرهم شكلت الهجيرية (عمر بن
هجرية) والخلدية (خالد بن عبدالله القنبري)
وطيوسية(يوسف بن عمر القنبري) لاجود نقود بني
اهية ولم يكن الخليفة العربي للصور يقابل في
الفراج من نقود بني امية وغيرها وعندما امر بالحجاج
بسك الدرهم سأل فيما اذا كان القنبري يعملون في
ضرب الدرهم واتخذ دار ضرب وجمع فيه الدواوين
فكان يضرب المال بها يجمع له من الدين وخلاصة
اليوف (وهو الدرهم الذي خط به حطس او غيره)
والسوق والبهرية (البهرية مايرده التجار) كما ان
الحجاج كان اول من عمل الاوران فبعد ان كان الناس
يأخذون الدرهم فليرون غير به وضع له
سمير اليهودي الاوران وكان الحجاج قد اراد ان يخله لانه
سك نقودا على غير نسكة السلطان فاختار عليه
سمير لاعتقاده الفصل من قتله وهو وضع الاوران
وزن الغل في وزن ربع فيراط وصلها حديثا واما كان
ايجاد درهم شرعي قد سهل امور الجالية فله بالتالي
قد سهل العمليات التجارية في البلدان التي تتعامل
بالدرهم والدينار لان عبدالله بن مروان الدينار /
22/ فيراط وهو اقل من وزن الدينار المضروب
عصب للتعطيل البيزنطي وكان ذلك ضروريا من اجل
ايجاد نسبة عادلة بين الدينار الذهبي والدرهم
الفضي ورتا حقيقة ومز تضرب الدينار السري
بمراحل خمسة حتى اصبح عربيا اسلاميا خالصا
والديناتير العربية الاموية الخاصة لاتحمل صورا
للخليفة وانما تحمل مآثورات عربية صرفة في
ضعفها ايات الرافية والاحمل دينار عبدالله الذي
ضرب سنة 79/ هـ / الا ايات القرنية على الوجهين
والاظهار واللاصحت ان مكان الضرب لم يغير على
الديناتير الاموية على الاكثر وهذا يعني انها كانت
تضرب بمشق في بلاد الامر.
النقش الدينار العربي والاسلامي وتلصح الدينار
البيزنطي ثم طس عليه وكان الضرب اولا في
العاصمة فلما تضررت الدولة الى دولات اصبح
يضرب في كل مركز من مراكز هذه الدولات وفي
الوقت نفسه الذي امر فيه عبدالله بضرب
الديناتير امر ايضا بضرب للدواوين في الشام من
الديناتير الى العربية وتضرب ايراق السري
واستبدل بالشرط والعبارة السجدة بالقرات
اسلامية واشك انه اراد بذلك تحرير الدولة
الاسلامية في السيطرة البيزنطية اقتصاديا ولن يقيم
وحدة الاقتصادية مستقلة واما لم يكن ممكنا اعتماد
الدولة العربية في نشاطها الاقتصادي على نقد
اجنبي محدود الكمية بلق من ايام الجاهلية او يورد
من بلاد العدو عن طريق التجارة واما كان اجراء
عبدالله باصلا دينار عربي اسلامي قد اعطى على
الذي الطويل اعظم التنتاج الاقتصادية الايجابية
للعالم العربي الاسلامي ، فلما نتاجه البشارة
انعكست لسببا لفترة معينة على الشام ومصر لانه



المصدر: السليمان

التاريخ: ١٤٢١ / ١٢ / ١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذا كان تعريب الدرهم وسك درهم عربي لم يؤد إلى ردود فعل في المشرق فما ذلك إلا لأن العرب كانوا قد قضوا على الدولة الساسانية أما لدولة البيزنطية فكانت مازالت قائمة وقد رأيت في إصدار نقد ذهبي عربي إسلامي تهديداً لاقتصادها ومكانتها السياسية وليس أدل على ذلك من أن بيزنطة على الرغم من حملات الصولف والخورثي ومن حملة العداء بينها وبين للدولة العرسية فلها لم تمنع التجارة مع الشام ومصر إلا فيما يتعلق بالشعب المستخدم في بناء السفن لأن الخنع كان يعني الاعتراف بأن الشام ومصر وإليات خارجية عن نطاق الإمبراطورية البيزنطية فالعرب تركوا ممارسة التجارة البحرية في الشام ومصر إن كانوا يمارسونها سابقاً من سكان الاسكندرية أو مدن الموانئ الشامية وبقيت اللغة اليونانية لغة دواوين الخراج واحتفظت أوراق البرقي التي كان يصنعها الأقباط بالتعبير المسيحية المكتوبة باليونانية وكانت أوراق الجبردي تصدر إلى بلاد الروم وناتى من قبلهم بالندائير وبقيت العملة الذهبية الروسية العملة الأساسية للتدولة في مصر والشام وفي التجارة العالية لذلك لم يطبق كدام للقسطنطينية قوانين الملاحة الصارمة التي كانت تطبق سابقاً في عهد جستنيان الأول في القرن السادس الميلادي ضد الدولة الساسانية وأصبح للتجار لحرراً طمعا لرسل

عبدالله بن مروان الندائير الذهبية المصرية الأولى إلى جستنيان الثاني كاتاهو نقض جستنيان الصلح وأعلن الحرب ثم اتخذ إجراءات اقتصادية طبقها هو وخلفاؤه وذلك بالعودة إلى النظام التجاري السكيد الذي كان متبعاً في عهد جستنيان الأول ضد الساسانيين حيث كانت طرق التجارة كلها موجهة بدقة لصلحة بيزنطة واستخدمت بيزنطة لاصطولا لدعم ذلك النظام لكي تغلق البحر المتوسط في وجه الملاحة للمنطقة من الشام ومصر إلا أن بيزنطة لم يكن باستطاعتها للتخلي عن منتجات العالم العربي وكانت التوابل وبضائع أخرى التي يتاجر بها العرب أساسية في حياتها الاقتصادية لذلك سمحت لرقا أو مراكب استغلال التجار المسلمين ، ثم استطاع العرب المسلمون السيطرة على البحر المتوسط وبنكاً ربطوا بلدان العالم الإسلامي ومناطق الشرق الأقصى تجارياً وكون ذلك قاعدة لوجدة اقتصادية امتدت من المحيط الأطلسي إلى جزر الهند الشرقية وكان من أهم مظاهر هذه الوجود استخدام الدينار الذهبي الإسلامي الذي ظل حتى آخر القرن الثاني الهجري /الثامن الميلادي لا يستخدم إلا في شمال أفريقيا ومصر والأندلس لكنه غدا في أوسط القرن الرابع الهجري /المعشر الميلاد نقداً دولياً دون منازع. وقد طرأ أزيداً لاضرابات التجارية وضخامة الصفقات مشكلة الكيفية التي يمكن بها حمل اللال

لواجب ادائه للصقة والحفظ عليه فادى ذلك لانكسار الكثير من النظم المالية والتجارية والتي انتقلت إلى أوروبا منها نظام المولات والصكوك والتي كادت الأبحاث أن العرب هم أول من عرفها فكان رجال المصارف من أهل فارس والبيصرة يطمون الدولات وكتب للاعتماد والتي يمكن أن تصرف لدى من يعملونهم أو لدى شركائهم المقيمين في كل زوايا العالم الإسلامي. كل هذا يدفعنا إلى الإدراك أن الدول العربية إذا حاولت تحقيق تحالف فيها بينها وقائمة سؤالا عربية مشتركة تستطيع إصدار عملة عربية موحدة للقوة كانت عاملاً من العوامل التي ساعدت على أن يصبح الدينار العربي الإسلامي دولياً دون منازع.



سدر: رجز السجدة

التنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات تاريخ: ٣ / ٧ / ١٩٩٩

السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة



كانت د. سهام بيت المال

التخلي عن تجسيم
الفراسيل على ناسد
إحداث هذا كفاكامل
المشهود. وأن يسمى
جندس لنده فقط
بنقيد
ويواصل الإنصهار
وخاصة أن هذه
الفكر
المنودج القرائه الذي
سرعان ما أطلته عنا أوروبا وأمريكا
والإسبان وغيرهم.. أما نحن فلا نزال نلتم
خطوة ثم نترجع خطوات وألينا يجب
إسراع الدخلي لتفعيل تلك الصناعات وأن
تكون البداية بدولتين أو ثلاث ثم سرعان
ما يزيد العدد ثباتاً ■

لأنك في السوق العربية المشتركة
تحقق لعملية متزايدة في الأولويات السياسية
الاقتصادية خاصة في إطار ما تشهده من
متغيرات عالمية وما يصاحب ذلك من إبرام
للحالات الاقتصادية وعقد الاتفاقيات التجارية
صرح بذلك الدكتور سالم بيت المال
المدير العام لشركة تيم اويل مصر والبالغ
أنه من هذا المنطلق تعد السوق العربية
المشتركة بمثابة أمر وجوبي لتحقيق
الكامل العربي في الكثير من المجالات
بدءا بتحقيق الإنتاج كمن يجمع بين كافة
المنتجات العربية ومروا بحركة تسويق
عالمية تتخلل دولها من مستهلكين إلى
منتجين ولتتواءم بأكفوية تصدير المنتج
العربي الكثير من بلدان وإسواق العالم
وأكد د. سالم بيت المال على ضرورة



المصدر: البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٧

البيانات

مواجهة بديلة

على الرغم من تراجع الحديث عن السوق الشرق أوسطية - مع تراجع صلاية السلام إزاء الصلف الأسرائيلي - فإننا لا نزال نشهد محاولات مستمرة من أجل فرض مشروعات وبرامج لا تخدم مصالح دول المنطقة وذلك تحت مسميات مختلفة مثل متطلبات الوحدة والتكامل الاقتصادي والنظام الدولي الجديد وغيرها. ولا شك أن الكثير من الدول العربية قد رعت لهذه الحملات، وهي تطالب حالياً بتسريع إقامة السوق العربية المشتركة كبدل لتلك المشروعات والبرامج.

إن وجود إقامة السوق العربية المشتركة باتت تكتسب اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى، بل أنها ترتقي في مستوى أهميتها إلى مستوى ما تولجه الأنظار العربية من تحديات جسيمة. وعلى الرغم من أن هذه الأهمية تشمل جميع هذه الأنظار دون استثناء، إلا أن اللات النظر، وعلى غير ما يبدو في الظاهرة هذه المرة، أن هذه الأهمية تزداد وتتضاعف عند الحديث عن الدول الخليجية العربية وذلك يعود إلى جملة من المصبات والحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الحديث عن الدور للمناطق بدول المنطقة يمثل النظام الاقتصادي الدولي الجديد عالمياً ما يتم ريه - بصورة أو بأخرى - بتدفق التمويلات الخليجية التي تسهم في إقامة مختلف المشروعات المطروحة في إطار تلك السوق. لذا نستذكر هنا مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة والذي حذر بكل وضوح من هذه المسألة وعدم جعلها، بل وخطورتها الاقتصادية. فلا يوجد هناك ما يبرر قيام رؤوس الأموال الخليجية بتحويل مشروعات تنافس وتهدد الكثير من الصناعات التي إقامتها بنفسها في بلدانها. وعوضاً عن ذلك فإنه بإمكان دول المنطقة أن تتبنى استراتيجية للجهة تهدف إلى ربط تدفق تمويلاتها ومساهماتها للتنمية في الأنظار العربية بموضوع

تشجيع تصدير الكثير من السلع والخدمات للصناعة في بلدانها إلى هذه الأنظار. إن الأموال الخليجية يجب أن توجه بالدرجة الأولى إلى هذه الأشكال التخدم بصورة أكبر للتوجهات التنموية الخليجية والعربية ومن ثم هدف إقامة سوق عربية مشتركة. وبهذا المعنى فإن التكامل الاقتصادي للعربي وإقامة السوق العربية المشتركة يصبح عضواً رئيسياً في استراتيجية التنوع الاقتصادي والتنمية في دول الخليج العربية، وبالتالي أساساً حيوياً لأمنها الاجتماعي على المدى البعيد.

حسن محمد



المصدر: البليد

التاريخ: ١٩٩٩/١١/١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع

هل تنجح اقامة المنطقة
في مواجهة العولمة
والتكتلات الاقتصادية؟

سلطان بن سليم

هناك قوانين عقيمة يبعث الدول
العربية تعوق تحرير التجارة البينية



المصدر: البيان

للتنشر والخد: مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٩

مساعدة أمين عام الجامعة الظروف العالية مواتية جداً لاقامة السوق المشتركة

٩٩
اقامة منطقة التجارة الحرة العربية،
حلم ينتظره الكثير ان يتحول الى واقع
خاصة وان اقامتها اصبح ضرورة
نظراً لوجود كافة المقومات التي تساعد على انجاح
وجودها كما ان اقامتها تعتبر خطوة مهمة وأساسية
لاقامة السوق العربية المشتركة مستقبلاً.. ولكن يبقى
السؤال هل لدى الدول العربية قاطبة العزم والارادة
 لتنفيذ هذا المشروع الحيوي؟
٦٦
في هذا التحقيق نتلمس بعض
جوانب هذا الموضوع.



النشر والخد: مات الصحفية والمعلومات

المصدر: البيان
التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٢

وفي بدايته نقول: لقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراره رقم 1317 يوم 17 فبراير عام 97 بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير والترويج التجاري الشجاري بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة عربية مشتركة. وجاء ذلك القرار تنفيذيا للقرار مؤخر من القمة العربية الذي عقد في القاهرة خلال شهر يونيو 1994 في هذا الشأن... ولقد ابرنامج عمل وجوب زمني يتم الاتفاق عليها وقد وضع برنامج العمل بحيث يبدأ التنفيذ في الاول من يناير عام 98 باعتبار الرسوم والشرائط الجمركية السارية في كل دولة عربية مع البدء في تخفيضها تدريجيا بنسب سنوية بواقع 1% على ان تؤول كافة الرسوم والشرائط الجمركية بانتهاه عشر سنوات من تاريخ بدء التنفيذ.

تحديات كبيرة

ان انشاء منطقة تجارة عربية حرة مشتركة اصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة التي تواجه فيها الدول العربية تحديات كبيرة على المستويات الاقتصادية والمالية. ان جميع الدول العربية تواجه على المستوى الاقليمي ضغوطا وتحديات خطيرة يمكن ان تؤدي الى تغيير الهوية العربية وتحطيم المعتقدات والقيم والروابط ولا بد من اتمامها سوى ان نتحد فيما بيننا. وعلى المستوى الدولي لتحمل الحولة وتحديير العملية العالمية تحديا كبيرا يستلزم من الضروري الاستعداد بالازالة للحوجز والحدود بين الدول العربية بحيث تعمل كتلة اقليمية في مواجهة كتلة اخرى المستعدة في أوروبا وأمريكا وغيرها. ولا شك ان جميع معلومات انشاء منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة تتوافر في المنطقة العربية اكثر من أي منطقة أخرى في العالم. كما انه لا شك انشاء منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة

تحقيق: عبد الفتاح فايد

ليس الهدف النهائي وإنما هي خطوة أولى وأساسية لإقامة السوق العربية المشتركة التي تتوافر جميع مقوماتها في الأخرى. والنجاح في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية يتوقف بصفة أساسية على توفر العزم لدى جميع الدول العربية على إنجاح هذا المشروع وقيامه قويا متماسكا. فهو الخط الأخير للدفاع الجماعي عن كل دولة من دول المنطقة ومصلحتها في وجه التكتلات الاقتصادية التي تنشأ من حول هذه المنطقة. وكذلك يتوقف بشكل أساسي على قيام تبادل تجاري نشط بين الدول العربية بعضها لبعض الآخر. وهذا التبادل التجاري يحتاج في المقام الأول إلى ربط الدول العربية فيما بينها داخليا وربطها مع العالم بشبكة حديثة لنقل تجارتها تناسب متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

قوانين عتيقة

يقول سلطان أحمد بن سليم

رئيس ومدير عام سلطة موانئ دبي والمنطقة الحرة بجعل على التي تعتبر النموذج الأمثل للمناطق الحرة ليس فقط محليا أو إقليميا وإنما أصبحت تمثل مكانة عالية مرموقة. ان منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة حلم تسعى جميعا إلى تحقيقه. وهي ضرورية في ظل هذه التحديات وفي ظل العولمة والتطبيقات الكامل للاتفاقيات تحرير التجارة العالمية «الجات» ولوشح بين سليم ان بعض الدول العربية لديها قوانين عتيقة ولا تزال تفكر بطريقة لا تناسب ولا تستوعب المتغيرات العالمية ولا تزال تضع الحواجز والقيود في طريق التجارة البينية العربية وهذا هو السبيل الرئيسي في تلخ قيام المنطقة العربية الحرة المشتركة.

وأضاف ان منفا التكامل مع الدول العربية وهناك اتفاقيات جديدة في هذا الصدد لكن هناك أيضا قوانين غير جديدة يجب تعديلها في بعض الدول العربية. ويجب على هذه الدول ان تترك ان منظمة التجارة العالمية ان تفتح اسواق للعالم امام بضائع الدول التي تخلق ابوابها في وجه البضائع المحلية. وعلى الدول العربية ان تبدأ من الآن تغيير هذه القوانين وأن تضع جدولاً زمنياً لذلك وأن تعتبر المناطق الحرة بها بداية وأن تجرب التجارة الحرة من خلالها قبل أن تجبر على ذلك. وأشار الى ان هناك دولا عديدة في العالم بدأت توفيق أوضاعها مع المتغيرات العالمية ومستطحات تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال مثل الهند والصين أيضا خملت خطوات كبيرة.

قوة اقتصادية

ويقول الأستاذ الدكتور احمد عبدالنصف محمود الأستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الذي أعد دراسة حول منطقة التجارة لأممية ان امكانيات

الدول العربية المستقلة والكاملة تمثل قوة اقتصادية كبرى لو أحسن تجميعها في هذا المشروع الذي يمثل لهذه الدول المنفذ الوحيد للخروج من مأزق التخلف والضعف. ان هذه الامكانيات يمكن ان تجعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحدة من أهم المناطق بالعالم أوقها. وأوضح د. احمد عبدالنصف محمود ان من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التراسمية الجديدة مبدأ المنافسة الكاملة ومحابية الاحتكارات بكل أنواعها مع محاولة القضاء على جميع العوائق الصناعية لانساياب التجارة العالمية. ولكن في ظل تكون التكتلات الاقتصادية الجغرافية الكبرى وسيطرته الشركات المتقدمة للممارات على



المصدر: البيان

للتبشير والخد: مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١١/١٤

وتشكل مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافلتا) سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على 174 مليون نسمة وبمتوسط دخل فدي حوالي ثلاثة آلاف دولار امريكي (1997) وقوة اقتصادية بديز نالها المحلي الاجمالي على 515 مليار دولار امريكي.

كما تشكل تجارتها الخارجية الجزء الاساسي من التجارة العربي الخارجية والتجارة العربية البينية حيث يزيد قيمة صادراتها على (66) مليار دولار امريكي اي حوالي 90% من اقيمة الصادرات العربية الاجمالية. وقيمة وارداتها حوالي 131 مليار دولار امريكي اي حوالي 91% من قيمة الواردات العربية الاجمالية (1997). وتسيطر مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة (بافلتا) على حوالي 96% من الصادرات العربية البينية وحوالي 91% من الواردات العربية البينية.

أما الدول العربية التي لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ فهي لثماني دول عربية منها سبع دول تمثل الدول العربية الأقل نموا حسب تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وهي جيبوتي والسودان والصومال ولبنان وجزر القمر وموريتانيا واليمن. وهي دول تحتاج إلى وضع خاص لكي تتمكن من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية. أما الدولة الثامنة فهي الجزر التي تمر في مرحلة اصلاح اقتصادي.

هذا وقد أتمر التنفيذ عن تحقيق بعض الاجازات أهمها قيام الدول الاعضاء في مباتا، باباغ منافذها الجمركية بأجراء التخليص المتدرج بنسبة 10% من الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المسال. وقد شكلت الأمانة العامة للجامعة العربية باللغ صون اجراءات تبلغ المنافذ الجمركية في الدول العربية.

منطقة التجارة الحرة يليها الاتحاد الجمركي. وتحتاج كل من هذه المراحل إلى اجراءات وقرارات عديدة تتخذها الدول العربية تبني على اتفاق بينها حول أسس وقواعد فنية معقدة. وأن نقطة البدء للصحيحة في طريق تحقيق هدف السوق العربية المشتركة هو ابراك الطريق بين منطق التعاون الاقتصادي بين الدول ومنطق التكامل الاقتصادي بينها. فبينما يهدف منطق التعاون إلى تحقيق مصالح مشتركة بين الدول دون أن يترتب على ذلك الأساس بأية مصلحة خاصة لأحدى الدول وتكون نتائجها محدودة لأن منطق التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي إلى تحقيق مصالح تلك الدول على المدى الطويل والبعيد. وقد يترتب عليه في إحدى مراحله أو خطواته أن تفسخ دولة ما بمصلحة لها لفترة مؤقتة أو في مجال معين في مقابل تحقيق مصلحة اقتصادية شاملة لها بعد فترة زمنية أو من انفسطور الاقتصادي الكلي. وتؤدي نتائج التكامل إيجابيا على تعزيز اقتصاديات الدول.

14 دولة

ويؤكد عبدالرحمن السبيعي أن الدول العربية دخلت عهدا جديدا في عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها بانضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبدأ تنفيذها منذ الأول من يناير 1998. وكانت استجابتها خلال السنة الأولى من التطبيق مرتفعة حيث بلغ عدد الدول العربية التي أعلنت عن انضمامها لاجراءات التنفيذ أربع عشرة دولة عربية يزيد نصيبها من التجارة العربية الخارجية عن 90% ونسبتها من التجارة العربية البينية تصل إلى حوالي 95% حسب احصاءات عام 1997.

النشاط الاقتصادي والتجاري في العالم تكونت احتكارات القلة وأصبح من الصعب بل من المستحيل على الدول النامية دخول الاسواق العالمية الا بشروط مجففة لها خاصة وأن الدول الصناعية تحدد التكنولوجيا المتقدمة والبحث العلمي ويؤوس الأموال الطائلة. واضمال انه في نفس هذه القاهرة ليس أمام الدول النامية والدول العربية خاصة سوى التكتل الاقتصادي في كيانات تجارية تدرى حتى تستطيع ان تنسب بعض القوة في المعامور لدخول الاسواق العالمية وإمكان الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بشروط مقلوبة لها.

مناخ مناسب

ومن حسن الطالع ان وضع العلاقات العربية حاليا من الناحية العملية افضل مما كان عليه في السنوات الماضية. هذا ما يؤكد الدكتور عبدالرحمن السبيعي الأمين العام المساعد لشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية. ويضيف في دراسة أخرى ان المناخ العام ميا الآن اكثر من أي وقت لمزيد من القرب والاعتماد المتبادل والمقصود بالمناخ هنا هو كل مكوناته المادية والبنية المؤثرة والبشرية والإدارية والثقافية ايجابيا أو سلبيا.

كما ان هناك أليات قائمة للعمل العربي الاقتصادي على المستوى القومي والجنائي منها ليات رسمية حكومية وشبه حكومية وقطاع خاص من احدات ومنشآت وما سواها. وهذه الأليات تتناول العلاقات الاقتصادية العربية إما بتوزيع الأنوار أو بالسوازي في مجال واحد كل حسب دوره. وتكر ان طريق السوق العربية المشتركة يمر بعدة مراحل أولها



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٤

وقد انشأت الامانة العامة للجامعة قاعدة معلومات جبركية تضم بيانات التعرف الجبركية للدول العربية الاعضاء. وقد تم اخذ بيانات عشر دول عربية هي الامارات والاردين وتونس والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب.

وقد تم الدول تعرفتها الجبركية وفق النظام المنسق عند مستوى سنة ارقام وبعضها عند مستوى عشرة ارقام وقد حرصت الامانة العامة على تزويد كافة الدول العربية بنسخ من النظام المنسق باللغة العربية عند مستوى سنة ارقام لتسهيل تطبيق النظام المنسق لديها.

2237 مليار دولار

وتشير دراسة اركز الدراسات العربية في لندن حول منطقة التجارة العربية الحرة الى ان المساحة الكلية للدول العربية تصل الى 14.2 مليون كيلو متر مربع بما يمثل 10.2٪ من مساحة العالم. ويبلغ عدد السكان 257.5 مليون نسمة وفقاً لإحصاءات عام 1996 بما يمثل 4.4٪ من سكان العالم. ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي 2237.3 مليار دولار ويصل حجم التجارة من حيث الصادرات السلعية في نفس العام (٩6) حوالي 167.4 مليار دولار تشكل 7.3٪ من الصادرات العالمية وتبلغ قيمة الواردات السلعية 141.8 مليار دولار بنسبة 2.8٪ من الواردات العالمية. أما الصادرات العربية الاجمالية فتبلغ 13.7 مليار دولار أي حوالي 9.3٪ فقط من اجمالي تجارتها الخارجية.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٥

مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية:

بدء العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس إيجابيا

على حركة التجارة

مشروع السيارة العربية قطع أشواط طويلة

.. وفي طريقنا لإزالة العراقيل

القاهرة - حسين عبد الهادي:

كشف المهندس طلعت بن ظافر الظافر مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أن المنظمة ستركز في المرحلة المقبلة على التعاون في مجال نقل التكنولوجيا في المنطقة العربية من خلال التعاون مع القطاع الخاص العالمي موضحا أن العلاقة العربية السعودية ستجري مع نهاية العام الجاري جولة من المفاوضات في هذا الشأن. وأكد الظافر إن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في يناير من العام للمضي إمام على حركة التجارة العربية السنية من السلع الصناعية متقدما مسألة بعض الأقطار العربية في وضع القيود والتخلفات على تجويز التجارة السليمية سوله الزراعية أو الصناعية.

وشدد الظافر على توافر فرص استثمارية ضخمة في عدة مجالات في البلدان العربية يجب الترويج لها سواء في مجال التنمية الصناعية يختلف قطاعها أو للتميز مضمرا إلى أن المنظمة قامت خلال الفترة الأخيرة بإنشاء نو رصة صناعية على الإنترنت. وتحدث الظافر باستفاضة عن وضع الصناعة الحربية في الجوار القتالي الذي أجرتة معه البيان:

• ما هي الصورة الآن بعد مرور عام على منطقة التجارة الحرة العربية وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول وما هو تأثير تحفظات بعض الدول على التحرير الكامل لبعض السلع. • منذ يناير عام 1998 بدأ العرب تفعيل مشروع المنطقة العربية الحرة الكبرى الذي تأخر تنفيذه قرابة 35 عاما .. وبعد تطبيق الاتفاقية والتزام المذاق الجمركية العربية بتنفيذ نسبة خصم تصل إلى 7.20 على الرسوم الجمركية الحالية تسبب ذلك في نمو حجم التجارة البينية في السلع الصناعية بنسبة 7.30 والسلع والخدمات الحربية بنسبة 7.15 .. ولأنك أن طلب بعض الأقطار العربية لاستكثانات صناعية أو فنية قدر على نمو هذه الحركة بالتشجيع المطلوب إلا أنه سيؤزل بعض الية التجارة الحرة الحالية.

وقدليل على صحة ذلك هو أن مصر في السام للمضي زادت من حجم إنتاجها الصناعي على الإنتاج الزراعي ومن غير المعروف أنه لا يواجه هذه الزيادة ارتفاع في نسب التسويق الخارجي وزيادة الخصومات للتخلص من فائض الصناعة .. إلا أنه يشير إلى أن حجم التجارة البينية العربية ما زال متواضعا إلى حد كبير مقارنة بالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

معوقات الاستكثانات

• ما هي أضرار التوسع في للمرات التي تسوقها بعض الدول العربية أمام منطقة التجارة الحرة العربية. • لا شك أن التسويع سيع في الاستكثانات لتحرير السلع العربية البينية لا يخدم بأي حال منطقة التجارة الحرة التي تدخل خطوة تجاه تطبيق السوق العربية المشتركة .. والخوف من أن تتحول المنطقة الحرة العربية إلى مجرد اتفاقيات تفضيلية ثنائية أو متعددة الأطراف .. لأن تلك الاستكثانات في المرحلة الأولى لقط ستكون بمثابة حماية تلافية لحدوث انهيارات في بعض الصناعات وهو أمر وارد نظريا لبعض الدول التي تلتقي نفروها ذلك.

ويضيف الظافر: للوصفات السياسية والرسوم الجمركية أمور سهل الإطفاء منها إلا أن الخطر من توجهه منطقة التجارة الحرة العربية هي للموالت التي يمكن أن تتسبب في مشاكل سياسية .. ومن جانبنا لعمنا بتزويد الدول العربية بمواصفات قياسية وقواعد المنشأ لاتحاد الأوروبي اعتمدها في منطقة التجارة الحرة علمنا أنه لا توجد أي دول عربية لها قواعد مثل تفضيلية السلع الصناعية وإن حل تلك المشكلة سهل الاستفادة بالميزة النسبية في الدول العربية وتحقيق التكامل الصناعي عبر اقتصاد مبدأ التزام قواعد المنشأ.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٥

تقديم للقشورة إلى كل من السعودية وعصر وإلى سوريا والسودان والأردن .. كما تقدم لهم كافة البيانات التي يطلبونها لتطوير المشروعات القائمة بالفعل لديهم أو لإنشاء مشروعات جديدة أو لتعميات التطوير .. وكل ذلك الخدمات تقدم عبر الإنترنت.

جولة جديدة

• من المنتظر أن تحضروا في نوفمبر القادم الاجتماعات المرتبطة لهرات الجات في الولايات المتحدة الأمريكية .. فمذا أصبحت لهذه الجولة الجديدة من أرواق ؟ - في ظل تأثير العولمة وتحرير التجارة العالمية ندرس حاليا بشكل مكثف أثر ذلك على مختلف الصناعات العربية علما أن بورنا يلتصق سر على التشخيص الحال للمشاكل فقط والباقي تقوم به الدول العربية التي تتعامل مع المنظمة إداريا .. علما أن الدول العربية المنضمة إلى منظمة الجات لا تزيد عن 11 دول فقط والباقي في طريقها إلى الانضمام .. ندرس حاليا أثر توحيد مزاي الاستثمار على مختلف المشروعات وجذب الأموال إلى المنطقة العربية .. كما أننا وضعنا بين أيدي الحكومات العربية رؤيتنا في شأن حماية الملكية الفكرية الصناعية حيث نتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لإبراز خطورة تلك الاتفاقية على الصناعات العربية مثل الأدوية .

• ما هي مجالات عمل المنظمة لدراسة الظروف الرائدة والمستحدثات المستقبلية في سلسلة المعلومات بشأن التحويل للمنظمة التي أصبحت حاليا منظمة واحدة بدلاً من ثلاث منظمات

عربية كانت تعمل منذ عام 1992 تضم كلا من منظمة التنمية الصناعية ومنظمة المقياس والمواصفات ومنظمة التنمية للتعبئة .. وكانت موازنة للمنظمات الثلاث نحو 18 مليون دولار وتكثفت رغم تغيرات الظروف إلى ثلاثة ملايين دولار .. وقرر المجلس الاستشاري والإجتماعي العربي أن لا يقل حجم الأضاق على المشروعات المختلفة للمنظمة عن نسبة 10 من إجمالي الميزانية وبخاصة بسيطة تكون حصة كل دولة من بين الدول الـ 21

وبعد اعتماد قواعد المنشأ الأوروبية ذات أهمية لزيادة الصادرات العربية للامتداد الأوروبي الذي يستحوذ على 78% من إجمالي تجارة العرب الخارجية. أولويات التنمية

• ما هي أولويات تنمية الصناعة العربية من وجهة نظركم ؟ - من أهم الأضياء هو إنشاء بصرات صناعية في مختلف الأعمار العربية ومراكز معلومات مسجلة توفر كافة المعلومات والبيانات عن السلع والخدمات الوسيطة والتكليف والخاصات واستثمارات الإنتاج مثلما يوجد حاليا بصرات لأوراق المالية العربية

• ما الفرق بين منظمة ورائدة في إيساء البصرات الصناعية ومن المفترض أن يتم إنشاء مثل هذه البصرات عربيا في كافة الأعمار العربية الأخرى وعينا أن نعلم أن صناعات التجميع التي بدأت في بعض الأعمار العربية تتأخر على توظيفها عدد من دول المنطقة بعد أن تخلصت منها البلدان بهدف حماية البيئة وفقدان ميزة نسبية سابقة لها .. والمطلوب أن تقام صناعة وطنية شاملة لا تنقل التكنولوجيا العلمية فلذلك بل توظفها وفق ما يتواءم مع ظروف والقدرات كل بلد وحاجاته وأولوياته

• ما هي مشاكل في ظل اتجاه جديد في التصاريح الفنية إلى المنظمة ؟ - الأعضاء الزائد على القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ؟ - المطلوب مزيد من التعاون والتوجه إلى القطاع الخاص لفتح قنوات اتصال وتعاون علمي .. ومن جانبنا نحرص على حضور رجال الأعمال كافة الاجتماعات والمؤتمرات التي ننظمها كما تقدم الدعوة والاستشارات التنموية إلى الشركات والمؤسسات الخاصة الصناعية لحل المشاكل التي تواجه الصناعة العربية حيث قدمنا في

خلال الفترة الماضية استشارات عديدة في مجال صناعات البلاستيك والحديد والصناعات الغذائية وصناعة الجلود .. وقد تمكننا من

الأعضاء أقل من 80 ألف دولار ومن لم لا نستطيع تلبية كافة متطلبات الدول العربية التي هي فعلا في حاجة إليها .. ومن هنا جاءت فكرة الانفتاح على القطاع الخاص العربي لتلقيام بمشروعات مشتركة وبرسوم قليلة حتى نموض ضعف الميزانية في وقت يفرض علينا مواجهة تحديات العولمة وإعادة تنظيم الإنتاج العربي للتكيف مع مرحلة الخصخصة والاستفادة من كل ذلك .

سيارة عربية

• تبت الخطة العربية مشروع إنتاج سيارة عربية .. إلى أي السبل انتهى هذا المشروع ؟

• منذ عام 1985 دبت الخطة مشروع إنتاج سيارة عربية بمحرك عرسي الصنع إلا أن ذلك لاسي صعوبات في تحديد نوعية المحرك .. وجاء هذا المشروع بناء على الاستفادة الكبرى منه حيث أنه يعتمد في الأساس على الصناعات الخفيفة التي تستوعب العديد من الأيدي العاملة العربية .. وتم تنظيم مؤتمر منذ عامين وخرجنا بالعديد من التوصيات وتبحث الآن عقد الدورة الثانية للمؤتمر لبحث كيفية إنتاج سيارة عربية خاصة وأن حجم استهلاك الخطة العربية من السيارات بكافة أنواعها المختلفة يصل إلى 3 ملايين سيارة سنويا لا تنتج الخطة العربية منها سوى 200 ألف سيارة تستحوذ مصر فقط على حوالي 90 ألف منها

ومن المؤكد أن الفترة القادمة ستشهد سعيا حثيثا وراء إنتاج السيارة العربية خاصة وأن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا في مجال صناعة السيارات فعلى سبيل المثال نجد أن مصر تنتج السيارات حاليا بنسب مكونة من حوالي 70 من إجمالي مكونات السيارة وهو ما يشجع على التوجه نحو إنتاج أول سيارة عربية كاملة الصنع في المستقبل القريب.



صور برلمانية



يكتبها: سامي متولى

السوق العربية المشتركة هل تصبح حقيقة؟

السلة الكاثية مال بيرة فاض للمزارعين
تجاريا وأدوية للتغذية
وقال في أحد الصموديات التي تواجه
سلطة التجارة العربية الكبرى في القيد
غير المعركة التي تتمحور حول العلاقات
تحت إشراف الأمم المتحدة العربية وتنظيم
عن غيرها عدم الشفافية والوضوح
تسببوا إلى أن قوات السلع الخاصة
للقود غير المعركة لتعشر دول فقط
شملت ما يزيد على ٦٠٠ ساعة كذلك



محمد أبو العينين

د. فتحي سرور

هناك بعض الاستشادات التي تتخفا دولة معينة من جانب
وأحد بتقليها على السلع العربية المستوردة في إطار منظمة
التجارة الحرة العربية دون الحصول على موافقة المجلس
الاقتصادي والاعتماد. ولتفصيل في استخدام الاستشارات
التي تنطويها بعض الدول العربية عند التخليص على السلع
العربية المستوردة بطريقة تؤدي إلى عرقلة تنفيذ البرنامج
وتعقد الجهات الانشائية وكذا الخلفيات التي تضعها لها
السلع الاستهلاكية بالإضافة في وجود التشوؤ في إطار
متأثرة بعمية ما يضيح الفكر من الجهد، اللال ومع الدول
الأعضاء في الانشأة، من إعطاء لارادها من السلع الزراعية
في مواسم إنتاجها وهو ما يجرى مجموعة حرة في تنفيذ وصفا
التصدير العربية من وزارة للتحرير ويحول إلى تنفيذ وصفا
شرايط الاعاء الجمركي.

كل من محمد أبو العينين وفاتحي سرور
الخامسة التي شكلها مجلس الشعب لثامنة
جوانا لشرق العربية المشتركة موقعا لها
عروضه أهمية لثالث الاقتصادي العربي
لأنه، أطر أمام الخط إلى العالم اتجه إلى
الانكشاف ولبنان ٣٣ الدول ٢٠٠٠ مدة ولأنه
أحدثت تلك التجارة العالمية بعد التكتلات
في العالم ب ٦٤ تكتلا في أمريكا الشمالية
يوجد تكتلات الثلاثة إلى أمريكا الجنوبية
يوجد الميركسور يجمع الانكشاف دول
الأمريكتين وبعض الدول الآسيوية، وفي أوروبا يوجد أربعة
تكتلات رغم أن هذه الدول متعلقة وتنشط التعامل مع العالم
بشكل منفرد ولكنها تؤمن بأن التكتلات يزيد من قوتها في مواجهة
الآخرين وقال أن الانكشاف العالمية أصبحت توسع وتتأثر أولا
في إطار التكتلات الاقتصادية قبل أن يتم طرحها على المنظمات
الدولية وتضع هذه القضايا بالمثل الذي يقدم مصالح دول
هذا التكتلات والاحتمالات تشير إلى أن ٧٠ من التجارة العالمية
تتم داخل التكتلات وبالتالي فلا سبيل لزيادة الصادرات العربية
مع اتجاه التكتلات الاقتصادية إلى الانكشاف على نفسها إلا إقامة
تكتلات اقتصادية عربي لكي ترتفع التجارة البينية العربية من ١٠
بعضها لكي تصل إلى مستواها بين دول الاتحاد الأوروبي وهي
٧٠/٨٠ أو إلى مستوى دول الإسبان والبالغ ٨٠/٨٠

وهناك مشروعات للتكتلات الاقتصادية المقترحة على الدول
العربية مثل المشروع الشرق الأوسط والمشروع المتوسطي وهذه
للمشروعات سوف تكون الدول العربية خاسرا صافيا فيها إذا
شكلها بشكل منفرد. وإذا كان لا تستطيع أن تمنع قيامها خاصة
إذا ما تحلق السلام في المنطقة. فالهم هو أن نتخاض ونحن في
الكل واحد ولا يهم بعد ذلك ما ستقوم منه التكتلات الأخرى أم
لا بل على العكس قد يحقق لنا دخولها ونحن في تكتلات واحد
من الاستفادة من الدعم الذي ضمه اتفاقية الجهات العالمية
زنايا عديدة من أهمها توسيع دائرة الشركاء التجاريين ولأنه
لشركة الانكشاف يبدأ للامانة الدولية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية
وأشار محمد أبو العينين في كلمته إلى المشكلات والصعوبات
التي تواجه التكتلات الاقتصادية والتي تشمل في عدم توفر
الإرادة السياسية والوقت مستويات التكتلات الاقتصادية في الدول
العربية، وبالقوت والكاسب والتضاميات التكتلات في التكتلات نتيجة
عدم جاهزيتها. سيما، ويوجد اختلافات في الأنظمة الاقتصادية
العربية يصعب معها توحيد تلك التكتلات الاقتصادية، والتضام
التنسيق في الهيكل الإنتاجية ومنظمة السلع المالية للتصدير،
بعد وبعد حركية كالمية في حركة رؤس الأموال والاستثمار
تتوزع من حركية التجارة المتزايدة في المستقبل. وصعود أصحاب
للمصالح المحلية داخل الدول الذين يبالغون في حركية
والذين فتح الأسواق الناتج من تحرير التجارة والتي سوف
تسبب مصالحهم المتزايدة.
وتعالم بعض الدول العربية للثالثية أو حية التكتلات
على العمل الجماعي. ويصف دور المؤسسات المشتركة للنه
بما تنطوي التكتلات وعدم وجود آليات مساعدة وفعالة لديها

مع ما يعانيه ذلك من خطر جرمكي يجرى في ٧٠ للدول
الأعضاء فإن حجم التجارة العربية البينية لا يزال في حدوده
المعتدلة وهو ما يترك ضرورة إعادة النظر في الخدمات التي تم
لتخاض. بهدف جعلها أكثر فرة على تحقيق الإيداع التثوية
منها. وهو هذا السياق للفرح وضع إلى فاض التمارت ويضع
حد أقصى لكل دولة لتقليصها للسلع المستوردة والخص على
الانكشاف. بمعنى من حجم تجاريتها الخارجية بما يضرها التوازن
في تحقيق المصالح ووضع خطة عربية للتصدير في إطار
العواصم التجارية الدولية الجارية إلى في المرافقة التجارة
العالمية صيغة موزونة عربي موجهة تجاه القضايا التجارية
الصادرة الزرع طرسميا إلى الوتر الوزاري المنظمة والتي
الصادرة في ديسمبر ١٩٩٩
وقامه الدول العربية برئاسة مديا الأخذ بها ومنها بشفاعة
المنشأ التراكبي وصولا لتأخذ ملبا عربية وهذا في شأنه
تتميز تجميع العمل العربي من جهة وبلغ الكفاءة الانكشاف من
جهة أخرى. وأحد من القود غير المعركة التي تمحور حركة
التجارة العربية وتنظيم الشفافية في الإجراءات الترتيبية
تحرير التجارة العربية
والمؤسسة تمكن القطاع الخاص لكي يلعب دورا فعالا في دفع
مشروع السوق العربية المشتركة لأنه يملك أدوات الانكشاف
والرؤى في التعرف على فرص الاستثمار الجديدة والحد من
مشروعات مشتركة. كذلك فإن القطاع الخاص له مؤسسات
الشركة التي يجب أن تلعب دورا في تشكيل مشروع السوق
العربية المشتركة



المصدر: الراي ٢١ هـ العربي

النشر والخدمات الصحفية والهنو مة . التاريخ : ١٩٩٩ / ٧ / ٢٤

بعد ٤٧ عاما على ثورة يوليو

الوحدة العربية الاقتصادية السييل الوحيد لانقاذ العرب

بالرغم من مرور ٤٧ عاما على ثورة يوليو تعالت من جنحيد أصوات تدعو إلى الإسراع بإقامة الوحدة العربية وضرورة المضي قدما في إقامة الكتل العربى الشامل استعدادا لعصر العولمة ودخول الألفية الثالثة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي وسيق البعض جرس الإنذار بضرورة البدء في اتخاذ خطوات جادة على طريق الوحدة الاقتصادية وصولا إلى الوحدة السياسية.

■ تقرير: أشرف العشرى

عودة التضامن العربى وهذا هو هدفنا الأول والأخير حاليا.

دعى الأمين العام للجامعة العربية أنه بعد اتجاه العالم حاليا لعصر التكتلات والكتلانات الكبيرة الضخمة أصبح لزاما علينا كعرب أن نتجه صوب

تحقيق عناصر الوحدة والتضامن العربيين فالتقى القادة العرب في قمة القاهرة في يونيو ١٩٩٦ على البدء في اتخاذ خطوات الوحدة الاقتصادية أولاً، وصولاً إلى قرار الوحدة السياسية التي تحتاج إلى سنوات جوهرة عربية متجددة خاصة بعد أن شعر القادة العرب بضخامة وتداعيات الأحداث الجارية في العالم وأبرزها النظام العالمى الجديد الذى ترسم صوره حاليًا ودخول ما يسمى بعصر العولمة وبالتالي فإن يبقى مكان على الساحة الدولية إلا للقرى الكبرى

● ولكن هل من الممكن تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية قبل إزالة الخلافات العربية؟
جيبود. عبدالحديد: إن هذا كان الأساس الذى استند عليه القادة العرب في دعوتهم نحو تعديل خطوات الوحدة العربية عطياً وأيس بالشماعات كلها كان فى السابق، فخرجت من هذه القمة دعوات

في حين يرى البعض الآخر أن تحقيق الوحدة العربية سلاسل شعاعاً وعلماً بعيد الخيال بلهمل تعلمر جميع المحاولات العربية التي تهمل هذا وهناك منذ ثورة يوليو وتضمينات وهدايات الرئيس عبدالناصر لتحقيق هذا الحلم. ويستند هؤلاء في رؤاهم التشاركية إلى تجارب مشاريع الوحدة المصرية - السورية سنة ١٩٥٨، ثم اتحاد الجمهوريات سنة ١٩٧٠.

وفي البداية يرى الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام للجامعة العربية ضرورة دعم وتحقيق الوحدة العربية على جميع المستويات اليوم قبل الغد، ويشيد أن الجامعة العربية تضع حلم الوحدة نصب برامها وتحركاتها وأنها مسماع وتجارب حديدية في هذا الشأن ولا شك أن الجامعة العربية تسعى بالتعاون مع العديد من الدول العربية الفاعلة لقطع شوط خطوات ملموسة في هذا الشأن وهناك جهود بارزة بدأت في التناور بعد حرب الخليج لقائية وترتق الشارح السياسى العربى وأصبح لهم الأكر للجامعة العربية منذ ذلك الوقت هو العمل من أجل انطلاقا كبيرة لتحقيق حلم وشعاع الوحدة العربية وأمر تدريجياً خاصة أن الجميع يدركون تماماً أنه لا بد من إصلاح ورأب الصدع العربى إلا بتحقيق أولى خطوات الوحدة العربية التي تتمثل في



العديد من الأنظار العربية للتخلي عن السبب التي كانت تتوقع الوصول إلى هذا الهدف العربي للامتلح.
 روى السفير وجيه حمدي أن السعي نحو تحقيق حلم الوحدة هو هدف قوهي احصر ومن ضمن أولوياتها السياسية بإبيل الدعوات اليومية التي تصدر عن الرئيس مبارك لحد العرب والمواسم العربية للإسراع بتحقيق حلم السموق العربية للشركة وإبل مصر في هذا الشأن قد بدأت حالياً بنفسها عمدا بدأت في التوصل إلى اتفاقيات عديدة بشكل شائي مع العديد من الدول العربية في إطار لجان مشتركة وتوقيع اتفاقيات اقتصادية واستثمارية في شأنها أن تهدف إلى الوصول في نهاية الأمر إلى تكويس الوحدة الاقتصادية الشاملة وبعدها ربما يبرهن الحديث عن الوحدة السياسية التي لا يبل منها.

ويتسقت السفير عيسى نويش المشككين في إمكانية قيام وحدة عربية والذين يهاجمون تجربة الوحدة المصرية - السورية عام ٥٨ حيث أن هذه التجربة لا يجب أن تكون معيارهم على بقية التجارب والبحجهم التي تبذل حالياً حيث ينهم هؤلاء بنهم مسموضون ومنطقهم انهمزاسي ضد بقية الصف العربي ويتسائل سفير سوريا كيف يمكن للعرب أن يتمسوا في القولة قبل أن يتمسوا في عولة عربية أولاً بالي استبقائهم أن العرب يجب أن يتعلموا ويستفيدوا أولاً من تجارب الوحدة الأمريكية والأوروبية فأمريكا تسعى حالياً إلى إقامة أنواع متعددة من قوحدة الاقتصادية والتجارية مع دول الدوار ومع الدول الصناعية الكبرى وكذلك تدرس تجربة الاتحاد الأوروبي حالياً التي تتحول ترويجياً من وحدة اقتصادية في التجارة والاستثمار وتوحيد العملة إلى وحدة سياسية وانتخاب برلمان أوروبي.

ويتوقع طهت مسلم السفير الاستراتيجي أن تتخذ خلال العامين القادمين بعض الخطوات الجادة بين الدول العربية على طريق تحقيق الوحدة العربية والتخلي على الفترات السابقة خاصة أن العرب ملابون على تغييرات هيكلية وبالتالي لابد للجانب العربي أن يسارع بتجديد وتنشيط آليات تحقيق الوحدة العربية ومعالجة أخطاء وتجارب الماضي.

ويعود طهت مسلم التحديتات العديدة التي تواجه تحقيق الوحدة العربية ويطلب بتجاوزها ومنها أولاً: ضرورة تخلي الأنظار العربية عن المصالح القدرية القطرية لمصالح المصالح القومية وثانياً: الوصول بمشروع الوحدة إلى عقول وأبيل الأجيال القادمة، ثالثاً: انقلاب على السجوة الاقتصادية بين الشعوب العربية خاصة أن هناك شعوباً فقيرة وشعوباً ثرية وفرة وبالتالي فمعد هذه الشفرات مطلوب على وجه السرعة. ويرى أن أسباب فشل الوحدة المصرية -

سورية تتساوا الجامعة العربية و غنت دعوا أولاً إلى مبدأ المصارحة قبل المصلحة ثم اتخذ بعد ذلك القرار العملي بالإلحة وتكوين التكتل الاقتصادي العربي الذي يستطيع العرب من خلاله التعامل مع العديد من المتغيرات الدولية والتكتلات التي بدأت تبرز بقوة على الساحة الدولية خلال فترة التسعينيات وبالفعل أصدرت القمة العربية تكليفاتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالبدء في إنشاء منطقة لتجارة العربية الحرة وإعداد البرنامج للتطبيق لها وقد تم اتخاذ القرار وصولاً إلى نواة إقامة السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق حلم الوحدة الاقتصادية وبعث

الدول العربية إلى تكامل سياساتها على أرض عربية واحدة والاتجاه بعد ذلك إلى إقامة الكيان السياسي العربي الواحد وبالتالي يجد مشروع الوحدة العربية طريقه إلى التحقيق والتطبيق العملي مع بذوات الألفية الثالثة وليس شرباً من الخيال أو المفارعات.

ولذا كان البعض يرى أن هناك دوماً عربية ملازمت تلق حذر عثرة في طريق الوصول إلى توافير الأجواء المناسبة لهذه في خطوات الوحدة العربية بإبيل نجاح سياساتها البهامة أيام الرئيس عبدالناصر فإن السفير وجيه حمدي متوقع مصر في الجامعة العربية لا يتلق مع هذا الرأي ويرى أن الخريطة السياسية في العالم العربي وفي العالم قد تغيرت وتغيرت طرق التفكير واتخاذ القرارات وما كان يصلح بالأسس لم يعد يصلح اليوم وأصبحت العالمية في العالم العربي تتخذ تحقيق حلم الوحدة العربية وإقامة كيان اقتصادي عربي متكامل وهناك تجارب دولية أصبحت مثالة في الأذهان وبالتالي فالأولى بالعرب أصحاب للتاريخ واللفق والذين والتراث الواحد والمشارك خلق آليات هذا التكتل.

● ولكن ماذا فعلت مصر ودول عربية عديدة لأكثر من ٥٠ عاماً مضت لتحقيق حلم الوحدة العربية يتلق وجيه حمدي وعيسى نويش أنه كانت هناك صعوبات ظروف ومتغيرات عديدة شابت تحقيق حلم الوحدة وتغيرت الآن إلى الأفضل ولكن هذا لا يعنى أن البثنين (مصر وسوريا) كان لهما شرف المحاولة وعلى أمام عواصم عربية لتسريع في طريق خطوات هذه الوحدة صحيح أن هذه الوحدة لم تدم كثيراً بسبب ظروف ومتغيرات عديدة ولكن الفكرة والطرح لم يغبيا عن الأذهان بل على العكس هناك مشغوق ومصاع حيثة لتحقيق هذا الحلم بإبيل التحركات العربية والدعوات الخاصة التي تخرج كل يوم من عاصمة عربية لتجاوز أحدات الماضي وسنوات اقتردى والتفكير والمسير نحو إقامة الكيان الاقتصادي أولاً ثم الكيان السياسي بعد ذلك وإبل تجرية الاتحاد الأوروبي تلعب دوراً ملحوظاً في دفع



المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٢٤ **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

السورية وغيرها من التجارب الماثلة يعود إلى ضعف التحضير الجيد لها خاصة أنها تمت على مستوى القيادة وأعمال المستوى الشعبي وبالتالي لم تجد مقومات النجاح الصلبة. وربما يتهم البعض الطرف العربي القالب والمزيد لتحقيق مشروع الوحدة العربية بشرط وحدة اقتصادية، ثم سياسية بالثالثة في أحيان كثيرة إلا أن الدكتور نصيف حتى استأذ العلاقات الدولية يتهم أيضاً للشككين في إمكانية تحقيق هذا الهدف العربي بالثالثة أيضاً لأنهم أطلقوا الصفات السلبية وتراجعوا عن اتخاذ أي خطوة بانه في سبيل هذا الهدف ورده عليهم أن غالبية الذين طالبوا بتحقيق الوحدة العربية لم يطلبوا أو يسموا إلى تحقيق وحدة سياسية اتحادية بين عضوية وشملها بل على العكس هم كانوا يقصدون التدرج الطبيعي في إقامة هذه الوحدة ويتركزون في البداية على البعد الاقتصادي

باعتبار أنه الأهم والأقرب إلى الصواب في هذا الشأن ثم بعد ذلك يبدأ التحصين والتنسيق السياسي والعسكري وهذا ما لجأت إليه اللغة العربية الأخيرة إذ بدأت بالافشل وهو البعد الاقتصادي وفي اعتقادنا أنهم نجحوا وأعطوا شوطاً كبيراً في هذا الشأن فهاجساً على السنوات السابقة التي تولوا فيها عندما بالحدث والتفكير في إقامة وحدة من عمه مما استغرق سنوات طويلة نسبيات أوروبا وتجمعات دولية عديدة العرب بالرغم من أن الطرح والصيغة كانتا عربيتين شاعريين وكان العرب سبائين في الدعوة إليها ولا يقتنع د. نصيف حتى بأن عصر العولمة ودخول العالم الأفقية الثالثة في العوالم الرئيسية الجديدة لنفع العرب نحو السير في تنشيط دعوات الوحدة على جميع المستويات بل يرى أن العرب لم يعد الخيار لديهم فهاجساً في التعاون أو اللاتعاون بل سيحدون أنفسهم مع السنوات الأولى للألفية الثالثة يتحركون جماعياً صوب الانتماء وتفعيل البات التعاون العربي - العربي خاصة أن الاقتصاديات العربية بدأت تلمس وتتجه حالياً نحو التشابه والتشدد بمكنس ما كان يحدث في السابق بالاتجاه نحو الاشتراكية أو الرأسمالية الوافية وغيرها من الانظمة التي كانت سابقة والأز الجميع يتعامل بسلطوب ولغة اقتصاديات السوق وهذا سيكون أسمى لتفسير نحو التكامل ولا يتفق د. نصيف مع الأطراف التي تركن إلى تكرار فشل تجدية الوحدة للصورية - السورية مرة أخرى ويضمني قائل أن تجارب الماضي كلها دروس وعبر وعظما أن تمتفيد من الأخطاء

السابقة وتتجاوز سلبيات الماضي ونهيري أنفسنا للوضع العربي الجديد ولا يجب أن ننسى أن من أسباب فشل تجدية الماضي أن العرب كانوا يعيشون في مرحلة تلوج قومي وكان العرب في مواجهة مع الاستعمار ولكن الظروف والأجواء تغيرت الآن كثيراً والحرب الآن يتطور في الطريق الصحيح لمواجهة العديد من التحديات والمواقف وبالتالي الخطى من سياسة المصالح الفردية والتعاون لخدمة مصلحة الجميع خاصة أن التحديات التي تواجه العرب تزداد يوماً بعد يوم وتزيد ليس بصورة الأمم ■



السوق العربية هي العمق الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني

لجنة أمريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم

كتب - محمد عبدالرشيد:

أكد تقرير الاقتصادي أجبر اليك الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني أن نسبة البطالة انخفضت بشكل هام من ٢٢,٦ في ١٩٨٥ إلى ١٥,٥ كما أن معدل الاستثمار ارتفع قليلا خلال الفترة الماضية، وحسنت التوجهات الاستثمارية خلال النصف الأول من العام الماضي وولدت فرصا للقطاع الخاص في القطاع الفلسطيني نمو ٩ مليارات دولار أمريكي بإطلاق وصل إلى ٢٢٦ من العام السابق له مما يعنى تزايد مخفقات الفلسطينيين كما تزايدت عمليات التوظيف للأعمال التجارية التابعة للقطاع الخاص في الضفة الغربية بنسبة ٢١٠ وتزايدت تركيبة للتقنيين حيث انخفضت نسبة القروض الموجهة للاستثمار الزراعي والتجاري بينما تزايدت قروض قطاع البناء والمقاولات في ٢٦ بعد أن كانت ١٨/ وتم تسجيل ٦٧٠ شركة جديدة خلال النصف الأول من العام الماضي.

وتتعلق التقارير أن هناك مخاوف الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومشروعات تطوير البنية التحتية للخدمات ومطروحات تطوير شاعات العمدة والتعليم بين عمودية وإقليمية مما عدا البعض من الدول للشركة في أعمال ومشروعات لتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وبد أن تظهر بوادر التحول كبرى خلال الفترة المقبلة خاصة أن وزير التجارة الأمريكي أن بلاده قامت بمبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط وشمال دولة المصنوع الحقيقية وذلك بتشكيل لجنة استشارية أمريكية فلسطينية تضم ١٠ أمريكيين و١٠ فلسطينيين لتقديم توصياتها بشأن وسائل تشجيع التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتجارية بين فلسطين وأمريكا والدول الأخرى، وقال جلي أن سوريا ومنع في الشرق الأوسط في أواخر هذا العام وأن وزارة التجارة ستلتزم بعداً من المشروعات للشركة هناك.

وأما أوقات تكملة إجراءات الامتيازات العربية التي تطلب بضرورة تنمية العلاقة العربية مع فلسطين لتكون مخرجا للاقتصاد الفلسطيني من أزمة وتبنيته للاقتصاد الاستراتيجي حيث تبت السلطة الفلسطينية مطالب توفيق إلى زيادة التعاون التجاري وزيادة الاعتماد على السوق العربية لتكون عمدا للاقتصاد الفلسطيني من أجل التقليل من الاعتماد على السوق الإسرائيلية حيث استثمرت السوق الإسرائيلية على ٢٨٨ من المصنوعات و٨٠ من الواردات السلعية للفلسطين.

وأعرب العديد من الخبراء عن رضاهم على التغيرات التي جرت أخيرا لدعم الاقتصاد الفلسطيني وكان لها الصلوة التي قامت بها جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين والائتماع كعضو مؤسس في المجلس العربي لدعم العمل المشترك والتي جاءت دعما لتجربة العالم في فلسطين نحو تقوية العلاقات مع العرب باعتبارهم يشكلون العمق الاستراتيجي للفلسطين.

وخطة أخرى هي البحث في وسائل لتشجيع الاستثمار حيث تمت مناقشة قانون خاص به لتشجيع تنمية شاملة في فلسطين وتقديم وتسهيل الاستثمارات وتقديم ضمانات للمستثمرين العرب والأجانب في فلسطين ومشتاقا تشا حيث تشجيع الاستثمار تتولى عدد من المستويات في مقدمتها جذب المستثمرين من الخارج وكذلك الخبراء الفلسطينيين للوجهين الخارج والداخل والاستفادة بهم لحل مشكلة الفقر المرتبطة بالبطالة.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٧

الاجتماعات

منطقة تجارة حرة 1-2

دخل تنفيذ إقامة التجارة الحرة العربية الكبرى الحيز العملي مما يعني حرية انتقال السلع العربية بين الدول العربية دون قيود أو رسوم جمركية أو غير جمركية. ويشمل البرنامج التنفيذي لهذه الخطوة تخفيضاً سنوياً على الرسوم الجمركية يبلغ 10٪ بحيث تغطي هذه الرسوم تماماً في عام 2007. ووصف الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية هذه الخطوة بأنها بداية عهد جديد للإقامة العربية في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي العربي، ستكون الدول العربية من دخول القرن الحادي والعشرين في إطار كتلة اقتصادي واحد. وقد وقعت 18 دولة عربية على البرنامج الترويجي لإقامة السوق الحرة على أن تتحقق بها لدول العربية الأربع الباقية وهي الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا. وقد جاءت هذه الخطوة متماشية مع خطوات تحرير التجارة الدولية بعد انشاء منظمة التجارة الدولية، الجات سابقاً والتي بدأت مسيرتها التنفيذية في مطلع العام الماضي.

إننا نتمنى بحق أن يسير تنفيذ إقامة منطقة تجارية عربية حرة نحو التحقق لكي نتجاوز سلسلة من الإحباطات النفسية والتاريخية التي دفعت لتلازم جميع أشكال العمل العربي المشترك. وقد أسهم الضياع الاقتصادي والمصرفيون العرب في الوصول إلى وضع بداية علامة لتحرير للتجارة العربية حيث عقد اتحاد المصارف العربية ندوة خاصة ببيروت في العام الماضي بعنوان «لنبداً الجات العربية غداً قبل الجات الدولية بعد 10 سنوات» وساطلوا عن سبب تأخر خطوات تحرير التجارة العربية في ذلك يسير فيه العالم كله بخطوات متسارعة نحو تحرير للتجارة الدولية.

وكان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في فبراير 1997 الخاص بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى أحد جسد الإرادة السياسية العربية الجماعية المتمثلة في مؤتمر لقمة العربي الذي عقد في القاهرة في يونيو 1996. ويمتدح القرار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأكيداً لأهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فقد كان مدخل التبادل التجاري من أهم التدخل التي تبنتها الدول العربية منذ بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. إلا أن العديد من الخطوات التي تمت في هذا المجال لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة انطلاقاً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٧

تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية عام 1953 التي استهدفت إعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية من الرسوم الجمركية. ومن مجموعة التعديلات التي تمت على هذه الاتفاقية تم القرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 وصولاً إلى التحرير الكامل للتجارة من جميع الرسوم والقيود.

وقد عزز الخبراء الاقتصاديون النتائج المتوقعة التي تم تحقيقها من خلال هذه الاتفاقيات الثلاث إلى أن أسلوب التفاوض حول تحرير السلع من الرسوم الجمركية لم يكن مرئياً إذ تبنيت اللجنة المتفاوضة أسلوب الإعفاء الكامل وليس الإعفاء التدريجي وهو الأمر الذي لم يأخذ بالتفاوت الخاصة ببعض الدول الأعضاء لذلك لم يتم التوصل سوى إلى تحرير 20 مجموعة سلعية حتى عام 1989. كما أن اللجنة المتفاوضة لم تتكون من اختصاصيين في الدول العربية الأعضاء وإنما تشكلت منظمها من العاملين في السفارات العربية بمقر الجامعة حيث لم تكن لديهم في معظم الأحيان الخلفية الكافية والصلاحيات اللازمة من دوائهم للاتفاق حول الموضوعات التي تبذلها اللجنة. كما اختلف على تفسير موضوع إعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام التي تضمنت الاتفاقية على إعفاؤها الفوري من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية حيث رأت بعض الدول أن ذلك يعني الإعفاء الكامل والفوري لهذه السلع بينما رأت دول أخرى بأنه يتعين التفاوض بشأن ذلك الأمر على أن يتم تحريرها بصورة متدرجة.

حسين محمد



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجتماعات

منطقة تجارة حرة 2-2

لقد كان من شأن سلسلة الإخفاقات التي شهدها العمل العربي المشترك طوال العقود الخمسة الماضية أن تولد أزمات بالغة الأهمية للعمل على تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية وتفعيل البات تنفيذها أيضا وذلك من أجل التوصل إلى الهدف المنشود وهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية خاصة وأن هذا التبادل شكل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية. لهذا يلاحظ أن المجلس الاقتصادي العربي لدى وضعه آليات الآلية الخاصة بالحرية رأسي أوضاعا ومتطلبات الدول العربية وانفصالها مع أحكام منظمة التجارة العالمية عن طريق تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومن أجل ذلك برنامج تنفيذي يشتمل على خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء هذه المنطقة. وقد عهد هذا البرنامج مهمة متابعة وتنفيذ هذه الخطوة إلى لجنة خاصة تضم مسؤولين على مستوى وكلاء ووزراء ومنوبين باليمن وحدد لها مهمة التأكد من أن القوانين والإجراءات التنفيذية في كل دولة من الدول الأطراف قد عكست بما يتماشى مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية. وقد كانت هذه اللجنة برغم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول السياسات التجارية المتبعة في كل دولة من الدول العربية والإجراءات التنفيذية للمنطقة من قبلها وتأثيراتها على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. كما تعتبر هذه اللجنة جهازا لغرض المآثرات بناء على طلب أي دولة عضوة أو يطلب من الإمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية. وتشمل لجانته الأساسية للبرنامج التنفيذي، تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولا إلى المنطقة الحرة العربية لتكثري ومعاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية والتحرير التدريجي لكافة السلع للتجارة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وبحيث لا تخضع السلع العربية التي يتم تداولها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان كما تشمل مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوفاية والحجم والإقرار والقتل في ميزان الكموفوعات الخارج من تطبيق البرنامج ومنع معاملة تفضيلية للدول العربية الأمل نمو.

كما أن العديد من الأوساط السياسية والاقتصادية العربية مظلمة بأن هذه الخطوة الجديدة تحمل عوامل النجاح لحدة أسباب من أهمها ظهور إلتزام دولي جديد للتجارة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية يسعى إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والاعتماد على السوق الأمر الذي يفرض وضعها جديدا وتحديا أمام معظم دول العالم خاصة للدول النامية يتطلب معه العمل على الاستفادة من إيجابياته والتقليل بقدر الإمكان من سلبياته. كذلك فإن تحرير التجارة الدولية وعوالة الإنتاج أسهم في تعظيم الاعتماد المتبادل بين دول العالم وبلغ بالدول إلى العمل على تعزيز اقتصاداتها وإمالة أهمية خاصة للقطاع الاقتصادي وتعتبر القدرة التنافسية لصناعاتها من أجل التمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من الاستفادة الذي توفره منظمة التجارة الدولية من شروط الدول الأولى بالرعاية للتكتلات الاقتصادية عموما وللناطق للتجارة الحرة بوجه خاص. وعليه فإن الدول العربية وإنما ما رغب في تبادل

بعض الإجراءات التجارية فيما بينها لابد لها من الآلية منظمة التجارة الحرة العربية وخلال الفترة الزمنية التي حدثت لها وهي 10 سنوات. ومن العوامل الحافزة على نجاح التجربة الجديدة هو التقارب الذي حدث في نماذج نمو وأصلاح الاقتصادات العربية إذ أصبح معظمها تتبع نظام الاقتصاد الحر إلى جانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج إصلاحات نقدية. وقد نجح تعميم منها في تحقيق الاستقرار المالي والتدري وسعت إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتباع سياسات اقتصادية تدعم وتحفز هذا القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتحرير أسعار صرف العملات وإتباع سياسات لتصبح الأسعار.

كما أدى إنشاء عدد من المؤسسات المالية العربية في السنوات الأخيرة إلى دعم تنمية المبادرات التجارية فيما بين الدول العربية وعلى رأسها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي وبرنامج ضمان والتأمين الصادر التابع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وأدى التحسن في قطاع المعلومات التجارية وانفتاحها للصناعات العرب إلى تسهيل مهمة التعرف على الأسواق العربية واحتياجاتها حيث أنشأ برنامج تمويل التجارة قاعدة المعلومات التجارية إضافة إلى المعلومات التي توفرها نقاط التجارة الدولية الموجودة في عدد من الدول العربية. إن من شأن جميع هذه العوامل وغيرها وخاصة ما تواجهه الدول العربية مجتمعها ومتفرقة من تحديات إلتزام حاضريه ومستقبلها، لابد أن يفحصا للتأكد إلى مستوى التحديات واتخاذ خطوات الحد الأدنى التي تضمن تماسكها وتجنب تعثرها وتكاملها.

حسين محمد



المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

يقف وزاءها القطاع الخاص «القوائم السلبية» تهدد بإجهاض حلم منطقة التجارة العربية الحرة 969 ساعة مستثناة... والبدء في إعداد قوائم أخرى!

القاهرة - مكتب البيان:

كان من المفترض بعد إطلاق تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير من العام الماضي وتهدد 14 دولة بالالتزام ببروتوكول الاتفاقية وبرنامجه الزمني، أن يشهد التجار التجاري العربي طفرة تعبر به حاجز الـ 10٪ من إجمالي حجم التجارة العربية البالغة 300 مليار دولار، ولكنه لدخول القرن الحادي والعشرين إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث.

فعلى الرغم من قناعة الجميع وفي مقدمتهم المسؤولين الرسميين صناع القرار بأن مشروع منطقة التجارة الحرة يخدم قضية التنمية الشاملة، ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية الاقتصادية والسياسية والدينية والتحديات الاقتصادية التي تحاصر المنطقة العربية، إلا أن هذه القناعة لم تتجاوز بعد نطاق التصريحات الإعلامية والنوايا الحسنة إلى حين التنفيذ فقد بات على المشروع العربي الذي لم يتجاوز عامه الثاني أن يواجه قائمة طويلة ومزمنة من المعوقات والمشاكل المزمنة والتي كانت السبب المباشر في فشل كافة المشروعات والمبادرات العربية السالفة.

ويضيف القائمة السوداء منعاكس عليها منها في وقت إنشاء وعدم الاتفاق على ورنامجة عربية للسلم والتجارات الزراعية، وللتناقص في تنفيذ البرنامج

الزمني وعدم انضمام ثلثي دول عربية للمشروع، ولكن لخطر تلك المشاكل والتي تمثل الصدارة هي القوائم السلبية ومطالب الاستثناء التوتالية التي تقدمت بها الدول العربية للاعفاء من التصدير التجاري يدعى أنها تقع في نطاق البند الوارد في البروتوكول التفضيلي وأسس منطقة التجارة الحرة والذي يسمح بالاعفاء ويخص السلع والتجارات المتعلقة بالبيئة والصحة وقواعد الحجر الزراعي البيطري والمضخورة لأسباب دينية وأمنية.

وبات توسع الدول العربية والرافها في هذه القوائم السلبية التي تتضمن حتى الآن 969 ساعة يهدد بإجهاض المشروع إلى العناء المبكر وضمه للقائمة المشروعات العربية التي لم تتجاوز حيز الانعقاد لا سيما وإن التوسع في هذه القوائم يعارض مع الهدف الرئيسي للمشروع، وإن الاستجابة خاطئة الدول في هذا الصدد ستحول منطقة التجارة الحرة لمنطقة استثناءات ولن تجد الدول العربية السلع التي تحررها بعد أن تكون كل دولة استثناءات للقائمة السلبية.

وخطر الخطورة مشكلة قائمة السلع المستبعدة من



المصدر: البيان

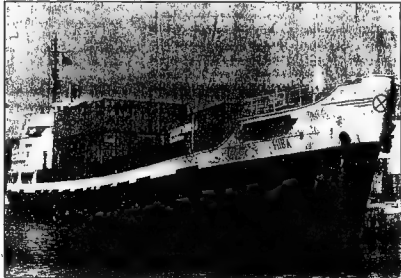
التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتخرج المنطقة الى واقع التفتيد.

طلمات استثناء مطولة

وبرصد قائمة السلع المطلوب استثنائها من تطبيق احكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والواردة في لاجتماعات وزراء الاقتصاد العرب نجد انها تتضمن 969 سلعة علاوة على قوائم اخرى تلقت بها سوريا والسعودية والبحرين تخص سلع ومنتجات تعلق بالبيئة ولم تدرج في القائمة وتضم نحو 170 سلعة اخرى وتعمل القوائم السلبية التي تلقت بها الدول العربية بايمان من بعض رجال الاعمال والقطاع الخاص الذين ياكثرون من المنافسة ويحرصون على احتكار اسواقهم الداخلية بون متاز، معظم السلع والمنتجات ومنها اللحوم ومشتقاتها والسكر والطبيب ومشتقات الايمان والحبوب والزيوت النباتية والتمور والمياه المعدنية والمصاير والكمول الطبي والمرايات الصغيرة، والزيوتون والمخرويات السروحية والسجائر والملح والفوسفات الخام والرخام والجير والاسمنت والبتروول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية، وبعض انواع الاوبية والاشنان الطبي والجلود الطبيعية والاثاث من الخشب والطن وخيوط الحرير الطبيعي والتزول التقنية

تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد خصصت لجنة المفاوضات التجارية للمنطقة عن النظام الاساسي للبرنامج التنفيذي لاجتماعاتها لبحث هذه المشكلة خاصة بعد ان تجاوزت القائمة الاستثناءات التي تلقت بها احدى الدول 200 سلعة في مختلف المجالات، وكذا اصرار كل الدول على قبول القوائم السلبية التي تلقت بها، غير ان هذه الاجتماعات لم تحسم المشكلة لان بعض الدول تريد ان تدخل في حسابها مبدأ الربح والخسارة وتسعى لتعظيم مكاسبها وتلتزم ان تكون هذه المكاسب تزيد على خسارتها عند تحقيق المنطقة وهذا امر مستبعد فمن يريد لا يشترط ومن الطبيعي عند تنفيذ المنطقة ان تؤثر على ايرادات الجمارك والتي تمثل احد المداخل الرئيسية لاقتصاديات بعض الدول، ولكن الهدف الاسمي هو الفخول في تكتل واحد خاصة ونحن على اعقاب الدجاة التي ستتحقق للدول العربية المضمرة لها التحرير الكامل عام 2005، الامر الذي يتطلب من الدول العربية جميعها التفكير في تصدير لدى الزماني للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة الى الال من الذي المحد له (10 سنوات) غير ان هذا الامر مرهون بالنظر بجدية وضع الامور في نصابها الصحيح بشأن السلع المطلوب استثنائها والوصول بها للحد الامني الممكن حتى يتحقق الحلم



حماية السلع الوطنية يهدد التجارة الحرة



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والكويت واليمن والقطر، بينما تقدمت دول أخرى بطلبات استثناء محدودة مازالت تحت الدراسة وتخص السلع البشجية ومنها المملكة العربية السعودية والبحرين.

الاستثناءات أبرز المشاكل

واعترضت الامة العامة لجامعة الدول العربية في منكرة أعدها بهذا الخصوص بأن موضوع الاستثناءات من تطبيق لمكام البرنامج التنفيذي بات أحد أبرز الهواجس والمشاكل التي تؤرق بشكل مباشر على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الهادفة الى الدراسة الهادئة والمتأنية، محذرة من أن المبالغة في طلبها قد تؤدي لخرقة تطبيق المنطقة، كما أن حصراً في أضيق الحدود ربما يضر بالمصالح الاقتصادية لدول العربية الأعضاء مما ينعكس سلباً على الاقتصاد العربي ككل.

وأوضحت المنكرة أن الدول العربية تعال مبررات طلب الاستثناء الى حماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير المشروعة، وطلب قواعد لفحص التفصيلية التي تحكم تحقق السلع المستفيدة من الامتيازات الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي يؤدي غيابها الى عمليات الإغراق ومن ثم لا بد أن يتوفر في مبررات طلب الاستثناء ما يوجب الى وقوع ضرر على الإنتاج المحلي، مشيرة الى أن المادة (10) من أحكام اتفاقية تيسير وتعمية الجبال التجاري بين الدول العربية حددت بشكل واضح الحالات التي يمكن فيها طلب الاستثناء ولذا نظراً لحساسية موضوع الاستثناءات وأثره على اقتصاديات الدول الأعضاء فلا تفرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي صلاحية اتخاذ القرار بشأنها على نفسه دون تفويضها الى لجنة التحكيم والمعاملة أو أي لجنة أخرى، وأضافت أن المجلس أمام التوسع والمعالجة في طلبات الاستثناء واتخاذ بعض الدول العربية بعض اجراءات الاستثناء من جانب ولحد وضع قواعد وضوابط محددة لتقديم طلبات الاستثناء، اولها أن تقدم هذه الطلبات من الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج، وأن يتضمن طلب الاستثناء الجبررات والتشرويف لدعايته، وأن يرتكز طلب الاستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة وحبوت الضرر.

قواعد وضوابط

وحدد المجلس في هذه القواعد والوضوابط شروطاً ينبغي أن تكون طلبات الاستثناء متداً أن تكون السلع الواردة في هذه الطلبات منتجة محلياً في

والكويت والسجاد واللباس والاعمشة القطنية والمنسجات النسيجية والاحذية والجوارب والبيروسلان والفلوكلو واللباس والذهب وحديد التسليح والمواد الصحية والاواني من السيراميك وغيرها، واستوفيات الخايز المنزلية والفرساعات الجاهزة وللاعلق والشوك والسكاكين والخلاط والفضالات والخلاجات والتلفزيونات وأجهزة الأترة وسيارات الركاب والطاقلات وسيارات السباق وغيرها من العربات والاواني من الانثيوم والصلع الزراعية الأساسية.

الآراء في المقامة

ويتصدر الآراء كلمة الدول التي تقدمت بطلبات سلبية لاستثناءها حيث تضمن كلمة الآراء السلبية نحو 180 سلعة منها الحليب ومنتجات الألبان ولحياض المعدنية والمشروبات الروحية والسجائر ولتخ والمغسفات الخام والاسمنت والبنترول ومشغلات عدا الزبوت المعدنية والجلود الطبيعية الخام والوكيت والسجاد واللباس والسيراميك والاواني الصحية وحديد التسليح واستوفيات الخايز المنزلية وسيارات الركاب والمطالقات، تلها المغرب بنحو 160 سلعة أبرزها اللحوم ومشغلاتها والحليب ومشغلاتها والحبوب ومشغلاتها والحبوب الزيتية ومشغلاتها والسكر ومشغلاتها والفرساعات من الحديد سابق للجهيز، وتتركز المقامة السلبية المقامة من تونس على الزيتون والقميرة والالبات من الخشب والتسليح والمواد النسيجية والاعمشة والوكيت والسجاد والصفوف والوبر ومصبرات مواد البجر والجير والفلوكلو واللباس والذهب والابوات للأكدة والفضالات والخلاجات والتلفزيونات والسيارات وأجهزة الأترة، وضمت المقامة السلبية السورية زيتون بذر القطن والمياه المعدنية والكحول الطبيعي والصناعي واللباس والسيراميك والتكسرات والطلاويات وبعض المعاصر والرخام وبعض انواع الابوية والزبوت واللحوم المعدنية والقطن وخيوط الحرير الطبيعي والغزل القطنية والاعمشة القطنية والاحذية بأنواعها والبيروسلان والسيراميك والسيارات بأنواعها والالبات المنزلية، وشملت المقامة السلبية المصرية لللباس وآلات التكيف وموسير الحديد والرخام والزجاج والحدائق والعمود وحديد التسليح ومستحضرات التجميل والبطاطين والفلوط والجلود المدبوغة والجرارات والسيارات، ومن جهة أخرى دخلت المقامة من طيات بعض الدول التي رفضت وضع قولهم سلبية وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمته في هذا القصص، مشيراً إلى أن غياب الإحصاءات والتحليل الفني والمعلومات عن إنتاج وتكليف المتأخرين المتعلقة بالسلع المختلفة يؤدي إلى حدوث الكثير من المشكلات مثل قيام بعض المنتجين بإفراج بعض السلع في القوائم السلبية على أساس أنها توليها منفاسة ضاربة بينما لا يكون هذا الأمر صحيحاً، كما أن بعض الدول تجمعت لتقديم معلومات من السلع وذلك لإغراض تجارية.

مرونة القطاع الخاص

وتأخذ السحباني القطاع الخاص العربي دعم

منطقة التجارة الحرة العربية وإبداء المرونة والسماح بادر من المنافسة، مؤكداً أن المنافسة لن تضر سوى المنتجات الرديئة وأنها ستؤدي لرفع مستوى الجودة لكافة السلع والخدمات العربية وإثرائها للوحدات التي في الأسواق العالمية وإعطائها من حفظ مكانتها في مواصلها المحلية أمام دولان التحرير للآبل، موضحاً أن بعض رجال الأعمال والقطاع الخاص يرفضون منافسة السلع العربية بينما يقبلون بمنافسة أكثر حراسة مع منتجات وسلع أوروبية دون هذا الحكم من التحفظات والقرائن السلبية المطولة.

ويعد السحباني الدول العربية ورجال الأعمال والقطاع الخاص إلى مساندة المشروع العربي للآبل والعمل وتقليص القوائم السلبية المحتضمين فراً معلوماً من السلع حتى يكون هناك معنى لتحرير التجارة بين الدول العربية، مشدداً على أن استمرار وضع العراقيل وعدم الجدية في التعامل مع البرنامج التخليقي خطة التجارة الحرة العربية سيؤدي لنتائج سلبية تؤثر مباشرة على التجارة والاقتصاديات العربية لا سيما في ظل التقديرات والمتغيرات التي يتحتم علينا مواجهتها، وبينما يشهد الدكتور عبدالغفار سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية على أهمية دعم ودفع إقامة منطقة التجارة الحرة لا سيما من قبل القطاع الخاص العربي نجد الغرف الصناعية الداعمة لاحتلاله وضعت قائمة سلبية مطولة من السلع التي تطالب باستثنائها من البرنامج التخليقي خطة التجارة الحرة العربية وأعفلها من أية تخفيضات كلية أو تدرجية في الرسوم الجمركية للمواضع عليها، وصرحت غرف الاتحاد (١٤ غرفة) في مذكرته طرحها في هذا الخصوص نحو ٨٥ سلعة تغطي كافة المجالات الصناعية غير أن وزارة الصناعة المصرية ومجلس الوزراء ممثلاً في رئيسه الدكتور جمال الجبوري طلبت لاختصاصات ورجال الأعمال بإعادة النظر في هذه القائمة وصياغتها من جديد في أصناف نطاق المساعدة في تقليل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي ملأت في بدايتها.

الدول العربية صاحبة الطلب وإن يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء وإلا تتصل طلبات الاستثناء السلع الزراعية لا أن السلع الزراعية منحت الاستثناء في إطار الرقابة والتي وضعت لها ضوابطها الخاصة، وأن يمنح الاستثناء للسلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبعد أنى ٥ سنوات، ولا تتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناءات، وأن لا تزيد قيمة مجموع السلع المستثناء عن ١٥٪ من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية على أن تحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء وتشمل قائمة القواعد والضوابط أيضاً أن لا يكون الاستثناء ملغياً لتطبيق البرنامج التخليقي لباقي السلع، وأن يتضمن طلب الاستثناء معلومات كافية عن السلع من حيث حجم الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير لكل سلعة، والأهمية الاقتصادية للسلعة من حيث تغطية الإيراد والعمل واستثماراتها والأثر على الميزان التجاري، والأهمية النسبية للسلعة في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية لآخر ٥ سنوات متتالية، وأن تقدم الدولة الحاصلة على الاستثناء تقريراً سنوياً يتضمن تحقيقاً للمعلومات المقدمة بشأن السلع المستثناء للجنة المفاوضات التجارية، وأن تقدم الاستثناءات وفق الأولوية التي تراها كل دولة.

١٩٩٩ عام للحسم

ولحين إعادة طلبات السلع المستثناء إلى الدول وتقديمها مؤلفة مع الضوابط والقواعد الجديدة التي أقرتها لجنة الداعمة والتطبيق فإن مشكلة السلع المستثناءة مستغل هاجساً يثير الذهن يجمعون بمنطقة تجارة حرة عربية بأنها اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة ويعترف عبدالغفار حرمين السحباني الأمين العام للسلع للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية بأن علية السلع المستثناء كانت من المشاكل المتولدة منذ بداية الحديث لأول مرة عن تشكيل ملامح برنامج خطة التجارة العربية الحرة غير أن العلاقة من بعض الدول التي قدمت أولاً مطولة ضاعت من صعوبة المشكلة.

وقال إن الأزمة الاقتصادية والإسالة العامة لجامعة الدول العربية وكافة الأطراف المعنية بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية تضع مشكلة الاستثناءات السلبية في مقدمة الموضوعات التي تحظى بأولوية المناقشة والبحث من حل ومن المتوفاة أن يشهد تعامل المحامي حولاً جاسمة لهذه الإشكالية، موضحاً أن الاستثناءات التي تطالب بها بعض الدول تحت مبررات ونراشع بيئية تم عرضها على لجان متخصصة في مجلس وزراء البيئة لعرب والذي قال



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٤ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويخشى من يقن أن تحفظ القطاع الخاص ورجال الأعمال قاصر على مصر فلم طالب القطاع الخاص الأردني والسوري واللغربي والقونسي واخيرا السعودي والبحريني باستثناء مجموعات سمية كثيرة لا سيما في الأردن وتونس والمغرب وسوريا لدرجة أن هذه الاستثناءات وضعت تلك الدول في مقدمة القائمة بالنسبة لاستكاثية السلع المستثناة، وحسبما يقول عبدالمستار عشرة ائمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية فإن للقطاع الخاص العربي امام مختبر صعب وعليه أن يكتسب حسن نواياه تجاه هذا المشروع العربي ويخلفه مرحليا عن بعض المكاسب في سبيل إقامة لكل الاقتصادي عربي قوي مؤكدا أن القطاع الخاص يستطيع من خلال هذا الشكل أن يجني مكاسب من الصعب أن يحصل عليها حال تعامله بشكل فردي مع الحكومات الاقتصادية الاخرى، موضحا أن للتوصل للقواعد متشابها عربية موحدة وبيع ومنتجات عربية قادرة على المنافسة سينعكس ايجابيا على الاقتصاد العربي ويصطف خاصة على القطاع الخاص غير أن الأمر يتطلب مرونة وبعد نظر وتخلي مؤقتا عن المكاسب المتقوية.

تحذير

وحتى تزيل تصور الوزير المفوض ومدير ادارة الدول العربية بجهز التشغيل التجاري المصري من أن الوقت ليس في صالح العرب، وأن إهداره في إشكاليات السلع المستثناة وقواعد المنشأة والتفاسع عن الالتزام بما تم التمهيد عليه سياتر تداعيات صعبة تضع الاقتصاديات العربية في مأزق حرج.

وشدد الوزير المفوض على ضرورة مواجهة هذه المشكلات لاسيما القوائم السلبية السلبية من خلال التخفيف والصراحة والتشافية ووضع أولويات الصالح العام العربي في المقدمة وتسمية ذات عربية تلك القدرة على تنفيذ مايلت للتعهد به، موضحا أن تعهدات بعض الدول العربية في الاتفاقيات والمفاوضات التي تجريها مع حكومات اقتصادية اجنبية أكثر صعوبة وصرامة ومع ذلك لا ترى هذا حكم من التعطلات والتفاسع بل تسعى هذه الدول لانتهار حسن النوايا بمشاسية وبخون مناسبة. وأضاف أن مصر طالبت باستثناء مجموعات من السلع تتعاضد مع أحكام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة ومنها الملابس والمنسوجات والدواجن والتبغ والسمجائر والمشروبات الروحية والسيارات والمعادن، موضحا أن بعض هذه السلع كالتبغ والمشروبات الروحية مستثناة بطبيعة الحال من الاتفاقية لأسباب صحية وبيئية وأن اللباس المجازة مستثناة في الاتفاقيات مع دول الاتحاد الجارة العالية ومفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي والشكالات الاقتصادية الاخرى.

دعوة لاستقلال الفرصة

ودعا الدكتور حسن ابراهيم رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية للقطاع الخاص إلى اختتام فرصة المناخ الحالي الذي يتمتع بتوافر الإرادة السياسية العربية على أعلى مستوى لإقامة كيان اقتصادي عربي، مضيفا إلى أن هذه الإرادة جاءت بعد مشقة وتجارب عديدة وتغفول محيطة أكدت حتمية إيجاد تعاون اقتصادي عربي وعلى القطاع الخاص أن يستغل هذا المناخ المناسب لإقامة منطقة التجارة الحرة حتى وإن كان ذلك على حساب بعض المكاسب الوقتية. وأكد أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية والحد من الدول العربية بما تمهدت في البرنامج التنموي سيفتح أفقا أوسع وأرحب امام القطاع الخاص العربي في الأسواق العربية المحلية وخارجها الإقليمية والدولية ويضاعف قدرة للتبغ والسلع العربية في مجال المنافسة امام للتبغ الاجنبية المناظرة ويرفع مستوى التجارة العربية العربية ويمتدح السلع والواردات سهولة في الحركة والتخفيف والتخفيف سيؤهل في تدفق رؤوس الأموال مشير إلى أن الأمر يتطلب قاعدة بيانات سلبية لعدم تكرار ورود سلع معينة في القوائم السلبية.



المصدر: البيان

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩٩ / ٧ / ١٩٩٩

الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة؟

كتب عبد الفتاح فايد:

المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا فإن
القاعدة الإنتاجية لديها ما زالت قوية، بل إن
انخفاض أسعار عملات تلك الدول يعطيها مزيداً
من القوة لإحتياك أسواق العالم.

ولم يعد تحقيق الميزة في الإنتاج يعتمد على
الوحدة الإنتاجية المملوكة إنما انتقل إلى حساب
التكاليف المختلف مراحل الإنتاج ومكونات
المنتج. الأجزاء التي يعتمد إنتاجها على البحث
والتطوير والإبداع تحتفظ بها البلدان المتقدمة
قريباً منها بما يحافظ على كفاءتها وأسرارها
وللمكونات كثيفة العمالة تبحث عن الموقع وأخر
العمالة العربية منخفضة الأجور. والمكونات التي
تعتمد بشكل أكبر على العمالة تبحث عن المكان
الذي تتوفر فيه العمالة بأسعار مناسبة، وهكذا.
وكما أن الإحتياج للعالم أطلق حركة انتقال
السلع والأنشطة الاقتصادية فهو يعطي حرية
متزايدة لحركة التفاضلات المالية والاستثمارات
دون اعتبار للمحدود الموضوع.

جات ومنظمة التجارة العالمية

رغم أن الاتفاقية العامة حول التجارة
والصناعات الجمركية (نشا) بدأت منذ عام 1947
إلا أن جولة أورجواي التي بدأت في ديسمبر
1986 وانتهت باتفاقيات من أراض في أبريل 1994،
تختلف بشكل جذري من حيث عدد أعضائها ومن
حيث الأنشطة والسلع التي تغطيها، إلى جانب
ضخمتها للتأمين والتابعة بوسائل منظمة
التجارة العالمية.
والدول العربية منها أعضاء في المنظمة
الدولية جاليا وهي مصر والبحرين والكويت.

منذ مطلع الثمانينات والعالم يشهد تغيرات
تزايد وتيرة تدفقها إلى درجة أرباك متخذ القرار
العالم والخاص، في البلدان النامية والمتقدمة
على حد سواء. العولمة، أو تحول للعالم، الذي
كان فيه لا يعرف بلد ماذا يدور في بلد المجاور،
أصبح كما لو كان يقلص في حجمه إلى مدينة
واحدة. التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات
تمزج العالم وتترك آثاراً بعضها إسماء وبعضها
الأخر لا ندر أن سيؤدي بنا، والوطن العربي
جزء من هذا العالم يدرك أن خصوصياته تواجه
وضعا جديدا ومعظم الدول العربية أخذت
تتعامل مع تلك المستجدات وتغير للاستفادة من
الإيجابيات وشايفي ما يمكن الاستفادة من
السلبيات.

ويمكن استعراض هذه المتغيرات ولزها على
فرص نجاح للتجربة الجديدة باقامة منطقة حرة
عربية مشتركة كخطوة أولى نحو التوافق

العربية الواحدة.
أولاً: المتغيرات العالمية:

الحديث عن العولمة وسمايتها وما يمكن أن
يرتبط عليها حديث مكر. وما يقتضي هنا
هو ما تدنيه في سياق حركة التنمية الاقتصادية
العربية والتكامل العربي.

فالتحرير التجارة الدولية وعولمة الإنتاج
غطت الاعتماد المتبادل. والول النامية التي
كانت تحاول أن تخرج للأحلال محل الواردات
أصبحت تفرز اقتصادية بينما إضبطت إلى
وتوجهت إلى الإنتاج نحو الصين، وتنام الأزمات



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأولى: ان تلتهم حصتها في الاسواق المستهدفة دول أخرى مثل الصين والهند، والثانية: ان تؤول الاسواق التي أدت الى قيام استثمارات في المنشآت لدى بعض الدول العربية للاستفادة من حصصها في تلك الاسواق للقدرة فتذهبي انشطتها.

هناك كثر من 135 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية منها التجارية الصرفة ومنها ما يتضمن تحرير التجارة. وكما هو معلوم فإن جات 1947 تستثني من حق الدولة الأولى بالرعاية فقط التكتلات وبعد أنشأ ما يهدف الى قيام منطقة تجارة حرة، والاتفاقيات الثنائية العربية عدا يضع منها لا تهدف الى تحقيق منطقة تجارة حرة وبالتالي فهي موضع تساؤل. ومنطقة التجارة الحرة العربية - 1997م جيز لاعمالها التكامل فيما بينهم بما يسبق البرنامج الزمني المتفق عليه وبالتالي تستطيع تحمل منافع الاتفاقيات الثنائية وذلك في نطاق التكامل العربي. لكن في هذا الصدد ووفق تشاا يجب على الدول العربية الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة.

التكتلات الاقليمية

حسب (إشفا) فإن هناك 7% اتفاقيةقليمية للتجارة حرة أو التمتع جغري، ونصف هذا العدد أبرم في الخمسينيات بين مجموعات مختلفة ويبدان متفاوتة لفلانها شاسعا في مستوى المعيشة مثلثة على سبيل المثال، فأجر العامل في الولايات المتحدة حوالي ثمانية أضعاف محلية في المكسيك. تحققت الاستثمارات على المكسيك للاستفادة من مزايها تحرير التجارة في المنطقة، مما سيؤدي الى ان تذل صادرات المكسيك من المنتجات كثيفة العمالة مثل صادرات نول أخرى الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا، كذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتجه بقوة الى أوروبا الشرقية، حتى وإن كان ويحتمس آل، يتجه إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن أضعاف المنطقة مما ستكون نتيجته بالتمسك لحدود العربية المحافظة على حصصها في الاسواق الأوروبية، على أفضل تقدير.

التغيرات على الصعيد العربي

التغيرات والتغيرات على الصعيد العربي جعلت الدول العربية أكثر على تحقيق

التكامل عربيا ومن ذلك:

والغرب وموريتانيا وقطر والامارات وتونس وجيبوتي ومنها من يفاوض على الانضمام، وهي السعودية واليمن وعمان والسودان والجزائر وليس هناك خلاف على أنها جميعا ستصبح أعضاء والجميع سينال ويناله من آثار نتائج جولة أورجواي من ذلك:

• نظرا الى ان الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الزراعية ونتاجية إنتاج الدول المنتجة من دعم منتجاتها الزراعية فإن الأسعار ترتفع، وعلى الأثر في المدى القصير تزداد قيمة فاتورة الاستيراد العربي من المنتجات الزراعية التي كانت مضمومة، اما على المدى المتوسط والطويل فإنه يعمل الدروس الجاد يمكن تحويل ذلك السلبية الى ايجابية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من ان للمنتجات الزراعية المضمومة التي تفرق الاسواق وفلت حصر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من أن المنتجات الزراعية المضمومة التي تفرق الاسواق وفلت حصر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. الآن هذه الحجة تنكفي لعل نستطيع

هل تؤثر التغيرات الاقليمية والدولية على فرص النجاح؟

ان ثبوت صحة ما كنا نقول، لا شك ان الوراثة المضمومة من بلد المصدر تحد من القدرة على الإنتاج والتسويق بشاهلية وأسعار السوق، إذ أن الدعم يشوه هيكل الأسعار والتكاسيف ويؤدي الى الخفاصة غير التكافؤ، لكن الدول العربية بدون تحقيق الاستقرار المنشود ونهية مناح الاستثمار والانفتاح على بعضها البعض تجاريا ستظل مقدرتها على الحركة محدودة، حاليا، وبغض النظر عن التنمية والتكامل عربي، تكون هناك فواض وقية أو موسمية في بعض المنتجات الزراعية أو مواد البناء يقابلها عجزات في بلد عربي آخر لأسباب متغيرة أو دورات لقطاع التشييد، إلا ان صعوبات التبادل التجاري بمصيفه الحالية تحد من التكامل المطلوب.

في ٩ ديسمبر 1996 اعن وزراء تجارة العالم ممثلو الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية أنهم سيعملون على الاسراع بإزالة العوائق أمام صادرات الدول النامية من المنشآت. وهذا الموضوع كان مجال جدل بين الدول المتنامية والدول النامية، وبإطلاق حرية دخول الاسواق ربما تقتصر بعض الدول العربية من تحقيقه.



البيان

المصدر:

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

• الإصلاحات الاقتصادية ومنها التقنية والمالية والبنوية وإسباح المجال أمام القطاع الخاص، خلقت انخفا لا بأس به من الكفاية في مختلف المجالات، وإن ألت، أو هي تزيل العبد من المواقف التي كانت تمرق للجهود العربية المشتركة مثل ما يتطرق به:

• قدة الاعتماد على الرسوم الجمركية في الإيرادات الحكومية حيث أوجبت بدائل من الضرائب المختلفة.

• تحرير أسعار صرف العملات وقابلية

التحول النقدي.

• تسوية المدفوعات.

• تصحيح الأسعار وشفافية الاسواق.

• تحسين مناخ الاستثمار، ولو أنه نسبيا يحتاج إلى المزيد.

• بصفة عامة أصبحت الانظمة القرب في التشابه منها إلى التناظر عندما كان العديد من الدول العربية الهامة تتلجج سياسات الاقتصاد الموجه.

• للمقارنة، فإن المجموعة الأوروبية عندما بدأت عام 1958 اعتمدت على التجارة في تحريك نموها الاقتصادي وكانت تجارتها البينية لئذاته نحو الي 740 وهي في عام 1996 تزيد على 760 إذ

أن وجود تجارة بينية مؤثرة جعلها تحرس على مزيد من التكامل فيما بينها مما ساعدها أيضا في التزام الاسواق العالمية. إذ كانت حصتها في التجارة العالمية 725 في البداية وصلت إلى أكثر من 740 العام الماضي.

• أما الدول العربية فترأحت تجارتها البينية في الخمسينيات بين 2 و4 من تجارتها مع العالم. وفي السنوات الأخيرة تراوحت بين 8 و10 فالقاعدة الإنتاجية أصبحت تدعم التجارة العربية البينية. ففي عام 1996 تجاوزت الصادرات العربية البينية 12 بليون دولار أمريكي ورغم أنها تنسبة مئوية في حدود 28 فقط من إجمالي صادراتها إلا أن المقارنة بالأرقام تخفي مكونات الصادرات العربية من النفط والواد الأولية الأخرى التي تشمل الجزء الأعظم من الصادرات العربية إلى العالم. وإن أكثر من 20 من المنتجات المصنعة المصدرة عربية (و 30 من الصادرات الزراعية) تنسج في البلدان العربية.

• وعلى اعتبار أن القيمة المضافة في الصادرات العربية 80 فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 1996 للقرى حوالي 550 بليون دولار بلغت حوالي 20.

وبالتالي فإن مقولة أن هيكال الإنتاج العربية هزيلة ومتوازنة، وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها، في طريقها إلى الزوال، فالتجارة العربية البينية تمت في المتوسط منذ عام 1985 بقر أكبر من نمو التجارة الخارجية العربية، بصفة عامة (46) مقابل (4).

• وجود المؤسسات المالية العربية وبورها المتزايدة في تمويل وضمان الصناعات، مثل صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قرر محافظوه في 1997/5/10 دعم القطاع الخاص مباشرة بدءا بمبلغ 500 مليون دولار خصص لهذا الغرض.

• كان ضعف المعلومات التجارية وغيرها هاجسا أمام محاولات التكامل العربي في السابق، أما الآن فتغير الوضع لدى صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية وتوفر المعلومات من مصادر عربية وأخرى دولية. كذلك يمر المهمة تطور أنظمة للمعلومات دوليا مثل ممة.

• متابعة التنفيذ والتزام الدول العربية بخطوات التحرير التي يتفق عليها في الأطار العربي كانت أبرز العراقيل. وقد صمم البرنامج التنفيذي العربي 1997، بما يمكن في النهاية المستمرة ودور القطاع الخاص للنظام، بعد ذلك، يساهم في تنفيذ التزام الحكومات.

• العمل على إقامة منطقة تجارة حرة عربية أصبح مطلباً عربياً من مختلف المستويات وهذا ما أكدته ملوك رؤساء الدول العربية في قمة 23 يونيو 1996. كما أن المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (وهو أكبر تجمع اقتصادي عربي توري يقد كل سنتين) أوصى بإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية باعتبارها المشروع العملي للامم لبناء التكامل العربي. وكما ذكر في البداية فإنه خلال السنوات القليلة الماضية التفت الساعى العربية المختلفة، بما فيها مشروعات السوق العربية المشتركة والقطعة تيسير وتنمية الحائل التجارية.



المصدر: السياسة الكويتية

التاريخ: ١٣/٨/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ست دول عربية جديدة تدرس حاليا الانضمام الى السوق العربية المشتركة

مرحلة لاحقة.
وعاد الى تشكيل هيئة لائحة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة تضم المؤسسات المعنية ومجموعة السوق العربية المشتركة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي ودول اعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التكيف والازالة العيقية.

واتهم حسن إبراهيم بما اسماه بالتأخيرات والعوامل الخارجية بأنها السبب وراء عدم تنفيذ القرارات الخاصة بالسوق التي تم توقيع الاتفاق في شأنها منذ عام 1964 وأشار الى ان الجهود المبذولة لتوسيع السوق القائمة أصدرت عن ابداء تونس وليبنان عن رغبتيهما في تطبيق قرار السوق العربية المشتركة وفقا للبرنامج التنفيذي الذي تم إقراره في اجتماعات المجلس الوزاري لدول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في دورته العادية 68 تمهيدا لانضمامها للسوق.

كما أشار الى ان مصر قد أعلنت تطبيق قرار السوق العربية المشتركة كما جاء بالبرنامج التنفيذي وفقا للمراحل الزمنية المحددة بهذا البرنامج مؤكدة اهمية تفعيل السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإدراج البرنامج التنفيذي كمرحلة تهيؤة الخيام للسوق الواسعة الشاملة.

من جهة أخرى تعاف نوبة تشتت عنوان السوق العربية المشتركة السياح الاوانى للاقتصاد العربي ، في مدينة طرابلس بالجمهورية الليبية في الفترة من 25 الى 26 سبتمبر البتيل.

وتضمن الندوة عدة محاور اقتصادية مهمة من خلال مجموعة من الدراسات والبحوث وبلغت فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والستاترين العرب لنظر المفاهيم ومناقشتها مناقشة علمية جادة لتنسيق الوقت العربية اراء ما يجري من تطورات اقتصادية على الصعيدين العربي والدولي.

■ القاهرة ١٠ ش ١٣ أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ست دول عربية تدرس حاليا تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالنسبة لاجلته التجاري وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبنان والسودان وفلسطين وذلك الى جانب الدول العربية السبع الاعضاء في السوق القائمة التي سيتم تطبيق احكامها للتشغيلية اعتبارا من العام المقبل.

والدول السبع الاعضاء في السوق هي مصر وسورية والعراق وليبيا والاردن واليمن وموريتانيا.

وقال الدكتور حسن إبراهيم ان الامانة العامة لمجلس الوحدة قد اجرت اتصالات مع الدول الست التي تدرس الانضمام للسوق واعادت رسائل لها في هذا الشأن داعيا المسؤولين في هذه الدول منحه للسندة السياسية والعنوية والمادية لكاملة السوق العربية المشتركة والقائمة حاليا بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبارها نظرا مرنا ومتعددا للتحكم الاقتصادي العربي الشامل.

وأوضح الأمين العام لمجلس في بيان صحفي اليوم بمناسبة مرور 35 عاما على تسييس السوق العربية المشتركة ان هذا التطوير والتفعيل يعتبر طريقا يؤدي الى دعم الاقتصاد القومي وتكثيف وتنويع الانتاج العربي مع إمكانية النظر كذلك في تطويرها وتحديثها بصورة اكبر.

كما أوضح ان وقف العمل الاقتصادي العربي المشترك وادرائته واوضاعه الراهنة في مواجهة التحديات الجارية وغير الجارية على مصالح الامة العربية في الحاضر والمستقبل ليركز على اهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بالانتقال به من مستويات التعاون الثنائي الى مستوى التكامل القومي الشامل والترابط للدعم بالازادة السياسية الجماعية.

وكذلك الدكتور حسن إبراهيم على ضرورة اتخاذ قرار عربي لتحقيق السوق العربية المشتركة الواسعة والشاملة وذلك انطلاقا من اعلان التحرير الكامل للتجارة بين دول السوق القائمة والتي تضم 7 دول حتى الآن والدول المؤهلة في



بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس السوق العربية المشتركة.

بدء تنفيذ الجانب التجاري.. وتشكيل هيئة تسعين لإزالة العقبات

وبعد الأمين العام إلى تشكيل هيئة واجبة لتسويق ومتابعة السوق العربية المشتركة تتشكل من المؤسسات المعنية ومجموعة السوق في المجلس ومجلس التعاون الخليجي وإشاد المغرب العربي ودول إعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التنفيذ وإزالة العقبات وقال إن تونس وليتان أبتا رغبتهما في تطبيق قرار السوق وفق البرنامج التنفيذي للور في اجتماعات المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسبعين تمهيدا لاتصافهما للسوق. وأصبح حسن إبراهيم أن هناك قوة عربية موسعة من السوق متخذة في مدينة طرابلس في الفترة من ٢٥ و ٢٦ الشهر المقبل تتضمن عدة محاور اقتصادية مهمة ومجموعة من البحوث والدراسات ويلقى فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والمستثمرين العرب.



حسن إبراهيم

مركزاً يولي دعم الاقتصاد القوي وتنشيط وتنويع الانتاج العربي. وأشار السيد حسن إبراهيم في تصريح له بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس السوق العربية المشتركة.

أن واقع العمل الاقتصادي العربي المشترك وقدرات وأفضاله الرامدة في مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية والاقتصادية والدولية للتألق تؤكد أهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك والانتقال به من مستويات التعاون الثنائي إلى مستوى التكامل القوي الشامل والمعتم بالازمة السياسية الجماعية.

كتب: محمد مبروك:

أعلن السيد حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن ست دول عربية تدرس الآن تطبيق قرار السوق العربية المشتركة من جانبها التجاري في ضوء الاتصالات التي أجرتها هذه الدول مع الأمانة العامة للمجلس والتي أعد رسائل لها تتضمن كافة التوصيات والإجراءات للانضمام إلى السوق.

وطلب الأمين العام هذه الدول وهي الجزائر - المغرب - تونس - لبنان - السودان - فلسطين بمفتح للسانة السياسية والمعنوية والمالية الكاملة للسوق العربية باعتناق اتفاقية الوحدة الاقتصادية باعتبارها إطاراً عربياً متقدماً للتكامل الاقتصادي العربي الشامل وأعتبر هذا التطوير والتفصيل



المصدر: الأهرام المسبوق

التاريخ: ١٩٩٧ / ٨ / ١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة دعم التعاون العربي في المجالات الاقتصادية

أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الدول العربية تدرس حالياً تطبيق آراء السوق العربية المشتركة بالنسبة لجوانبه التجارية وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا والسودان وفلسطين وذلك إلى جانب الدول العربية لتسبع الأعضاء في السوق الثلاثة والتي سيتم تطبيق أحكامها للتطبيق اعتباراً من العام المقبل.

وقال: إن الهيئة العامة لمجلس الوحدة قد أجرت اتصالات مع الدول التي تدرس الانضمام للسوق، وطلب للمستقلين في هذه الدول منح المساعدة السياسية والمالية والتأهيل الكاملة للسوق العربية المشتركة حتى يمكن دعم الاقتصاد العربي وتخفيف وتوزيع الإنتاج.



المطالبة بقواعد منشأ لتسهيل تبادل المنتجات

العربية

كتب - محمد عبد الرشيد:

أكد الخبراء العرب أهمية الاتفاق على إقامة قواعد منشأ لتسهيل التجارة العربية من أجل تسهيل التبادل التجاري العربي حيث خلقت كافة الاتفاقات الموقعه حتى الآن بما فيها اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قواعد تنظم منشأ السلع

قال السفير جمال الدين بيومي رئيس لجنة قواعد المنشأ المؤلفة من جامعة الدول العربية أنه تم في القاهرة مؤخرا عقد اجتماع للخبراء العرب لدراسة قواعد المنشأ الحالية مثل القواعد المعمول بها في اتفاقيات التجارة لنول أمريكا الشمالية وكذلك القواعد الخاصة بالاتحاد الأوروبي والقواعد الخاصة غير التفصيلية للاتفاقيات من مثله التجارة الحرة لاجراء مقارنة بينهما للوصول إلى قواعد تلامس العمل العربي المشترك. وأضاف أنه من الضروري بحث القواعد الأوروبية والعمل على تطويرها بصورة تسفيد منها عربيا. و طمحت الاتفاق مع عام المنظمة العربية للتجارة الصناعية والتعدين والتعدين على اللجنة قال أن هناك معايير أساسية للقواعد المنشأ العربية كمنشأ لتسهيل التسليم في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأضاف أنه نظرا لنوع السلع والخدمات الصناعية وتديما إضافة إلى عدد طرق وسائل الانتاج والطور الذي تشهده وسائل الانتاج وأهمية التكامل الصناعي أهمية لأن هذه المعايير لها مميزات في ذلك المجال لأنها المرونة حيث وجود بدائل أربعة لفكرة تصنيف منشأ أسلحة بعض السلطات المعنية في الدول العربية مرونة واضمحلال في التبادل مع مختلف الاقتصادات واسلم العملية العربية لتباني تطبيق هذه القواعد وتسهيل إجراءاتها منها مختلفات وسائل الانتاج وطرقه وكذلك اتفاقية فمن الواضح أن

التصاميم بأى من هذه المعايير مستحد طيبة السطعة المنتجة وتصمم مخطلات الانتاج وتكاليفه إضافة طرق التصنيع المستخدمة في انتاجه وإقبال الظاهر أنه من الموقع أن يؤدي استعمال المعايير المتشابهة إلى سهولة عمليات المراجعة والتدقيق للتأكد والمطابقة التي قد تحتاجها سلطات إصدار شهادة المنشأ

بالعودة إلى محلات وقبوض للتدقيق مما يؤدي إلى سرعة الانتاج وإزالة. وقال د. توفيق السحاق مستشار وزير الصناعة السوري وعضو لجنة قواعد المنشأ أن بروتوكول قواعد تصنيف المنتجات التي لها صفة المنشأ الوطني فيه تم عمل مشروع له وذلك لأسباب التمازج

الإداري العربي في هذا المجال قد تم مناقشتها خلال الاجتماع حيث سيتم تطبيق المعايير التفصيلية المتوخاة بموجب هذا الاتفاق على المنتجات فقط التي تستوفي هذا البروتوكول والتي يتم تلقيها مباشرة بين الدول العربية الأعضاء أو غير للاتفاق أو الأخرى. واعتبر الخبراء لواء التي لها صفة منشأ أية دولة عربية عضو بها كإنها مواد لها صفة منشأ دولتها كإنها مضمون لعضو. وقال د. توفيق السحاق مستشار وزير الصناعة السوري وعضو لجنة قواعد المنشأ أن بروتوكول قواعد تصنيف المنتجات التي لها صفة المنشأ الوطني فيه تم عمل مشروع له وذلك لأسباب التمازج

تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والأجرامات الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحسين كائنها من منشأ أية دولة عربية عضو بها عندما تدخل في منتج يتم انتاجه فيها وليس من الضروري أن تكون هذه المواد قد تم اجراء عمليات تصنيع كافي عليها ويتم فقط تطبيق القواعد عندما تحصل المواد المستخدمة على صفة المنشأ ولك تطبيق القواعد. وطالب الخبراء في اجتماعهم بضرورة وضع أسس قوية أخذا في الاعتبار عند صياغة قواعد منشأ عربية للتصنيع للسلع والمنتجات الصناعية وذلك باستخدام النظام لتصنيف الجمركي بحيث يراعى أن تكون قواعد على أسس تفصيلية مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نموا ومنها معاملة استثنائية والقدرة الصناعية العربية والتكامل مع برامج المنطقة والتكامل في العمليات الصناعية والمكونات والأجزاء مع عدم الإيالة في التصديق والتصنيف واستغلال قواعد المنشأ السائدة في التكتلات الاقتصادية الحالية.



المصدر: **الخميس الاقتصادي**

التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ **للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات**

بحر تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

في إطار إعادة ترتيب البيت العربي الكبير تتعدد الرؤى ووجهات النظر حول سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وإذا كانت فكرة السوق العربية المشتركة هي المحور الرئيسي لانطلاقة التكامل الاقتصادي العربي فإن مقالات هانيه بارك هذا الأسبوع تقدم أربع وجهات نظر حول هذه المسألة: الأولى يقدمها د. عبد الرحمن صبري... ويرى أنه ليس أمامنا سوى تعظيم قدراتنا الوطنية وعلى رأسها القوة البشرية وأن نرفع معدلات التبادل التجاري لتسهم جنباً إلى جنب مع الاستثمار الوارد في عملية التنمية. ويبادر الاستاذ يحيى المصري بتقديم أسلوب عمل جديد لتنشيط السوق العربية المشتركة يبدأ بخطة مغايرة للأساليب الماضية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص وبدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال والمستثمرين. ويبرز الاستاذ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح الفكرة بالكتابة عن تنمية التجارة العربية البينية. أما الدكتور لويس حبيقة فيعدد المشاكل الاقتصادية العربية الرئيسية التي تشكل تصديات أمام هذا الهدف المنشود.

المحضر



المصدر: الزهرام الإقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

في هذه المقدمة نذكر بعضاً من الأفكار حول العلاقة بين جودة كفاءة وجودة التعليم الجامعي والعالي وقضية التخطيط الأمن لنقل واستيعاب وتوطين التكنولوجيا المتقدمة في مجتمعات أكثر تقدماً من مجتمعاتنا في الوقت الحالي وذلك من أجل الوصول إلى تلك القدرة الذاتية لاتخاذ تكنولوجيا التعليم بصديريها إلى مجتمعات أخرى في وقت لاحق ومن هنا نضع أهمية الفكرة المطروحة ونشتر نظام التعليم المتوافقين

د. عبد الرحمن صبري

التجمع العربي والتعايش مع العولمة

يشكل موضوع العولمة محورا أساسيا في حياتنا اليومية وسياستنا قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، فنحن حين نضع إطارا تشريعيا لاجتذاب برأس المال الاجنبي المباشر ، فإننا في حقيقة الامر ندعو الشركات متعددة الجنسيات للإسهام في إقامة المشروعات والهياكل الأساسية التي تحتاجها البلاد العربية، وحينما نستخدم شبكة الشبكات «الانترنت» فنحن نتعامل مع قدرة معرفية معلوماتية ماثلة لا يمكن في إطارها احصاء حجم المعاملات المالية التي تتم في الثانية الواحدة على سبيل المثال ، وحينما نتحدث عن المؤسسات غير الحكومية - منظمات المجتمع المدني نجد أمامنا منظمات أملية متعددة الجنسيات (حسب مصطلح د. اسماعيل صبري عبد الله) في كافة التخصصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحينما نتحدث عن أجهزة تيريد وتكيف فنحن أمام مشكلة البيئة والسكان ونقب الأوزون وحينما نتحدث عن بورصات أسواق مالية فنحن أمام خطر الحركات الساخنة لهذه الأموال ناهيك عن خطر غسل الأموال، وحينما نتحدث عن اتفاقات دولية متعددة الأطراف أو فوق إقليمية فنحن أمام منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى... والأمثلة كثيرة. إن نظريات التنمية والنمو والاقتصادية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية حلت محلها اليوم نظريات التعاون الدولي متعدد الأطراف والاتجاه ضمن الكيانات العملاقة سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي أو الناتفا والايك والتعاون عبر الأقطاب، فلأول مرة منذ فجر البشرية تزداد معدلات نمو العمليات المالية بشأنية أضعاف التجارة الدولية.



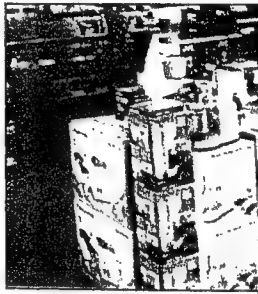
المصدر: الزعم الاقتصادي

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

إن تنظريات التنمية والنمو التي افترتها تجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث دارت حول رفع معدل التراكم الرأسمالي والتنمية من خلال استراتيجية إحلال للواردات وتدخل الدولة المباشر في العملية الانتاجية من خلال التخطيط ولكننا اليوم ليس أمامنا خيارات غير محاور ثلاثة في ظل العولة هي الاستعانة بالاستثمار العربي والأجنبي لتحقيق معدلات نمو اقتصاد عالية ورفع معدلات نمو الصادرات، وإعطاء دور فعال للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والاطار الواضح للعلاقات الدولية المسمى بالعولة لم ينتشأ من فراغ ولكنه نما في ظل واحضان النظام القديم فقد بدأت بدوره في الستينات وتكشفت توجهاته في السبعينات واتضحت خطوته العامة في الثمانينات. ووصلنا اليوم الى مرحلة عولة النشاط الانتاجي من خلال التبادل التجاري والمعاملات المالية والاستثمارية. بحيث اذا مر اقتصاد دولة كبيرة مندمجة في السوق العالمي بإزمة، أصابت الحمى جميع اقتصادات العالم.

والمثال على ذلك ما حدث في ازمة المكسيك عام ١٩٩٤ وازمة النعمور الاسيوية في يوليو عام ١٩٩٧، حيث انتقلت الازمة الى دول الاتحاد السوفجتي السابق ودول أمريكا اللاتينية وتباطأ النمو الاقتصادي في العالم، ومن ثم فان ما هي المناورة أمام الدول النامية ضئيل للغاية فيما يتعلق بانسياب المعلومات أو المعاملات المالية أو التجارية عبر الحدود الوطنية

هذه هي العولة
اليوم وليس
أمامنا إلا أن
ننظم قدراتنا
الوطنية وعلى
رأسها القوة
البشرية وأن
نرفع معدلات
التدريب والتأهيل
ليس هذا
فحسب بل
والثقافي
والاجتماعي
والبيئي أيضا
وأن نرفع من
معدلات التبادل
التجاري لتساهم
جنبها الى جنب
مع الاستثمار
الوافد في عملية



التنمية الوطنية. ومطلوبون أيضا بالتكامل الاتليمي ومساندة مشروعات التكامل العربية وبالأذات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشروعات العربية المشتركة وكل جهد عربي من شأنه أن يعزز من العمل العربي المشترك سواء مع الدائرة الافريقية أو الدائرة الأوروبية.



المصدر: الإجماع الاقتصادي

التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن التجمع العربي هو الوحيد الذي يضمن تماسك الاقليات العرقية والدينية والأثنيان في المنطقة العربية، فقد ضمنت لها الهوية العربية الإسلامية أنصهارها في بوتقة واحدة، وجمعتها من الثقافات الأخرى الجاورة

للمنطقة أو الواردة اليها فيما وراء البحار. كما إن التكامل العربي يمكن الدول العربية من الدخول في التجمعات الدولية والإقليمية الأخرى سواء في إطار الشرق الأوسط أو فيما وراء البحار مثل المشاركة الأوروبية أو إطار منظمة التجارة العالمية كوحدة واحدة متماسكة لا يسهل ذوبانها اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا.

وعلى المستوى الوطني يجب بناء القاعدة التكنولوجية وتشجيع وتعبئة المخدرات الوطنية وإيجاد الأوعية المناسبة وفي هذا الاتجاه حدث تطوران هامان الأول: انتماض بعض أسواق المال العربية خاصة مع انتشار عمليات الخصخصة في عدة دول عربية الثاني: انتشار صنایق الاستثمار المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية العربية.

ولا شك أيضا أن دعوة بعض الدول العربية إلى إقامة سوق تجارية مشتركة ثنائيا سيصاهم أيضا في دفع العلاقات العربية/ العربية من زاوية زيادة التجارة العربية البيئية والاستثمارات البيئية العربية، خاصة إذا ما واكبها اجتذاب مزيد من الاستثمارات العربية في المشروعات العربية المشتركة. وإذا واكبها أيضا حرية انتقال العملة العربية بين الدول العربية. وبالتالي تستطيع هذه الدول أن تقطع شوطا أبعد مما استهدفته قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك جماعيا من خلال إقامة منطقة تجارية حرة عربية كبير وفقا لبرنامج زمني متدرج من زاوية الاعفاءات الجمركية وإزالة قيود التجارة.

■ ■ ■



المصدر: **الصحف الاقتصادية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ التاريخ

الذين يتمتعون انشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعلمون
جدا مدى الصعوبات التي تقف في طريقها، فلقد كان من المقرر
ان يبدأ تنفيذها العمل في أول يناير بعد ان وفتحت اتفاقية عشر
دولة عربية، أي بعد الموافقة شبه الاجماعية على تنفيذها، غير أن
هذا الموعد انقضى ولم تعد الاتفاقية سوى ست دول عربية فقط،
والدول الأخرى مازالت تدبر وتفكر بالرغم من انها التزمت بل
ووفعت الاتفاقية قبل موعد انشائها بشهور عديدة!!

يحيى المصرى

الى أين تتجه السوق العربية المشتركة؟

لقد هلكت جامعة الدول العربية للموافقة شبه الاجماعية على اتفاقية منطقة التجارة
الحرة العربية بعد توقيعها باعتبارها أول عمل جماعي عربي في نطاق التعاون
الاقتصادي العربي بأخذ هذه الموافقة الاجماعية، وعلى اساس ان هذه الموافقة شبه
الاجماعية ستكون بداية مرحلة جديدة وجامعة للتعاون المشترك الذي افتقر العمل الجاد
والصالح طوال النصف قرن الأخير، غير انها أصبحت بخيبة أمل وفي طريق التنفيذ يبدأ
بينما تتراجع بعض الدول بل أغلب الدول عن القتل لأسباب ناعمة ترضع بجلاء مدى
استمرار التخلف الذي يعاني منه العمل الحكومي العربي.

وبذلك فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لا تكين في وضع افضل من قرار
الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية في ١٩٦٤/٨/١٢ والذي حدد الأسس التي تقوم عليها السوق فيما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية
- حرية تبادل البضائع والخدمات والأجنية
- حرية الاتامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية التنقل والترحال واستعمال وسائل النقل والمواصلات والطائرات المدنية.

ولأسف مضي اليوم ما يقرب من ربع قرن على قرار السوق العربية المشتركة ولم
توافق على انشائها سوى سبع دول عربية فقط، بالرغم من اللزومات والسنوات
واللتقيات والخطى الإنشائية التي أحدثت في هذا الشأن، والتي اقتدرت في السنة
الأخيرة بمطالبة جديدة من بعض الرؤساء العرب لتنفيذها في أسرع وقت ممكن
باعتبارها مسألة حياة وبقاء للأمة العربية، كما انها مصدر قوة اقتصادية عربية
نحتاجها في الممانعة ضد العدوان الاسرائيلي المستمر وضد الخلافات العربية التي
تتهدد من ثروة المنطقة العربية وتضعف من قوتها.



المصدر: الانصار ١٣ الأقتصادي

التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ النشر والخدمات الصحية والمعلومات

إن الشعب العربي اليوم لم يعد يطيع سماع القرارات النظرية دون مستوى عملي ودون خطة تنفيذية تبدأ فوراً ويجمع عليها كل الجهات وكل السلطات وكل أصحاب التفكير والمال العرب الذين يقدمون أهمية تحقيق السوق العربية المشتركة لأنها أصبحت فعلاً مسألة حياة وبقاء لهم جميعاً، خاصة أن كلا منهم سيشكل جزءاً من السوق يشغف لوقائعها ويعيش في أحداثها ويتأثر بها يتم فيها فإن ضعفت ضغط وإن قويت تحسنت أوضاعه المالية والمحتوية وتقدمت أعماله وتجارت، مآله وممكنه ومستوى حياته، ولذا في دول جنوب شرق آسيا، «الآسيان» أسوة عندما تقدمت بالعمل الجاد والتعاون الجامع الصادق، استفاد كل سكانها وتحسنت مستوياتهم المعيشية، وعندما ضربت أهباء هذا التحسن انتقل الأتجاه إلى إلقاء وزائد البطالة وانتشرت المجاعة من هنا نأتى أهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة قبل أن تعود إلى مسارها القديم والبطيء، وبعد أن ثبت بالفعل أن أساليب التعاون الاقتصادي العربي، والذي يشمل في إنشاء، منظمات وتنظيم مؤتمرات وفترات وعقد ملتقيات وحفلات، هذا الأسلوب قد فشل بالفعل ومن الضروري إذا أريد أن تنشأ السوق العربية المشتركة أن يكون هناك أسلوب عملي جديد يبدأ بخطط مغايرة للأساليب الماضية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص ويدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال العرب والمستثمرين وعلى أن تتعامل هذه الخطة فيما يلي:

١ - تشكيل مجموعة عمل من جمعية رجال الأعمال العرب القومية وجمعيات رجال

الانكامل الاقتصادي العربي

الأعمال العرب المحلية، وهيئات التعاون العربي ومن الاتحادات العربية للإنشطة الاقتصادية كاتحاد المستثمرين العرب واتحاد المقاولين العرب واتحاد العمال العرب وعلى أن يتم اختيار هذه المجموعة عن طريق رؤساء هذه الجمعيات والاتحادات، وأن يشترك معها مندوبين من جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المشتركة بالإضافة إلى ضباط اتصال مع كل حكومة عربية لاداء، الرأي الرسمي في التوصيات والقرارات التي تتخذها المجموعة تمهيداً لإقرارها

٢ - بدور الأمن العام لجامعة الدول العربية هذه المجموعة بعد تشكيلها للاجتماع بإقامات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم توفير سكرتارية إدارية وسكرتارية فنية وأدوات مكتبية عن طريق الجامعة، بالإضافة إلى تسهيل مهمة المجموعة بتقديم جميع المعلومات والبيانات اللازمة لها من مراكز المعلومات في الجامعة وفي بعض الدول العربية التي تستطيع المعاونة، بالإضافة إلى المنظمات العربية المشتركة التي يتوافر لديها إمكانيات المعاونة الإدارية والفنية لهذه المجموعة - ويمكن أن تصغر هذه المجموعة نشرة يومية توزع على الوزارات المختصة بالدول العربية وتنشر نطق هذه للوزارات على ما يتم عن طريق هذه المجموعة ومناقشة التمدل أن تطلب الأمر.

٣ - يتم تنظيم عمل هذه المجموعة عن طريق رئيس لها وأمانة مساعدين يتولون الإشراف الكامل على اجتماعات هذه المجموعة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، ويمكن أن تعقد الاجتماعات أثناء الجزء الأكبر من النهار والجزء، الأكبر من الليل وهو ما كانت تقوم به الهيئة الأوربية التي أنشأت السوق الأوربية المشتركة علماً بأن وزير المالية الفرنسي في تصريح سابق له ذكر أن عمل الجماعة يستمر ليلاً ونهاراً ولا تنطلي، الأتوار حتى ينتهي أعداد لوائح وقرارات السوق الأوربية المشتركة التي تمت فعلاً في عام ١٩٩٢ باستثناء إنشاء العملة الأوربية الموحدة التي مازالت محل مناقشات تمهيداً لمصورها في عام ١٩٩٩.

٤ - القرارات التي يتم اتوصل إليها عن طريق مجموعة العمل يتم عرضها على رؤساء الدول عن طريق بعض يتم اختيارها بين أعضاء، للجموعة تسافر إلى كل الدول العربية في زيارات عمل وتوعية بأهمية السوق العربية المشتركة وكيف أن السوق تعطي كل الدول الأعضاء أكثر مما تأخذ منها إن أخذت ذلك في ضوء الضرورة الشاملة والتنظيمات الاقتصادية والألمعية والعالمية، وتنشيط مع الاتجاه العربي الحالي نحو تدعيم الاستقرار ومحاربة الأزمات والقتضاض على الجريمة، بما تزدى إليه السوق



المصدر: الاقتصاد الإنشائي

التاريخ: ١٥ / ١ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية المشتركة من حياة حرة كريمة ومستوى لائق من المعيشة لكل الفئات الشعبية وبالتالي تدعم التنمية الاقتصادية والتقدم العربي في ضوء الإمكانيات المتوافرة بالوطن العربي

هذه خطى العملية اعرضها علي الملوك والرؤساء العرب، وعلى كل المجلس العربي الذين يملكون سلطة التحرك والتنفيذ، املا ان تساعد قريبا خطوات عملية وجادة نحو شعير هذه السوق وتنسيق وتنظيم من جامعة الدول العربية وكل المهتمين بتنشيد السوق العربية المشتركة خارج الروتين والبيروقراطية ويعيدا عن الادارة السياسية السلبية العربية التي عاشت الامة العربية في ظلها ما يقرب من نصف قرن وكانت حصيلتها الفسادة للجميع كما نل ان نرى جميعا الانوار التي لا تنطفئ في البني الكبير لجامعة الدول العربية ايلال ونهارا - حتي تستكمل خطوات التنفيذ ويعلن عن انشاء السوق العربية المشتركة وهو ما تم فعلا في انوار البني الكبير للهيئة الاوروبية التي اعلنت عن قيام السوق الاوروبية المشتركة والتي تحولت عام ١٩٩٢ الي السوق الموحدة ورسال الله ان يوفق قادة العرب الي ما فيه خير الامة العربية وصالحها الاقتصادي ■



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ١ / ١٩٩٩

يمثل موضوع لجنة التجارة البينية العربية والمخرج بها من دائرة
١٧ و١٦ أول الاجتماعات السنوية، من العمل الاقتصادي الحرير والمشتري،
وأبشرت الجهود في الفترة الأخيرة عريضة العمل بالبرناميع التنموي
مناطق التجارة الحرة العربية اعتباراً من ١٩٩٨/١١، والقرار مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية برناميع تنفيذياً لاستئناف العمل بأحكام
قرار السوق العربية المشترك رقم ١٧ لعام ١٩٦٤.

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح

مستشار أمين عام للندى الاقتصادي العربي

تجربة التجارة العربية البيئية.. كيف!

فالمسألة منطقية التجارة الحرة كانت بداية تطبيق برناميعها التنموي جيدة ومباشرة
إلى تقدم حيث التزمت بتطبيقه أربع عشرة دولة عربية تتجاوز حصتها ٩٢٪ من إجمالي
التجارة العربية البينية وتتعتمد سلمها الوطنية المتنامية حالياً متحفيز قدره ٢٠٪ من
الرسوم الجمركية وغيرها وتمكك البات تنفيذ هذا البرنامج على دراسة وإيجاد الحلول
للمشاكل التي تعترض مسيرة التطبيق حتى تكون مراحل التحرير قطعية لا صورية بل
والأكثر من ذلك نجد أن دولة كاليبرين تلتزم لفحصا فترة البرنامج لاستكمال إقامة
منطقة التجارة الحرة خلال خمس سنوات بدلاً من عشر ليشي لمعبر تحرير
تجارتهم البينية قبل تحرير تجارتهم الخارجية مع العالم بموجب أحكام منظمة التجارة
العالمية. أما الدول العربية التي لم تبدأ تنفيذ البرنامج (الجزائر وموريتانيا والصومال
والسودان وفلسطين وجيبوتي وجنر (المر) فتقوم بتوقيع أوضاعها مع متطلبات العديد
والأكثر من تصديق العزائم وتنشأفر الجهود والفيرة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة
العربية الكبرى

وبعد شهر عرض تنفيذ البرنامج المذكور أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية-
في ديسمبر من العام الماضي- قراراً باعتماد برناميع تنفيذي لاستئناف تطبيق
أحكام السوق العربية ككافة تنفيذية وفيه العودة العمل بقرار المجلس رقم (١٧) لعام
١٩٦٤ بإنشاء منطقة تجارة حرة رقم (١١١) لعام ١٩٧٠ ببدء إنشاء الاتحاد الجمركي،
ومن المروف أن القرار (١٧) للترتبت به سبع دول عربية (مصر وسوريا والعراق
والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا) وشارفت على تحقيق منطقة تجارة حرة فيها بينها
خلال النصف الأول من السبعينات. ولإشياء معروفة وغير معروفة تمثال تنفيذ
الاحكام، ويقضي البرنامج بإعادة العمل بها من قبل الدول السبع بشعور التجارة
بينها من لتتغير غير الجمركية لمدة واحدة عام ٢٠٠٠ ومن الرسوم الجمركية والرسوم
والضرائب الأخرى على مراحل سنوية ثلاث تبدأ عام ٢٠٠٠ بتخفيض ٧٠٪ ثم ٧٠٪
عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ عام ٢٠٠٢ لتتحقق الاعفاء الكامل في هذا العام أي قبل تحقيق
منطقة التجارة الحرة -سبعين-



المصدر: الانتماء الاقتصادي

للتشريع والخدمات الصحية والخدمات
التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

على أي يبرز البرنامج رغبة عربية لتعزيز وتفعيل صيغ للعمل الاقتصادي العربي المشترك وإعمالاً لما تجبّه الموانئ والاتفاقيات الاقتصادية العربية من تشجيع لأطرافها على تبادل مزايا وإمكانيات أكثر من للتصميم عليها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ولكن قد يخشى البعض قيام تشارب بين البرنامج أو خلق نوعان من الأيديولوجية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية وإنشوب أية احتمالات لهذه الأمور ينبغي الاتفاق على أسس عملية واضحة للتنسيق والتعاون بين المجلسين ضماناً لتحقيق إيجابيات كل برنامج والحفاظة على مصالح الأطراف العربية المتعاقبة حيث إن غالبية دول السوق السبع تطلق حالياً برنامجاً لتنفيذ لمنطقة التجارة الحرة

وأخيراً القول أنه إذا نجحت الدول العربية السبع أعضاء السوق في تطبيق برنامجها فإنها بذلك تقدم نموذجاً مشجعاً لتجربة التحرير الكامل للتجارة ومرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي تشجع الدول العربية الأخرى على اللحاق بها وتتحول باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتلعب الانتقال إلى المراحل المتقدمة لتحقيق الحلم العربي بقيام السوق العربية المشتركة الكبرى ■■



تكتل اقتصادي عربي من أجل حياة أفضل للشعوب

مناطق مختارة ومهمة ما يسهم الكثير من وجود الدول.

● عدم توافر الأداة الاقتصادية والعقود مستويات النمو الاقتصادي بين الدول العربية وتفاوت التكتلات الاقتصادية القائمة على التكامل تربية أحد محاذها سببا.

● وجود اختلافات في الأنظمة الاقتصادية العربية يصعب معها توحيد لها اقتصاديا.

● الاختصاصات الاقتصادية والتخصصات في الهياكل الاقتصادية ونظما.

● السبل المختلفة للتنميين وعدم وجود حرية كافية في حركة رؤوس الأموال.

● التوزيع غير متساوي في الموارد الطبيعية.

● عدم قدرة كثير دول على تحقيق أهداف التنمية منها.



محمد أبو العينين

ول يمكن بالفعل التوصل إلى تكتل اقتصادي عربي يوجن في مصلحة الشعوب العربية ويرجع من مستوى معيشتها ويتكامل بها إلى حياة أفضل جسيما تزايد مواردها البشرية وتنحصر في رقم مبرها التجارى وتساعد معدلات النمو لشعابها المنطقة.

● قبل أكثر من مائة سنة لم يكن قد انجز إلى التكتل عام ١٩٠٠ الدول العربية وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية عند التكتلات في العالم بـ ١٤ تكتلا في أمريكا الشمالية والجنوبية ومن دول آسيا وأفريقيا وأوروبا ويرجع من دولها وتساهم التكتل مع العالم بشكل متساو لا سيما تزايد أن التكتل يزيد من دولها في مواجهة الآخرين. ولم أصبحت التكتلات العالمية وتوسع وتنافس في عالم التكتلات الاقتصادية قبل أن يتم طرحها على التكتلات العالمية كما أن التكتلات تشير إلى أن ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات وتلقى من مليون زيادة الصادرات العربية.

● وفي هذا السياق طرح الأبي وضع اليد لأرض للمؤسسات افكتات الاقتصادية من قبل إلى لجنة التتبع والتابعة للكتلة من سبب الدول العربية للمشاركه وفي مفاوضات معقولة العمل، ويضعها في سلمة الخلافات السياسية الأمر الذي يفتحها في صفوفها تشكلا لجان لغرض التفاوض لدية سلطة ملزمة وتراعى مصلحة وتراعى مصلحة ومصلحة بدون تكن أكثر قدرة على حسم التنازعات. ومع عدم العمل على التكتلات العالمية لتسوية التنازعات على ألا يتجاوز نسبة من حجم تجارتها الخارجية بما يتناسب مع حجمها في تحقيق المصالح.

● وفي حصة عربية للتصريح في إطار التفاوضات التجارية الدولية الجارية الآن في إطار منظمة التجارة العالمية لتسهيل مواءم العمل العربي من جهة، والتجارية الدولية لإعزج طرحها على المؤتمر الوزاري للمنظمة والذي سيعقد في ديسمبر ١٩٥٥.

● قيام الدول العربية بدراسة ميدان الأخطار التي تواجهها للتشاور التواصلي والتوصل لتقدمة مشا عربية، وإذا من شأنه تحسين تقسيم العمل العربي من جهة، ولدى إقامة التنازلات من جهة أخرى.

● أحد من القواعد غير المتعارضة تعزز حركة التجارة العربية الدولية وتجاوز التكتلات في الأجواء العربية بتجديد التجارة العربية.

● ضرورة دفع القطاع الخاص إلى مساهمة في التنمية الاقتصادية العربية.

● وضع لوزن اقتصادي في مساهمة الدول العربية للتشاور التواصلي والتوصل لتقدمة مشا عربية، وإذا من شأنه تحسين تقسيم العمل العربي من جهة، ولدى إقامة التنازلات من جهة أخرى.

● أحد من القواعد غير المتعارضة تعزز حركة التجارة العربية الدولية وتجاوز التكتلات في الأجواء العربية بتجديد التجارة العربية.

● ضرورة دفع القطاع الخاص إلى مساهمة في التنمية الاقتصادية العربية.

● التكتلات الاقتصادية أصبحت توضع وتنافس في عالم التكتلات الاقتصادية قبل أن يتم طرحها على التكتلات العالمية كما أن التكتلات تشير إلى أن ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات وتلقى من مليون زيادة الصادرات العربية.

● في هذا السياق طرح الأبي وضع اليد لأرض للمؤسسات افكتات الاقتصادية من قبل إلى لجنة التتبع والتابعة للكتلة من سبب الدول العربية للمشاركه وفي مفاوضات معقولة العمل، ويضعها في سلمة الخلافات السياسية الأمر الذي يفتحها في صفوفها تشكلا لجان لغرض التفاوض لدية سلطة ملزمة وتراعى مصلحة وتراعى مصلحة ومصلحة بدون تكن أكثر قدرة على حسم التنازعات. ومع عدم العمل على التكتلات العالمية لتسوية التنازعات على ألا يتجاوز نسبة من حجم تجارتها الخارجية بما يتناسب مع حجمها في تحقيق المصالح.

● وفي حصة عربية للتصريح في إطار التفاوضات التجارية الدولية الجارية الآن في إطار منظمة التجارة العالمية لتسهيل مواءم العمل العربي من جهة، والتجارية الدولية لإعزج طرحها على المؤتمر الوزاري للمنظمة والذي سيعقد في ديسمبر ١٩٥٥.

● قيام الدول العربية بدراسة ميدان الأخطار التي تواجهها للتشاور التواصلي والتوصل لتقدمة مشا عربية، وإذا من شأنه تحسين تقسيم العمل العربي من جهة، ولدى إقامة التنازلات من جهة أخرى.

● أحد من القواعد غير المتعارضة تعزز حركة التجارة العربية الدولية وتجاوز التكتلات في الأجواء العربية بتجديد التجارة العربية.

● ضرورة دفع القطاع الخاص إلى مساهمة في التنمية الاقتصادية العربية.

● التكتلات الاقتصادية أصبحت توضع وتنافس في عالم التكتلات الاقتصادية قبل أن يتم طرحها على التكتلات العالمية كما أن التكتلات تشير إلى أن ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات وتلقى من مليون زيادة الصادرات العربية.

● في هذا السياق طرح الأبي وضع اليد لأرض للمؤسسات افكتات الاقتصادية من قبل إلى لجنة التتبع والتابعة للكتلة من سبب الدول العربية للمشاركه وفي مفاوضات معقولة العمل، ويضعها في سلمة الخلافات السياسية الأمر الذي يفتحها في صفوفها تشكلا لجان لغرض التفاوض لدية سلطة ملزمة وتراعى مصلحة وتراعى مصلحة ومصلحة بدون تكن أكثر قدرة على حسم التنازعات. ومع عدم العمل على التكتلات العالمية لتسوية التنازعات على ألا يتجاوز نسبة من حجم تجارتها الخارجية بما يتناسب مع حجمها في تحقيق المصالح.

● وفي حصة عربية للتصريح في إطار التفاوضات التجارية الدولية الجارية الآن في إطار منظمة التجارة العالمية لتسهيل مواءم العمل العربي من جهة، والتجارية الدولية لإعزج طرحها على المؤتمر الوزاري للمنظمة والذي سيعقد في ديسمبر ١٩٥٥.

● قيام الدول العربية بدراسة ميدان الأخطار التي تواجهها للتشاور التواصلي والتوصل لتقدمة مشا عربية، وإذا من شأنه تحسين تقسيم العمل العربي من جهة، ولدى إقامة التنازلات من جهة أخرى.

● أحد من القواعد غير المتعارضة تعزز حركة التجارة العربية الدولية وتجاوز التكتلات في الأجواء العربية بتجديد التجارة العربية.

● ضرورة دفع القطاع الخاص إلى مساهمة في التنمية الاقتصادية العربية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر البرلمانين بمشقة

الطريق إلى التكتل الاقتصادي

من المؤكد أن حلم السوق العربية المشتركة على امتداد العقود الخمسة الماضية ما زال يراود آمال وتطلعات الاقتصاديين العرب وطموحات الشعوب العربية.. وقد التقيت عبيد الله طابيل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس



الشعب الذي شارك بفاعلية كبيرة في المؤتمر البرلماني العربي الأخير الذي عقد في دمشق ووجهاته السؤال التالي: لماذا تأخر حلم السوق العربية المشتركة طوال تلك الفترة، وما هي الرؤى المستقبلية لهذا المشروع الغامض الكبير؟

يقول عبيد الله طابيل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب: على مدار الخمسة عقود الماضية ظل الاقتصاديون العرب وقادة الفكر

أحمد الغمري

الوحدوي يحلمون لتكتل اقتصادي يكون نواة للوحدة الاقتصادية لشمال

وأكد لم يترجم هذا الجهد في تحقيق الأمل المنشود، وقد سبقتنا دول أوروبا في بلورة كيان اقتصادي الأوربي رغم أن التذكير في هذه الوحدة قد جاء متأخرا كثيرا عن الفكرة العربية، والحقيقة كانت هناك عدة أمور حالت دون قيام هذه الوحدة الاقتصادية نذكر منها محدودية القاعدة الانتاجية في فترة من الفترات، ولم يكن يسمح - كما هو حالي الآن - من وفرة في الإنتاج لتحقيق منافس قابل للمساوول وقدرته على المنافسة، شتت الدول العربية بحماية منتجاتها من خلال الدعم مرة ومرة أخرى من خلال القوائم الجمركية المغالية يسعى الحفاظ على موارد الموازنة الخاصة للدولة، وبسط أداء الخدمات المساندة للتجارة مثل النقل والاتصالات والتمويل، وتشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل، وعدم وجود آلية فعالة لتنفيذ أي اتفاقية، ولم يفكر القادة العرب في أسلوب التدرج، وعدم تمجيد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية، وبالرغم من ذلك فإننا لا نذكر الجهود التي بذلت في اتخاذ خطوات عملية في سبيل إنشاء الوحدة الاقتصادية العربية

وإن أن الشجر إلى الدور التي قامت به اللجنة البرلمانية المصرية خلال الدورة الـ ٢٤ لمجلس الاتحاد البرلماني المنعقد بدمشق في الفترة من ٢٧ - ٢٩ يونيو الجاري، والتي تشرفت بحضورها، والتي عرضت في اجتماع دمشق بوافق جميع أعضاء الدول العربية لأول مرة على جميع محتويات قرارات اللجنة المصرية، والتي صدر بها إعلان دمشق، وقد احدثت على عدة مقررات تلخص في تأكيد أن قيام لتكتل الاقتصادي العربي في الخيار الوحيد، وتمجيد التكتل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية، وزيادة شرائح الخفض الجمركي بالنسبة لانتاجية منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى ١٥% بدلا من ٢١% وتأكيد اعتبار منطقة التجارة الحرة هي الخطوة الأولى على الطريق نحو السوق العربية المشتركة. وفي رأي أن مستقبل الوحدة الاقتصادية في مستواها الشعبي العربية مثله في برلمانها، لأن ذلك هو للدخل الصحيح للأمة العربية



المصدر: الأختبار

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بهم: وجيه ابو ذكري

حكايات عربية

سلع مصرية مرفوضة من العراق

لاتفقدوا الأسواق العربية!

الرجس حسني مبارك يبذل جهداً كبيراً يشك عليه الفتح (أسواق دول العالم للسلع المصرية قضية التصدير من أهم قضايا التنمية لذلك فإن حكومة الدكتور كمال الحنطوري تعمل على إزالة كل العقبات أمام المصدر المصري لم يعد أمام المصدرين أي عقبة تذكر يشكون منها، رغم ذلك لم نسمع عن طفرة في التصدير وهذا يؤكد أن العيب في المصدرين أنفسهم وبدلاً من سماع طفرة التصدير نسمع عن بضائع مصرية مرفوضة من الأسواق العالمية لأنها غير مطابقة للمواصفات القياسية، تعود السلع إلى مصر لتفقد إلى السوق المحلي الذي اعتاد استهلاك السلع المصرية الرخيصة، ويغفل المصدر من أي عقاب أو عقابيه فربما يفلت هذا المصدر... بهولته... سولاً مهماً للسلع المصرية.

وكانت قد غادرت السويس في طريقها إلى العراق حيث صدر لها الأمر بالعودة والتوجه إلى ميناء سفاجا لتفريغ البضاعة. وفي نفس الوقت صدر الأمر بالعودة من ميناء سفاجا، وبمجرد شحن أي كمية من السكر في طريقها إلى العراق.

ومرت الحالة للتصدير للفرجة دون مساهلة وبخسرتها معظم الصحف العالمية المهتمة بالمال والتصدير والاستيراد فاعتقد أن العراق... بعد هذه الصلصة... ذهبوا إلى أسواق أخرى يشترون منها السكر للشعب العراقي.

ورباب علم المصدر المصري في أرياح باهظة بعد أن رفع شعار أن العراق يقبل أي شيء وكل شيء... وخسرت مصر سوق العراق أو على الأقل سوق السكر في العراق. ونتيجة مباشرة لذلك فقد أكتنا بتفتنا للإعلام العالمي والأسواق العالمية حيث نشرت هذه الكارثة في كل الوسائل الإعلامية العالمية أكتنا أننا غير جادين في التصدير.

الدول العربية على استعداد لتفسيح الأسواق المصرية والإنتاج المصري بشرط أن يكون مثل أن يقرّب من الصناعات العالمية، وهناك عشرات السلع المصرية التي تجد لها رواجاً في الأسواق العربية بل إن هناك سباحة عربية من السباحة المتوقفة، حيث كان السباح العرب إلى مصر في شهر أغسطس ولشراء السلع المصرية.

إن السوق العربي يجب الحفاظ عليه، ويتطلب الإبقاء على السوق العربي وهو السوق الطبيعي للسلع المصرية.

السويس وتم تفريغ البضاعة تم بيعها للشركة الدولية للتصدير وتوزيع السلع الغذائية وخسرت الشركة القابضة ما كانت تريد ربحه من الصلصة من العراق بسبب نصيحة تلك الميقرى في الشركة القابضة.

دخلت البضاعة دابرو، تحمل عليها ١٢١٢٥ طناً من السكر وتصلحتها العراق أو أحد يطمح أسباب تصلح العراق لهذه الصلصة بالذات. البضاعة دابرو، تم شحن عليها ١٢١٢٥ طناً من السكر الرديء وتسلحت العراق ٢٠٥٤ طناً غلط وماتت البضاعة بالبال... هذا للصلصة في ميناء سفاجا وتم توزيعها على الوجه التالي:

البضاعة مصرية من حملات ١٢١٢٥ طناً تسلحت العراق منها ١٢١٢٥ طناً غلط وماتت البضاعة بالبال...

بالبال وتم تفريغها بالسويس وتم بيع هذه الصلصة للشركة الدولية للتصدير وتوزيع السلع الغذائية. وثائق أدلة الرقعة السيئة من العراق لشحنة السكر الرديء المصري وصنعت الأوامر لمعونة السفن تاجر الديال القوية بفتحها إلى اللوائح المصرية لذلك خسرت الشركة القابضة إعادة البضاعة مصرية التي تصلح ١٢١٢٥ طناً

وخلال هذا الأسبوع أصبحت بتقرير خاطئ أرجو من سمحت وإفادته، ألا يدور حول عقاب أي حساب أو قلعة طويلة من المستأجر من هذه القضية.

الحكاية بدأت عندما طلبت العراق من مصر كميات مائة من السكر، ضمن برنامج الأمم المتحدة للتبوير. حقايل الفداء والقوام، ومسمت شركات السكر المصرية لهذه الصلصة، فربما نتلقاها من الميقرى الذكية التي عليها وعند بحث الأمر في الشركة القابضة للصناعات الغذائية، اقترح ميقري إرسال سكرنا رديء للعراق، أي سكر من الدرجة الثانية، وفي تصوره أن العراق سيطلب سكر رديء لمعالجة إياه وقام الميقرى بحساب أرباحه من صلصة السكر الرديء للعراق فوجد أنها أرباحاً طائلة بل هي أربع صلصة عقدتها الشركة القابضة للصناعات الغذائية على الإطلاق، سكر درجة ثانية يباع بالسعر العالي.

وبعد الصلصة تجرل إلى العراق على التواريخ التالية: البضاعة مصرية من حملات ١٢١٢٥ طناً من السكر الرديء وفغشتها العراق وعادت البضاعة بالصلصة من الخليج إلى ميناء



التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بين أسباب التعثر وفرص التكامل

وماذا كان فيه أن للتكتلات الاقتصادية أصبحت سمة عالمنا المعاصر في جميع المجالات وذلك لأن التوجه نحو تكتل اقتصادي عربي أصبح ضرورة حتمية ولا مهرب يأتى ذلك إلى التكتلات الاقتصادية سلبية تمكن على شعوب الأمة العربية كغيرها.

والى هذا الاتجاه ومن أجل دراسة تكوين تكتل اقتصادي عربي اندم السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك ورئيس اتحاد المصارف العربية دراسة متوازن للتكتلات الاقتصادية وأثرها سياسيا ثم طرحها ومناقشتها في ندوة نحو تكتلات اقتصادية مصرية مع بداية القرن الجديد.

وتضمنت أهم التوصيات التي تليها مصر والعالم العربي ومنها: تشكيل جسد خلايا يوزع طامره الدولة وتراعيها على تنمية وتطويرها السياسي والاقتصادي العالمي لتحرير التجارة الدولية بشقيها السياسي والاقتصادي وتبني الاتجاه نحو تكتل مع الاقتصاد الحر وازداد الانضمام بتعزيز وتفعيل للتكتلات الاقتصادية المتصلة ويزيد للشاركات الدولية للتوسيع القائمة على تكتل الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية كل على حدة والتأصلة إلى طرح مشروعات تعاون العربي في مختلف الشرائح الأوسع تستند على أساس جغرافي ولا تكتسب الهوية العربية بعد انحصار.

مواضيع التكتلات

ويؤكد محمود عبد العزيز أن هذه التكتلات تتباين أن تكون على أعلى مستويات التسوية الفنية والبنية لكي يكون لها دور فعال في ميولها مستقبل مختلفا ثقافيا عربية بما يتواءم مع مساهمتها كما أنها تزيد من حدة المنافسة التي تواجهها المستلزمات العربية والعربية ومن بينها صناعة السياحة الأمر الذي يتطلب إيجاد تكتل اقتصادي وصوتي قادر على المنافسة على السياحة القارية والألمانية وصولا للتنافس على السياحة الدولية.

وعلى ضوءه مشروعية تسهيل الإجراءات التجارية سواء في السلع والخدمات بما في ذلك السياحة بين الدول العربية وذلك من خلال جلة جلة تتمتع جولة زائرا لا يتجاوز ١٠ سنوات يشمل تحرير كافة الرسوم والقيود الجمركية في الجمركية والا تكون أنظمة التجارة بد قيام مشروع التكتل أكثر تنظيما مما كانت عليه قبل قيامه وأن يبنى مشروع تكتل على زيادة التجارة بين الدول الأطراف المشاركة فيه وليس على انضمامها مع الدول الأخرى.

وعلى ذلك فإن الاتحاد ضمن تكتل اقتصادي ينتج الفرصة الدول الأعضاء لازالة القيود المختلفة التي تحول دون نمو وتنامي نشاط السياحة البيئية وهو الأمر الذي يمثل أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية التي يسعى عدد منها إلى فتح قطاع السياحة لديها رئيسيا في برامج النمو الاقتصادي.

أسباب التعثر

يرجع السيد محمود عبد العزيز عدد العوائق التي تعترض التصرفات العربية أهم أسباب تعثر مسيرة التكتل الاقتصادي العربي إلى التعثرات في العلاقات السياسية العربية وانكسارها سلبا على العلاقات الاقتصادية والاختلاف في الفصل بينهما وضغط الأداة السياسية للسلطة للتكتل كتمسك مسيرة مشتركة بالتأصلة في غاية القدرة القارية للمصالح الاقتصادية على القدرة

القوية قبلها لتسبب في الأجل التوسيع والحويل وتقلبات مستويات النمو نسبيا بين مجموعات الدول العربية. كما تخصص أيضا لاختلاف الانتماء الاقتصادي والسياسية ومجموعات عربية وعلمية في تفتان أسنات عديدة مشقت وعدم توافر لفاع الأثر الاستثمار في العديد من الدول العربية المتضاربة للاشتراكات وذلك لأسنات طيلة وكذلك لتضليل الدول العربية في معظم الأحيان لفتان الاقتصادي من خلال قنوات والتأثيرات ثنائية.

والتقاء بعض الدول العربية بقائمة أنشطة شبه لظلمية للتكامل الاقتصادي كبديل للتكامل العربي الشامل، ومحدودية القاعدة الانتاجية العربية نسبيا وعدم تكاملها ومن ثم انحصار حجم التجارة العربية البيئية وعدم الربط بين التكتلات المالية الأصنام الرسمية والخاصة وأي نمط متعدد للتكامل الاقتصادي.

عائدات السياحة

ولربح من النطقة العربية تتجمع بمدة خصائص تساعد على تحقيق عوائد مجزية للاستثمار السياحي لخص امها مروج للناطق العربية الجغرافي في وسط العالم وتوافر اسلطات سياحية كبيرة غير مسئلة لها وتوافر سياحية غنية من حيث للمليات الحضارية والثقافية والبيئية والمناخية التي تجذب ارضية ملائمة لتقديم تشكيلات متنوعة من للتجارب السياحية مختلف انماطها وتبني معظم الدول العربية لسياسات شجاعة للاستثمار الطلي والاحص في معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحي. وتوافر الطاقات التكنولوجية في النطقة العربية القادرة على تلبية الاحتياجات المالية اللازمة للتنمية والحيوية القطاع السياحي في دول النطقة وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الحيوي وقوده في تحقيق التنمية الشاملة بأضار السياحة فاعلة العديد من المستناعات والنشطة التكملة والمزعم من دولهم أغلب مقومات الجذب السياحي في مختلفا العربية إلا أنها مازالت تعاني من ضعف تصديدها من حجم السياحة المالية لذلك نذكر أسباب امها.

١- انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لإنشاء وصيانة التجهيزات السياحية حيث لا تتمتع نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي ٢٠ من جملة الاستثمارات للقطاع في معظم الدول العربية.

٢- عدم توافر البرامج الترويجية للتكامل المتكامل السياحية بالدول العربية وإن وجدت فهي على مستوى فردى وغير مترابطة على المدى الطويل وينتج تحت تلك نفس القيود كتنشيط السياحة الخارج والتأصل أيضا عدم توافر البعثات والطومات لفريقه في واقع صناعة السياحة العربية والأزمة لدراسة واستكشاف الفرص الاستثمارية في المجال السياحي. ويقتضي التنازل عن بعض الحقوق القارية من تكامل التكتلات الاقتصادية والمتعلقة إلى إطار رسمي لحق التكتل الاقتصادي العربي بدأ منطقة التجارة الحرة تمكين تعزيز القدرات السياحية العربية من خلال العمل على عودة منظمة السياحة العربية إلى نشاطها وتقبل دورها مستقبلا بحيث يولى إليها متابعة خطط تنمية السياحة في النطقة العربية ووضع السياسات والاستراتيجيات الكلية



الأمم المتحدة

الصدر

التاريخ: ٢٨/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالخطاب على المشاكل التي تواجه السياحة العربية بالإضافة إلى وضع خريطة سياحية للمنطقة العربية مع تحديد المناطق السياحية الهادفة على ما هو مرسوم لتلبية للخدمات السياحية بها مع إجراء مسح شامل لكافة الوحدات الاقتصادية والخدمات والأنشطة السياحية القائمة في الدول العربية

ويأتي بعد ذلك حماية المناطق السياحية الحالية والمجددة من التلوث الصناعي والتوسع العشوائي للمؤسسات العامة في المدن المطلة على البحر المتوسط فضلاً عن تنمية وتعزيز وضعها الصناعية المرتبطة بقطاع السياحة مثل صناعة الترفيه ومعدات التجهيز لتتنافس مع تشجيع ثروة تلك الاحتياجات من المنتج العربي وتشجيع الاستثمار في القطاع من الخارج بالإضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في المشروعات السياحية عبر توفير بيئة استثمارية إيجابية المستثمرين وتسهيل إجراءات استثمار الوافدين وإثراء حرم الاستثمارات والأنشطة الخاصة بالترويج والترويج المحلي وذلك بالأساليب الفنية والحديثة للتعريف بها دولياً، مع رفع قدرة القاد السياحي والتوسع في إقامة الطرق السياحية بين الدول العربية ودعم خدماتها فضلاً عن تطوير رصف وتجهيز الطرق الدولية الخاصة وتجهيز قلعة لآزود ملها.

مشروع طموح

ويأتي رئيس اتحاد للمصارف العربية إلى أن هناك مشروعاً طموحاً يتناهى الاتحاد وهو إنشاء شركة سياحية ليبنة العربية مدتها الأول والرئيسي تشييد السياحة بين الدول العربية وذلك لفتح آفاق التكامل الاقتصادي العربي وزيادة نصيب تلك الدول من السياحة العالمية ويساهم في هذه الشركة البنوك والمؤسسات المالية والشركات السياحية العربية وغيرها من الجهات المهتمة، ومن الملاحظ أن تقوم هذه الشركات في تنفيذ عدد من المشروعات السياحية بعد تهيئة جودها الاقتصادية والادارية للتقديم السياحي العربي وذلك من خلال شركة سياحية لتقديم كافة الخدمات السياحية وتكون لها فروع في معظم الدول العربية بغرض تشييد وتطوير السياحة بين تلك الدول، وشركة أخرى لنقل السياحي العربي لتسهيل حركة السياح العرب بين الدول العربية بما يتناسب على تشييد شبكة الرحلة ومن ثم جذب عدد كبير من السياح خاصة العرب.

كما سيتم إنشاء شركة الطيران بهدف إلى دعم الطيران العربي بين الدول العربية التي يتوافر فيها مطارات الجذب السياحي وشركة للاستثمار الكفائي تقوم بإنشاء الفنادق والمراكز السياحية في الدول العربية الأمر الذي يساهم في تنمية الطاقة الاقتصادية فضلاً عن تنمية تلك المناطق السياحية في الدول العربية وأخيراً إنشاء شركة للتأمين الدولي بحيث تقوم بتأمين المعاملات والتأمينات اللازمة للتدقيق والشركات السياحية بدلاً من قيام المستثمرين في مجال السياحة والتدقيق بشروطها وتحت تكليف استثمارية كبيرة.

عبد الفاضل أحمد



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/١١

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب:

السوق العربية المشتركة مسئولية

القطاع الخاص

والقرار السياسي يجب أن يدفع

القرار الاقتصادي

أو المقاومون أو التجار. وقد بدأنا جهدا كبيرا مع رجال الأعمال المصريين برئاسة السيد سعيد الطويل إقامة الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب في الأقصر. وقد كانت جولة ناجحة استطعنا من خلالها بحث صناديق التمويل العربية على توجهات التمويل للتنمية التجارية العربية المتبادلة من أجل دعم التجارة البينية العربية. وقد استقر الملتقى الثاني في الأقصر عن مبادرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكوييت بمنح مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتجديد تلافيا للتمويل لعملية التبادل التجاري بين رجال الأعمال العرب وقد تبادلت هذه المبادرة في الملتقى الثالث لرجال الأعمال الذي عقد ببركات خير.

ولحين نعتقد أن أهم المكاسب التي تحققت على مستوى العمل العربي هو تغير النظرة لمؤسسات القطاع الخاص العربي التي أصبحت لها رأي يسمح ويؤخذ به، كما أن أفكارهم وتوصياتهم تعامل بالجدية اللازمة. وقد رجع الدكتور عصمت عبد الحليم في لقائنا معه بالقاهرة بحضور مجلس رجال الأعمال العرب كل الاجتماعات الاقتصادية

رغم تعدد اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية إلا أن التعاون المصري - الأردني قد شهد طفرة ملحوظة إلى الأمام في الفترة الأخيرة ولعل مشروع الربط الكهربائي بين البلدين يعد علامة بارزة لربط المشرق والمغرب العربيين عبر مصر والأردن.

ولقد كان اللقاء المصري والأردني لرجال الأعمال في العاصمة الأردنية عمان هو نواة لإنشاء أول مجلس عربي لرجال الأعمال يستطيع أن يخطو خطوات أسرع من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتنفيذ حلم إقامة السوق العربية المشتركة.

أحمد عصمت

هذه المرحلة، وقد حركت الفكرة لبحث الوجود بإقامة الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب في عمان بحضور رئيسي ورعاية من المظفر له العامل الأردني لرجال الملك حسين الذي أوصى بإعطاء القطاع الخاص فرصة لقيادة مسيرة التكامل العربي. ويضيف قائلا: أن ساحة العمل العربي تتسع للجميع ولعل المؤسسات الموجودة على الساحة لأن حجم العمل المطلوب كبير. ولقد أخذنا في عملنا بالتفصيل النوعي في مجلس رجال الأعمال العرب. بأن يتسع المجال لتمثيل كل أنواع الصناعات

والصناعات العربية، تلتقى مع السيد حمدي الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب الذي يلقي الضوء على أفاق عمل هذا المجلس وكيفية تحقيق المزيد من التقارب بين الجانبين المصري والأردني، ويحدد ملامح المسيرة التي يجب أن يمشيها الاقتصاد الأردني لتحقيق المزيد من النمو في البداية كان سؤالا في السيد حمدي الطباع عما حققه مجلس رجال الأعمال العرب منذ إنشائه خاصة مع وجود اتحادات شبيهة مثل المستثمرين العرب واتحاد الغرف العربية.. فقال إن فكرة المجلس قد نمت أصلا من إيمان رجال الأعمال المصريين والأردنيين بأهمية العمل العربي المشترك في



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اية معوقات للتبادل التجاري
وتفسر انتقال رجال الأعمال
والأفراد بين أنحاء العالم
العربي.

مديونية ضخمة
وسالنا حمدي الطباع
بصفته خبيراً اقتصادياً
أرنبياً عن الخطوات التي يتم
اتخاذها للدفع بالانتماء
الأرنبى للإمام. فكشف عن
الجهد الذي يبذله الملك
عبدالله من خلال جولات
مكوكية لاتهدأ وهي الجولات
التي وجدت ترحيباً عربياً
وبولياً، وإيضاحاً لجهود
الاتصالات مع الدول الكبرى
لإسقاط التدوين عن الأردن،
وهي التدوين التي وصلت إلى
٦,٨ مليار دولار وهو مطلب
عادل لمساندة الأردن لتجنب
دورها كمتعسر أساسي
للاستقرار وعامل أممي
للتحقيق للسلام بالمنطقة مع
العلم بأن الأردن قد دفع ثمن
هذه المديونية الضخمة من
خلال دوره الذي يتحمل في
قضية السلام، فالأردن لديه
إطول خط مواجهة مع
إسرائيل، وقد تحمل الكثير من
الآعباء العسكرية إضافة إلى
الآعباء التي تحملها بسبب
موجات اللاجئين المتلاحقة
على امتداد هروب ١٩٧١ ثم
١٩٧٣، ثم حرب الخليج
وغيرها من العوامل التي
أذهبت البنية التحتية وأثقت
بالزبد من تدبيرة عله.
وقد وجدنا لمساندة من
العديد من الدول العربية التي
فتحت أسواقها أمام المنتجات
الأردنية والأبدى المعاملة
الأردنية. وقد كان لقاء الرئيس
مبارك في مقبلة اللقاءات
العربية التي عقدها الملك
عبدالله في افتتاح خط
الكهرباء كما استضاف الأتلاء
السوريين ووقدوا جواً
الأردن حيث أمر الرئيس الأسد
بزيادة الأردن باحتياجاته من
أمناء الموانئ في سوريا
مجاناً.

● تجربة الربط

الكهربائي بين

مصر والأردن

تمتد لسوريا

ثم العراق



حمدي الطباع

التي تعيقها لجان ومجالس
الجامعة العربية التي تعيقها
بيت العربي. لأن القطاع
الخاص لا يستطيع أن يقوم
بالتمسية وهو بعيد عن
المؤسسات العربية المشتركة.

القرار السياسي
وحول التكتلات التي
تواجه العالم العربي أوضح
حمدي الطباع أن العالم
العربي ليس أمامه بديل سوى
الانفتاح والتكامل العربي
لمواجهة التكتلات الاقتصادية
العالمية قاتلاً. أن الاتفاقيات
الثلاثية العربية يمكن أن
تكون نموذجاً طبعاً للتكامل
العربي الذي يؤدي في النهاية
إلى التعاون العربي الشامل
والتحقيق للسوق العربية
المفتوحة. وقد رأينا العديد من
أشجار الوحدة الاقتصادية في
أعضاء كثيرة من العالم رغم
أن القواسم المشتركة التي
تجمعهم أقل بكثير من
القواسم المشتركة التي تجمع
عائناً العربي. ولذلك فإن
القرار السياسي يجب أن ينعكس
القرار الاقتصادي.
وضيفد أننا حققنا تجربة
رائدة على مستوى التعاون
الاقتصادي بين مصر والأردن
بإتشاء مجلس الأعمال

المشتركة، والذي يجتمع بصفة
نورية في القاهرة وعمان
لبحث وسائل دعم التبادل
للتجارة بين البلدين. ولقد
جاء مشروع الربط الكهربائي
بمناخة الحلم الذي تحقق لأن
الخط سيؤدي لزيادة معدلات
التنمية الاقتصادية
والاجتماعية، ونأمل أن يمتد
قربنا إلى الأتقاء في سوريا
ثم العراق بعد أن يرفع عنه
الحصار إن شاء الله.
ويضيف أن الأردن يعتمد
بالتقارب الاقتصادي مع مصر،
ويكفي القول إن هناك أكثر من
٣ آلاف مستثمر أردني في
مصر، كما أن الأردن يرحب
برؤوس الأموال المصرية
والعربية في الأردن. وهناك اتفاق
عديدة للتعاون المشترك مع
مصر كما يقول الطباع، خاصة
أن كلاً البلدين على وشك
الاتفاق مع المجموعة الأوروبية
في إطار مشروعات المشاركة
بخاصة أن الأردن يمكن أن
يلعب دوراً كبيراً في تجارة
إعادة التصدير لئول الخليج.
ثم إيران بالنسبة للمنتجات
الصناعية التي يمكن للأردن
أن يزيد من القيمة المضافة
لها، ولذلك فإنه يتعين على
الدول العربية العمل على إزالة



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٩/١

بعد عودة «خط حديد الحجاز»

نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادي العربي

يتناول مقال اليوم من وجهة نظر كاتبه، المداخل الجديدة لاستقبال التعاون الاقتصادي العربي المشترك وهي لا تقوم على الفكرة التقليدية خطوات مثل تحرير حركة السلع وغيرها، ويرأى الكاتب أن عملية تطوير هذه المداخل ليست عملية فنية بحتة، بقدر ما هي عملية سياسية واجتماعية ولهذا يركز على أهمية تفسير قرارات التعاون،

وتفسير آليات تنفيذها، وينتهي إلى أهمية البعد القومي لا جهاز مشكلات الاقتصاد العربي، لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويدعو إلى إنشاء لؤاة اقتصادية صغيرة من أربع أو خمس دول عربية محورية بحيث تمتد قوة دفع هذه اللؤاة لبقية البلدان العربية مع مضي الوقت. □

د. محمود عبدالفضيل

إعادة تسيير خط حديد الحجاز بين دمشق وعمان بدءاً من يوم ٢٩ يونيو ١٩٩٩ يعتبر حدثاً تاريخياً مهماً يجب ألا يمر بدون استهجان وحفاوة تليق بالحدث، إذ أن خط حديد الحجاز، الذي أنشأه السلطان العثماني مطلع القرن الحالي ١٩١٠، نقل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة، كان رمزاً للترايط والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، تلك فإن تولف

هذا الخط يعيد دليلاً على بداية عملية توطيع أوصال العلاقات الاقتصادية وتبنيكات الطرق بين بلدان المشرق للعربي (بلاد الشام) ومنطقة الجزيرة العربية، عقب

توقيع اتفاقية سايكس بيكو، غداة الحرب العالمية الأولى، وهكذا بدأت مسيرة للجزيرة العربية القسرية لتعزيق القضاء الاقتصادي العربي إلى وحدات ضعيفة وغير مترابطة.

ويؤيد أن تنقل رحلات قطار

حديد الحجاز، المتكلمة بين عمان ودمشق، نحو ألف مسافر في الأسبوع وتغذّلها ثلاث محطات قبل أن تصل إلى دمشق هي: لارنقاء والمفرق ودرعا.

وكشأت أولى رحلات قطار الحجاز، قد انطلقت عام ١٩١٣ لتتوقف أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ عندما عمل لورانس على تدمير خطوط السكك الحديدية التي كانت لنقل الإمدادات للجندود الأتراك، ويرى الباحث وجيه الشامي أن لورانس



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٨/١

المصدر: الأهرام

لم يكن هدفه عسكريا بل أراد قطع خطوط الاتصال الحيوية بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية إذ كان الخط من وجهة نظر الإنجليز شبيها بقناة السويس (راجع جريدة الحيلة، عدد ٢٠ يوليو ١٩١١).

وقد حاولت الحكومة المصرية في دمشق إصلاح الخط عدة مرات، لكن تدخل الفرنسيين إلى دمشق حال دون ذلك وأدى وصول الأمير عبدالله بن الشريف حسين إلى عمان، شكل لجنة لإصلاح الخط عام ١٩٢٢ وبالعمل تحت إمرأة تشييل، خط الحجاز، ولكن من قبل أريد أن يربط إلى المدينة المشورة، لكن عوامل سياسية وأمنية حالت دون استمرار العمل في الخط الحجازي.

وفي عام ١٩٥٥ أقيمت حكومات الأردن وسورية والسعودية على إرادة تشييل الخط، لكن ذلك لم يتحقق حتى يومنا هذا، ويتطلع العرب اليوم إلى عودة خط الحديد الحجازي إلى سابق عهده، رابطا بين بلاد الشام وجزيرة العرب، وبفتح الباب أمام اقتصادات أخرى.

ولعل هذه المناسبة تذكروا إلى إلقاء نظرة جديدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

ويعتبر الاقتصادي الكبير الراحل د. نجيب شاذلي من أوائل الكتاب (١٩٨٨) الذين أكدوا ضرورة ربط فكرة التنشيط والتشاور الاقتصادي العربي المشترك بالسياسة للتخطيط اللازمة للتنمية. في أوضاع د. نجيب شاذلي أن المقصود بالبادئ التي تقوم عليها الاقتصاد العربي؛ ليس وضع التنشيط الاقتصادي الخط للتنمية المستقلة لكل بلد عربي أو المقصود أن هذه الخطط الاقتصادية المستقلة تضعها السلطات المختصة في كل بلد في ضوء الظروف الخاصة بالبلد، وفي ضوء ما يبين التحليل أنه خير الحلول لتحقيق الأهداف المقصودة فيه (١٠٠) ولما المقصود من هذه البادئ هو وضع الخطوط العامة التي توجه السياسة الاقتصادية للعالم العربي في علاقتها مع بعضها البعض على أن تراعى كل بلد منها ما تعاضد هذه الخطوط العام عند وضعها الخطط التنموية الداخلية ومن خلال تلك الخطرات والتفاعلات هذه الخطوط المشتركة العامة في الخطط المستقلة للتنمية

في داخل كل بلد عربي، سوف ترتبط هذه الخطط ببعضها البعض ارتباطا عضويا لأن كلا منها سيكون إلى حد ما، متغيرا جزئيا عن هذه الخطوط العامة، وإنعكاسا لها في ناحية من النواحي.

ولكننا لا نقالي كثيرا إذا قلنا إن هذه الفكرة تحمل في طياتها البذور الأولية التي ينضج عليها مبدأ التخطيط التشريعي الذي يجري الحديث بشأنه كثيرا على الصعيد العربي، إذ إن هذا المبدأ الجديد للتعاون الاقتصادي العربي المشترك لا تقوم على الفكرة التقليدية القائمة على تحرير حركة السلع بين البلدان العربية وعلى

فرض تعريفية مركزية موحدة في مواجهة العالم غير العربي، بل تؤكد ضرورة توزيع الفروع والمشتريات الإنتاجية المختلفة على خطط التنمية القطرية على نحو يكفل جعل اقتصادات البلدان العربية اقتصادات على درجة عالية من التكامل والتكافؤ.

وهكذا فإن مفهوم التشاور الاقتصادي العربي المشترك، يجب أن يؤخذ بعينه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي وبرجاته ابتداء من التعاون البسيط للحدود في بعض المجالات الاقتصادية، وصولا بالتكامل

الاقوى من التجمع الاقتصادي حتى يصل إلى شكل «الوحدة الاقتصادية» الكاملة بمعنى الاندماج (أو التكامل) القائم بين الاقتصادات

القطرية بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد مثل اقتصاد

أي بلد مغربي.

وترتبط بذلك طرق وتوزيع المداخل المختلفة لإنتاج عملية التكامل فيما بين الاقتصادات القطرية العربية التي يمكن أن تدرج تحت ثلاثة مستويات:

١- مستوى عمليات تكامل الأسواق.

٢- مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية.

٣- مستوى عمليات التكامل الاقتصادي أو المأسوي.

ويبدو أن الفكر الاقتصادي العربي قد وقع في بعض الحفلات

أسير الخط بين البادئ من ناحية وبين الفوات والسياسات من ناحية أخرى حيث ركز البعض على تحرير التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين البلدان الطرف إلى عمليات التشاور الاقتصادي

العربي، باعتبار أن ذلك هو التكامل وهذا غير سليم من الناحية العملية لأن تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلا وسيلة من وسائل التكامل تستخدم في التكامل الذي يجري بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية ذات الهيكل الإنتاجية المتقدمة.

وعلى الصعيد العملي يمكن تقسيم المداخل التي اتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات وحتى الآن إلى مداخل ستة هي:

● مداخل تحرير التجارة (أو للتدخل التبادلي للتجارة).

● مداخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيده.

● مداخل الانتقال التكنولوجي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.

● مداخل للمشروعات الاقتصادية المشتركة.

● مداخل التنشيط في بعض المجالات الاقتصادية التنشيط القطاعي أو في مواجهة الاقتصاد الدولي.

● المداخل التخطيطية الإنمائية. ولماذا أنه من بين هذه المداخل الستة فإن مخطتي، والمشتريات العربية المشتركة والتنشيط في بعض المجالات الاقتصادية هما

مدخلان غير كفيين لإنهاء تضيق على قطاع أو قطاع محدد من قطاعات كبرى وسببا لتأخر والتضيق، وإذا كان عملية تطوير المداخل المختلفة يجب أن تكون عملية فنية بحثية فإن ما هي عملية سياسية واجتماعية وتحتاج لجمع آراء الخبراء في هذا المجال على أنه من الواجب تغيير الفلسفة التي تصدر عنها قرارات التطوير التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

ولغير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات وهذا ما يحتاج إلى إدراك سياسي، مختلفة مضمونها عن الزاوية السياسية التي أرسى المدخل التكاملي حتى الآن وطبقته.

وخلو أزمة الوضع الاقتصادي العربي الراهن يمكن النظر إليها باعتبارها متاعسة لصعاب الأزمة التي ألت ببلدان جنوب شرق آسيا

أخيرا بمعنى أنها حيل الاقتصاد

مالي جيد والتضيق في قطاع

في الاقتصاد العربي يعاني من ضعف وهشاشة بشدة ملحوظة

فالإنتاج ضعيف والأسعار غير

موجه للمطالعات المنتجة والآراء



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٩/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصديري مشواضع للغاية
والهيكلي الانتاجي يضم بالتخلف
والركود والنظام التعليمي منهوور.
وهكذا فإن الجانبين، من
الاقتصاديات القطرية يحتاج إلى
جهد جاد وطويل النفس للوقوف
على أقدامها، وبالتالي فإن مشكلة
الاقتصاد العربي، هي مشكلة
مركبة وتحتاج إلى جهد إجماعي
حقيقي في القطاع المعني لاسيما
بعد تدهور اسعار النفط، حيث
كانت صادرات النفط ومشتقاتها
(محروقات المعاملين في البلدان
القطرية، للعوامات الاقتصادية) تشكل
حجر الزاوية في موازين
الميزانية العربية، ويؤيد فوشين
حرجا أننا نحتاج إلى مضاعفة هذا
الجهد بعد إقرار التكاليف، الجاهزة
الشخصي تضيق للثقاق على
السياسات الجمالية للصناعة
الوطنية، وتسلح الأسواق على
مصرانها للمعالم الخارجية
البل أن تعد العدة لمواجهة تلك
للتألمة المضاربة القائمة من
الشرق والغرب.

ومن هنا نحي أهمية الجهد
القومي الذي لا ممانس لنا من أخذه
معين الاعتيادي إلا ما أرينا حقا
أحتجاز النطق المظلم ولا أريد أن
أكرر أهمية قيام سوق عربية
مشتركة أو توحيد الاقتصادي لمجمل
البلدان العربية، ولكنني أدعو إلى
نهج أكثر تواضعا، يسمى إنشاء
نواة اقتصادية صاعدة تضم أربعة
أو خمسة بلدان عربية محورية
تكون بمثابة حرة للتح متدحرجة لا
تدث أن تكبر شيئا شيئا وتكتسب
الوة نفع تاريخي وزخما جديدا،
تتمتع لتلبية للبلدان العربية
لمواجهة تحديات عالم التكتلات
الاقتصادية الكبرى، وفي تقديرى
أنه لا غنى لنا عن قيام تلك، الفوائد
دون إبطاء لأن تلك الضرورة
الاقتصادية غدت ضرورة حيائية
لحماية مستقبلنا وربما بقاؤنا
فيضا.

الكتاب: هذا الكتاب يبحث الاقتصاد
في جامعة القاهرة.



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٩/٩/٥

وزراء المال والاقتصاد في خمس دول عربية يبحثون في القاهرة:

بدء تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة أول يناير المقبل

■ انخفاض معدل النمو في الاقتصاد العربي من 8,6 في المئة إلى 4,3 في المئة خلال عام واحد

القاهرة - السياسة

■ تبدأ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة غدا اجتماعات المجلس الوزاري لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة فلسطين وبمشاركة وزراء المال والاقتصاد في كل من ليبيا والعراق والسودان واليمن ومصر.. وصرح حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن اجتماعات الوزراء العرب في دورتها الثالثة والعشرين تكسب أهمية خاصة حيث سيتم إقرار بدء تطبيق قرار السوق العربية المشتركة اعتباراً من أول يناير المقبل.

وأضاف الأمين العام أن الدورة ستعقد برئاسة السيد زهدي الشاذلي وزير الاقتصاد الفلسطيني لتناقش تقرير الأمين العام حول التطورات العالمية والاقتصادية في الاقتصاد والأزمات المالية والتفدية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا والتي بدلت في تايلند..

مؤكداً أن معدل النمو في الاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٧ بلغ ١,١ في المئة بينما بلغ معدل النمو في الاقتصاد العربي في العام نفسه نحو ١,٣ في المئة وهو أقل بكثير عن معدل النمو عن عام ١٩٩٦ الذي وصل في هذه الفترة إلى نسبة ٨,٦ في المئة.

وأشار تقرير الأمين العام الذي سيلاشه وزراء المال والاقتصاد العرب على هامش اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي سيعقد بالقاهرة على مدى يومين أن هناك زيادة مستمرة للعام الرابع على التوالي في معدل النمو ويرجع ذلك إلى ما تم تحقيقه نتيجة اتباع مجموعة السياسات الإصلاح الاقتصادية في أغلبية البلدان العربية والتي حققت نتائج إيجابية خلال السنوات للفترة الماضية.

كما يناقش المجلس في اجتماعه تقريراً مهماً حول الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ١٩٩٧ ومعدلات نمو الاستثمارات

الحكومية والمالية الفلسطينية ومعدل التضخم.

وأوضح حسن إبراهيم أن التقرير يشير إلى الأثر السلبية الخطيرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة تدهور عملية السلام خلال العامين الماضيين حيث قلت فرص العمل وتزايدت معدلات البطالة الأمر الذي نتج عن محدود الناتج القومي بحيث لم يتجاوز ٣ في المئة كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ١ في المئة فقط حيث تركزت الضغوط التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ بدء عملية السلام وحتى نهاية العام الماضي بنحو ٨,٥ مليون دولار.

وأشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن المجلس سيبحث خلال دورته الثانية الشروع التدريجي للاتفاقية السعلة الجديدة لتسويق الاستثمارات العربية المشتركة ومعاونتها وكيفية دعم وتسهيل لتفعيل رؤوس الأموال بين البلدان العربية.



التاريخ: ١٤٤٣/٩/٦ النشر: الخدمات الصحية والمعلومات

أحمد عصمت

للأخري للانضمام.
ويضيف قائلا بانني
أعتقد بان تجربة دول
شمال إفريقيا من
ناحية التقدم والتنمية

هي تجزية أكثر تطوراً من تجزية دول
الشرق العربي

كما أن وجودهم بالقرب من الصناعات النووية في الشمال والقوقاز في الجنوب جعلهم حلفاء مهمين في العالم للتمسك بجدواين الدول التي في أي يد أحادية التكنولوجيا والتطوير وبالدول ذاتي تنمية يحتاج مدعاه شمال أفريقيا وإذا نظرنا إلى الامكانات الجغرافية فإن دول الشمال القوقازي لها أهميتها متزايدة حيث يمكن فتح المضايق من قضيبي الشقوق في قسطنطينية إلى شرق البحر المتوسط وإلى الغرب عبر هذه الدواين بكل سهولة وبأمن وبجود وإذا الأسرى في مضيقه عبر إلى سواحل شرق الجزائر التجاري والصناعي أصبح عام في هذه الدول.

وقد كانت مميزات احدي لونه الفكرة كما يقول الفرنسي حيث يوجد تفاوت حاليا بين الجزائر والمغرب بعد سنوات طويلة من الفجوة كما يوجد تنسيق نموذجي بين مصر وليبيا من جهة وبين ليبيا وتونس من جهة اخرى ويمكن استنتاج ذلك في وضع الجبهة الليبية ليجاد سوق شمال افريقية مشتركة وذلك كمن الافارقة قد وجدوا في إقامة جميع دولها 2 دولة تو جمع الكومبريسا في الشرق الليبي وليس في الشمال في دول شمال افريقيا ان يتم تجمعا عربيا مائجا

وسيلة وأدست غاية

إلا أن للامتنع حمدن الشافعي رئيس
لجنة المستوردين بالغرف العمرية وعضو
مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال بيزيد
الركرة شدة ولكن لأسباب مختلفة فهو
لا ينظر لآلة السوق العربية لشمال أفريقيا
كغاية في حد ذاتها ولكن كوسيلة لهدف

فيقول إنه لا يوجد شيء في الضلار
أعيد اسم الدول العربية الموحدة
التي كانت الاقتصادية المعقدة بأن تشكل
بعض بينها كيانات انضاميا قويا من أجل
قائمة هذا الكيان غايد من استكمال بعض
تجهيزات والتزويبات التقنية لتفريق
الضرائب مع الضريبة التي تشكل من
تلك كان حدث ذلك بالتسوية لمعيار
الكيانات الدولية الأخرى مثل الأوروبية
الاسيوية والأمريكية ذات البيانات
البلد والاعمال الختلفة.

وإذا نظرنا لمجموعة دول شمال إفريقيا
بين اقتناع القيادات السياسية بهذه الفكرة
مداومت قوية من دولة لأخرى كما أن هذه
التوجهات تغلبت من نظم إلى أخرى وبالتالى
وجب أن تكون أقل طلاقاً من حيث شمولها
لتنظيم التجارة لبلدته التي مستحق

والتي تروى
والاستقبال إضافة
لتقارب معيشة
الأفراد وتقارب
الامكانات

والتي لا يمكن أن تكون إلا نتيجة لـ

الاستراتيجية

ويعيد أيضا إلى دول الشمال العربي
توطيد مع الاتحاد الأوروبي وبالتحديد
الشراكة والامن اللذان قد مشتركة
للمغرب العربي ومصر. إن قربتنا إلى
التعاون مع الاتحاد الأوروبي سيكون
مستحدث مع أوروبا كجبهة واحدة فإفريقيا
100 مليون مستهلك ومتنوع في
القول ويمكن كذلك أن يكون إفريقيا
سوقا مشتركة للتجارة الاقتصادية
والمستثمرين. فالتالي إن هناك
إلى العالم

في هذه السوق
للتعاون في
قطاع الأعمال العام
في شكل
القطاع الصناعي
الحوكمة الإنتاج في
مصر ودول الخليج
العربي خاصة
بالنسبة للقطاع
الزراعي مما يفتح
إفريقيا أمام
القطاع الصناعي
الزراعي خاصة

سياسية لهذه الجولات الدبلوماسية في مصر،
التي استضافتها القنصلية من أجل توسيع
نطاقاتها أمام منظمات مثل عدم الانحياز
التي يتبعها طامع الأعمال في مصر تحتاج
إلى مزيد من مساهمات منظمة الخدمات
الصناعية التي تتجهز بين مصر ومنظمات
مصر كما أن إقامة سوق مشتركة بين تلك
الدول سيساعد على التوسيع الصناعي
للبلدين من الضروري أن يكون هناك مصنع
للمنتجات التشابيه في كل دولة منها وأما
فيجب أن تخصص كل دولة في منتجات
مختلفة وذلك بغية العمل على إقامة كل
المناطق المشتركة وإيجاد تلك التوسع
في تعمير البنية التحتية للمنطقة بينها
بمزيد تشاير خيرة الميزان للتجارة.

حلقة اتصال

أما شريف القضيبي ممثل مصر في
تعداد رجال أعمال دول الكومحسا
الاسياف) فإنه يشيد بذكاء لاعبة سوق
مشتركة لدول شمال أفريقيا ويؤيد التكتيد
المحدد من أجل أن تتي القوي فلا تة اذا
كانت هناك صعوبة في تجميع عدد كبير
من الدول لتطبيق تجربة معينة فلا مانع من
أن تبدأ التطبيق بعد عدد من الدول) ويتضمن
نتائج التجربة ستكون جاززا بعدد كل من
الدول) ويتضمن تجمع التجربة ستكون جاززا

بمجرد خروج كنانة لثامه كان السور
الشاركون في جموعه لم يزلوا يرفقوا
بوصف إلى توديع لواء التجارة ليبقى
تقديمه على قاصده ذلك بين أن شعبي
الامتياز تفرقه بين الزملاء في
ذلك فكانت بين إلفاء هذه الألبا في
ذلك سيميل على خلق الحاضر الحسني
الرجوع إلى الشعر وسيفين دعا كنان
وسيلة - في شعره - فتمتعا كثيرا
معاملاتنا وتجربته فقامت لفرامح
شعوب وتقبلها لهذا التعمير والتمثيل
كما بينها كنانة في إعطاء الألبا لثامه
فبين السور على أن يفرق بين
الخلق القليلة لثامه كان السور القليلة
وعندما يفرق من الجاهل القليل شعبي
الخلق عكس على هذا الجاهل في أرمية
الذين المزمع من التعمير والاستمرار فيما
أقبل لهم السور

وقد سجدت على شفاهاة ابن أبي
الرحلة عليا بن جميع والحقان به
التمسحون على من اصابوا اذى الاعمال
يوتي الى تاملهم من قبله الاعمال
ويكون لكل واحد لاهل بيته من حسن
مصلحة الاولي بعد ان يكون قد حصل
الي اهل البيت من حسن ما يريدون
كانت عليهم احوال تمنعهم في
شئ ملاك ما يمتد في الكسالت الاعمال
الخصري بعد ذلك حسن الشماشي
اقولية بعد اتمام الاعمال في
الاسماعيل والاسماعيل اخرج الشماشي
خاصة على هذا من حسن الاولي
نفسه كونه على ما يريدون
والفخر في اسم الحسن كان من نصه امرافاد
تفديا لتمامه على من نصه امرافاد
لكن في من اول القوم على شفاة بنو تميم
عديجا بعد اتمام الاعمال في حسن
علي شماش على فطاعت الاعمال
في سيرة اهل بيته والاهل واسماها
باسمها بعد من حسن ذلك
ان كل من اهل الشماشي الاولي
وتسودر اهلها في الاعمال
تسودر اهلها من الاعمال

وفي النهاية إذا كانت أراء الضمير
ووجه الأعمال تتفق علي أهمية إقامة
سوق مشتركة عربية أدول شمال أفريقيا
فهل يمكن ان تشهد تحركا مشتركا من
وزارة الخارجية المصرية مع جمعيات
رجال الأعمال والفكر التجارية للمغرب
والعربية لتتوجه بهذه الفكرة إلي الدول
للحاصلة أدول العربية



المصدر: الوفا

النشر والخدمات الصحفية والعلوم والتاريخ: ١٦/٩/١٩٩٩

اليوم.. المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي يبحث مقومات منطقة التجارة الحرة الكبرى

جرى في ١٤/٩/٩٩. ويرجع التصدير هذه الزيادة إلى نجاح أغلب الدول العربية في دفع برامج الخصخصة وتنامي ثقة المستثمرين في الاستثمار بكامل العربية. ويؤكد التقرير إلى أن لبنان احتل المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستقبلية للاستثمار. بأجمالي تمثيلات استثمارية بلغت ٤١٠٠ مليون دولار ومحصلة صفوها ١٧,٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البينية. وجاءت مصر في المرتبة الثانية باستثمارات عربية قدرها ٢٨٥٠ مليون دولار تعادل ١٧٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية. فيما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بتسويق من هذه الاستثمارات قدره ٢٢٥٠ مليون دولار ومحصلة ١٤,٤٠٪.

قنوات التصدير في ظروف المظلم الاقتصادي على العراق. لكنه المصحف أن للجلس سوف يركز - بشكل خاص - على موضوع الاستثمار البيني العربي. من خلال تهيئته لتطبيق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وشبكة المعلومات الاستثمارية. والمؤثر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب للتدبر اندفاعه في تونس خلال شهر نوفمبر القادم. كما يراجع المجلس تقرير نتائج الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٨. ويشير تقرير نتائج الاستثمار إلى أن جملة الاستثمارات العربية البينية بلغت ٢,٢٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨. بالمقارنة مع ١,٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٧. ووزعته نسبتها

كتب - علي خميس: تبدأ اليوم بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب. ويصحب السفير عبد الرحمن السحيماني الأمين العام للمساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن الدورة الجديدة برئاسة سوريا سوف تركز على بحث موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. باعتبارها بنى موريا على جدول أعمال المجلس. وأشار الأمين العام للمساعد إلى اهتمام المجلس بدراسة موضوع الشركات العربية المشتركة العاملة في العراق والتي يعاني للمستثمرين فيها من تهديد الأرضة والخضوع لاجراءات الأمم المتحدة للفساد. بالتناقض مع مبادئ الفداء. والتعلم



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٩/١٩٩٩

تركيز البحوث على منطقة التجارة الحرة العربية

وزير المالية في القاهرة للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي

الأوضاع المصرية للبلد الأعضاء إضافة إلى تنسيق مواقف الدول العربية إزاء التطورات والإجراءات الاقتصادية الدولية للهمة وتمثيلها على التفاعلات الدول العربية.

وبين أن محافظ البنك المركزي سيضعون في اجتماعهم الدائم للرئيسية لخطاب العربي الموحد الذي سيقام باسم للهمة العربية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف أن من البذير للهمة التي سيستمرها المجلس بلد الاستثمار في الدول العربية وتغير مناخ الاستثمار فيها العام الماضي والتطورات التي طرأت خلال هذه الفترة على قولين الاستثمار لاسيما أن الكويت تسعى من خلال الاتصالات العربية المقيدة في هذا المجال إلى تطوير وتفعيل هذا القطاع وتشجيعه لدوره المهم في هذا الشأن.

وأشار أن المجلس سينظر كذلك بتقرير المجلس الوزاري العربية للتفصيص الأخرى والمخططات العربية للتخصصات ودراسة أوضاعها المالية ومتطلباتها بما يساهم بدعم هذه المنظمات باعتبارها بيوت خبرة للدول العربية ومن أهم أليات العمل العربي المشترك.

ويضم الوفد المرافق للشيخ أحمد المجدد إلى الاجتماعات وكيل وزارة عبدالحسن الحنيف والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية مصطفى الشامي ومندوب الكويت لندم لدى الجامعة العربية عيسى عيسى والقاضي وعدا من المسؤولين في وزارتي المالية والتجارة والادارة العامة للجمهورية.

توجه وزير المالية وزير الاتصالات الشيخ أحمد المجدد إلى القاهرة أمس على رأس وفد الكويت للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية الذي سيعقد غدا ويستمر يومين.

وقال للشيخ أحمد في تصريح للصحفيين قبل مغادرته أن أهم الموضوعات الرئيسية التي سيتم بحثها في الدورة الثمانية تتركز حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث اتخذ المجلس الاقتصادي في عام 97 قرارا بإنشاء منظمة التجارة إنشاء من يناير العام الماضي لبحث من خلالها لتخفيض تدريجي على جميع السلع العربية بنسبة 20 في المئة سنويا.

وبين أن نسبة التخفيض التدريجي للعشرة في المئة مع إلغاء جميع القيود غير الجمركية تهدف إلى تسهيل التنقل والتسليم المنتجات العربية وتنمية للتبادل التجاري بين دولها.

وأضاف أن دولة الكويت استمررا لجهودها في دعم العمل العربي المشترك وتفيد قراراته لبحث جميع الترتيبات لبدء إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع العربية بنسبة 20 في المئة في مطلع العام التالي.

وأوضح الشيخ أحمد أن من الموضوعات التي سيقامها المجلس أيضا تقرير وتوصيات مجلس محافظي البنك المركزي ورئاسة مؤسسات النقد العربية والتي سيتم من خلالها لنظر في



المصدر : الأهرام

١٩٩٩/٩/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك أمل العرب في تحقيق السوق العربية المشتركة



سيدام



فاتي الله فوزي

عاطف عبدالمه

السوق شينا والعبا .
ويضيف أن قضية السوق العربية المشتركة أصبحت في صدد الانطلاق ، التي تحملها الرئيس مبارك معه في كل رحلاته وجولاته العربية ليس من أجل تسويق الفكرة ، فكل من سبق بها ومدرك لاحتياج الأسواق بالتحقيق الجاد على طريقها . وإنما من أجل التوصل إلى تصور مشترك حول الشكل السليم والآليات الواجب الأخذ بها .
ويوضح سيدام أن الرئيس مبارك ، أدرك بآلاف الحكيم ورجيد تميزه في التعامل الفعّال مع جميع الأطراف المعنية في المنطقة العربية ، على طريق تأمين الأمن والاستقرار في المنطقة العربية ، وتعزيز الصالح للشعب لهذه الشعوب دون أن يكون هناك أدنى وجود لشبهة التمييز بالشموسية والاذلية لكل قطر على حدة .
يرى أن ذلك لا يقل ولا يفي إلا من خلال تجميع وتكامل اقتصادي عربي تمتد حتى السوق العربية المشتركة .

اعرب المهندس فتح الله فوزي نائب رئيس جمعية ٦ أكتوبر عاملة في أن تشهدهم فترة الرئاسة القادمة تطبيق البرنامج الاقتصادي والاقتصادي لتسيير وتنمية التبادل التجاري العربي العربي لتحقيق حلم الأمة العربية في سوق مشتركة من أجل إيجاد كيان اقتصادي عربي يواجه للكيانات والاكتلات الاقتصادية الأوروبية .
ويقول أن رؤية الرئيس مبارك قبل ثلاث سنوات لآلية منطقة التجارة العربية الكبرى تعد خطوة عملاقة أولى تهيئ تكل اقتصادي عربي تكتين له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية .
ويطالب فوزي بضرورة منح أولوية خاصة لآلية المشروعات العربية المشتركة باعتبارها من الصيغ المهمة لإنجاد قاعدة إنتاجية واسعة وتشغيل اليد العاملة وتوليد السلع والخدمات لزيادة الاستثمارات للمجموعة .
ويؤكد أن الرئيس مبارك في مصر إن القطاع الخاص في مصر يطلق أملا واسعة على تحقيق الإجراءات الاقتصادية القائمة لقيام السوق العربية المشتركة خلال فترة الرئاسة المقبلة .
ويؤكد أن الرئيس حسني مبارك هو أمل العرب في تحقيق السوق العربية المشتركة لالتزامه الدائم بضرورة نشاطها لولوجة للاكتلات الدولية .
ويضيف أن آراء الرئيس بشأن السوق المشتركة تؤكد فهم مصر لضرورة الوضع العالمي وضرورة لنشاء تكتل اقتصادي عربي متكاملا من مصر تسمى بظهور هيئة لآلية منطقة تجارة حرة بينها وبين الدول العربية حتى تصبح



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٨٩/٩/١١ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ندوة السوق العربية المشتركة في ليبيا المطالبة بفتح ثمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية إنشاء مركز عربي لدراسات التكامل والتجارة العالمية

طار أبلنس - من محمود مراد :

طالبت ندوة السوق العربية المشتركة، السباح الوافى للاقتصاد العربي التي اختتمت أعمالها في العاصمة الليبية ، بمقد مؤتمر ثمة عربية اقتصادية يعمل على تشجيع العمل الاقتصادي العربي المشترك والبناء وصولاً إلى سوق عربية مشتركة تضم الدول العربية. وقال البيان الختامي للندوة ان هذه الثمة ضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية الدولية وتقليص الفجوة بين منطقة التجارة العالمية للوحدة. وأكدت الندوة - الحاجة إلى بادرة فكر اقتصادي عربي موجه لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي وأعلنت رفضها لمشروع شرق أوسطي يكون بدوياً من التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. كما طالبت بإيجاد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية والتقلبات السياسية بين الدول.

وأقرت الندوة إنشاء مركز عربي للدراسات والبحوث التكامل الاقتصادي العربي والتجارة الدولية. وبحثان في ذلك مع المركز للدراسة الجديدة. وكان قد شارك في الندوة أربعون من الخبراء والاقتصاديين من عدد من الدول العربية في مقدمتها مصر التي ضم وفداتها السفير جمال بويدي مساعد وزير الخارجية والدكتور. خلاف عبد الجابر. خلاف وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى والدكتور. علي سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولي - كما شاركه وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الأمين العام الدكتور حسن إبراهيم - وفد من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الدكتور مصطفى الكعبري ، وفريق الندوة كتابية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بالليبيا برئاسة الدكتور صالح إبراهيم ، وشهد الندوة وتحدث فيها المهندس منقوش محمد معنق امير (أي وزير) اللجنة الشعبية للتعليم والتكوين المهني ، والدكتور عبد الحفيظ الرافعي أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ / ١ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ندوة بطرابلس:

دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية في تفعيل السوق العربية المشتركة

تعددت يومى السبت والأحد المقبلين بالعاصمة الليبية طرابلس ندوة السوق العربية المشتركة التي تنعقد في طرابلس للاقتصاد العربى، وينظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع أكاديمية الدراسات العليا والبحوث بالجماهيرية الليبية.

وتناقش الندوة عدداً من الموضوعات حول سبل تفعيل السوق العربية المشتركة ودور رجال الأعمال والبرلمانات العربية في هذا المجال.

ويشارك في الندوة عدد كبير من رجال الأعمال العرب والخبراء الاقتصاديين، ويتحدث السيد محمد أبو العيدين عضو مجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة الفرقة المصرية - الليبية المشتركة حول دور القطاع الخاص والاتحاد البرلماني العربى في تفعيل السوق العربية المشتركة ويستعرض في كلمته دور الاتحاد البرلماني العربى في إعداد تقرير الاقتصادى حول هيكل اقتصادات الدول العربية والدعم المادى والمعنوى والسياسى الذى يقدمه الاتحاد للسوق العربية المشتركة المصنفة القائمة حالياً واتحاد لجنة المقايمة البرلمانية لمشروع السوق من رؤساء البرلمانات العربية ويركز على أهمية تمحيص الإرادة السياسية وتوحيد التشريعات لتحقيق الأهداف المصيرية لإنشاء السوق العربية.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٨/٥

الخبراء يؤكدون: السوق المشتركة وحدها لا تكفي..

بدون تشجيع الاستثمار

مسألة العيسوي

يعتبر التكتل العربي هو الخيار الاقتصادي الأفضل حين يجب دوراً جديداً في التسارع بمعدلات التنمية كما أن التنمية في الوقت نفسه هي الحل للبطالة والبطالة للدول العربية حتى تنضم السوق العربية المتحدة إلى المجموعة العربية وحسن توظيفه وتأمين مكانة العرب الاقتصادية والعسكرية.

الدكتور اسماعيل صبري عمدة روبر للتنظيم الاستراتيجي
أوليس مستحي القول بأننا نؤكد أهمية الخيار العربي
التكاثري، ويشهد هذا الخيار على التنمية كفاءة وأهمية
والطريقة التي تشمل الاقتصاد والتنمية والعلوم والثقافة، ثم
تأتي خيارات التنمية نفسها بين القطاعات والأنشطة والخدمات والمناطق
الجغرافية. وفي عصر التكنوية يصبح على الدول العربية أن تتحول من العالم
الخارجي، ولكن يمكنها أن تحقق نوعاً من الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهو
أن تدرك أن التنمية المستقلة تعتمد على الذات نظراً والاعتماد على
بتمارس ذلك مع قدرتها على التعامل مع العالم الخارجي. وسوف د اسماعيل
صبري في الشكل التنمية المستقلة تختلف باختلاف أوضاع المجتمعات التي تحدث
فيها، وليس هناك نموذج واحد صالح للتطبيق في كل الحالات ولكن هناك وكما
أساسية يجب الاهتمام بطريقا وهي السوق الكبيرة والمساعدة القومية العلمية
والتكنولوجية والاستقرار السياسي.

ويؤكد د. اسماعيل أن هناك فريقين أساسيين يمكن أن يريدا من عملية التكتل

العربي هذا أولاً لابد من زيادة الانتاج لأن الأسواق العربية مازالت مرتبطة بشدة مع
الشركات في الدول الصناعية المتقدمة، ويصبح الدول العربية تستورد الآلات
والخدمات وأجزاء المصروفات.



د. اسماعيل صبري

التكاثري حيث يرى ذلك فريق
إذا من الطبيعي أن تتحول
لحلول مواجهة أزمة، هذا
الاستثمار الاتحادي بزيادة
تسارعتا في الدول الصناعية
والتي يتحدق بالتكتل واقتصادين عربي. أما الأمر
الثاني فهو يشتمل في التركيز على المشروعات
القومية القومية بدلاً من كونه بالتنسيق بين
المشروعات القائمة بالفعل، وذلك لأن حجم الأثر
الضعف لا يزال.

ويشير د. اسماعيل إلى أن التكتل لابد أن
تأخذ اتجاهات التصديرات والواردات بمجموعها الحالي
بمعدل طرف عربي ولا من طرف أجنبي وأما يدعو على اتزان جديد ومتوازن
بعض التكتل التي يريده من حجم أوسع. فجاءة الدولة الأثر
ويطلق على مثل هذا التكتل الاقتصادي في ذلك العربي د. اسماعيل صبري على



المصدر: الأهرام - رام

للتشاور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/٥

ضرورة العمل العربي المشترك لتحقيق التنمية للمشرق العربي المشترك مستبعد
الرجاء بعيد من الصداقات على مستوى العالم العربي وسنعتبر المركز الثقافي
العربي شعب الكتل الاقتصادية الأخرى والمنظمات الدولية، وبشأن الامتياز مطع على
الي أن تشكلت العربي لاند في قدم على أساس للصحة والتنمية للتحالة بين الدول
العربية ومن خلال الوحدة السياسية قوية، ولك أن التجارب التاريخية عشتا في
الصالح المشتركة هي التي تؤدي في تعاضد بينها من الوحدة الاقتصادية
والسياسية ويمكن الدول العربية من تكوين كتلة اقتصادية قادرة على تحمل الأزمات
والتنافس في كل عصر العولمة.

إلا أن د. طاهر كادان المدير الاقتصادي الأردني ووزير الدولة لشؤون التنمية
سلفا يرى أن استراتيجية خيار التكامل العربي تقوم على ثلاثة محاور وهي: القوة
التنافسية، والجاذبية الاستثمارية، والقدرة البشرية والتقنية، وبسهولة التكيف مع
تغيرات العصر والتكيف بخصائص السوق العالمية.

ويضيف د. كادان أن الطريقة الجديدة للاتصال نحو الأسواق ولخدمة تجذب
الاستثمارات في الزمان العربي هي التكامل الاقتصادي العربي، وليس الانكفاء بمنطقة
تجارة عربية حرة، ولك أن الانكفاء بمنطقة تجارة حرة يربط الدول
العربية ولكنها تعتمد على المعايير للمنشآت التي يجب في الاتحاد سوق كبيرة
واسعة يمكن تزايدها من خلال إنشاء سوق عربية موحدة تربط فيها الأسواق
الطرية الصغيرة.



الصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٥٩/١٠/٥

المنافذ الحدودية .. صخرة تعظم عندها موجات التجارة العربية!

الإجراءات المعقدة
عند المخابر الجمركية
تؤدي لتلف السلع
ومضاعفة التكلفة
الدول العربية
والقمة على اتفاقية
الترانزيت من ٢٢ سنة
ولا يصل بها أحد!!

العمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية أصبح هو الأمل الوحيد من أجل تحقيق حلم السوق العربية المشتركة التي يعتبرها الخبراء وسيلة لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدولية. وقد أثرب على وجود العديد من الموانئ في المنافذ البحرية والحدودية بين الدول العربية مشكلات عديدة تحد من قدرة المنتجات العربية على الانتشار في الأسواق العربية الشاسعة بالرغم من ظروف الانقاروب الجغرافي وللأسف فإن الموانئ الجمركية ليست هي الصعوبات الوحيدة وإنما هناك معوقات غير جمركية تؤدي لتأخير عبور المنتجات عبر هذه المنافذ وتكون النتيجة تلف هذه السلع وارتفاع تكلفة نقلها وبالتالي هروب المصدرين والمستوردين عن الاتجار في هذه السلع خاصة سريعة التلف!!

هذه المعوقات في المنافذ بين الدول العربية كانت موضوع المؤتمر الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابع لجامعة الدول العربية ويأتي المؤتمر في إطار تحرك فعال وتنشيط كرم فعل لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى على امتداد ١٠ سنوات (من عام ١٩٩٨) وتكليف المنظمات العربية للشخصية وللأوساط المالية للمشاركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه بمقايعة تنفيذ هذا القرار وإجريت دراسة موسعة بتكليف من د.احمد صابر عشتو مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية

أحمد عصمت

التاريخ: ٥-١-١٩٩٩م



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٥/٨/٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لما عهد المميز المحسن عضو للزائر
فقد الترح ترحيباً منافلاً المصور البرية على
المصور للشركية بين كل دوليين مما
سيكون له تأثير كبير نحو مزيد من التقارب
بين الدول العربية.

للاوصاف القياسية

لما الدكتور رشيد جميل علي مدير إدارة
الاتصالات القومية والشركات المشتركة
بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع
للجامعة العربية فإنه يشير إلى أهمية عنصر
النقل في تحقيق السوق العربية المشتركة
خاصة بدوره في نقل أهم عناصر الإنتاج
وهو البشر ومضيف أن وجود قطاع نقل
عربي كنه هو الوسيلة المتاحة لتحقيق
التكامل الاقتصادي العربي.

وأوضح أن مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية قد قام بوضع عدد من الدراسات
وتحديد الواصفات القياسية للطرق البرية
بين الدول العربية وكذلك توحيد العلامات
الحرورية والعمولات للحورية وتخطيط شبكة
الطرق البرية والسكك الحديدية وذلك كله
بهدف تطوير وتصفين قطاع النقل في
العالم العربي كما أن المجلس الآن يصد
القوة القياسية شركة عربية مشتركة تسهم
فيها جميع الدول العربية ويكون من
أهدافها أيضاً إقامة الدراسات على
الطرق البرية بين الدول العربية.

ويؤيد رشيد علي أن للتخط على
الطرق الحدودية بين الدول العربية يجب
أن يكون الواصفات الأول للمستويين والعالم
العربي أن تصفد الإجراءات سواء على
مستوى الركاب أو المسافرين أو وسائل
النقل بعد في مقدمة مميزات التجارة
العربية سواء البنية أو البنية.

ويضيف أن هناك مشروع اتفاقية
موجدة لنقل الركاب بين الدول العربية نقل
أن يرى النقل العربي من خلال الاتصالات
وزراء النقل العربي إضافة إلى قرار مؤتمر
الربيع العربي للبعد والاشتراك بتقنين
الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية في
سبل النقل والتجارة لتتجهل على
حصة مقبلة من حجم التجارة العالمية
خاصة في ظل اتفاقية الجات.

ولتتبر للزائر أصالة ورفع توصيلته إلى
اللائحة العامة للجامعة العربية وأشكر
الشركاء والجهود التي بذل من أجل
تجاء الزائر الذي تسهم فيه روح العز
سبح الملائكة الفارقة بالنفحة العربية
والتي نهم الحبر الاقتصادي المصري



السوق العربية المشتركة



بقلم :

محمود
عبد العظيم

مصر ثم توافقت بسبب الخلافات بين الدول العربية. فلهذه الدول انكسرت منذ وقت مبكر لفكرة تصهيل التبادل التجاري بينها وكذلك أهمية قيام السوق .. ورغم ذلك فإنها تظل حتى اليوم موقف المتدبر على قيام هذه التكتلات التي تترك أنها ستقوم الدول الفرانسي إن التكتلات الدولية تنطبق على نفسها وتبادل السلع فيما بين دولها .. الأمر الذي يجعل تصدير السلع العربية إليها يواجه بصعوبات بالغة فثماني من الركنه... بينما توجد تكتلات هذه الدول صارت إلى أن دولنا متقدمة سياسة الأرباح للخصاء على إنتاج السلع المختلفة لدولنا.. وبعد أن يتطرق لها ذلك تعمل على رفع أسعار سلعها وتخزنها بذلك من نصيبنا كدول ناضية من التجارة الدولية ونتيجة لذلك تتعطل عطلات التنمية وتزداد دولنا فقرا ويؤدي مستوى معيشة شعوبها مما يسبب فلاتل اجتماعية عاصلة فوقها.

ومن هنا فإنه لاخسر من ذلك إلا بالعمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية لكفى يبالغ حاليا نسبة ٧١٠ والتدريج بهذه النسبة إلى أن تبلغ ٧٧٥ وفي الحد الذي يملأ إلى الاقتصاديين تصفية أسوة بالشرق الأوروبية المشتركة.. وعلى ذلك فإن السوق العربية سوف تستثمر الزايا القسبية في كل بلد عربي وتساعد على انخراط شعوبها للتدنية كما يقول الرئيس مما يتكسب بالتالي على مستوى معيشة الشعوب.

وتشكل السوق العربية إذا تفرعا لها أن تقوم آلية عربية تكون فاعلة على التعامل مع التكتلات الدولية من أجل الإجابة على التغيرات كما ذكر الرئيس أن هذه السوق ستكون واسعة وتضم عشرين الالافين من المستوطنين والمتقنين العرب من الناحية إلى الخليج.. كما سيكون لهذه السوق دور مؤثر في رعاية مصالح دولها بتناشدة

دعا الرئيس حسني مبارك من جديد إلى قيام السوق العربية المشتركة وقال في خطابته التي ألقاها في بورسعيد يوم ٦ سبتمبر الحالي.. لنا نحاول جهننا افناح لشفتنا العرب بأهمية قيام هذه السوق لتحسين مصلحة كل الأطراف العربية بلا استثناء.

وفي تصريح أدلى به مسيادته للإستاد جلال دودار رئيس تحرير الأخبار يوم ٢٨ سبتمبر قال أنه يرى أن قيام هذه السوق أمر حتمي وأنه يجب أن نأخذ هذه القضية بالجدية الواجبة.

لما القواهم رداء دعوا الرئيس إلى قيام هذه السوق؟

إن الرئيس لابد أن يجد العرب مضمينين بينما فطار السيلة الاقتصادية يفسى في طريقه بسرعة إنه يرى أن الدول العربية لابد أن تلغذ في اعتبارها التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتي ستؤثر على مستقبلها وذلك بعد انهيار أسعار الدول وفتح أسواقها أمام السلع المختلفة من جميع أنحاء العالم.

إن العالم اليوم أصبح عالم التكتلات الاقتصادية.. وقد بلغ عدد هذه التكتلات بلحا للتجارة الاقتصادية ٤٤ تكتلا في الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وآسيا وأمريكا.. وشملت هذه التكتلات دول الصناعية الكبرى التي يبلغ إنتاجها حوالي ٨/٤ من الناتج العالمي وتستوعب أن تعتمد على نفسها ولكنها أيدت أن الانضمام إلى التكتلات يزيدنا قويا.

بينما الحرب لايمسهم تكل اقتصادي واحد فالح حتى الآن رغم أنه كان لهم السوق في النصف إلى أهمية التجارة في التعاون الاقتصادي ليماد من ميدان جامعة الدول العربية قيام ١٩٤٥ ووردوا بالانفصالية المتحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ثم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ والتي تضمنت إليها سبع دول من بينها

ما يطرح في السلسلة من قضايا اقتصادية وتجارية ومالية ومرفعية بشأنها وباللغة للمنظمات الدولية حتى لايتخذ أي قرارات دولية في خيبتها تضر بمصالحها.

وتعمل السوق كذلك على العرض على نصيب دولها من التجارة العالمية وتقليل كل الصعوبات التي تفلد أمام تجارتها بصورة عملية على أساس الانداسة في الجودة ولفة التكليف.. وتقل في الوقت نفسه قدر الأمان من الآثار السلبية للعودة الاقتصادية على دولها.. وبالأضافة إلى ذلك فإن السوق تستفيد من الدعم الذي تقدمه اتفاقية «الجات» للتكتلات الإقليمية وذلك بأعفاها من الالتزام بشرط مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وجملة القول فإن قيام السوق العربية المشتركة أصبح ضرورة ملحة لاتتمثل التحول فالحد الأممي لتطبيق اتفاقية الجات هو عام ٢٠٠٨ لا تستطيع فيه الأسواق مقارعة وبكامل أمام جميع السلع من أنحاء العالم.. في انشاد الفترات المقبلة لفصل السوق ويكتسب وتقليل المخاطر والصعوبات التي تضمنتها اتفاقية «الجات» التي جاءت معبرة من مصالح الدول العربية اقتصاديا فالح الدول ذات الخدرات الاقتصادية الضعيفة.

والسؤال الآن ما الفعاليات التي تفلد في طريق قيام السوق.. ولما يمكن للتطل عليها.

●●● كساد للبال نائب رئيس
تصوير وكالة آباء للشرق الأوسط
ومعشو مجلس إدارتها السابق



المصدر: المركز القومي للدراسات والبحوث

النشر في المجلات والصحف والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠/١٠/١٠

السوق العربية المشتركة : الآثار المتوقعة من تفصيل السوق العربية المشاركة في تدعيم الاقتصادات العربية

ومن الآثار المتوقعة من ديناميكية السوق العربية المشتركة، يمكن إبراز أهمها:

١ - المعادلات المالية المتحصلة من تكثيف حركة تنقل المواد الأولية والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة والخدمات داخل السوق العربية المشتركة الواسعة ما بين الأسواق المحلية للطلب والعرض، والإنتاج والاستهلاك وعلى استقامة الاقتصادات العربية المحلية من تكامل أسواقها وسعةها وأدائها الاستيعابية، ومن شأن تعزيز المعادلات التجارية البينية على امتداد الوطن العربي، الرافع من مستوى الأداء والكفاءة للإنتاج الاقتصادي في كل المجالات والقطاعات المنتجة الممكن تنفيذها وتنشيطها للاستجابة للاحتياجات المعروفة والمتاحة لسوق واسعة الاستهلاك ومرتبطة الطلب الإجمالي ومتنوعة الرواج التجاري والوطن العربي بما يترجم به من خبرات وموارد اقتصادية خام وميولة صناعية في تخصصات وتنوعها، مزايا للتوفيق على تسخير إنتاجي تنوعيه ويعمل امتزاج أكبر مما هو عليه الحال في كل جزئية الاقتصادات ونظريتها كما أنه قدر على مواجهة المنافسة الخارجية التي ستواجهها لا محالة الظروف الصعبة للقرن العشرين الاقتصادات المحلية في ظل توترات وتسخير إمكانياته الذاتية للرفع من الإنتاجية الاقتصادية بتجويد الإنتاج وتحسين نوعيته سعيا إلى تقوية قدرته التنافسية. يوضح محمد شفيق جبر رئيس منتدى مصر

إن بناء السوق العربية المشتركة خيار لومى ومطل ضروري للقومية الاقتصادية ومن ثم فهي مهمة تاريخية حتمية تؤسس لكان عربي قوي ومؤثر في المواجهة الحتمية في ظل الاقتصادات السوق المنخفضة والمحصرة وما تفرشه من متطلبات المنافسة القائمة باعتبارها أحد الثوابت الرئيسية للعالية الاقتصادات السوق المحلية والصحيحة. ويتطلب إنجاز هذه المهمة العمل بصبر وإناة والتدرج في مدار الواقعية والقيم العملية والتشريعات الاقتصادية والكفاءة بمقاييس الحساب الاقتصادي وتحليل كجوى والتكاليف وتكاليف العمل، كما تتحدد مسؤلية تطبيقاتها ونطاق عملها بمراقبة القرارات والتصرفات والسلوكيات والأعمال والعمليات بكل الحرص والجدية والصرامة بموافقة كل الفاعلين الاقتصاديين وكل القطاعات ذات المصلحة العامة والخاصة. وفي من البيان أن قيام السوق العربية المشتركة، يستجيب المشروع العربي للتكامل الاقتصادي والتعاون البيني، بمضمانيته الحقيقية والعلمية. وإذا كان هذا التوجه يفرض نفسه اليوم أكثر من ذي قبل ويتطلب الانتقال به من طور الهياكل والشعارات والخطابات السياسية المتعارضة إلى التعاون الفعالي والواقعي الحي وملتزم لأن الآثار المتوقعة من تفصيل السوق العربية المشتركة، إيجابية وحاسمة في تدعيم الاقتصادات العربية كقائمة رأينا.



المصدر: كتاب الاقتصاد

التاريخ: ١٩٨٩ / ١١ / ٥

النشور الاقتصادية والمعلومات

متطلبات تقوية وتوسيع البنى الأساسية التحتية والإنتاجية الضرورية لإخراج الكيانات القطرية من طوق العزلة وتيسير شروط ووسائل تنقل الأفراد والمواد والمنشآت وإنعاشها في إطار السوق العربية المشتركة. إن منطقة التجارة الحرة عبارة عن قواعد وضوابط تحكم وتنظم العلاقات التجارية بين البلدان ولا يشترط فيها لبعد الجغرافي وهي تمثل أعلى درجات لفتك الاقتصاد وتنص على تنقل رؤوس الأموال والأفراد وصولا في حرية تنقل المواد والمنشآت والخدمات. ومن الجدير بالذكر إنه يجب أن يتنامى إنجاز منطقة التجارة الحرة مع المساهمات

الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية والتي تستهدف تحرير التجارة الخارجية وتسهيل لطاعات التصدير والاستيراد والشراكة مع الشركاء الإساسيين مع تاهيل الصناعات العربية لتزويد أوضاعها لتتمكن من متابعة التطورات العالمية القائمة إليها.

من الضروري تطال كل الجهود والطاقات المعنية والمهذبة إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحديد الوسائل والطرق المناسبة لنقل التكنولوجيا وأساليب نظم الإدارة الحديثة في مجال التنمية البشرية والتدريب الفني في المؤسسات الإنتاجية المختلفة. وفي هذا الاتجاه إعداد الدراسات الشاملة عن الأسواق الخارجية والعامة للإلمام بالطبيعة الاقتصادية للبلدان المستهدفة بمنتجاتنا الزراعية مع وضع شروط لمعاملات تجارية بالنسبة للبلدان التي ليست لديها سياسة دعم حكومية كبيرة في مجال لحاصلات الزراعية كفرنسا وإسبانيا، ودراسة للدرج في فتح الأسواق العربية أمام المنتجات المحلية للبلدان المتقدمة لئلا نشأ الصناعات المحلية العربية بها، مع توفير الأعباء التي ستواجهها فمن المهم معرفة متطلبات واحتياجات المستهلك الأوروبي إلى جانب الخبرة بالأسواق بما يجب من معلومات شاملة عن الظروف والمواصفات التي يجب توافرها في المنتج كصناعة لهذه البلدان ولا سيدل عن التوفيق الاضطراري للتكنولوجيا القائمة إينا. لمعرفة أن برامات الاختراع والمنتجات الزمنية التي كانت تحتاج إليها كمتوسط عام عالمي حتى في العالم المتقدم التحول إلى سلع تجارية تدخل في محيط التداول والبيع والشراء في نطاق واسع باعتبارها الوسيلة المهمة للتطوير والتحديث وتغيير لويات العرض والطلب على نطاق واسع، وبالتالي فتح آفاق جديدة لتسويق المنتجات المحلية والمنتجات والأسواق. وإذا كانت أول برامات الاختراع لثلاثة كتيبة صدرت في عام 1714 واحتاج تحولها إلى سلع تجارية في الأسواق إلى قرن ونصفه وبالفعل الإنتاج

الدولي الاقتصادي وعضو المجلس الرئاسي المصري الأمريكي في مقال له (1) هناك قوة محركة بين مفاهيم العالم المتقدم للأعمال والمعاملات وبين مفاهيم العالم النامي والعالم العربي... وهي قوة يتحدد من خلالها، الفارق الضخم والهازل بين التقدم والتخلف.

وفي تحليله للتطورات الجارية في عالم الأعمال والمعاملات وأهميته الكبرى باعتباره تشابعا حاكما للنمو والتحديث والانتعاش الاقتصادي على خريطة العالم يشير إلى ما أسماه بمرجل الأعمال المخاطر، الذي يعد في نظره بجميع المقاييس والمعايير أساس النهضة الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة التي ارتقت على مجموعة من الشركات العملاقة وهي الشركات التي تحولت إلى شركات عالمية عابرة للحدود تمثل من رقم الأعمال ما يفوق ميزانيات قارة بأكملها كأمريكا.

وبدأت كل منها ترتبط بمرجل أعمال مخاطر يملك مواصفات شخصية فريدة للمبادأة والابتكار والتطوير تضيف إلى المساهمات وتطويرها، بل وتغيرها وتعدل مسارها، وتصنع طلبا جديدا ما كان موجودا من قبله ومن أبرزهم صناع السيارات والأجهزة المنزلية والتليفزيون والاتصال والمعلومات في العصر الزمان.

وقد أصبح مفهوم رجل الأعمال المخاطر مفهوما أكثر شمولا وتعميلا مع مخبرات العمولة والتصدير والاستيراد الاقتصادي الدولي، لأنه يتطلب امتلاك إمكانات وقدرات تنافسية لا تقتصر على أوضاع وأبعاد المنافسة في الإطار المحلي كما كان الأمر من قبل ولكنها تحتم امتلاك المعايير التنافسية العالمية بكل ما تضمنه من حدة للمنافسة وارتفاع لمستوياتها ومؤشراتها المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع عالميا وأيضا باحتياجاته للتطبيقية والإدارية العالية الكفاءة. ويرجع ذلك إلى أن المنافسة للفقاء والتوسع أصبحت خيرية مرتبطة بالمنافسة داخل السوق المحلية والوطنية مع سلوة الحدود الوهمية وسهولة معايير عالمية تتعارض مع المعايير التقليدية للحماية والانغلاق عن العالم وقراءة اقتصادية.

وأضحى إذن أن تفعيل السوق العربية المشتركة في ظل عالم اليوم والمجد يتطلب بالضرورة رجال أعمال الأقواء من نوعية متميزة من القادرين بالأعمال والتضامن الاقتصادي بجميع صوره وأشكاله وفي جميع مجالات ومقائمه. إنهم رجال الأعمال القادرين على إدارة عمل تلجح يرتكز على قنوات لدية ومؤهلات مختلفة تتميز بالقدرة العالية مع رغبة دائمة في التطوير والتحديث والتوسع في النشاط والأعمال.



ومن حق الوطن المصري أن تكون بعض
بلائته مصدر تكوين راسمال وميولة مالية لم
يتم توزيعها محليا أو بينيا، وبالتالي أخذت
وجهة الخارج لتستاق به في شكل ودائع مبنية
مكتزة أو في شكل ائتمانات مرصودة في
المصارف والمصارف الخارجية أو البرورصوية وقليل منها
في قطاعات منتجة وذات ربحية.

في قطاعات عديدة وفي دول عربية
وإن من الآثار المتوقعة في هذا النطاق من
سوق عربية مشتركة، فتحها المجال لتوطيد
رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج من
أجل استثمارها في الأنشطة الاقتصادية التي
تتمتع بميزة التنافسية على مثيلاتها
الأممية، وفي استغلال الاقتصادات العربية من
رأس المال العربي المتوفر والاحتياج إذا ما أمكن
استقراره، ظاهرة صحيحة توحي الاعتماد على
الذات وعلى الإمكانات المحلية الاقتصادية التي
يتمتع توجيهاها ورصدها للاستثمار المحلي
والدولي العربي.

والميلاني
وتتطلب تطوير الاستثمارات المباشرة
العربية داخل سوق عربية مفتوحة لتوفير
ولميناك أجواء سلمية ومحفزة على الاستثمار
والقطاعات وفروع الإنتاج للقائبة للتوسع
وتجديد ودفع سوق واسعة لاستيعاب الفائض
والضعاف من الإنتاج، فالحاض الإنتاج ينمو
ببوره الحاصلة إلى تكثيف الاستثمار المنتج
الذي يسهم بدوره في رفع من مستوى الأداء
والإنتاج وتكتسب العملية الإنتاجية واليدوية
والحالات إنتاج ومستمر وراكسي طالما ظلت
عوامل الإنتاج والتصدير الاقتصادية.

ومن المحقق أن إشكالية الاستثمار التي تعاني منها الاقتصادات العربية لا تعود إلى ندرة الموارد والمقدّرات العالية العربية التي

هي في الواقع متوفرة بما فيه الكفاية بل
والأفضل، إلا أنها ضعيفة حجم الاستخدام
ومحدودة التجنيد الاقتصادية في واقع الجزيرة
والقطرية الضيقة.

وفي ظل العولمة وتحريك أسواق رؤوس الأموال والاستثمارات وتداولها عبر الشركات المتعددة الجنسية العابرة للحدود، يصبح مطروحا على الاقتصاديات العربية توفير وتأمين هياكل استثمار واستقدام رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة الممكنة وضخها والرفع من حصتها من الاستثمارات العالمية وذلك في إطار الشركات والمطاريح المشتركة. وسوف يحل بها النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

إن التعامل مع رؤوس الأموال والاستثمارات يتطلب فهماً شاملاً للبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. هذا الفهم يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، وتجنب المخاطر المحتملة. كما أن المعرفة بالأسواق العالمية والمحلية تمكن المستثمر من استغلال الفرص المتاحة، وتحقيق عوائد استثمارية أفضل.

الأغذية المصنوعة في علم فقد تلعب الأمر قرنا
صناعة لتحويل إلى مواد صناعية في الصناعة في
صناعة الغذاء، فقد تقدم العلم في السنوات
الخيرية، إلى الخبرة الزمنية لتحويل الأثر
في مرحلة الاستهلاك والإنتاج على نطاق
تجاري، ومنذ إلى خمس سنوات على نهاية
العالميتين، فقد تغيرت الصورة والكثير من
بدائل الاستهلاك في السنوات في نطاق
المنتجات التكنولوجية المتقدمة والمصنعة في
براعة الصناعة في مجالات التصنيع
والمواد لتحويل إلى الإنتاج التجاري
خلال فترة زمنية فاس بالأسر، وتداول بين
12 سنة فاس

وتفقد هذه التغيرات الهائلة المناخ العالمي والمعرفي للعالم واقتصاداته ومعاملاته وتدخل به إلى مرحلة جديدة بكل المواصفات والمقاييس.

تدفقات الاستثمارات

والتوظيفات المالية:

في ظل عالم اليوم المتغير، لابد من تحديث مفهوم رجل الأعمال المعاصر. مفهوم رأس المال الفعّال، وما يعنيه من مخاطر وحساسية وحاجة في مفهوم التمويل وأدواته وحساباته وأدوار المؤسسات المالية والمصارف لتأمين مناخ عمل وإنتاج وخدمات يضمن توفير أعلى معدلات الإنتاجية والجودة، والخدمة للمستهلك بأعلى مستوى الكفاءة لتوفير الخدمة المطلوبة مع ضمانات السبق في مجال الابتكار والإبداع باعتبارها من ضرورات النجاح ولقاء الأعمال.

وعم الواقع الدولي الجديد، من ضرورة
إقامة العلاقات الاقتصادية تكثرت جزئيا من جراء
إلغاء الحوائط والحدود التي كانت تحول لحمل حملا
عظيما علينا ببطء ومقيدة. وقد تعددت
النظم الاقتصادية المتحولات التي نظم
تحتدم عليها الحروب و التي في نطاق اقتصادها
مع الاستثمارات اجنبية ومرة تلتها وكذا
مع الزيادة والخصائص الاقتصادية للتجارة
مع الشركات متعددة الجنسية التي تتحكم
والعقما في تصميم كبير وبناج الامية من
اقتصادات العالم إنتاجا وتصديرا واستيرادا
في توفير لهم فضاء داخل اقتصاد من العديد من
البلدان المتقدمة والتابعة على السواء. وقد
اكتسبت هذه التجارة تعديلا للضرورات والقوانين
الاقتصادية للبلدان الغربية للاستثمار المتاح
على سلامة المصالح والعلاقات الاقتصادية المتوفرة
للاستثمارات الخاصة الوطنية والعامة التي
فيها اعتماد الحكومات إصلاحات اقتصادية
وإلزامية على القطاعين العام والخاص
وتفعل معايير الكفاءة الاقتصادية لكل أوجه
النشاط الاقتصادي.



المصدر: الأبحاث الاقتصادية

التاريخ: ١٩٩٨ / ١٠ / ٥

النشر في المجلات الصحفية والمعلومات

الاستثمارية التنمية والمواعيد التاريخية مع استحقاقات التنمية الشاملة ومرادف بنائها وإنجازها على الوجه المطلوب.

والتنمية الشاملة متعددة ومتنوعة الأبعاد والخصائص وهي بالتأكيد تتمحور حول الإنسان والأشمان العربي بالذات. فلا تنمية ما لم تكن في خدمة الإنسان العربي وأخير الإنسان العربي لذتي هو وسبلتها ومقصدتها المؤمن عليها والمستهوف بها، والاستثمار بمفهومه المادي والاقتصادي لا يكتمل إلا بشاخص الاستثمار البشري الذي يتوخى تكوين الإنسان وتعليمه وتربيته ليعمل ملأه القدرة ومهاراته العقلية ورعايته الصحية والحياتية.

لذلك فإن دور الإنسان العربي أساسى التنمية وتعليمه وتحسينه فيها يخدم التنمية الشاملة وفق التوجه التكاملي والتضامني الذي هو قوام ودينامية التكامل الاقتصادي العربي.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة يستوجب تأمين تدفق الأشخاص والفعاليات من مواطنين وأصحاب مبادرة وأرباب أعمال ومشاريع.

وفي هذا الاتجاه يكتسب البعد الديمقراطي صيغة الأهمية والأهمية في الأنظمة العربية التي هي بحاجة إلى الانتقال الديمقراطي كمطلب وتغيير من إرادة الشعوب العربية التوافقية إلى التغيير والبناء الديمقراطي بعد التناقض التي خاضتها في هذا السبيل.

لا منازع في أن التحولات الديمقراطية والمتسامرة الجارية رافدا، تخرج في أنساق الصراعات العربية والجماعية والمكاسب الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي لا يمكن للوطن العربي أن يفلح بمناها عنها.

إن بناء الإنسان العربي الجديد القوي بقرنه على مواجهة تحديات العصر وكسب رهانات المستقبل بالعبئة والمساهمة في البناء الاقتصادي المنشود، يمر حتما عبر الممارسة الديمقراطية في أسسها معانيها وأهليها تجلياتها. فتوفر الأجواء الديمقراطية للناس ومصلحية الآراء الرسمية والشعبية كخطى باستتار المهم والمزائد وتحسين المبادرات والإزادات الصادقة والقرى الفاعلة والمؤثرة في إعمال شروط والمروءة الحداثة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز مهام المشروع النهضوي العربي للتألق بالوطن العربي من ثقافته ومفصلاته إلى قوة الخصافية قاصمة الذات يحسب لها

والمتجسدة في ظل واقع عالمي جديد يبرز بالفعل إلى الوجود. ومن الآثار التي ستترتب عن التمازج لتتكلمة عبر العالم من دولة وأصوله حكم قواعد والتقاليد مواءمة جماعية تدعو على سلطات المساجدة التلقينية للدولة الوطنية الحديثة مع حركة أموال عالمية بلفة الضخامة والسرعة عبر أرجاء العالم ترتفع تدبيراتها إلى أرقام مذهلة.

وهكذا تضيق الاحصائيات الدولية الصادرة حديثا إلى أن حجم التحويلات في أسواق العملات والبورصات العالمية يصل يوميا إلى حوالي 1,5 تريليون دولار أي 2500 مليار دولار. إنها في حقيقة الأمر تغيرات بالغة التأثير في توالع الاقتصادي والمستقبل العالمي. وهي تليد بما لا يدع مجالاً للشك على تأثير الأزمات العالمي بمفهومه الجديد ذي البعد العالمي ومدى بلورته لمجموعة من المتغيرات الوارئة والمفاعلة في الحياة الاقتصادية وفي كل قطاعات الإنتاج والتنمية. ومع التوجه نحو إعادة النظر في المفاهيم التخطيطية المركزية وملكية الدولة لقطاعات الإنتاج والخصومات العامة وإعادة تصديق مسؤلياتها عن الإدارة المتسامرة للاقتصاد الوطني والتحول إلى تبني مفاهيم اقتصادية السوق والحرية الاقتصادية على أوسع نطاق وتحولها إلى نمط عالمي مقبول على امتداد دول العالم على اختلافها بكل ما يعنيه هذا التحول التاريخي والمصار الجديد للاقتصاد العالمي من تحرير للمعاملات والأنشطة على النطاق المحلي واستثماراتها للنطاق الدولي وتلاشي القيود والحوار التلقينية على المعاملات على نطاق واسع في إطار الأمصار الجديد للمنطقة العالمية للتجارة.

في خضم هذه الآثار المتسارعة للاقتصاد العالمي الدولي المسلك، لا محيد عن انخراط وانتماج الاقتصادات العربية مستقلة وليس منفصلة أو على انفراد في واقع الاقتصاد العالمي الذي سوف تتجلى إفراتة في انتقال العصر لرؤوس الأموال والتفاوتات المالية والاستثمارات الخاصة المتبادرة أكثر من غيرها. وفي هذا المضمحل يتقدم توفير وتأمين ظروف وشروط تعامل السوق العربية المشتركة مع حركة الراسمال العالمي وأنسيابه في التجميع التنافسي والبنية التنسويقية للوطن العربي المنفتح على الغير والمفتوح من كل الموقلات الذاتية والموضوعية التي تطف في وجه حركة رؤوس الأموال والتعلق المتزايد للاستثمارات بعيدا عن صلاية الهيكل الأثري والتوالج الإبرائنية والتمسكات والمضطت الأثرية والخصافية والمحصرة للاضماط والشهرل الإثري والأضماة الفرس



الدكتور: مصطفى الكسبري

هذه التكتلات العالمية الكبرى ان يتخضم مشروع الاتفاق معها سبل تأهيل الصناعة المصرية وذلك بتقل التكنولوجيا القديمة المتقدمة لتطويرها وتحديثها والقائم بالمساعدات الفنية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتركيز على تطوير مواصلات جوية المنتجات العربية لوصولها الى المواصلات القياسية الأوروبية وتسجيع للطاوع الخاص بين الطرفين بإقامة مشروعات استثمارية مشتركة وفي المجالات التي تتفق فيها البلدان المتكاملة مثل الكيماويات والأدوية وتصنيع الإسلاك والخدمات المالية والتلفزيوني.

لمحلول سنة 2005، سوف تحقق اتفاقيات التحرير الكامل للتجارة العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حيث ستخضع المنتجات الصناعية الأوروبية ذات الجودة العالية والتقنية المنخفضة الاسواق بدون استثناء.

إن العولمة تفرض تعادلا شديدا في القدرة التنافسية لكن ليس ساحة لتحديد المسؤوليات، وتحقيق سوق حرة تماما، يتعين أن تحصل البلدان النامية ومنها العربية على الأقل على سبل للنزول من المنافسة ولا فإنها ستعطل في طوابير طويلة أمام البنك الدولي للتصدي الممونة. وفي اجتماع بيروت في 12 شفت 1999 للمجموعة الأسيوية مع المجموعة الأوروبية والأمريكية ورأس مجموعة 77 للبلدان النامية والمنتم بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أكد على ضرورة مساعدة البلدان الفنية الصناعية للبلدان الأكثر غرا للتنمية قدراتها التجارية ولتمكينها من البقاء في ظل تحرير التجارة العالمية. ففي حين تحصل البلدان الفقيرة على نصيب ضئيلة من مكافآت رأس المال اوصى الاجتماع بتقديم مساعدات للتخمين البنية الأساسية والصناعة وخوارج ميسار الدخل الاقتصادي في البلدان النامية لتحسين اوضاعها، لأنها عاجزة عن مجاراة العولمة بدون مساعدة البلدان الفنية التي ستصبح البلدان المتقدمة منتوجاتها إذا لم يكن لديها في البلدان النامية قانونا على الضراء وما لم يتم توفير بيئة متوازنة فإن الصناعات في كل أرجاء العالم ستفنى وتختل.

وما يجب ملاحظته هو أن العديد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وبخاصة الولايات المتحدة غير ملتزمة بمعالجة المعوقات التي تعترضها في التجارة العالمية. فالتجارة العالمية لا يمكنها البقاء دون البلدان النامية وإن

حصلها في الخريطة العالمية أقواسها سوق عربية مشتركة وتكامل اقتصادي عربي وميسرة تنمية شاملة ومكاملة الإقليم وإقليماتها.

ولا ينظر المشهد القادم للعولمة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاستراتيجية بتجديد المباديات الوطنية والانشغالات المحلية الضيقة والقوام واختراق الكيانات الاقتصادية الهشة والضعيفة في تداعياتها، فلا مناص من خوض معركة تضالعية عربية لتحقيق رجة قوية في الواقع العربي أنضحة لى الجسود والرجعية وخلق ثقافة وحركة فكرية جديدة تؤسس لإنشاء واسع للتكامل الاقتصادي يكون معها الأول والضروري في الوقت الراهن هو تفعيل السوق العربية المشتركة على قاعدة توافيق الاتفاقية الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنسيقها التفضيد الذي يخضع للاشتادات العربية المحلية لإمplementها في إطار تكامل اقتصادي عربي يتم بناؤه بالقرقر وتكرام الضامين المحلية.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة سيهيئ المناخ لانتقال لثقل المواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية. وقد تكون منتجات منخفضة القيمة المشابهة في مقابل المنتجات الصناعية المنخفضة للاقتصادات المتقدمة، المتوقعة في هذا المجال إلا أنها ستقتل قوة يقع جديدة للصناعات العربية لتسواها بوجه خاص ولتساويها العالمية وتحديث الاسواق التقليدية العربية بصورة عامة.

فيجب النظر الى السوق العربية المشتركة وإلى منطقة التجارة الحرة العربية، نظرة شاملة بحيث لا تكون محدودة في حدود علاقات تجارية فقط لتحظيم الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي تصنع بها بلدان الشمال حيث تتخفق في العديد من المنتجات الاقتصادية كمصانع التجهيزات والآليات والمعدات والخدمات وغيرها.

فمثلا تعتبر كل من سويسرا وإيستلندين مراكز مالية عالمية ومقر للشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

كما تمتلك النرويج موارد معينة هامة وتعد ثاني مصدر للبترول والغاز الطبيعي بعد المملكة العربية السعودية وتحتل كل من النرويج وسويسرا المرتبتين الخامسة والسادسة في ترتيب المنافسة العالمية. وفي تعزيز المنطقة الأوروبية الاقتصادية EEA التي صدقت عليها قبل سنوات قليلة. حيث أن أكبر تكتل تجاري على المستوى العالمي يضم 380 مليون مستهلك.

إن أهم دلائل توحيد التعاون الاقتصادي مع



المصدر: الاقتصاد الإيجيبي

التاريخ: ١٩٩٩ / ١٠ / ٥ النشر والذخائر: الصحفية والمعلومات

المساعدات والمعونات توجه في غير ما
تخصص له وإن الفساد مستشر في البلدان
النامية.

ويزي رئيس مجموعة 77 للبلدان النامية، أن
من واجب الدول الكبرى حماية جيرانها من
الدول النامية من المواقف الوضعية للفعولة
وتحرير التجارة وإذا كانت الشركات
الاقتصادية الإقليمية مثل منظمة التجارة الحرة
العربية مرغوبا فيها، فهو يحذر من تشكيل ما
اسماه بـ"مناطق اقتصادية".

إن الشركات الإقليمية قد تكون هي الحل
لهذه المزايا لتجميع دول صغيرة معاً، لكن
الأسواق الإقليمية والعالمية تكمل بعضها
البعض.

* * * * *

(1) محمد شفيق جبر في مقاله: "مرآة الأعمال"
للمخاطرة للرخصة السحرية للزمن القديم - كيف
ولماذا؟
المنشور بجريدة الأهرام المصرية عدد 14 أغسطس
1999.



١٢ توصية للخبراء عن العمل الاقتصادي العربي

تتزايد العديد من المجموعات الاقتصادية المتصلة في العولمة، وتألقها الجات، ومنطقة التجارة العالمية، الشراكة الأوروبية والشرق أوسطية، المحفظة الاقتصادية العربية، وتحديات المستقبل، التنمية الاقتصادية العربية، التكامل الاقتصادي العربي، السوق العربية المشتركة.

وقد استعرضت الندوة بشكل مفصل زوايا ومسارات تطورات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي من اتفاقيات ومؤتمرات العمل العربي المشترك، وتأملت باهتمام عميق واقع الاقتصاد العربي وقدراته الرفيعة، كما تناقشت بالتفصيل المستقبلي المتغيرات الاقتصادية والتداعيات المتلاحمة وانكسارها المباشر وغير المباشر على مصالح الوطن العربي في الحاضر والمستقبل وركزت الندوة باستضافات على موضوع السوق العربية المشتركة وكيفية تفعيلها على طريق العمل العربي المشترك لتصبح حقيقة واقعة لا ريب فيها وقد صدرت عن الندوة التوصيات التالية:

١ - ضرورة تعميق وعي الشعب العربي بطبيعة الطبيعة الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية.

٢ - تذكير العامة للنسبة لولادة فكر الاقتصادي العربي من التحديات التي يواجهها الوطن العربي نتيجة لتكتلات التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية والتداعيات المتلاحمة وموضوع العمل على اتخاذ الوقت والجهد والسياسات العربية الموحدة للتكامل مع التغيرات الاقتصادية والنشاطات الإقليمية والعالمية.

٣ - التأكيد على رفض المشروع لشرق أوسطي شكلا ومضمونا ولا يجب السماح أبداً بفتح الباب للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

٤ - ضرورة إبعاد العمل الاقتصادي العربي عن المشاركة في العلاقات السياسية العربية من أجل تجنب التداخلات الضارة للقطاعات الاقتصادية، العلاقات السياسية العربية، تكميل المصالح الاقتصادية العليا للوطن العربي.

٥ - التأكيد على تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بالتفكير من مستويات التفكير الثاني والثالثي إلى مستوى التكامل الشامل الشامل المدعم بالأرادة السياسية الجماعية بتفعيل السوق العربية المشتركة باعتبارها أداة ملحة ومجالاً جماعياً وأداة سياسية لتأدية تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية.

٦ - التأكيد على أن نجاح العربي هو نجاحه في التحديات والأزمات التي تهدد أمنه الاقتصادي القومي ويتطلب على دعم وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك مثلاً في السوق العربية المشتركة.

٧ - الاعتماد بإقامة مركز عربي لبحوث التكامل الاقتصادي العربي تتشارك في أعمال مؤسسات علمية ومراكز بحثية وأكاديميات متخصصة في الوطن العربي لاستقطاب خبرات عربية وفكرية في الدراسات والبحوث الاقتصادية العربية من أجل تطوير العمل الاقتصادي العربي في المساحة الآمنة لبناء ومشروع السوق العربية المشتركة.

٨ - تذكير الندوة على الدعوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وخاصة من خلال تفعيل وتعميق وترسيخ عضوية الشوق العربية المشتركة.

شاركت ندوة الأمراء في عقد ندوة عامة موسعة بمدينة طرابلس - عاصمة الجماهيرية العربية الليبية، وقد شارك فيها أربعمائة من الخبراء والخبراء، من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر التي مثلها وفد يضم السفير جمال بومي مساعد وزير الخارجية - والكتور حلال عبد الجبار حلال وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى - والكتور فاروق شقير وكيل أول وزارة الاقتصاد - وكاتب، هذه السطور - كما شارك في الندوة وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس - و وفد من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الدكتور مصطفى الكعبي. وكذلك شارك المنتدى الاقتصادي العربي وفد استضافات الندوة ونشأتها أكاديمية الدراسات العليا والحدوث الاقتصادية الكلية التي يرأسها الدكتور صالح كريمة - والكتور للمرك - وبمعه عدد من معاونيه بينهم مدير اللجنة التحضيرية والكتور عامر القرني الأستاذ بالأكاديمية

وقد شارك في الندوة وزيران ليبيا من محمد المهدي مطوق

الندوة معنوق أمين اللجنة التحضيرية للتعليم والتكوين المهني والكتشور عبد الحفيظ الزاوي أمين اللجنة الاقتصادية والندوة وفي نهاية - الندوة صدر بيان مهم فيها على نعمة

تتمت أكاديمية الدراسات العليا

والبحوث الاقتصادية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ندوة بعنوان - السوق العربية المشتركة. المساجق الفرائد للاقتصاد العربي - تجاوباً مع المعالجة الملحة للإزمة تكتل الاقتصادي عربي لبرهنة التحديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية الإقليمية، وإطلاقاً من المكانة التاريخية والجغرافية التي اكتسبها الوطن العربي في خريطة العالم، وحمية الدور الريادي الذي يجب أن يؤديه الوطن العربي في الاقتصاد لضمان مصالحه الاقتصادية وتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي للشعب العربي وقد شارك في أعمال هذه الندوة العديد من الباحثين والتمهينين ورجال الأعمال من الوطن العربي بالإضافة إلى اتحاد الاقتصاديين العرب والمنتدى الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتم تقديم العديد من البحوث والمداخلات التي



د. خلاف عبد الجابر



المصر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللائحة وتاريخ توقيع اتفاقية السوق العربية المشتركة، القائمة حاليا في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ونحوه إلى السوق العربية المشتركة.

٨ - تؤكد اللجنة على أهمية دعم الدور الاقتصادي لكل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتمتد ما يمكن من خبرات وتنظيمات مثل الإنظار للأعمال للتعاون الاقتصادي العربي، خاصة إذا ما انطلت على بعض انشطتها التعديلات التي تجعلها أكثر استجابة للتغيرات الاقتصادية الكلية والعربية العالمية والتقنية، فإعادة الاستقلالية، وأهمية التنسيق الفعال بين المجلس.

٩ - اللجنة التي منح للمساندة السياسية والعنصرية والمادية الكاسية للسوق العربية المشتركة والقائمة حاليا في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والعمل على دعوة إلى الدول العربية للانضمام إليها، باعتبارها إطارا لنا وستنجز للأكائل الاقتصادي العربي.



د. صالح إبراهيم

التي يمكن إقامتها في أرجاء الوطن العربي بحيث تعطي التطلعات الاقتصادية المختلفة وشاسعة الاستراتيجية والأهمية ذات الأولوية القصوى للاقتصاد العربي والتأكيد على الاهتمام بالثقافة وحفظها، عناصر مهمة في تطوير الإنتاج.

١٢ - الدورة لعقد قمة اقتصادية عربية في العرب، وقد يمكن لأعضاء اللجان والتدابير والإجراءات التنفيذية للوصول إلى السوق العربية المشتركة.

هذا وقد تشكلت مجموعة عمل تضم الدكتور فاروق شقور - الدكتور خالد عبد الجابر - خالد - الدكتور صالح إبراهيم - مصطفى مراد - لؤي مشهور تأسيس المركز العربي للمعلومات على في الدوحة السابعة وستنضم إليهم خبراء آخرون من الدول العربية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩/١٠/١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نصر أكتوبر.. وأمل عربية

مع بدء الولاية الجديدة للرئيس حسني مبارك مع ذكرى نصر أكتوبر المجيد فإن الأمل العربية كبيرة في أن تواصل مصر بقيادة مبارك دورها المحوري والمهم في عملية السلام ونزعها إلى الأمام بإزالة العراقيل التي تعترض مسارها، واستئناف المفاوضات الثنائية على المسارين السوري واللبناني وتنفيذ بنود المرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين وبين إسرائيليين طبقاً لاتفاق شرم الشيخ تمهيدا لخوض مفاوضات الوضع النهائي للصيغة.

والأمل العربية تمتد أيضا إلى رعاية التوسيع العربي والمصارحة وتجاوز الخلافات الحالية لتحقيق المصالحة ولم الشمل مرة أخرى والسعي إلى تنفيذ مبادرة مبارك قائد القضية الجوية الأولى في حرب أكتوبر بخلاء المنطقة من أسلحة النصار المشاعل والقامسة السوق العربية لتعود مرة أخرى في الألفية الثالثة.

ولا شك أن هذه الأسس العريضة بتلك تحقيقها على إرساء السلام للسلام والعدل في المنطقة لأن استكمال المسيرة الطبيعية إلى نهاية الطريق هو الضرب الأساسي لنجاح أيدي إسماعيل التفاوض الإحصائي متعدد الأطراف وتحقيق طموحات التنمية في القرن القادم وإذا كان الحراك الإسرائيلي الحالي يقلب على التكاليف فإن التمسك بالأسس الطبيعية يجعل جهود التفاوض تخدم على أطراف المنطقة في الوقت الذي كان فيه العالم العربي يحتفل بمرور ٣١ عاما على نصر

أكتوبر الذي قلب الموازين في الشرق الأوسط وفتح الطريق إلى السلام صنعت إسرائيل اعتداتها على لبنان وإي انقراج للمفاوضات على المسار السوري سيهدد الطريق إلى خروج إسرائيل من سائرها الحالي في جنوب لبنان ومن هذا فإن الولايات المتحدة تسعى حاليا إلى استئناف المفاوضات بخطوة مهمة - استكمال المسيرة الطبيعية - حول تصد إسرائيل هجوم تشافوشيم ثم تتجمل نتائج احتها

عربي



المصدر: الأهرام

النشر والخصومات الصحفية والمعلومات التاريخ ١١/٧/١٩٩٩

الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال العرب:

ضرورة التكامل العربي قبل تطبيق اتفاقيات

المشاركة الأوروبية

دعم التجازة

البنية العربية

يزيد من قدرتنا

التألفية

عمان من:

أحمد عصمت

التوقيع: التام بين الدول العربية للوقوع على مسؤوليات المشاركة الأوروبية أصبح أمراً مرغوباً في هذه المرحلة من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب وتقليل الخسائر وهذا يستلزم تسير العمل في إجراءات تفعيل السوق العربية المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية. هذا ما يقوله نائب الطاهر الأمين، نجل اتحاد رجال الأعمال العرب، ونائب رئيس جمعية رجال الأعمال العربيين، للاقتصاديات العربية، عقب موافقة مجلس النواب الأردني على الاتفاقية الأخيرة. ورغم المزايا العديدة التي تحفلها التوفيق بين هذه المشاركة إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض التحفظات التي أبداها البعض من جراء هذه المشاركة وهو ما دفع الجمعية الأردنية لترك مسؤلياتها والتحرك بوعي من أجل تجنب الأضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الأردني من جراء تطبيق الاتفاقية. وذلك بوعية رجال الأعمال بالاصناف التي تعيقهم على الاستفادة بما جاء بها وتضيقها بها وعدم قدرتهم على التعامل وفقاً لشرطها.

الحكومة وقطاع الخاص لمواجهة تحديات هذه الاتفاقية والاستثمار لمصلحة التجارة الخارجية وإيضا تسريع العمل العربية المشتركة.

توقيع الأوضاع

سكنا للتسول الأردني نائب الطاهر من دور جمعية رجال الأعمال العربيين أراد التعرف بمصممين هذه الاتفاقية وتبينوا نجاح الأعمال هناك للتبادل معها فردا كاتلا في الجمعية سبق أن أعدت سعيها حول الاتفاقية كما قام وزير الصناعة والتجارة بدرجته الديمقراطية لقطاع الخاص

الخاص والصحة الحكومية لإعداد ملاحظاتهم حولها من خلال مؤتمر خاص بذلك وقد استثنى مجلس النواب في ذلك وقتها حول الاتفاقية بما أثير في تلك اللقاءات كما أن الجمعية تقوم حالياً بتطبيق تعامات قطاع الأعمال في القطاع الخاص حول كيفية استغلالها منها ومن شأن هذه الخطوات التحرك على كيفية مواجهة بعض الصعوبات التي تنشأ عن الاتفاقية مثل الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها مثلاً الصناعات الدوائية

زيادة قيمة صادرات الأوروبية للأردن والتي تصل حالياً إلى ١٢ مليار دولار بينما لا يتبع زيادة صادرات الأردن الحالية أوروبا والتي تبلغ حالياً ١٠٠ مليون دولار. وقد رأت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب الأردني أنه بعد ما تفرقه هذه الاتفاقية من مزايا وليس لأردن مثل سهولة الحصول في تسويق الدول الأعضاء في الاتفاقية وتوسيع قاعدة تسويق

التحدي الصناعات وعلى التكتل الأوروبية بغير ما يمكن أن تعرض لخاطر أهمها استعمال القدرة التنافسية المنتجات المحلية وسحب الخسائر لسمار السلع المستوردة والمتاحة فرض شروط غير جمركية من الجانب الأوروبي مثل قواعد المنشأ والمخالفات فينية في الوصفات وتحويل العمليات للصناعات التي زيادة تكلفة الانتاج في الصناعات التي تحتاج لعمالة التكتل الأوروبية وان كان للجنة المستقلة مجلس النواب قد أوردت لدى موافقتها على الاتفاقية بقرار الحكومة بوضع استراتيجيات واتفاقيات من خلال جهد مشترك بين

قد حرص الأردن على توقيع اتفاقية المشاركة ضمن سياسته القاسية على الحضور والاتفاق على الشروط المالية وحرة تبادل التجاري تلك المبادئ التي التزم بها منذ بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٩

تحفظات على الاتفاقية

رأسه أبدي بعض النواب الأوروبيين ملاحظات على الاتفاقية قبل التوقيع ومن ذلك ما أبداه نائب النواب خليل حلو من أن الاتفاقية ستعمل متلفة غير متكافئة مع متغيري التواء تتواءم لديهم التكتل الأوروبية في الاتفاقية مستخدم وسيلة مشروعة لوروى الصفقات الأردنية بينما أكد النائب الأردني شك حماره أهمية العمل على إيجاد منطقة حرة عربية أولاً يليها الحصول مع للصحة الأوروبية في مفاوضات كمجموعة عربية، رئيس كمال عربية لفردي حتى تستطيع الحصول على أكبر قدر من المكاسب وإشراك النائب الأردني في أن الاتفاقية ستعزز عليها



المصر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٦ / ٩ / ١٩٩٩

النشر والتمويلات الصحفية والمعلومات

الأردنية التي ينتظر أن تولجها منابع بسبب حديق الفكرة الفكرية وذلك لما نرى أهمية أن تعمل المنظمات الدوائية على توفير أوضاعها حتى لا تتعرض مع الجهات الخارجية حتى لا تتعرض للمساءلة القانونية وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الزراعية التي يذهب عليها أيضا حل بعض المشاكل التي تتلاقى معها مؤسسات الأسواق الأوروبية وذلك من خلال بحث للتصديق على التعرف على تلك المؤسسات وسريرة

الاتزام بمطابقة متطلباته الأردنية لذلك المؤسسات الأوروبية يرون ثابت الظاهر أنه أصبح لزاما على الدول العربية الائمة على هذه الاتفاقية أن تتفق فيما بينها لتسهيل تعاملها مع الدول الأوروبية من خلال تبادل المعلومات وعقد اللقاءات باستمرار فيما بينها ولأصبح من الضروري في عمليات التصديق للشركة في بعض القطاعات لضمان الإنتاج بجودة عالية ويتكاتف مختلفا تستطيع من وجهة المفاهيم

الأوروبية. داخل مجالس رجال الأعمال المشتركة بين الأردن وبين باقي الدول العربية تكون فرصة للتصديق في هذه الحالات وغيرها فمن ترتبط بمجالس مشتركة للأعمال مع عدة دول مثل مصر والمغرب وسوريا وأخر وتعامل في إنشاء مجالس مشتركة مع باقي الدول العربية كما ترتبط أيضا بمجالس مشتركة مع دول أوروبية مثل إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا والهند وأستراليا وإيطاليا وتساعد هذه المجالس المشتركة على تبادل المعلومات والتطورات الاقتصادية

ولا كانت المصروفات للتصديق العربي في مواجهة المفاهيم الأوروبية مطوية فكل يمكن دعم المبادرات التجارية العربية لتوسيع الأسواق العربية. يود ثابت الظاهر بأن ذلك يتحقق من خلال إزالة العوائق أمام التجارة البينية بين مختلفا فكل يتسهل عبور الحواجز بين القطاع العربي والقطاع من المؤسسات التي تؤدي إلى تحقيق الاندماج من خلال هذه الأعمال تزيد من كفاءة فكل وبالتالي تفسد فكرة السبل على المفاهيم

ويضيف بأنه يجب العمل على تشجيع إنشاء شركات عربية مشتركة للعمل في مجال التصدير لفتح التجارة العربية البينية وإقامة شركات ملاحة مشتركة لتسيير خطوط منتظمة تربط الشرق والغرب العربيين وهو الأمر الذي يشجع رجال الأعمال على زيادة حجم مساهلاتهم خاصة بعد أن بدأ تفكير برامج منطقة التجارة العربية الحرة بزيادة الرسوم الجمركية بين الدول العربية تدريجيا.



السوق المشتركة.. حلم العرب

بقلم

محاسب / محمد الختم يونس عبد العزيز
بالشركة المصرية للاتصالات

أمام التكتلات الأوروبية والآسيوية والأمريكية ومن عوامل نجاح السوق الحرة والتجارة المشتركة للعالم العربي حيث أن العرب يتكلمون بلغة واحدة وهي لغة البشر من خليج المحيط وإن اشتغلت السق استراتيجيات وهذا يلعب عامل من عوامل توطيد السوق استراتيجيات العالم العربي مختلفا في وجود اللوائح والشعارات والسياسات المصرية واللوائح الاقتصادية والمساكن والملاحة والبرصاات كلها عوامل متضعة وكذا الزرع للزود للعالم العربي حيث يربط قارات العالم وبأ هذا مآثر طيبة لتسويق منتجات العالم العربي في أوروبا وآسيا وأفريقيا

هذه بعض الامكانيات المتوفرة للحدود الاقتصادية العربية إلى حين الوجود ولكن المشكلة الرئيسية في وجود أزمة الثقة التي يعاني منها العالم العربي والتي جعلها التصرف الأممي للاحتلال دولة

الكثير وما تربي عليه من آثار في إيجاد شروح في الكيان العربي ولكن الظروف التي تمر بها دول العالم الآن والتي تشمل في عمل تكتلات اقتصادية عملاقة كالاتحاد والكويت وسواها وأعمال الدول الأوروبية، تستوجب نيل جميع العلاقات العربية والعمل على توطيد الصلح العربي ولكن ذلك في وجود كيان اقتصادي عملاق فحتى لا نكون سادسا لا قلت أنه لا حياة كريمة للعرب بدون هذا التكتل أي أن كانت صيرورة وأي كان شكله السوق العربية المشتركة ستخفف من آلام الأمة العربية وتفتح آفاقها ويوجد العالم العربي قوة وبزعة يمكنه بداية لاستقطاب العواجز التي لمصلحة الاستثمار في العالم العربي ولكن عالا جيدا فيه حرية التنقل بين بلدان العالم العربي وبمعرفة التجارة وديانة لخدمة عربية واحدة تصلح لجميع الدول العربية، السوق العربية المشتركة، سد العرب للنقص الذي تشكلت عليه يدفع بها للتشغل العربي من أجل استغلال موارده وإمكانياته دورا كما كان مع السوق لشرق اسياسية.

الرأي بالرأي والحجة بالحجة

بالقوة التي يده أي أن الحكم للشكر والتقدير الرئيس محمد حسني مبارك على توكيه لفكرة إنشاء السوق العربية المشتركة هذا بالطبع بعد أن تمتع به سنوات من مصر ومصرية مستقل العالم من حياها ما للتعاملون والمستفيدون من شعوب العالم أن يكون لهم مكان إلا على سواك ما تصور به دول للتكتلات من ضائش احتياجها شيء أن عالم التكتلات والشركات متعددة الهيئات عالم الاتفاقيات في هذا العصر السوق العربية المشتركة أمل العرب من نصف قرن لم يتقدم أبدا أثناء برغم أن جميع الامكانيات متوافرة لإنشاء مثل هذه السوق التكاملي الاقتصادي في العالم العربي حيثما تشن الطبيعة على القيم من التلاميذ العالم العربي تجود به في التلاميذ لغوي وخير شاهد على ذلك الثروة البترولية فيبينما نجد البترول في دول الخليج متوافر تجوده شحيحا في الأليم لغوي من العالم العربي فيس على تلك اللزوات الزلزلية والمعنية مما يدل على أنه عالم واحد متكامل اقتصاديا وعقلا حوالي ٢٠٠ مليون عربي يشكلون سكان العالم العربي وهذا يعني قوة شرائية كبيرة تدفع السوق للاندماج



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/١١/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ختام أعمال اللجنة الجمركية برنايع تنفيذ تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة

كتب - محمد مبروك:

أعلى السيد حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قيام برنامج تنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق الوحدة الاقتصادية بدءاً من أول يناير المقبل وأكد حسن إبراهيم - في ختام أعمال اللجنة الجمركية وشئون وتنسيق التجارة بالسوق العربية المشتركة - التزام الدول العربية الأعضاء في السوق بتطبيق الرسوم الجمركية والمضرائب ذات الأثر المالي بسعة ١٠٪ من التعرفة للعضوية في أول عام ١٩٩٨ وأشار إلى ضرورة مواصلة الأمانة العامة للمجلس بما يعود بتسمية أنواع القيود الجمركية على القرارات في الدول الأعضاء في السوق التي تخص للأعضاء القفوري الكامل دفعة واحدة وذلك في أول يناير من العام المقبل وإيداع تلك الدول نسخاً من التعريفات الجمركية المتبعة التي تمثل الأساس المعايير للتطبيقات الجمركية. وأوضح الأمين العام أن اللجنة حرصت على عقد ندوة لتطوير أدوات الاتصال التجاري وأثرها على تنمية التجارة العربية والعمل على توسيع مشاركة المؤسسات التجارية والعربية التي تمثل القدرة أحد اهتماماتها.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٩٩٩/١١/٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الإدارة العليا بالإسكندرية:

المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة المتغيرات العالمية

يرأس المؤتمر السنوي الخامس والثلاثين لمجلة الإدارة العليا اقتصاد اليوم بالإسكندرية وأرغمت مناقشات المؤتمر عددا من القضايا المهمة والمطروحة حول أوضاع الاقتصاد العالمي وأثارها على الدول القائمة في مقدمتها أن حوالي ١,٢ بليون شخص في العالم يعيشون بأقل من دولارين يوميا وأن حوالي ١,٥ بليون شخص في العالم محرومون من المياه النظيفة على الرغم من التقدم الاقتصادي العالمي وبخاصة المؤتمر بضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولإدانة التضرعات الاستثنائية لاستغلال إمكانات الدول العربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وأكد الدكتور مصطفى القلي مشوب، مدير مجلة الدول العربية أمام المؤتمر أن دعائم استقرار المجتمعات تعتمد على أربعة عناصر أساسية هي التوازن السياسي والقدر الاقتصادي وتحقيق العدالة

الاجتماعية والنفس القلبي والفكر لحيات المجتمع، مشيرا إلى أن المجتمعات المصرية لديها القدرة على التكيف مع الظروف والتغيرات الدولية ولتحت فترات الاتصال بين المجتمع والعالم الخارجي وقال د. القلي أن التوازن السياسي للمجتمع مرتبط بتضحية الديمقراطية والمشاركة السياسية في القرارات وأب الحوار وكيفية توفير استقلالات الرأي في خدمة السلطة العامة للدولة، مشيرا إلى أن التوازن السياسي يعتبر أحد عناصر الاستقرار في المجتمعات وأن الديمقراطية هي أفضل نماذج الحكم في كل دول العالم.

وأوضح الدكتور مصطفى القلي أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى فقدان الإحساس بالإنسان ويحدث خللا في العلاقة بين الفرد والدولة وأن تعاقب العدالة الاجتماعية يعتبر أكثر فعالية من الاستقرار في المجتمعات وأهم دعائمتها.

وأكد ضرورة مشاركة الأجيال الشابة التي تمثل ٨٠٪ من قوة المجتمع في تحمل مسئوليات جديدة في مختلف المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في مصر وذلك حتى يستمر مسيرة التنمية للتواصل

ومن جانبه أكد الدكتور أسامة عبد الوهاب رئيس مجلة الإدارة العليا ورئيس المؤتمر أن جماعة الإدارة العليا تطلعت مع المجتمع المصري خلال أزمة عبود من السنين، مشيرة إلى أهمية الإدارة لتشجيع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبررها في المرحلة الحالية.

وبالمقابل شجع استراتيجيات وأهمية تحقيق مصالح المجتمع المصري وتنمية المستدامة الفعالة، مشيرة إلى أهمية العمل على بناء المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمشروعات القومية ومعالجة مؤسسات المجتمع الأخرى من مراكز البحث والفكر والسلطات التنفيذية والاقتصادية حتى تعمل هذه المؤسسات في منظومة متكاملة تحقق توازن المجتمع

الإسكندرية - صلاح زلط



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٨٧

الجمهورية تقول

الكيان الاقتصادي العربي

حرص الرئيس حسني مبارك دائماً على تأكيد انتماء مصر العربي، وإقامة علاقات مصرية عربية.. صحيحة.. تساعد على قيام التعاون العربي المشترك اللازم.. لتحقيق الأهداف القومية.. وحماية المصالح العربية الرئيس مبارك.. هو الزعيم العربي الأول.. الذي دعا إلى تنشيط التعاون الاقتصادي.. والتبادل التجاري بين دول العالم العربي.. لوضع الأسس القوية.. لأيام سوق عربية مشتركة.. تطف على أقدام راسخة في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.. وفي عصر العولمة والأسواق المفتوحة.

من هنا كان الحرص على إقامة مناطق تجارية للتحركة الحرة بين مصر والدول العربية المختلفة.. مثل المغرب ولوس وإندونيسيا وسوريا ولبنان.

وإد استقبل الرئيس مبارك أمس الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وعمرو موسى وزير الخارجية.. في إطار اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر والمملكة العربية السعودية.

والحقيقة أن العلاقات المتنامية على مستوى القمة بين الزعيمين الرئيس حسني مبارك.. وخادم الحرمين الشريفين.. الملك فهد.. وولي عهده سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.. تؤكد أن مصر والسعودية تقودان العمل العربي المشترك.. لخدمة الشعبين الشقيقين.

ولاشك في أن العلاقات المباشرة على المستوى الشعبي.. تؤكد أن مصر والسعودية.. تسيران في طريق واحد.. في إطار التضامن والتعاون الوثيق.

.. واليوم تأتي اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين.. لتعطي البعد الاقتصادي للعلاقات الثنائية أهمية خاصة.. حيث الثنائيات الاقتصادية العربية.. يمكن أن تؤدي في النهاية إلى قيام جماعة اقتصادية عربية.. بما يعني إحياء الحلم القديم.. في السوق العربية المشتركة.. إن قيام كيان اقتصادي عربي.. هو خط الدفاع الأول عن الأمن القومي العربي.. والمصالح العربية.. وهذا هو جوهر.. ذاء الرئيس مبارك.. لقيام السوق المشتركة.



المصدر: **الشرق الأوسط**

التاريخ: **١٧/١١/١٩٩٩**

النشر والإذاعات الصحفية والاعلانات

مؤتمر الاتحادات النوعية العربية يطالب بـ

إقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة مخاطر «الجات»

طالب المؤتمر الخامس للاتحادات النوعية العربية، بضرورة إقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة مخاطر الانقسام الاقتصادي الهائل. وأشار المؤتمر إلى أن الضرورات الطبيعية العربية خاصة البترول، تعزل تفاعل الوحدة الاقتصادية الحقيقية بين العرب. وإن تفتقر هذه الوحدة بعد خلق دافعا ضد الأمة العربية في جميع المجالات. نظم المؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

أكثر الدكتور أحمد الفريز وزير التخطيط أن مبدأ فتح الأسواق الذي تتبنى به «الجات» له خطورته ومخاطره ويتساءل كيف يمكن أن يتحقق التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية. في ظل المنافسة غير المتكافئة التي تفرضها العالمية.

عمر الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، من الأثر السلبية الخطيرة التي سوف تجم عن نهجيش الدول الاقتصادية العربي بأصل

الجات. مما يؤثر بالتدريج على الأمن القومي العربي. وأشار إلى أن اعتماد بعض الدول العربية أن ثرواتها الطبيعية كالبترول سوف تكون ضمانا للتنافس. اتفق الدكتور فلاح سعيد جبر الأمين العام للاتحاد العربي للمنظمات الاقتصادية العربية على العلاقات السياسية والمصالحات الاقتصادية في الوطن العربي. إن كل دول العالم تتجه للاتحادات التجارية السياسية إلا في بعضا العربي. فبعد دعوات خالف سياسيين بين

دولتين. تتجدد الاتفاقيات وتكون التماثلات الاقتصادية وأحيانا الاقتصادية بين فائتين الدولتين. وفي لحظة واحدة لعدم ما يتبادر في سنوات.

تسأل السفير جمال الدين بومهي الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب. كيف نتكلم عن سوق عربية مشتركة. وهناك دول عربية تتعامل في إعطاء تفسيره دخول أراضيها للاقتصاد العربي. وتشارك إصطفاها لكل من لديه ميول وثقة ويريد في حريته.



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩ / ١١ / ٢٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمشاركة ١٢٠ مسئولاً وخبيراً

مؤتمر الأكاديمية العربية يكرم اليوم عصمت عبد الجليل ويبحث مشكلات السوق المتحركة ومنطقة التجارة الحرة

كتب : عادل دننراوى:

يتم اليوم تكريم الدكتور عصمت عبد الجليل الأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش المؤتمر السنوى التاسع الذى تعاقبه الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية والثابعة لجامعة الدول العربية ويستمر ٣ أيام وذلك لتقدير جهوده فى خدمة قضايا الوطن العربى .

وصرح الدكتور مصطفى هديب رئيس المؤتمر بأن الأكاديمية تشهد مؤتمراً الأخير فى القرن العشرين تحت شعار دور الأسواق والمؤسسات فى ترويج الاستثمار .
ويقام للمؤتمر تحت رعاية الدكتور عالى عبد رئيس مجلس الوزراء ومشاركة أكثر من ١٢٠ من الخبراء والمستهلكين فى مجالات الاقتصادية العربية وقال رئيس المؤتمر أن للعلماء الأساسية تناقش القضايا الاستراتيجية والإطار الاقتصادي للاستثمار العربى ودور الأسواق والمؤسسات فى الترويج، وذلك ضمن الموضوعات الهامة التى تقع فى دائرة الاهتمام العربى والدولى .

وقال إن المؤتمر سيتناول ورقة مقدمة من الجامعة العربية حول تقديم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتأكيد الإستثمارات العربية الجديدة كما تناقش جلسات المؤتمر قضية الخصخصة فى الدول العربية ودور الاستثمار المالى والمصرفى والإسلامية . كما تبحث أوراق المؤتمر قضية التكامل الاقتصادى العربى وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة . ويشارك فى المؤتمر ممثلون عن السياسات العربية الاقتصادية وكذلك ممثلون عن الجمعية الأوروبية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ورؤساء مجالس إدارات البنوك العربية والمراكز البحثية للخصخصة . وأصاف أن أهمية المؤتمر تكمن فى إظهار إعطاء الاستثمار العربى دفعة جديدة وثقة نوعية تزيد من فعاليته وتدعم دوره المحورى فى عملية التنمية المتوازنة وتحقيق التكامل الاقتصادى والتموض بالبعد الاجتماعى للمواطن العربى ونحن على مشارف الألفية الجديدة .



المصدر: مركز البحوث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٤/٤

«السوق العربية المشتركة لن تتحقق بالشعارات وإنما
بالأمان والطمانينة للعمال وللمستثمرين»

أولياء العربوية الصالحون

- من الصعب القفز فوق موجع العربوية مهما كانت حلاوة الشعارات
- السوق العربية التي انتظرناها ٤٠ سنة قد تأتي بعد ٤٠ سنة أخرى
- السعداء التقليدي بين الأنظمة السياسية انتقل الآن إلى الجماهير العربية

◆ كرم جبر

فعلا.. العربوية لها طيور من الأولياء الصالحين.. مثل زوار الحسين، وعشاق السيدة نفيسة، واحباب العارف بالله سيدي إبراهيم الدسوقي.
يؤمنون بالكرامات، ويتغنون بها، ويتعاطون بركتها، لتحميمهم من كل الشرور والمكائد والمخاطر.. وتحصنهم ضد الغزو الأجنبي، ومؤامرات الدول الكبرى، والعولمة والجات والنظام العالمي الجديد.. ووفقا لمعتقدات هؤلاء، فقد أصبحت العربوية نصا لايمس ولايتية الباطل.. ويستحق من يتجرا على قدسيتها اللعنة والعقاب.. وتطارده الاتهامات من الخيانة حتى العمالة، ومن دق الأسافين بين أبناء الشعب العربي الواحد، حتى تسميم العلاقات الغربية.. العربية، وتعكير صفوها، والعمل على تقطيع أوصالها.



المصدر: **روث اليوسفا**

التاريخ: **١٩٩٩/١٥/٤**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصادية التي مرت بها البلاد.
قديراً، إننا كمصريين لندرس أكتافاً في شئون
الغير.. ولكننا في نفس الوقت يجب أن نفكر في
مصلحة وطننا كما يفكرون هم في مصلحة
وطنهم.. دون أن يجرأوا خيار العواطف الجياشة
التي سرعان ما تنكسر على صخور الواقع العربي
الحزين.

لقد ظلنا طوال سنوات طويلة نحتن
الجملعير بمصل العروبة الذي بقي من كل
أمراض العصر.. من أبعادنا يا عرب أمجاد، حتى
نحن شعب عربي واحد ضمه في حومة البيت
طريقاً ومن المحيط الهادئ إلى الخليج الذائب،
حتى بطنى حبيبي الوطن الأكبر.. وفزت هذه
للمشاعر النبيلة وجدان المصريين واختلطت
في دماهم بالحنان المصرية الخالدة.. وأنا
المصري كريم الحضرين، ومصر التي في

خاطري وفي نفسي..
ولجأة اكتشفت أن الفناء للعروبة والرقص في
عرسها شيء.. والاكتواء بنارها شيء آخر
مختلف تماماً.

فالمصريون الذين

هاجروا إلى بول الثروة

العربية، اكتشفوا جلاً

للعروبة اسمه الكفيل.

ينزعج جوارات سفرهم

ولا يسمح لهم بالعمل أو

الحركة إلا بإذنه وأمره..

ولم تسمح لهم هذه

المجتمعات بالاندماج فيها

أو التمتع بحقوق

مواطنيها، وظلوا غرباً من

الدرجة الثانية لهم ما

للهندي والبنغالي

والباكستاني والفلبيني

والكوري وربما نعتهم أبناء

هذه الجنسيات بحقوق

أكثر منهم.. ونحن فكرت

بول الثروة في إلغاء نظام

الكفيل، لم يكن الدافع هو

حب العروبة أو تصحيح

الخطأ الذي وقع في حقها،

وإنما بسبب حملة

الانتقادات الدولية واسعة النطاق لهذا النظام.

وعلى حد تغيير البري إرغلي عضو مجلس

الشعب فإن النظام العالمي الجديد هو الذي

سيذهب نظام الكفيل.

والسؤال المطروح بشدة الآن: هل أن الأوان
لنفكر في مسألة العروبة، بعيداً عن العروبة التي
احترقنا الهتاف لها أمام الميكروفونات، والكفر
بها في الغرف المغلقة؟

وتحول هذا السؤال الصعبة إلى ما يشبه
إصبع ديناميت، اقترب من فتيلة عود فلان.. الفناء
برنامج مدلثة الحوار، الذي يقدمه الدكتور طه
عبدالعظيم في التلفزيون المصري.. شارك فيه
أحمد المعawy وزير القوى العاملة، والخبير
الاقتصادي د. عمرو محيي الدين، والكاتبة ليلى
الخواجة استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

وفصل الخالد سفير الكويت السابق بالقاهرة
والبري إرغلي عضو مجلس الشعب وأمانة
شفيق الكاتبة بالأهرام.. وشاركت أيضاً في
الحوار.. وكان موضوع البرنامج - الذي يذاع
مساء الثلاثاء القادم - حول مستقبل العمالة
المصرية في الدول العربية بعد أحداث خيطان
الأخيرة، التي فححت كل الجراح والمواجع.

وكان رأيي الواضح والصريح هو ألا نترك
الدموع على حائط مكي اسمه خيطان، وأن
نتجاوز بسرعة هذا الحدث، بعد أن تلتقط
إشارات الضوء التي انبثقت منه.. حتى لا يتكرر
ما حدث في المستقبل، أو تكون مستعدين لملأ

تلك الأزمات، حتى لاتجرأنا والصعبة في دوامة
الخطية والتشتيت، وحتى لاتكون إدارة الأزمة
باسلوب عربية المطافي التي تأتي بعد إطفاء
الحريق.

أولاً: إن كرامة المصريين يجب أن تكون
البوصلة التي تضبط كل تحركاتنا، نؤتي انفعال
أو تلتنع فلا نعاير الإخوة العرب بتضحياتنا
الكبيرة ووقوفنا بجوارهم في أوقات الشدائد..
ولا نتعطفون علينا، بسبب هجرة العمالة
المصرية لدولهم، فهؤلاء في النهاية مصريون
كرامتهم من كرامة الوطن، أيا كانت ظروف الأزمة



المصدر: مجلة المصباح

التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٤

النشر والخدسات الصحفية والعلومات

وكيف يمكن إبداع ليبيا . مثلا . بالعودة إلى الخطيرة العربية بعد أن أحسب بأن ظهورها المستود إلى العمق الأفريقي أقوى بكثير من العمق العربي، فراحث حيث عن تكلم جديد يرفع الشعارات الأفريقية لا العربية . لشعورها بأن الدول العربية خفلتها أثناء حصار لوكيربي، بينما انتقلت الدول الأفريقية قرارات جريئة بكسر الحصار الجوي المفروض عليها، دون خوف من مجلس الأمن أو العقوبات الدولية . ومواجه للعربية . على هذا النحو كثيرة ومتشعبة، ومن الصعب القفز فوقها مهما كانت حالة الشعارات . لا يوجد شعب عربي يحب شقيقه في دولة عربية أخرى . واختر ما في الأمر أن العداء التقليدي الذي كان محصورا بين أنظمة الحكم انتقلت عدواء إلى الشعوب، سواء في نوات السياسيين أو أروقة المثقفين أو حتى في العنصرات الرياضية . الجماهير العربية تضرب الجماهير العربية وتتحرش بها، وأحيانا تسبيل دماحا .

فالعكس يحدث الآن وبعد أن كانت الجماهير العربية هي التي تتفجأ خلفات أنظمة الحكم . أصبح الحكام هم الذين يتخلفون لوف ثيارات الحقد والشتم والعداء التي انتشرت بين الشعوب . وأعود إلى برنامج مفارقة الحوار . وأقول إن فيصل الثلاثه سفير الكويت السابق بالمفارقة كان أكثر تحميدا وصراحة . في تشخيص مزاج الاستعمار في دول الخليج . فليبزس لا يعرف المواطن ولا الشاعر ولا الشعارات، والنظام العالمي الجديد سينسج الضغف ويرفع قيمته للآلوياء . وسوق العمال في الكويت لم تعد في حاجة إلى هذا النوع من العمال الهامشية بل تحدث عن عمالة مؤهلة على أعلى

مستوى يجيبون التعامل بالتصوير وفنون التسوق بالإنترنت . . وأيضا يتخضعون للعرض والطب في الأجور، فالعامل البنغالي الذي يجيد الكمبيوتر ويقل ٤٠ ديناراً وأتيا شهريا، سيكون أفضل من العامل المصري الذي يحمل نفس المؤهلات ويطلب ٥٠ ديناراً . . وهكذا في كل شيء . أي أن حملة مبرزا كارت، العربية لن تكون لهم أية ميزة تفصيلية . . والكمل سواسية أمام

ليبزس

والعصريون الذين ذهبوا إلى دول الثروة العربية . وجدوا أنفسهم مجرد ورقة ضغط يستخديها حكام تلك الدول للضغط على مصر وتصفيحة الحسابات مع قرارها السياسي . أي أنهم يلعبوا لثنا غالبا للشعارات التي تعاطوها، ولم نخمهم من البش وضياع الحقوق والأرض في السجون . بجانب مشاعر الإثراء والعداء الشديد والميت في خوف وقلق وعدم مطمئنة . وكانت العربية وبلا عليهم وحملتهم ما لا طاقة لهم به .

ولم تحدث مثل هذه المهازل للعصريين الذين حملتهم ثيارات الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وإستراليا وغيرها من دول العالم . فرغم ظروف

الغربة في تلك المجتمعات، واختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد لم يمان المصريون من مشاعر الغضب والتمجوا في تلك المجتمعات . وتزوجوا من بناتها، وشغلوا مناصب مرموقة في جامعاتها ومؤسساتها . ويزر منهم أحمد زويل وفاروق الباز ومجدي جاقوي ونضحي فراج، ولانعة طويلة من الأسماء الزالمة، الذين تفرح بهم مصر، وتفرح بهم أيضا الدول التي استضافتهم .

ولا يعني ذلك التفر بالعربية، وتعلق كل المصالح في رقبها . . ولكن الهدف هو أن تتصارع بشدة، وأن تكف عن وضع المساحيق والالوان على وجه العربية لإخفاء العيوب وإبراز المحاسن .

فقد اعتدنا السوق العربية المشتركة مثل محبة البركة، التي تتلبي من كل الأمراض من السرطان حتى الضعف الجنسي، ومن الأرقى حتى المعص . رغم أن السوق العربية المشتركة ظلت مجرد حلم على مدى أكثر من ٤٠ سنة . وإذا قلنا نتعلق بها ونؤجل كل مشاكلنا حتى نتعلق، فقد

نظل ٤٠ سنة أخرى . لأن التفكك السياسي العربي ليس مهيدا لأن لعل هذه الخطوة الجبارة، رغم كل ماعقل عن ضرورة وجود كيان عربي موحد يحمي الدول العربية، من مخاطر الكيانات الكبيرة التي تلطم اقتصاديات الدول الصغيرة مثل الديناصور الهائج .

والسبب هو التزيف السياسي المستمر، الذي يستهلك طاقات الدول العربية ومواردها . فمن يملكن الكويت من الجار الذي مزال شجدا يؤرق أمنها ويؤلف ذلولها، وجعل الهاجس الأمني لدى شعبها أعلى من أي شيء آخر . وكيف تقبل دول الخليج للدول في سوق عربية مشتركة مع دول عربية أخرى دون أن تضمن أعلى معدلات الأمان لرؤوس أموال مستثمريها . ودون أن يظل الليبزس رهينة لإجراءات الضعف السياسي والمصارعة



المصدر: سيرة اليوم

التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٤

النشر والخدشات الصحفية والاعلانات

وبدول الخليج التي كانت المحطة الرئيسية للعمال المصرية، بصدد تنظيم أوضاعها ، وتوزيع فرص العمل لمواطنيها أولاً .. والكوييت بالذات مهمومة بتنظيم أوضاع الجاليات العربية والأجنبية على أراضيها.. فقد أصبح عدد الجنسيات فيها ١٣٢ جنسية بما يشبه الجمعية

العامة للأمم المتحدة.. ومن حق الدولة الكويتية أن تحمي مواطنيها من مخاطر التآكل والذوبان والتشتت بين عادات وتقاليد وطبائع معظم جنسيات الأرض.

هذا التحول الخليجي أصبح امراً واقعاً، يجب أن نرصده بدقة دون تزويق أو صباغة، حتى لا نغافا به وحتى لانحملهم مالا طاقة لهم به .. ونخفي كل شيء وراء «العروبة» بزعم انها قادرة على تذيب كل الفوارق وتذليل الصعاب .. واثناً من الطريق إلى السوق العربية المشتركة التي هي اتية لأربب فيها.

فإنما الوهم أخطر من الوهم نفسه ، وراس المال ليست له جنسية والدولار لا يتحدث بلسان عربي.. وشتان بين مستثمر عربي يبحث عن وطن عربي لمن يضيغ فيه استثماراته .. ومضائل قديم خرج من كهف العروبة.. يبحث عن سرائق احتشنت فيه الجماهير ، ليلعب على مشاعرهم ويستثمر مواضعهم.. باسم العروبة.

والعروبة ، إذا تخلصت من وصاية الحرس القديم .. يمكن أن تكون الحارس الأمين الذي ينجح عنه المستثمر العربي ، بعد انتهاء عصر الحكومات العربية الفتنة التي تدفع للدول العربية الفلقة .. والتجربة المصرية قطعت شوطاً لا بأس به في هذا الطريق ونجحت في جذب مليارات الدولارات لمستثمرين عرب من السعودية والكويت ودول الخليج ، أحسوا بجنية النظام السياسي المصري الذي لا يرفع شعارات يخفي تحتها خنجرًا بل نجح بدرجة كبيرة في كسب ثقة المستثمرين العرب والإجانب فالتأوتوا واستغلوا منا، ولحسوا بجنية وطن يهوى كل أجوائه لدخول الالية الثاقفة والنظام العالمي الجديد.

لبعد عام أو عامين أو خمسة سيجد المصريون المهاجرون أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى الوطن لأن فرص العيش فيه أفضل من بلدان الجلم التي تهيوا إليها.. وقد بدأت اليواوير بالفعل فإذا كان المصري الذي كياكل إلا وجبة واحدة في الكويت سيجد ثلاث وجبات في بلده وبين أهله أما الذي يجبره على الهجرة والضياع ؟

والعمال التي يطلقون عليها هامشية .. ودفعت ثمنًا فاحشاً في كل بقعة وطانها أقاموا في أرض للعروبة.. سجد أحضان الوطن أكثر أماناً وخيراً ونماءً.. أما (صحاب الكفالات والخبرات فهم عملة نادرة تنهالت عليها سائر الدول في أمريكا قبل الكويت، وفي ألمانيا قبل السعودية.. وهذا ما أكد عليه أحمد الحماوي بأن الدولة بصدد تنظيم أوضاع العمالة المصرية، وإن تسمح لمصريين بأن يترك وطنه، إلا إذا ضمنت حقوقه وتأكدت أن تجار الرقيق الجدد لن يتاجروا فيه بإخل الوطن وخارجه.

وهذه النظرة الواقعية يمكن أن تكون البداية لإعادة إحياء سيرة المصريين، الذين كانت الدول العربية تفرح بوجودهم، فاسمًا ضد العروبة ، ولأشد المتعاون العربي.. المشترك والسوق العربية المشتركة .. ولكننا ضد الظهعات الثلاثية لأولياء العروبة الصالحين، الذين ضخوا في عروفتنا هذا الوهم الجميل. ■



المصدر: السياسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٤/٨

بعد انتهاء اللجنة الجمركية من وضع البرنامج التنفيذي

تطبيق احكام السوق العربية المشتركة في اول يناير المقبل

القاهرة - السياسة



د. حسن إبراهيم

■ انتهت اللجنة الجمركية وشؤون تسويق التجارة بالسوق العربية المشتركة من وضع البرنامج التنفيذي لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من اول يناير المقبل.

وكان الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور حسن إبراهيم اقترح انضمام الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة بخفض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 40 في المئة من المبلغ من مبيعاتها المعتمدة في اول يناير 1998.

وقال انه سيتم اعلان إلغاء الجمركية تخفيض الرسوم والقيود الادارية على السلع للتجارة بين الدول الاعضاء وفي الوقت اعلان تخفيض الرسوم الجمركية على السلع بنسبة 40 في المئة اعتباراً من اول يناير عام 2000 ويملأها تخفيض 30 في المئة من اول يناير عام 2001 ثم 30 في المئة لدرى في اول يناير عام 2002 ويحذف يتم إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل.

ولوضح د. إبراهيم ان البدء في تطبيق احكام السوق العربية وتفعيل احكامه سيحتاج للجال لتضمين كافة الدول العربية المؤهلة والزراعة السوق العربية المشتركة في الوقت المناسب لاراد التمكن الاقتصادي العربي وتعزيز اوقات التفاوض والتفاوض العربي لضمان المصالح العربية في المجالات الدولية والشراكة الاقتصادية الإقليمية والجغرافية وطلب الأمين العام للمجلس الاقتصادي العربي للدول الاعضاء في السوق والتي لا تخضع لائحة الغوري الكامل دة واحدة بحلول يناير عام 2000.

وقال د. إبراهيم ان العمل يتم وفق نموذج شهادة للنفاذ المرفق بالقرار رقم 17 للنفاذ للسوق العربية المشتركة مع متابعة خطوات النفاذ في نطاق منطقة التجارة العربية بهدف الأخذ بها في الشهادة المماثلة في نطاق السوق العربية المشتركة حيث وقعت اللجنة الجمركية وشؤون وتسويق التجارة بالسوق العربية في اجتماعاتها برئاسة رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد المصرية سيد ابو القعصان على طلب موريتانيا وليمن بتجديد تطبيق البرنامج

التنفيذي بالنسبة لهذا الدراسة وضع امتيازات كل منها على حدة وتحديد الالتزامات للفترة قبل كل منها. واضاف ان اللجنة اوصت بالعمل بقلعة السلع للحظور استيرادها لاسباب دينية وصحية وامنية وببيكة الممول بها في نطاق منطقة التجارة العربية للفترة بدفعاتها بقرار من المجلس الوزاري للسوق مؤكدا على ان تطبيق السوق العربية المشتركة التي تخدم مصلحة الدول العربية يحتاج الى قرار على مستوى القمة العربية والتي تعقد في مطلع العام المقبل وتتخذ فيه القرارات اللازمة لصالح العالم العربي لدخول الاتفاقية لاتفاقية. وادار كذلك الى دامن اللجنة على تأكيد عقد ندوة خاصة بتطوير قنوات الاتصال التجاري وفرضها على تلبية التجارة العربية والمثل على توسيع مشاركة المؤسسات القطرية وقريبة.



المصدر: **الاحد صا**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات **العدد ١٩٩٩/١٩/٩** التاريخ

بعد سنوات من فشل المجلس

هل ينجح د. جويلي في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب

التجارة التكاملية وإقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة وزيادة حصة المنطقة العربية من الصادرات العالمية والتي تضاهل قيمتها لتصل إلى أقل من ٢٪ حاليا مقابل

تضخم فسادات الواردات العربية وانعكاسها سلبا على موازين التجارة للدول العربية واستمر فشل المجلس فيما يتعلق بالدخول الاقتصادي والاستثمار سواء المتعلقة بتطبيق بروتوكول التنسيق الصناعي القطاعي وقواعد وأنشطة التنسيق الإنتاجي في القطاعات الصناعية المختلفة أو ما يتعلق بتطبيق اتفاقيات المجلس لتتمتع وحماية الاستثمار أو لتسوية منازعات الاستثمار حيث لم تقدم لجان تسوية المنازعات أي من المتنازعين في نطاق الاستثمار منذ إنشائها حتى الآن كما وصل الأمر إلى جعل أغلب رجال الأعمال والمستثمرين العرب بوجود هذه اللجنة واستخدامها في تسوية منازعاتهم.

ويتم نجاح المجلس في تأسيس شركات عربية مشتركة هاضمة كبرى بروتوس أموال حكومية في أطاعات رئيسية هي التعدين والبروة

أصبحت مصر رئيسا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانتخاب الدكتور أحمد جويلي وزير الشؤون الخارجية السابق أميناً عاماً للمجلس ليقيوده خلفاً للدكتور حسن إبراهيم اعتباراً من يونيو القادم.

وجاء اختيار الدكتور جويلي في هذه الفترة الحساسة من عمر المجلس العربي لطرح تساؤلاً مهماً من جانب الخبراء الاقتصاديين والمهتمين بشؤون التعاون والتكامل الاقتصادي العربي حول قدرة الدكتور جويلي بخبراته العريضة في هذا المجال على إنقاذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من المشاكل والصعوبات العربية الخطيرة التي تعاني منها هذا المجلس طوال الـ ٣٥ عاماً الماضية من عمره والتي سببها على صمل المجلس وأدت إلى فشله في تحقيق أي من أهدافه الاقتصادية التي أقرت من أجلها.

تقرير رمضان عبد العال

وفشل مجلس الوحدة الاقتصادية كذلك في دعم

السوق العربية المشتركة كإطار مستهدف لقيام كتل اقتصادية عربية بفارح التكتلات الاقتصادية الأولية في أوروبا وآسيا وأمريكا ويضاف من قيمة المفاوضات العربي في الاتفاقيات الأولية التي تروم منذ سنوات ملتح نظام الاقتصادي عالمي جديد يفقد سياسات تحرير حركة التجارة والاستثمار وروؤوس الأموال في إطار ما يسمى بالعملة الاقتصادية وتؤكد الأحداث التي شهدها المجلس منذ تكوينه قبل ٣٥ عاماً أنه يلق عاجزاً أمام التقلبات السياسية في مواقف الدول العربية بعضها البعض خلال السنوات الماضية مما أثر سلباً في تحقيق أهداف المجلس على صعيد تنمية

وتؤكد التقارير الدورية الصادرة عن المجلس نفسه فشله في تحقيق أهم أهدافه التي اختارها مخططاً للتكامل الاقتصادي العربي والمعلقة بزيادة معدلات التجارة العربية البينية حيث ما زالت أرقام المبادلات العربية متدنية جداً وتدون حول نسبة ضئيلة من حجم التجارة العربية الخارجية تتراوح ما بين ٨٪ و ١٠٪ منذ سنوات طويلة. كما فشل المجلس في وضع صيغ فعالة للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء به مما حدا بالدول الأعضاء إلى اعتباره مجرد أثر تاريخي شاهد على فترة فوران شعاع القومية العربية خلال فترة الستينيات وبدأت بعض الدول الأعضاء به في الانسلاخ عنه بسهولة مثل الكويت ومن بعدها الإمارات العربية المتحدة لينخفض عدد الدول الأعضاء إلى ١٠ دول فقط بدلاً من ثمانية أعضاء كما كان مستطفاً لذلك عند انضمامه ليضم كل الدول العربية وهو تحقيق أهدافه.



المصدر: الاصحاح

التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٩ النشر و الخدمات الصدفية و المعلومات

المدخل المالي والنقدي للتعاون العربي من خلال انشائه صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار الا ان نطاقها محصور في مجالات شعبة جداً كما فشل المجلس في مجال دعم النقل والمواصلات وربط البلاد العربية بشبكة مواصلات متنوعة لتيسير التعامل التجاري وكذا برغم اقرار اتفاقية في قطاع القاميات الاجتماعية واعداد مشروع بطاقة شخصية لانتقال الأشخاص بين الدول الاعضاء فشل المجلس في تحقيق اهدافه الرامية الى تحقيق حرية انتقال العمالة بين الدول العربية بعضها البعض كما فشل في اقناع الاعضاء بضرورة اعطاء يسور موحد لرجال الأعمال يتيح لهم الانتقال بين الدول العربية بسهولة لتبسيط مقرراتهم حيث مازال هذا القطاع المهم والذي يربح منه المساهمة بنور كبير في دعم التعاون الاقتصادي العربي العربي يعاني كثيراً في الحصول على تأشيرات دخول الدول العربية الشقيقة. ويبقى ان نساها ماذا هو فاعل الدكتور جويلى في هذه الشركة المحملة بالكثير من المشاكل والصعاب لانتقال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من مستقيم الفشل الكبير الذي يفرق فيه منذ سنوات وحتى ليصبح منصب الامين العام للمجلس مجرد منصب شرفي او تكريم على جهوده ونياته الطيبة في دعم التعاون الاقتصادي العربي خلال سنوات تولي وزارة التجارة الخارجية المصرية.

الحيوانية والدواء والمستلزمات الطبية.. والاستثمار الصناعي الا ان الخلافات بين الدول الاعضاء بالمجلس أدت الى الانهيار الى خصخصة هذه الشركات وبيعها للقطاع الخاص ورغم طرحها للبيع منذ سنوات الا ان احداً من المستثمرين لم يتقدم لشراؤها حتى الآن كما ان بعض الدول الاعضاء بالمجلس ترفض خصخصتها وفشل المجلس على مستوى تبادل المعلومات والاحصاءات الاقتصادية في تقديم خدمة معلوماتية للاقتصاديين العرب رغم وجود مكتب مركزي للأحصاء يعمل في نطاق الامانة العامة للمجلس حتى ان البيانات والاحصاءات التي تصدر عن تقارير المجلس الدورية تكون غير مكتملة وقديمة جداً لتفقد قطاعات الاعمال العربية في رسم سياساتها التنموية والتصديرية او في مجال تنمية التبادل التجاري. ورغم انشاء المجلس لعدد كبير من الاحصاءات النوعية بلغ عددها ٢٣ احصاءاً حتى الآن بلغ في نطاقها عشرات القطاعات ومئات المؤسسات والهيئات الانتاجية والسلمية والخدمية في الدول العربية. تعمل جميعاً تحت مظلة المجلس في مجال تقديم الخبرة الفنية للدول الاعضاء بالمجلس الا ان المحسنة النهائية لهذه الاتحادات نظل محدودة في ظل غياب طموح الوحدة الاقتصادية العربية ذاتها عند اصحاب القرار السياسي العربي. واذا كان المجلس قد حقق نجاحاً محدوداً على صعيد



المصدر: السياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٤/١١

لدى وصوله الى عمان لحضور اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

الجنزوري يحدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة

■ عمان - اكد به جدد رئيس وزراء مصر كمال الجنزوري الدعوة لانشاء سوق عربية مشتركة طال انتظارها لسوء التجربة الأوروبية وذلك بالتدرج ومن خلال انظمة مناطق حرة ثنائية للتجارة.

واعت تصريحات الجنزوري لدى وصوله الى عمان لعم في زيارة رسمية تستغرق يومين يدرس خلالها اعمال اللجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة الى جانب نظيره الأردني فايز الطراونة.

وقال الجنزوري ان الأردن ومصر يسمعين الى لقائمة منطقة حرة للتجارة على غرار اتفاقيات ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس ولبنان وصولا الى انشاء سوق عربية مشتركة.

ويعد ان بين ان الطرق والوسائل لاقامة سوق عربية مشتركة لم تكن صحيحة في السابق كما هو الحال بالنسبة للتجربة الأوروبية اكد الجنزوري على ضرورة التخرج في تنفيذ هذا المشروع باعتباره انه للخروج الحقيقي لمواجهة التحديات الوجودية على الساحة الدولية.

واعتبر رئيس وزراء مصر ان الدول العربية بخلاف أوروبا حاولت التفرز مباشرة الى انشاء السوق بعيدا عن الاعداد والتجهيد المتمثل بالقائمة مشاريع مشتركة ثم مناطق حرة للتجارة واتحاد جمركي ثم تكامل اقتصادي تحت اسم السوق المشتركة.

يشار الى ان الأردن أبرم هو الآخر اتفاقيات مشابهة مع دول عربية عدة في إطار التجهيد لانشاء سوق عربية مشتركة وهي فكرة ولدت في مطلع الستينات لكنها اصطفت دلتها بمقاييس سياسية وايدولوجية واقتصادية.

من جانبه اكد رئيس وزراء الأردن ان لقائمة مناطق حرة بين البلدين ستكون احد اهم نهجيات اللجنة المشتركة التي يتضمن جدول أعمالها ١٣ اتفاقا وبرنامجا مشتركا على رأسها اتفاق للتبادل التجاري الحر.

ومن المقرر ان يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في يناير المقبل بالاعتماد على مبدأ التدرج في رفع نسب الاعفاءات الجمركية وصولا الى تجارة حرة في غضون ستة أعوام.

ويحسب للتقديرات الرسمية يعمل للوزن التجاري بين البلدين لصالح مصر التي صدرت للأردن سلعاً بقيمة ٣٩ مليون دولار للعام ١٩٩٧ مقابل واردات أردنية بقيمة ٢١ مليون.



المصدر: الأهل ام العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/١٢/١٩٩٩

التعريف الخليجية وزراء انسحاب الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادية

القاهرة - معاهد الزاين - فؤاد - سيرة الجندی

في خسارة جديدة لجهوده الرامية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة موحدة تجمع كل العرب، انطقت دولة الإمارات عن انسحابها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دون أسباب معلنة. وقال ممثلون في الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة: إن هذا القرار مبادئ لدولة الإمارات العربية، ورفضوا التطبيق عليه.

ويعد الانسحاب الإماراتي من المجلس هو الثاني بالنسبة لدول الخليج، حيث انسحبت الكويت من قبل في عام ١٩٩٠، وبهذا الإجراء يظل المجلس شاملاً من دول الخليج ليضم ١٠ دول عربية هي: مصر وسوريا والعراق والأردن وفلسطين والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن.



الشيخ مكيوم بن راشد

ربطت بعض المصادر الاقتصادية انسحاب دولة الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادي، كخسر دولة خليجية عضو بالمجلس بقرار قمة الرياض الذي اقتره قادة دول مجلس التعاون الخليجي يوم الاثنين الماضي، الذي تضمن تطبيق نظام توحيد التعريفات الجمركية بين دول المجلس عام ٢٠٠٥، وذلك تمهيداً لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

وأوضحت المصادر أن قرار تأجيل تطبيق توحيد التعريفات الجمركية في دول الخليج إلى عام ٢٠٠٥ يحد أن كان من اللحد إتمامه في شهر مارس عام ٢٠٠١، جراء نتيجة للتزاملات الاقتصادية وبعض النظم المالية التي كانت تحول دون تطبيق في الفترة الممتدة في القمة الماضية ليجلس دول المجلس، ومن بينها الإمارات

وأشار المصدر إلى أن دولة الإمارات كانت العضو الوحيد من دول مجلس التعاون الذي ظل متمسكاً بعضوية المجلس الاقتصادي للجامعة العربية، إلا أن عدم إقرار أي تقدم تجاه تحقيق أهداف المجلس، بالإضافة إلى هيئته، وكذلك انسحاب بعض دول الخليج التي كانت منضمة إليه، بالإضافة إلى عصر مهم، وهو التوجه الخليجي بالإسراع في إنشاء السوق الخليجية المشتركة، يعد أن استجابت السعودية ودول الخليج لحظ دولة الإمارات بتخفيض التعريفات الجمركية الموحدة إلى ٧,٥٪ في مواجهة الطلب السعودي برفعها إلى ١٠٪ كانت أهم أسباب الانسحاب.

وراجع المصدر قرار الانسحاب إلى اجتماع مجلس الوزراء الإماراتي برئاسة الشيخ مكيوم بن راشد آل مكتوم - رئيس الوزراء - يوم الاثنين قبل الماضي. وهو الاجتماع السابق لقمة مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل دولة الإمارات فيه رئيس مجلس الوزراء الشيخ مكيوم نيابة عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإعلان قرار الانسحاب من مجلس الوحدة الاقتصادية في حال إقرار قمة قادة الخليج للمطالبة الإمارات لتوحيد التعريفات الجمركية.



المصدر: الأكرام العرب

التاريخ: ١٩٩٩/٤/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انشيء عام ١٩٦١ وراسه د. حسن إبراهيم، وهو أردني الجنسية، وتنتهي رئاسته المجلس في يونيو عام ٢٠٠٠ بعد التجديد له في يونيو ١٩٩٨ لمدة ثلاثين، لفترة رئاسته استمرت ١٠ سنوات وتأتي هذه الخطوة في ظل ترافق من الدول أعضاء المجلس لانتخابات قائمة على منصب الرئيس، وضع لها حتى الآن د. سلطان أبو عبيد وزير الاقتصاد المصري، وشالف علي الجميل - وكيل وزارة الخارجية اليمنية للشئون السياسية - وصبيها بن السناون، فإن الأزمات المالية تعصف بمجلس الوحدة الاقتصادية، حيث يعاني موظفوه عدم صرف رواتبهم لمدة تزيد على عامين، علاوة على تدخل بعض الجهات والمؤسسات العربية والدولية والخاصة تكاليف مشاركة المجلس وإقامته لأي نشاطات أو ندوات خلال السنوات السابقة. عتب نقل مقره من عمان إلى الأردن إلى مقره الدائم في القاهرة بعد عودة الجامعة العربية إلى مقرها في مصر.



المصدر: **النهر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ١٢ / ٢١

الأمين العام للاتحاد:

صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة



م. هشام الحداد

وإستثمارات وشركات خدمات والأرتقاء بمستوى صناعة المعارض والمؤتمرات إلى المستويات العالية ونقل الخبرات الدولية من خلال الشركات والمشروعات المشتركة أو من خلال

التدريب والاحتكاك الدولي كسباً تتركز منه الاستراتيجية على تعريف المستهدف العربي بالمنتج العربي سلمياً أو خدمات حتى يعتاد استهلاك العربي أن يطلب ويستخدم السلع والخدمات العربية ويتطور

المنتج العربي سلمياً أو خدمات الوصول إلى مرحلة المنافسة أو التميز على مستوى الجودة أو السعر من خلال الاحتكاك الدولي والمبادلة في المعارض المشتركة داخل فضاءين عربيين أو خارجه وكذلك للسلامة في تنظيم التفاعل والتفاعل بين الكيانات العربية المختلفة الإنتاجية والتسويقية والمالية والنموية والاستثمارية وهنا يقول الأمين العام للاتحاد إن المسار الطبيعي لتدعيم السوق العربية المشتركة هو إقامة منطقة تجارية حرة وتطورها إلى اتحاد جمركي مع التوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة ونهية التماح لزيادة حجم التجارة العربية البينية وذلك فإن المدرك الأساسي لكل هذه المسارات هو اقتناع المستهلك العربي بالمنتج العربي واقتناع المستثمر العربي بالمنتج العربي ومن هنا نرى أن الوصول لهذه الأتقان لا يمكن أن يتم إلا من خلال صناعة قوية ومتطورة للمعارض والمؤتمرات بمستوياتها الدولية

الأمين العام للاتحاد العربي للمعارض والقرى العام للاتحادات العربية للتخصصات التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية يرى أن نشاط المعارض والمؤتمرات يدرج تحت بند تجارة الخدمات التي شهدت نمواً كبيراً إلى حيث تجاوز إجمالي الناتج المحلي للدول العربية حيث زادت من ٢٠٠ عام ١٩٨١ إلى حوالي ٢١٩ عام ١٩٩٦ بالرغم من استمرار العجز التجاري للخدمات في حدود ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٦.

ويرى الحداد أنه إذا كان حجم الاتفاق السوري على نشاط المعارض بالمنطقة العربية في حدود ١٠ مليار دولار إلى ذلك الرقم يزيد ٢٠٪ من إجمالي الناتج الداخلي على هذا الجناح الحيوي، لذلك فإننا يجب أن نعترف بضعف الكيانات الداعمة في قطاع الخدمات في كل الدول العربية وذلك بسبب عدم تمتعها بالمرافق التكنولوجية إلى جانب ضعف القدرة المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات على عرض وترويج خدماتها في الأسواق المالية.

ومن هنا نرى دور صناعة المعارض والمؤتمرات العربية في عرض وترويج الخدمات العربية في الأسواق المالية من خلال المعارض والترويج للتأشيرة الجماعية مثل السياحة والتعلم والأدلة والترويج والافتح والبريد والتمويل والبنوك والتأمين أصبحت المنطقة العربية تلك. كما يقول م. هشام الحداد. أكثر من ١٨٠ معرضاً متخصصاً عالمياً وحوالي ٥٠ معرضاً دولياً تنظم بواسطة شركات عربية متخصصة بالإضافة إلى بعض الهيئات الحكومية والوزن العربي

ولذلك كانت مشاركة الاتحاد العربي للمعارض في مؤتمر الاتحاد العالمي بمباني قد تمت في إطار إستراتيجية واضحة لصناعة المعارض الداعمة بالمنطقة العربية والتي تركز على الوصول بصناعة المعارض والمؤتمرات العربية إلى تكمين أمد اعتمد الاقتصاد العربي وفعالية صناعة المعارض والمؤتمرات العربية والمحافظة على مخرقاتها من أنشطة ومنظير ومراكز



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠١ / ١ / ٣

للشعر والخدمات الإعلامية والمعلومات

المتحدث الرسمي للجامعة العربية:

منطقة التجارة الحرة هي السبيل الواقعي للأمن الاقتصادي



سليمان طه حاتم

منطقة تجارة الحرة العربية ستكون الحجر الأساسي للتكامل الاقتصادي العربي على مشارف الألفية الجديدة. هذا ما أكد المتحدث باسم الجامعة العربية ومستشار الأمين العام حديث باع عدد الدول التي وقعت على اتفاقية تحرير التجارة العربية البنية ١٤ دولة ويتوقع أن تسارع باقي الدول لتدويع حديقها لان مشروع المنطقة الحرة هو السبيل الواقعي للأمن الاقتصادي العربي وفي إطار تفعيل منطقة التجارة الحرة فإن الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام للجامعة قد وعدت بمسئولية لرؤساء ووزراء الحكومات بالدول العربية بتكليف مهم سرعة قيام الجهات المعنية بدورهم بتيسير إقامة هذه المنطقة من خلال الالتزام بالجدول الزمني للأهداف الجمركية وإيضا بالالتزام بالقيام بالعمليات التي تم الاتفاق على تسريع تنفيذها فيما بين الدول العربية وتوابعه للتشاور طبع حاتم في ١٩٩٧، إجراءات جديدة تبذل من أجل سرعة تنفيذ برنامج اتفاقية التجارة الحرة التي تم إقراره عام ١٩٩٧، والذي أكد إقامة تلك المنطقة مع اندماج السلع والخدمات ذات للنشأ العربي بنسبة ١٠٠ سيوا وهذا يعني انه في عام ٢٠٠٠ ستصل نسبة التخصيفات الجمركية في ٨٠ وتكون هناك تدابير من استكمال تنفيذ للشروع الذي وعدت في اتفاقية السوق المشتركة التي دعا إليها الرئيس مبارك وشيخ زايد بن شريكات الأمين العام للجامعة سيكون لها تأثير كبير على إوضاع الاقتصاد العربي خاصة جهود في إيجاد التوصل بين حركة القطاع الخاص وبين الجهات تنفيذ منطقة التجارة الحرة من خلال تشجيع أنشطة اتحاد رجال الأعمال العرب الذي أقر في عمان في ١ يناير عام ١٩٩٨ دخول رؤيته لمعالمات العرب مع التكتلات الدولية قال في ذلك يربط بما حدث في العالم من تغيرات حيث شهد عام ١٩٩٠ انهيار النظام الشمولية ونشأ تلك الاتحاد السوفييتي مما ترتب عليه إقامة نظام عالمي جديد تسيطر عليه التكتلات الكبرى في ظل نظام الحرة والتي لم يعد من الممكن للدول العربية أن تعمل في هذا النظام العالمي فإحدى أولئك الذين يتعين على تلك الدول أن تنظم من إجراءات نظام الدولة وتكامل من سايته ويؤكد يصبح إقامة التكامل الاقتصادي العربي، ضرورة وليس ترفا



النشر والقنوات الإعلامية والمعلومات

أحوال عربية

الوضع العربي المشترك

مازالت القوات مبعثرة لمجدد عن وجود أو قرب وجود سوق عربية فكل حوام حتى الآن من خطوات على هذا الطريق هي الأمل من قيام منطقة تجارة حرة من خلال برنامج التفاوض الاقتصادي في محور وتسمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم بمقتضاء تدعيم التجارة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر للأثر بشكل شروعي خلال خمس سنوات وهذا تنفيذ البرنامج اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ بتخفيض هذه الرسوم بنسبة ١٠٪ وفيه لفترة أي فترة السنوات الخمس تقديرات لاصلاح المساهمات الوطنية الدرسه لراسه نفسها لراجه المانه

وأقرت ١٤ دولة عربية تطبيق هذا البرنامج التفاوضي

وبلأن الله سبحانه مشكلة التجارة الحرة خطوة أخرى أكثر تقدماً على طريق التكميل الاقتصادي هي إقامة اتحاد جمركي.

وفيه الخطوة هي الممثل المصافي للسوق المشتركة ولذا توافرت الأرقام السياسية والظروف الموضوعية يمكن البدء في إقامة الاتحاد الجمركي خلال فترة السنوات الخمس المحددة للاداء الرسوم الجمركية. أي دور حاجة للاحتلال حتى نهاية هذه الفترة.

ومن الصعب التنبؤ بمرور الخطوة التالية لعمالي التأسيس مقتداً بين التمهيدات الدول العربية فهناك دول تبنى سوق الاقتصاد الحرة وهناك دول أخرى تتأخر وتواجه الاقتصاد المركزي في التخطيط والتوجه الاقتصادي

الوجه وتطلي فترتي الترويج على حركة المبادرات الاقتصادية المتعددة والوضع القوي الجمركية وغيرها وفي إطار من التأسيس. تتخلف الدول العربية من حيث مستوى النمو الاقتصادي وتأخير الكوادر الفنية والمهنية للمرة ويسلوى كالكمة الإلزامية.

وعدم التماس بين اقتصاد الدول العربية لا يعرف الظروف المطلوبة أو المشتركة وهذا الواقع سيؤثر على الخططين العرب معروضة الاتحاد على دول عربية متحالفة أو متجانسة. أو تربية من التأسيس لتكوين توافر سوق عربية مشتركة. على أن يتضمن برنامج العمل وجود خطط لمساعدة الدول الأقل مواءماتاً للاقتصاد إلى هذه الحقن وبعده لخطه لاسماع وهي أنه لا يمكن الحديث عن وجود سوق محلية إلا إذا توافرت حرية لشغال السلع والخدمات والمهنة ورأس المال

وأما حاليه الحديث عن سوق عربية مشتركة مساوية بظروف تحول دول تحقق مثل هذه الحرية لتتفاد السلع والخدمات والمهنة ورأس المال.

فطوبى الدول العربية. أوجدت العديد من الفوارق. لحدوث التي تتكاثف الكوادر الفنية للمهنة والمهنة الماهرة. تدان من نسبة مهلة عالية والدول التي يتوافر بها الفوارق المالية كجيرة تملأ من الكلفة السكانية للحدود.

وهذا تثير الخلاف من تدفق لاصلة وتكثر منا تنهيه ظروف الدول التي تتكاثف رأس المال فيما أو لتستمر حرية انتقال المال بين الدول العربية. وماثل هذه القضية تواجبه لتتفاد رأس المال فالتأخر من تيسار بداية تطل براسها باستمرار.

وبالنسبة لمركبة انتقال السلع والخدمات وهي الدول التي تحقيق تثير مشكلة لأن نسبة كبيرة من الدول العربية تنتج لاصلة متجانسة وهي عالم يتحرك على طريق الاتصاف والتكامل سواء بين الشركات الكبرى أو الدول خالصة الاقتصادية لا يمكن أن يتجلف العالم العربي أيا كانت المعايير ولا دفع لائن تيمشاً يتخلفا.

عبد مياش

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٨



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٧ / ١ / ٢٠٠٠

للشهر والأحداث الصحفية والمعلومات

الجمهورية تقول

السوق المشتركة.. أمنية عربية

« تسعى مصر مبارك إلى إنشاء قاعدة صلبة لخدم التكامل الاقتصادي على المستوى العربي.. لتستفيد الأمة العربية من مواردها الشاحنة - الطبيعية والبشرية - لتحقيق مكانتها المستحقة ضمن المنظمات الإقليمية والعالية خلال القرن الجديد ولتزيد المساحة للتجارة البعيدة العربية لأن ذلك ينعكس إيجابياً على الاستثمارات داخل الدول العربية.. ويؤدي بالطبع إلى زيادة معدلات التنمية في كل دولة على حدة.

« ويذكر الجميع أن مبادرة الرئيس حسني مبارك لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة.. والجهد الكبير الذي بذله الديبلوماسية المصرية.. واستجابات له الدول العربية - في بيت العرب - الجامعة العربية قد أدى إلى دخول مشروع المنطقة العربية الحرة حيز التنفيذ.. بحيث تتساقط الحواجز والقيود الجمركية على مدى ١٠ سنوات بنسبة ٧٠٪ كل عام.. وها نحن ندخل العام الثاني.. الأمر الذي يحتاج إلى تقييم الجدية ودعم إيجابياتها.

« وفي هذا الإطار جدد دعايف عبيد رئيس الوزراء موفد مصر المبدئي لدعم التكامل الاقتصادي العربي عندما أشار بوضوح إلى احتفالية جامعة القاهرة بمصر والألفية الجديدة إلى أن برنامج الحكومة يتضمن تسويق رفع الحواجز التجارية مع الدول المجاورة لخلق سوق كبرى وقوية.. تستوعب الأموال المصرية والعربية خاصة وأن مستقبل التنمية يرتبط بالتغيرات والتحولات التي يشهدها العالم.. ولا يمكن لدولة ما أن تحقق نهضة كبرى دون الأخذ بالاعتبار أن العالم قد أصبح قرية كبرى.. وإن من أهم دروس القرن الماضي أن التكتلات والكيانات الإقليمية قد ارتبط نجاحها بمدى تخلصها من الحواجز والتريد ولابد من إتاحة الفرصة لتدفق الابتكارات من الداخل والخارج.. بشرط الانتباه للظروف والعوامل الموضوعية.. التي ينعز بها التكوين الاقتصادي والعمراني والسكاني للأمة العربية.. وكذلك أن تستوعب القاعدة الأساسية للتنمية أحدث التغيرات العالية وفي مقدمتها نقل التكنولوجيا وإيجاد قاعدة للمعلومات.. فعالة ومفيدة عند التخطيط والتنفيذ.. وإن تمكك الدول المتأخرة للعصر الجديد.. وتشير على سبيل المثال إلى برنامج الحكومة للتخلص من الأرشيف الورقي.. إلى الأرشيف الإلكتروني.. أكثر فائدة.. والأمل حتماً خلال ٥ سنوات ومعالجة الأجهزة التي تمك الآليات والخبرة القائمة.

« إن السوق العربية المشتركة.. التي عاد الحديث عنها بقوة.. هي أمنية ل مواطني مصر من المحيط للخليج.. وهي ورقة عربية رابحة.. في الصراع الحضاري الذي تخوضه الأمة العربية وحسن الوقت بالإسراع في التنفيذ.. طاماً وضعنا أقدامنا على أرض المنطقة العربية الحرة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ / ١ / ٢٠٠٠

النشر والمعلومات والأجهزة والمعلومات

بدء أعمال لجنة المعلومات الجمركية العربية:

٧ دول تقرر خفض الجمارك بنسبة ١٠٪

كتبت - إيمان مصطفى:

وبلغ أسس بقرار الأمانة العامة بجامعة الدول العربية لوزراء التجارة ووزراء الجمارك في الدول العربية وبمشاركة المكتب الاتليقي لخدمة الجمارك العالمية لشبكة شمال أفريقيا والمغرب العربي والأسس والأوساط. وبمصر مسئول الأمانة العامة بل هذه الأجتماع سيبحث عددا من البنود المهمة والتي من أهمها بناء اتفاقية التي يتم بتوقيع أعمال الاجتماع السابق القوة وتوقيع أعمال لجنة المعلومات الجمركية بالإضافة إلى نتائج أعمال لجنة التنسيق بين الترميمات العربية لبروجات النظام النسق وأحداث أن من بين بنود الاجتماع اجتماع أيضا مقابلة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى نهاية عام ٩٩ وبمصر المغرب الحالي لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تم حتى الآن خفض الجمارك على السلع العربية المتداولة بين الدول العربية حتى آخر عام ٩٩ بما سيسته ٢٠ / ٢٠. كما أقرت ٧ دول من إجمالي تخفيضها ١٠ / ١٠ للعام الحالي والأرقام المعلقة دون الحاجة إلى إصدار تعميم جديد كل سنة وإلى مجال الاستشارات. لثبات للتقدم إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقرارات في فترة سبتمبر للقرارات على عدد من الإجراءات التي تقوم استخدام الاستشارات في الضيق المحدود ولعدد مسند من السلع ووافق سنة زمنية تقدر بثلاث سنوات تنتهي عام ٢٠٠٢. وقد تم إعداد قواعد بيانات خاصة ببيانات صلاحيات ووزارات الدول العربية ولجنة صلاحيات كل دولة من الدول الأعضاء إلى العالم وفي مجال التبادل والتجارة (التجارة) بين الدول العربية. من المقرر أن تعقد اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ الاتفاقية اجتماعها لدراسة إعداد الصيغة النهائية لضمان المبالغ المستحقة قانونا من جرد. صلاحيات الموردين وتعمل دور اللجنة في دعمهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع نظام في النموذج الترتيب.



النشر والتأهات الإعلامية والمعلومات

المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ١ / ٢٧

في ختام أعمال المؤتمر العربى لتجارة الخدمات

إدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة

كتبت - وفاء البرادعى:

طالب خبراء الاقتصاد والتجارة العرب بإدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة، كاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى. جاء ذلك في ختام أعمال المؤتمر العربى الرابع الذى دعا إلى إعداد استراتيجية عربية موحدة تستهدف مزيدا من التحرير في تجارة الخدمات وتحديد مدى تمله مع القطاع العمسى وشكل للانضمام العربى الدعم والحماية الكافية له، وعدم موافقة الدول العربية التى اسمى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وترضى التباين في مستويات النمو الاقتصادى لكل دولة عند تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات الجاتس .

وخلال جلسات المؤتمر عقد في ارباش حول اتفاقية تجارة الخدمة وأثرها في الاقتصاد العربى دعا المشاركون إلى ضرورة الاستفادة من خبرات بيوت الخبرة العربية لتقديم المشورة الحكومات العربية حول أثر تحرير التجارة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول العربية وأوصى المؤتمر بمقدد اجتماعات دورية ومنظمة بين المنظمات والاتحادات العربية المعنية بصناعة الخدمات والجمع العربى للمحاسبين القانونيين والمنظمات الدولية ومشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد) لآلية تجمع

عربى لصناعة الخدمات وتسهيل دوره لتسهيل مواءم المعايير العربية استعدادا لجولة المفاوضات القائمة لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

وأشار المشاركون إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية باعتبارها القطاع الرئيسى للتدنيا وخاصة في قطاع الخدمات حيث تصل مساهمتها في هذا القطاع إلى نحو ٨٠٪ ومن ثم فإن أهمية يمكن استيفاء الأرباح من خلاله لتحرير مدى الفائدة الاقتصادية من تطبيق التجارة الإلكترونية في الدول العربية مطبقين المعايير العربية بالإسراع في الاعتراف والفائدة الإلكترونية والتدابير الإلكترونية وتأثيرها فربس لاستخدام شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) بصورة اقتصادية وبمعالة في جميع المؤسسات العربية إلى جانب فتحها للأفراد.

وفي مجال المحاسبة أكد المؤتمر أهمية الإسراع في اعتماد المؤهل المحاسبى بين الدول العربية ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية التى اقترتها لجنة الأمم المتحدة، مما يبعد الطريق للدول العربية بأن تتحول إلى دول مصدرة للخدمات وأيسر مستوردة لها.

وفى هذا الصدد أشار السيد خليل أبوغزالة رئيس الجمع العربى للمحاسبين القانونيين إلى أن للجمع حدد مناهجه وفق المعايير الدولية في مجال تجميل المحاسبين، حيث وصل عدد الطلبة المسجلين في الجمع إلى نحو ألف طالب منها بأن للجمع قد أصدر كتابين باللغة العربية الأولى خاص بالمعيار المحاسبية الدولية والثانى للمراجعة.



المصدر : الأهرام

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٧٤

لجنة المراقبة التجارية العربية تبدأ أعمالها فدا بالظاهرة ضرورة تطبيق قواعد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة

كتب - محمد ميروك:

بدأ فدا بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاجتماعات لجنة المراقبة التجارية للجامعة والمختصين برئاسة الأمين العام، بحضور مصدر مسئول بالادارة الاقتصادية للجامعة العربية، وكان لجنة المراقبة التجارية وهي لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى شخصي لاجتماعها لبحث معالجة الضرائب والرسوم ذات الأثر المتبادل في إطار منطقة التجارة الحرة. وقال أن اتفاقية تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية قد عرفت الرسوم والضرائب التي تختلف عن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة ولا تخضع لها السلع المنتجة في الدول الأطراف أي كان اسم هذه الرسوم ويكون الهدف من فرض هذه الرسوم والضرائب أيها الأخصاء. وأشارت الدراسة التي سبقها صندوق النقد العربي في الدول العربية التي مستخدمون يمين إلى أنه يجب تطبيق القواعد والأسس الواردة في الاجتماعات التي ستعقد في منطقة التجارة الحرة في معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بالموارد للنشأ والواصلات والمزايا والاشتراكات القومية للصحة والأمنية والرسوم والضرائب المحلية التي قد تأخذ شكل رسوم خدمات بصفة متروكة من قبل الدولة وليس كخدمة فعلية حتى لا يكون الهدف من إيجاد رسوم جمركية بدلة. وأوضحت الدراسة أنه من حق كل دولة فرض رسوم خدمات بشرط أن تكون قيمتها فعلية ولا يتم فرضها كخدمة متروكة. وسيقدم المشاركون في الاجتماع اللجنة بتصنيف الرسوم والضرائب وفقا للخصائص للكل لها في البرنامج التنفيذي.



للنشر والتأليفات الإعلامية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠٠

مؤتمر بأبوكس يطالب بإدراج تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

كتبت - إيمان مصطفى:

دعا مؤتمر أثار انطلاق التجارة في الخدمات على الاقتصاد العربي إلى العمل على تبنى رؤية عربية مشتركة لاستعدادا لاجولة المفاوضات الجارية في مجال تجارة الخدمات لتحرير التجارة. وطلب المؤتمر، الذي عقد في أبوكس بدعوة من خلال أبوغزالة رئيس الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، بإدراج التجارة في الخدمات ضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وذلك من خلال تحديد القطاعات الخدمية ذات الأهمية المشتركة بين الدول الأعضاء، على أن يبدأ العمل على تحرير التجارة فيها. يهدف المؤتمر كذلك إلى تبادل الدول العربية بوضع معايير مشتركة ووحدة للمؤهلات المهنية لوكالة متطلبات اتفاقية تحرير التجارة من الخدمات ودعا إلى الاستفادة من خبرات بيروقراطية الخبرة الخاصة العربية لتقديم المشورة للحكومات العربية حول تحرير التجارة وإثرائها على مختلف قطاعات الاقتصاد والتكبد على الحاجة لإقامة هيئة تيسيرية دائمة بين الحكومات العربية لأغراض تتناقض مع المنطقة العربية للتجارة.

وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية أوصى المؤتمر بالاعتماد الاعتبار الأممية المتزايدة للتجارة الإلكترونية والقوائم المؤكدة التي تنتج عنها وذلك بإجراء فحص عاجل لعملية التجارة الإلكترونية وخطتها في الدول العربية محددين عناصر القوة والضعف والقدرات والمخاطر وذلك على طلب من الحكومات العربية لقيادة دور فاعل وتنظيم وتطوير التجارة الإلكترونية ووسائلها في الخدمات العربية والأسراع بالاعتراف بالوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كخطوة أولى لعملية تكثيف تدريجات الدول الأعضاء لبيئة التجارة الجديدة وتوفير فرص استخدام الانترنت بشكل اقتصادي في المؤسسات العربية وكذلك توفيرها للأفراد وقد شهد المؤتمر الذي انطلق على مدى يومين على التحضير لاجتماعات تأسيسية واستباقية للمنظمات والائتمارات والهيئات العربية المعنية بمساعدة الخدمات على مختلف ادوارها بهدف إقامة تحالف عربي لصناعة الخدمات وكان دوره الأساسي دعم مواقف الحكومات العربية فيما يخص معايير ضمان الخدمات التي بدأت الآن بموجب اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٩ / ٢

للشعر والخدمات الاجتماعية والمعلومات

وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الأزمات إزالة معوقات تنمية منطقة التجارة الحرة

كتب - نصر زعلوك

يناقش وزراء الاقتصاد العرب في اجتماعهم يوم الأربعاء المقبل منطقة التجارة الحرة الكبرى والمخيمات التي تكثر في تنقلها، بالاضافة الى العلاقات الاقتصادية العربية مع الصين.

وصبح عبدالرحمن السميجاني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية للأهرام بأن الدورة المقبلة التي من المتوقع أن يشارك فيها ١٤ وزيرا للاقتصاد، بالإضافة الى ممثلي الدول الأخرى ستناقش أيضا جميع الجوانب المرتبطة بتحرير التجارة العربية سواء الرسوم الجمركية أو غيرها والاستثمار في الدول التي أسقطت الشريطة الثالثة من الرسوم الجمركية ذات الأثر للمثل، وكذلك التطلب على الدول غير

الجمركية. وأكد السميجاني أن التخليص الجمركي بين الدول العربية المرافقة عليه، والتي وصلت الى ١٤ دولة عربية بلغ ٢٠٠ على السبع ذات المنشأ العربي وأوضح أن الدول العربية ليس لديها قواعد منشأ تفصيلية للسلع حتى الآن ومازال الاجتهاد مملوفا، والطوب خلال الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تلتقي على مستوى عال لتمتين وترسيخ مفهوم منطقة التجارة الحرة وقال إن باقي الموضوعات المبرجة على جدول أعمال المجلس ستجلب لدورة سبتمبر المقبل على أن يتكفي خلال اجتماع المجلس يوم الأربعاء المقبل لمناقشة منطقة التجارة العربية الكبرى، مشيرة الى أنه سيعقد المجلس يوم الاثنين المقبل اجتماعا على مستوى الخبراء والمندوبين لإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري.



المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٨ / ٢ / ٢٠

مندوق النقد العربي يطالب بالوضوح

عند فرض الرسوم والضرائب

دول منطقة التجارة الحرة خفضت ٢٠٪ من الرسوم الجمركية

وفرضت ضرائب تجارية جديدة

كتبت أميمة كمال:

عُام ثالث يُضاف إلى منطقة التجارة الحرة العربية مدة الأيام بعد أن رفضت أولى لفتاتها عام ١٩٩٨ وإذا كانت معظم الدول العربية قد سارعت بأحطار جامعة الدول العربية بأنها قامت بتطبيق التزاماتها طبقاً للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة، وتبشر فيه المستثمرين بأنها قامت بتخفيض ٢٠٪ من التعمير الجمركية لديها كما يقضي البرنامج، ولكن ما لم تقله بعض هذه الدول أنها فرضت رسوماً وضرائب أخرى مماثلة تحت مسميات مختلفة . فجميع الدول العربية فرضت هذه الرسوم باسمائها البومين والسعودية ومصر وقطر والكويت.

وطالب مندوق النقد العربي الدول العربية والوضوح والشعافية عند فرض الرسوم والضرائب الجمركية حتى لا يفاجأ التجار والصانع العربي بالرسوم مما يجعله لا يستطيع حساب تكلفة الاستيراد والتصدير أو تلمين ثمن البضاعة عند الصعود بين الدول العربية

وفي دراسة أصدرها المندوق

العربي يطالب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية انصار إلى أن بعض الدول العربية تفرض رسوماً مماثلة للتعمير الجمركية بهدف تعويض النقص في إيرادات الخزينة وفي بعض الأحيان تكون الضريبة على السلع المستوردة ومنسب موحدة تتقارب من متوسط نسبة التعمير الجمركية المطبقة على السلع . وهذه الرسوم تفرض في دولة مثل ليبيا تحت مسمى «ضريبة النهر الصناعي العظيم» وفي السودان لفرض «ضريبة الدوا» كما تفرض تونس ضريبة مندوق تسمية القدرة التنافسية.

كما تفرض المغرب ضريبة الاقتطاع الجشاش عند الاستيراد، وإشار إلى أن معظم هذه الرسوم كانت تفرض لمواجهة حالات مؤقتة إلا أن الدولة تستمر في جبايتها وتصيب جزءاً كبيراً للتعمير الجمركية

وأفتقد مندوق النقد العربي بعض أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول الأعضاء على الواردات من الخارج، والتي لا تفرض في الدول نفسها على المنتجات الوطنية المثلثة وذلك لأنها مخالفة لمبدأ المعاملة الوطنية. ويعدو المندوق إلى الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة الذي ينص على المعاملة الوطنية للسلع العربية.

وأشار مندوق النقد العربي إلى أن بعض الدول العربية تفرض رسوماً على خدمات الاستيراد وفي أحيان كثيرة تكون قيمتها أعلى من التكلفة الفعلية للخدمة المقدمة. وستكون دراسة مندوق النقد العربي على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته ٦٥ على المستوى الوزاري، سيعقد في القاهرة يوم الأربعاء القادم وتستمر اجتماعاته يومين.

وسوف يبحث الوزراء في اجتماعهم متابعة تنفيذ الدول الأعضاء للبرنامج التنفيذي والمقبات التي تعترض تنفيذ إقامة المنطقة الحرة العربية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السوفيسد

التاريخ : ٦ / ٢ / ٢٠٠٠

«الأربعاء».. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمتابعة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية

دولة شغل سؤالا استراتيجيا واسعة يولد عدد سكانها على ١٧١ مليون نسمة ويملو سطر بطل اقوى حوالى ٢ الاف دولار امريكى وقوة انتاجية يزيد قيمة انتاجها المالى الاجمالى سن ١٧ على ٥١٥ مليار دولار امريكى. وبسبب ان حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة تشكل الجزء الاساسى من التجارة العربية الجنوبية الفارسية والتجارة العربية الجنوبية حيث تزيد قيمة صادراتها على ٩١٪ مليار دولار امريكى الى حوالى ٩١٪ من قيمة الواردات العربية الاجمالية. وأشار الى ان مجموعة الجابكتاه تسيطر على ٩٦٪ من الواردات العربية العربية و ٩١٪ من الصادرات الجنوبية موضحا ان الدول التى لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ ثمانى دول هى جيبوتى والصين والصومال والفلبين وجنوب القمر وموريتانيا واليمن والجزائر.

مدراء الجمارك فى الدول العربية وقواعد المنشأ وتقرير لجنة المتابعة. صرح الأمين العام للمساعد للشؤون الاقتصادية جعفر حمن السمينانى بأن المجلس الاقتصادي سيعقد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما تم تحقيقه من خلال التخفيض التدريجى على كافة السلع العربية بنسبة ١٠٪ سنويا وصولا الى منطقة حرة عربية كبرى للتجارة كخطوة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة مهيأا الى ان منطقة التجارة الحرة الكبرى انضمت اليها ١١ دولة عربية حتى الآن ولم تخفيض جمارك بعضها بنسبة ٢٠٪ بواقع ١٠٪ سنويا وصولا الى منطقة حرة بعد ٧ سنوات.

اوضح منصور مسئول بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ان مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى البالغة عددها ١١

تبدأ بتقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الأربعاء القادم اجتماعات الدورة ٦٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعى العربى الذى سيعقد على مستوى وزراء الاقتصاد ولدى يومين للجنة البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية ومنافسة التحرك الاقتصادى العربى. يتابع المجلس التقرير المقدم من لجنة التنفيذ والامانة حول ما تم تحقيقه من جانب الدول العربية طبقا للبرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجيا من مصروفات التطبيق. وأشار المجلس بنتائج جهود لجنة الممارسات التجارية التى تعنى بتطبيقية التبريد غير الجمركية فى التجارة العربية البينية. وتقرير لجنة موضوع الامتيازات والتميز فى الممارسات الجمركية ذات الأثر المباشر والرسوم الجمركية فى الزراعة وتقرير وموضوع الزونمة الزراعية وتقرير



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٨ / ٢ / ٧٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجلس الاقتصادي العربي يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة

كتب عماد المويضي

بدأت أمس في مقر جامعة الدول العربية اجتماعات الدورة العادية الخامسة والستين للجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المندوبين الدائمين للدول العربية الأعضاء في الجامعة برئاسة ممثل العراق وبمشاركة وكلاء وزارات للثقافة والاقتصاد والتجارة في الدول الأعضاء وذلك لاعداد جدول أعمال للجلس على المستوى الوزاري غدا. وصرح السفير عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية بأن هذه الدورة للجلس الاقتصادية والاجتماعي مخصصة بالكامل لمناقشة ومعالجة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تم اتخاذه من إجراءات وفقاً للبرنامج التنفيذي ومدى التزام الدول العربية بالتنفيذ والخصايا التي

تتعرض للتنفيذ والخصايا التي سيتم التركيز عليها مستقبلاً سواء على المستوى الفني أو الهيكلي لأجهزة منطقة التجارة الحرة. وكذا برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٠٠. وأضاف السحبياني أن عدد الدول العربية الأعضاء حالياً في منطقة التجارة الحرة ١٥ دولة وهناك دولتان في طورهما لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى المنطقة السودان واليمن وما من دول عربية الأقل نمواً وأُرسِلَ إلى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة نص على أن تلتزم الدول المنضمة حديثاً بكل ما سبق اتخاذه من قرارات طرقتها الدول الأعضاء بما فيها نسب التخفيض التاركسي للرسم الجمركي الذي بلغ حالياً ٢٠٪ بسبب ١٠ سنوات خلال السنوات الثلاثة الأولى في عمر للمنطقة. وأكد السحبياني أن قيمة الصادرات

البيئة للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بلغت ١٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ ويصل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي ٥٢٢ مليار دولار وهو ما يشكل ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. موضحاً أن هذه الدول ١٥ تمثل سوقاً استهلاكها واسعة يزيد عدد سكانها على ١١٠ مليون نسمة ويتموسط دخل فردي سنوي يبلغ ثلاثة ألاف دولار ويصل حجم تجارتها ٨٦٪ من قيمة التجارة العربية البينية بالنسبة للصادرات و٩١٪ من قيمة الواردات العربية. يذكر أن هناك ١٥ دولة منضمة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة من إجمالي عدد الدول الموقعة على الاتفاقية الخاصة بها البالغ عددها ١٩ دولة ولا يبقى سوى ثلاث دول فقط غير موقعة عليها هي الجزائر وجنوب القمر وبيوتاني.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٥٤

النشر والتأليف: الجمعية والمعلومات

وزراء الاقتصاد العرب يجتمعون غدا بالقاهرة ١٥ دولة تطبق حاليا إجراءات منطقة التجارة العربية الحرة

كتب - نصر زعلوك:

للمنتون الاقتصادية بالجامعة العربية. إن عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بلغ ١٥ دولة عربية حتى الآن. وإن هناك دولتين من الدول الأقل نمواً في سيطرتها لاتخاذ الإجراءات للانضمام إلى المنطقة حيث خصص لاثنتين الدولتين دعم فني من البنك الإسلامي للتنمية وأضاف أن مجموعة الدول للانضمام إلى المنطقة تمثل سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على ١٩٠ مليون نسمة. ويمنحهم دخل إفرادي يصل إلى ٢ آلاف دولار، وفيما لتتاجية تزيد قيمة انتاجها المحلي الإجمالي عام ١٩٦٨ على ٥٧٢ مليار دولار.

وأشار إلى أن حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة يشكل الجزء الأساسي من التجارة العربية الخارجية. والتجارة العربية البينية حيث تبلغ قيمة صادراتها البينية ١٢.٢ مليار دولار تمثل نسبة ٩٦٪ من الصادرات العربية و٩١٪ من الواردات العربية البينية. الجدير بالذكر أن الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة هي: الأردن، والاسرائيل، والبحرين، وتونس، والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا أما الدول التي لم توافق على الاتفاقية فهي: الجزائر، وجيبوتي، وجنود القمر. وهناك ٤ دول وقعت بالفعل على الاتفاقية ولم تتخذ إجراءات تصديقها حتى الآن وهي السودان، واليمن، واليمن، والسودان.

ناتفي الخبراء والمندوبين العربون في اجتماعهم التمهيدى أمس لاجتماعات للجلسة الاقتصادية الاجتماعى العربى الذى عقد غدا بالجامعة العربية متابعاً تنفيذ منطقة التجارة الحرة الكبرى، وما تم اتفاده من إجراءات ومما للبرنامج التنفيذى ومدى الالتزام بالتنفيذ والمتابعة وعملاته، والموضوعات التى سيتم الاتفاق عليها مستقبلاً على المستوى الثنى أو الهيكلى لأجهزة منطقة التجارة الحرة.

كما بحث المندوبون التقرير للمعم من لجنة التنفيذ والمتابعة حول ماتم تحقيقه من جانب الدول العربية طبقاً للبرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة، ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجياً من مصعوبات التطبيق. كما أطلع على نتائج جهود لجنة المفاوضات التجارية التى تضم بتصفية اللائحة غير الجمركية في التجارة العربية البينية التى اختتمت أعمالها الخميس الماضى.

وتدارس الخبراء موضوع الاستثناءات وتقرير لجنة المفاوضات التجارية عن للفرنك، والرسم الجمركية ذات الأثر المباشر، وموضوع الأجنحة الزراعية، بالإضافة إلى تقرير مديرى للجمرك فى الدول العربية وقواعد للتأشيرة للسفن. وأكد مديرالبحرمن السميجانى الأمين العام للساعة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ / ٩ / ٢٠٠٠

للشعر والتأنيبات الأدبية والمعلومات

وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبعثون اليوم في القاهرة مقدمات تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية

كتب - نصر زعلول:

١٩٩٩، ٩٨ إلى الثماني عشرة دولة عربية الأعضاء في الاتفاقية
بالرغم من التلبية المستمرة من الأمانة العامة للجامعة العربية مع
الدول غير المنضمة وهي الجزائر، ومصر، وجنوب السودان،
وموريتانيا. وقد طمت مؤخرا موريتانيا بتحديد موعد لزيارة وإيلاء
تصديقها على الاتفاقية في ديسمبر وتسمية الاتفاقية التجارية بين الدول
العربية. ولم يتم ذلك حتى الآن. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في
المنطقة ١٦ دولة. وألغت السودان في مواصلة الجهات الرسمية فيها
على الانضمام إلى المنطقة وتشكيل فريق عمل لهذا الغرض كما أن
الذين قد بدأت هناك مثال هذا الإجراء إلا أن هذه الدول لن تتمكن من
الاستفادة من مزايا منطقة التجارة إلا بعد أن تستكمل إجراءات تنفيذ

استعرض وزراء الاقتصاد العرب في أعمال دورتهم الـ ٦٥ اليوم
بمقرات العراق بحضور ٨ وزراء. الطيات التي تعرضت تنفيذ منطقة
التجارة العربية الحرة الكبرى بعد عامين من التنفيذ وهي محور
أعمال هذه الدورة. ويتألف الوزراء ١٢ أبحاث تتعلق بالتجارة العربية
العربية للدول الأعضاء وتقديم مدى التنفيذ والتأثير. ومقترحات
التطوير الهيكلي لاجهزة منطقة التجارة الحرة. وتقرير وتوصيات
لجنة التنفيذ والتعليق الخاصة بمعالجة الرسوم والضرائب ذات
الآن المسائل. ويطلع الوزراء على مواقف الدول العربية من تنفيذ
منطقة التجارة الحرة. حيث لم تنضم دول عربية جديدة خلال عامي



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٧٠

في ختام اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

بدء دراسة انشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات

كتب عماد السويدي:

قصر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام اجتماعات دورته الـ ٦٥، على مستوى وزراء المال والتجارة والاقتصاد العرب البهجة في دراسة القامة اتحاد الجمركي بين الدول العربية باعتباره الخطوة التالية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسولا إلى السوق العربية المشتركة مع تكليف الاسانة العامة للسنون الاقتصادية بالجامعة اعداد الدراسات اللازمة لذلك

كما قرر المجلس تكليف الاسانة العامة بالجامعة اعداد الدراسات اللازمة بشأن انواع تجارة الخدمات التي يمكن البدء في تحريرها وقواعد واجراءات التحرير التدريجي لهذه التجارة بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية وطالب المجلس الدول العربية بتوفير المعلومات والبيانات الرابطة بتطبيق منطقة التجارة خاصة مايتعلق بالسياسات التجارية والاقتصادية والقوانين والتشريعات السارية وتزويد الاسانة العامة بها لاطلاع الجهات المعنية في الدول العربية

الاطراف عليها

وبما الدول الى تصديق نقطة اتصال في كل دولة تكون مسئولة عن تزويد الاسانة العامة بالمعلومات المطلوبة
واجراء التنسيق اللازم مع الوزارات والجهات المعنية الاخرى لدخول الدولة المعنية بتطبيق المنطقة
واكد المجلس على ضرورة قيام اللجان المكلفة بتنفيذ المنطقة خلال الفترة القادمة باستكمال ازالة العقبات المتعلقة بتحرير التجارة العربية البينية وتسهيل انسيابها خاصة المنطقة بالرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل والتي يطبق عليها التخفيض التدريجي السنوي ١٠٪
وبما لاحكام البرزنامع للتطبيق المنطقة موافقا ان القيد غير الجمركية تشكل عقبة اساسية امام انسياب السلع العربية

وقرر المجلس عقد اجتماع استثنائي للجنة المفوضات التجارية ولجنة التطبيق والمراقبة في يونيو المقبل للبت في مسودع الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بصفة نهائية في ضوء الدراسات التي يوفرها كل من صندوق النقد العربي

والاسانة العامة للجامعة والدول الاعضاء

وتكلف المجلس المنظمات العربية والقطاع الخاص وعلى الاخص المنظمة العربية للتنمية الادارية والاقتصاد العام لدراس التجارة والصناعة والزراعة لبيان العربية اعداد الدراسات اللازمة للتعريف بالقيد غير الجمركية وسلاهي بمجالستها واعرب الوزراء عن

ارتياحهم لما تم اتجاذه خلال العامين الماضيين من خطوات لاقامة منطقة التجارة الحرة حيث قامت الدول الزرع بحسرة الاعضاء بالمنطقة بتطبيق التخفيض السنوي على الرسوم الجمركية والذي بلغ مع بداية هذا العام ٢٠٪

واكد الوزراء اهمية قيام المؤسسات المالية العربية بالمساهمة في تقديم الدعم اللازم لهذه المنطقة من خلال



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ٢ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير الجمركية بأساليب مختلفة مما يروق لسباب التجارة العربية البينية ودعا إلى ضرورة إجراء مزيد من التنسيق بين جميع الدول العربية لتحديد مواقفها من الموضوعات التي ستكون موضع مفاوضات في الجولة الجديدة لأعضاء منظمة التجارة العالمية خلال الفترة المقبلة القادمة في مصر المنظمة بجنتيف وذلك بعد فشل مؤتمر سماتيل في إصدار إعلان حول موضوعي التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات.

ومن جانبه طالب يوسف حمسين كمال وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية الدول الأعضاء في المنطقة بتكثيف الجهود لمضاعفة نسبة تنفيذ الرسوم الجمركية لتقبل مدة البرنامج الزمني إلى ٥ سنوات بدلا من عشر سنوات.

ومن جهته أصوب وزير المالية في سلطة عمان أحمد عبدالقاسم مكي عبد الله أن تتم مراجعة وتقييم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في الفترة الماضية للاستفادة في تجنب السلبيات ودعم الإيجابيات وتنظيم الفوائد التي تحقق مصلحة الأمة العربية.

برامجها للمعونة الفنية ودعا الدول العربية والأجهزة المعنية بالجامعة إلى ضرورة توفير الدعم الممكن للمنطقة من خلال تجميع امکانات المالية والبشرية والتجهيزات الفنية فحسبلا عن البيانات والمعلومات اللازمة.

كان محمد المصاوي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري قد دعا الوزراء إلى عقد اجتماعات الدورة المقبلة للمجلس والمقر عقدها في سبتمبر القادم في دمشق وأكد على ضرورة النظر إلى منطقة التجارة الحرة لا باعتبارها منطقة لتعطيل التجارة البينية للاستهلاك المحلي فقط بل باعتبارها قاعدة انتاجية يمكن أن يسهم تعاوننا فيها في دفع عمليات الإنتاج والتسويق إلى خارج الوطن العربي.

من جانبه أكد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على وجود بعض الجوانب السلبية التي تعوق تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة منطقة التجارة مضمهدا إلى أن أهم هذه السلبيات هو استمرار بعض الدول الأعضاء في تطبيق عدد من القيود



المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٨٠

للنشر والناشرات الاقتصادية والمعلومات

وزير الاقتصاد التونسي لـ «الأهرام» : التجارة العربية المبنية على التماسية والآمال معقودة على المنطقة الحرة

حوار أجراه
نصر زعلوك



عبد اللطيف صديك

أربع معاملات تجارية هو مع أوروبا وحول المشكلات التي تواجه الاقتصاد كالمسألة وأزمة الإسكان وغيرها، ولم هناك خطة لمعالجتها قال الوزير التونسي إن البرنامج الفرنسي الجديد الرئيس زين العابدين بن علي يضم بنات أساسية للتشغيل فقد تمكن من الارتقاء بزيادة أعداد الشباب الذين تم توفير فرص عمل لهم إلى ٦٠ ألف شاب من أصل الطلاب ٧٠ ألفا وتعدل على إيجاد مجالات جديدة للعمل وأوضح أن نسبة البطالة بتونس تصل إلى ١٨٪ حاليا، وهي نسبة خطيرة وتعدل أكثر على تخفيضها أما بالنسبة للفقر، فقد كادما بين العامين والأربعين والاربعين والمئتين والعشرين فيتم منحهم مبالغ شهرية تصل إلى ثلاثة أرباع الأجر الأدنى للشعبي، بحلول العلاقات الاقتصادية المصرية - التونسية، وهل حدث تطير عقب زيارة الرئيس التونسي للقاهرة أخيرا وإذاته الرئيس حسني مبارك أعرب عن تافئه بالإدارة السياسية التونسية في تطوير العلاقات، وقال لابد أن توجد التطلعات، حيث مازال التبادل التجاري بين البلدين معقودا، وربما هناك بعض الاختلاف، حيث إن وارداتنا من مصر أكثر من صادراتنا إليها، وأضاف أنه من إيجاد التوازن والتركيز على زيادة الاستثمارات من رجال الأعمال في كلا البلدين

أكد وزير الاقتصاد التونسي عبد اللطيف صدام إن هناك تقدما في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بعد عامين من تنفيذها، وتم الاتفاق على إقامة السلع المتداولة وتوضيح مسألة المنتجات ذات المنشأ الوطني وتقسيمها شروطا فيما يخص الرسوم والضرائب ذات الأثر المالي وكل هذه الموضوعات الأساسية تعقير تطورا كبيرا. وأضاف في حديثه لـ «الأهرام» إن بعض البلدان العربية لم تقيم بعد للاتفاقية وتصل في الضمانات لأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر مصححا مسبويا للدول العربية نظرا لوجود التكتلات الاقتصادية الكبرى، والمناخات التي تحدث بين الدول وأن يكتب الياء إلا أن يعرف كيف يستغل كل طاقاته، والعام العربي يستطلع أن يستغل كل طاقاته التي هي غير مستغلة بكل أمانة وبالشكل المطلوب. طارأ أن التجارة البينية تجارة عامشية، ورغم كل السعي للبلورة من القادة العرب لم تدخل في هذه المنظومة بالشكل المطلوب، وربما على سؤال حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد تونس في هذه الشراكة قال وزير الاقتصاد التونسي إن تونس والمغرب من البلدان التي يمارت

وتجنب الأخطار التي تؤثر في اقتصادها وأصبح أنه منذ عام ١٩٦٦ تخلت تونس في برامج واسعة وكبيرة لتسهيل الاقتصاد للتونسي على المستوى الزاوي والصناعي والخدمات استعدادا للبرامج التي تم إقرارها في اتفاق الشراكة مع الاقتصاد الأوروبي وأن التطور الحادث الآن أصبح بؤشنا بصفة جديدة لشتاف للربح. وأوضح وزير الاقتصاد التونسي أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول من جانب الواردات ومن جانب الصادرات، فأكثر من ثلاثة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٨٥

الجمهورية تقول

أبوابنا المفتوحة

.. في عصر العولمة والأسواق المفتوحة.. تفتح مصر أبوابها وتعد أبنائها للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع مختلف دول العالم.. انطلقت مصر على هذا الطريق بقيادة الرئيس حسني مبارك.. في إطار رؤية واضحة.. وبنوايا جديده.. لتتحوّل إلى واقع خيالاتها بواحي الواقع الاقتصادي.. بجغرافيا الجغرافيا والتاريخ.

لقد دعا الرئيس مبارك لقيام السوق العربية المفتوحة.. أو بالأصح.. دعا الرئيس إلى إحياها.. من سيّات ملفات الجامعة العربية.. لتتحوّل إلى واقع حتى يعيشه الاقتصاد العربي في القرن الجديد.

ومن خلال الدائرة العربية.. حرصت مصر على دعم التعاون الثنائي مع كل دولة عربية على حدة.. وأقيمت اللجان العليا للتعاون الثنائي بين مصر وكل دولة عربية.. من الشرق إلى المغرب.. وفي هذا الإطار خاضت زيارة عبيد الرزاق الويلدة رئيس الوزراء الأردني للقاهرة لإجراء مباحثات هامة مع الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء من خلال جلسات اللجنة العليا المصرية الأردنية.

حرص الرئيس مبارك باستمرار على أن تتجاوز علاقات مصر العربية حدود مبادئ الأخوة في الدم واللغة والجوار الجغرافي مع الانضمام العرب إلى الاتفاقية للرجعة للتعاون الاقتصادي الشامل.. والحقيقة أن كل أنواع التعاون بين الدول تبقى في إطار الزمن والمعنى إلى أن تتحوّل إلى واقع من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري.

ولتحت مصر أبوابها أمام التعاون الاقتصادي مع جميع دول العالم بلا استثناء.. رغم أنها تعطي الأولوية أو تلمّح أن تكون الأولوية للتعاون العربي..

هكذا كانت للشراكة المصرية مع القوة الأعظم الجديدة في العالم.. الولايات المتحدة.. تموجات للعلاقات التي تراعى تشابك المصالح.. بين القوة الإقليمية الكبرى.. مصر.. والقوة العالمية الوحيدة.

واختت علاقات مصر مع أوروبا أكثر من زاوية.. فقد حافظت مصر على علاقات وثيقة مع كل دول أوروبا على حدة.. دون أن تنسى العلاقات الشاملة مع الاتحاد الأوروبي.. وكان الرئيس حسني مبارك هو صاحب المبادرة بعملية برشلونة التي وضعت صياغة جديدة للتعاون الشامل بين دول حوض البحر المتوسط وأوروبا.

ولم تنس مصر.. ضرورة التفاهات مع اليابان.. والقوى الصاعدة في آسيا أو الانضمام في إفريقيا.. بل استحدثت جميع التعاون إلى الأرجنتين في أمريكا الجنوبية.

إن مصر.. مبارك.. تطلق في بناء النهضة الشاملة.. وهي تفتح أبوابها للتعاون مع جميع دول العالم.. بلا استثناء واحد.. في عصر العولمة والأسواق المفتوحة.



المصدر : الجمهورية

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٨٠

مؤتمر العمل العربي بشرم الشيخ:

السوق العربية المشتركة.. الحل الوحيد لمواجهة التكتلات العالمية دور أكبر للقطاع الخاص.. في توفير فرص العمل

شرم الشيخ - أحمد يوسف:

أكد أحمد الحمادي وزير القوى العاملة والهجرة أن الدول العربية مطالبة بصياغة قانون عمل موحد وتنشيط برامج التعاون بينها والاستراع في قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والآثار السلبية لتنافية الحاد.

قال الحمادي في كلمة مصر أمام مؤتمر العمل العربي. إن مصر اتخذت عدة إجراءات لمواجهة مشكلة البطالة منها إصدار البشارة التوجيهية للتوظيف التي وفرت ٢٠ ألف فرصة عمل وتدرس حالياً إنشاء وكالة قومية للاستخدام بالاعتماد بين العمال والحكومة وأصحاب الأعمال إضافة لتعويض برامج التدريب ولقاء آليات السوق وإقامة المشروعات الصغيرة ونهضة المناخ أمام المستثمرين.

طالب عثمان محمد شريف ممثل غمرة التجارة والصناعة بالحسين بتكثيف أنشطة منظمة العمل العربية لتنمية الموارد البشرية والاستفادة بها في العالم العربي بالتنسيق بين الغرف التجارية والصناعية.

أشار أحمد ولقد الهارون مندوب أصحاب الأعمال بالكويت أن دور القطاع الخاص بالدول العربية مازال محدوداً ومطالب بتنشيطه لأنه القادر على توفير فرص العمل الحقيقية.

أضاف سلطان كشوري مندوب العراق القائم بالجامعة العربية أن القضاء على البطالة في العالم العربي مستحيل مشيراً إلى أن العديد من أسواق العمل العربي مغلقة أمام الأيدي العربية مما يؤثر على تنفيذ برامج التشغيل.

طالب عبد الله خلف ممثل أصحاب الأعمال والمسروران برفع كفاءة المنشآت ومهارات العاملين لزيادة الأرباح وتحقيق التنمية.

أكد السيد ولقد رئيس اتحاد عمال مصر أن التنمية الشاملة مزمعة بقوة الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة مشيراً إلى أن مصر قطعت شوطاً كبيراً على طريق الإصلاح الاقتصادي وأرست قاعدة ضخمة من المشروعات العملاقة التي تستوعب آلاف الشباب للعمل بها.

أضاف أن خطة القرن الجديد تستهدف توفير ١٠ ملايين فرصة عمل للشباب

العربي من خلال برنامجي بينها أول أبريل القادم ويستم ٢ أعوام.

على هامش المؤتمر

● أدى مصطفى منجي نائب رئيس اتحاد المحللين القسم على

توكيد منصب المدير المساعد لمكتب العمل العربي لمدة ٤ سنوات

● وافق المؤتمر على تشكيل هيئته الاستشارية والتنظيمية بمنظمة

العمل العربية ولجنة الصريات الثقافية.

● أقر فريق الحكومات اختيار مجلس إدارة المنظمة للمنتمين

القادمين من مصر وسوريا والبحرين وموريتانيا



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٢ / ٢٠

للشعر والخدمات الاجتماعية والمعلومات

في مجلس الشورى أمس

المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية

الأعضاء : مصر بقيادتها الحكيمة موهولة لتوحيد الصف العربي

العمل بين دول المنطقة تخصص كل دولة في إطاره في صناعة معينة أو نشاط محدد في الوات معينة أو ترين فيه إسرائيل في القيام بدور دولة العبور للمنشآت الأوروبية، الأمر الذي يجعلها مركزا حقيقيا في المنطقة ومصدرا للتجارة والتسويق مما يحدد اقتصاديا دولة عربية عميدة

تقوم بمثل هذا الدور هذه الأيام. وقال المجلس في تقريره إن التكتلات الإسرائيلية مع الأطراف العربية في ظل هذا المشروع لن تكون تعامل الشريك المكافئ نظرا لامتلاك إسرائيل خبرات تقنية متقدمة ارتباطها بالدمم بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما أشار إلى أن المنتج العربي لن يستفيد من السوق الإسرائيلية المحدودة والمتضخمة مما يعني أن الهدف الاستراتيجي من قيام مثل هذه السوق هو تحويل المنطقة العربية كلها إلى سوق للمنشآت الإسرائيلية.

وأكد المجلس أن مشروع العمل العربي المشترك هو السبيل لمشروعات التطوير والتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، إلا أن الحديث والأهتمام به قد تزايد في الآونة الأخيرة منذ بداية عقد التسعينيات التي شهد تطورات عميقة على كل المستويات الاقتصادية والسياسية، خاصة ما يتعلق بالثقافة الجات التي عمل أحد أهم للخدمات التي تواجه

للسريع خاصة أنه لم تعد هناك دولة عربية يمانع عنها بحث عالميا أو اقتصاديا ولاسيما مع انخفاض أسعار البترول شيئا فشيئا مصابي الدخل القومي لكثير من الدول.

وأكد أن الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربي حاليا سواء في علاقاته بالعالم بكن في قيام هذه السوق، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الدول من كل التكتلات الاقتصادية والتقوى الاقتصادية الأخرى، مضيفا إلى أن العربية تتطلب قسرا كبيرا من التكتلات والتعاون للحفاظ على الهوية خاصة أنها تتلقى الصانع الوطنية بالر تدعيمها وتعميقها.

كما أوضح المجلس في تقريره أن النظام الاقتصادي الحالي يفرض تصديا هائلا على الوطن العربي بعمق في أنه لم يعد مفعول أية دولة متفردة مهما تكن إمكاناتها أن

توليه مخترعات النظام الاقتصادي الدولي الجديد بغيره. وقال الدكتور سعيد الدقا أن قيام السوق العربية المشتركة من شأنه مواجهة كل الترتيبات الاقتصادية التي تضر بالأسواق العربية خاصة السوق الشرق أوسطية التي من شأنها إحداث تأثيرات سلبية على الاقتصاديات الدول العربية. نظرا لأن فكرة السوق الشرق أوسطية تأسس نمطا جديدا للتخطيط وتقسيم

أكد مجلس الشورى أن السوق العربية المشتركة أصبحت أكثر أهمية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، وأنها البديل لتوحيد أمام الأمة العربية لمواجهة كل التحديات التي تواجهها في عالم اليوم.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها المجلس صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي لمناقشة تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي عن موضوع السوق العربية المشتركة

والتي استعرضه الدكتور سعيد الدقا أمام المجلس. وقد أبد المجلس في تقريره أن العمل الاقتصادي المشترك بين الأطراف العربية مازال يعاني مشكلة عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية وفي المنطقة التي اتخذت في ظاهرة الإزواجية والتناقض في العديد من الحالات سواء فيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة أو بالتشاور بين السياسات الاقتصادية فيما بينها.

وأشار إلى أن إنشاء السوق العربية المشتركة أصبح قضية ملحة في عالم تهلك فيه كل الدول لحاق بربك التطور الاقتصادي



النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ / ٤ / ٢٠٠٢

تابع الجلسة

أحمد البطريق

الاتحاد الأمريكية والتي تناول فيها قضايا السلام والحماص، وكانت تهدف إلى تهدئة الأجواء التي تكفل تحقيق هذا الحلم.

وقال أن الخلافات العربية كانت سببا في تأخر قيام السوق العربية المشتركة وأن مايقوم به الرئيس مبارك من جهود لإعادة العلاقات الطيبة والصحية بين الدول العربية يؤكد مدى حرص القائد على قيام هذا التكتل الاقتصادي، تمهيدا للوحدة العربية الشاملة.

واقترح محمد فريد زكريا إصدار عملة عربية موحدة وقبيل مؤسسات عربية مثل محكمة العدل العربية التي تتولى تنفيذ التشريعات التي تعقو عمليات التبادل الاقتصادي.

تخلل ذلك المندورة نازاري معروض عضو المجلس أن تقرير اللجنة تناول قضية مشكلة قيام السوق العربية المشتركة بموضوعية شديدة.

وقالت أن التكامل الاقتصادي العربي قائم على ارادة سياسية عليا وإرادة أخرى شعبية محلية تمثل قوى العرض والطلب وإشارت أيضا إلى دور رجال المال والأعمال العرب في قيام مثل هذه السوق، وتناولت زيارة الرئيس مبارك لأمريكا، فقالت انها أدت عن حكمة سياسية خاصة أنها استهدفت إحلال التقنية التكنولوجية التي تعد أحد أهم معدات قيام السوق العربية المشتركة.

وتناول قضية البترول العربي وقال أنه لم يرتفع سعره منذ عشرين عاما حتى الآن نتيجة لتكتل الدول المستوكدة.

وتأشد البرلمانيين العرب العمل بشكل فعال من أجل قيام سوق عربية مشتركة.

وطالب بأن يتم توزيع الشكر على كل البرلمانيين العرب لكون نواة للتحرر من أجل إحداث أوقاف للتشود، كما طالب المجلس بدين فقرة عنه مؤتمر البرلمانيين العرب مناقشة تلك القضية وفي تعقيبها على حديث الدكتور رفعت السعيد قال السيد كمال الشاذلي أن التراج الدكتور رفعت السعيد اقترح جيد، خاصة فيما يتعلق بتجسير هذا الشكر بين مع أعضاء البرلمانات العربية، ولعل فإن هذا الموضوع سوف يتم مناقشته في المؤتمر المقبل للبرلمانيين العرب.

وقال النائب أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة أن هذا الموضوع الذي يناقشه المجلس لم يتأخر عن

موعده فالقومات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة ملوارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

فتمسحي اقترح قيام سوق عربية إفريقية تكون لها القدرة على مواجهة كل تحديات

وقال ممثل حزب الأحرار محمد فريد زكريا أن قيام السوق العربية المشتركة هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدولية والاقتصادية مشيرنا إلى زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات

الدول العربية متفردة الامر الذي يتطلب ضرورة قيام تكتل اقتصادي شيعي له القدرة على تجاوز كل المخاطر التي قد تهدد الدول المشاركة فيه.

وأشار أيضا إلى ضرورة الرقي بالتجاسل التجاري بين الدول العربية بالشكل الذي يمثل مقدمة حقيقية لتشكيل مثل هذا الإطار الاقتصادي خاصة أن نسبة التجارة العربية لتتعدى نسبة الـ ٢٩ من التجارة الخارجية العربية.

وعن انتهاء الدكتور سعيد العالقي من استعراض التقرير فتح الدكتور مصطفى كمال حلسي باب المناقشات، حيث تحدث في البداية ممثل الإغلبية بالمجلس النائب محمد رجب فقال أن الدول العربية تملك دولومات التوحده في كل المجالات، غير أن معظم الدول العربية فضلت مثل التوحده السياسي على التدخل الاقتصادي برغم أهميته الكبرى.

وقال أن التحدي الذي تواجه الأمة العربية تتلخص في قيام كيان عربي موحده تواجهه لخطر الوعنة.

وعاد يقول أن بعضنا من الممارسات السياسية كان لها اثرها السلبي على تحقيق مثل هذا الحلم ملأنا حدث من خلافات عربية خلال الفترة الأخيرة الماضية، مؤكدا انه بات على مصر القيام بدور أكثر تأثيرا لحل كل هذه الخلافات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، طريقا للوصول إلى السوق العربية المشتركة.

أكد محمد رجب ضرورة قيام شبكة طرق واتصالات بين الدول العربية بشكل فعال باعتبارها أحد أهم التحديات لقيام مثل هذه السوق المشتركة بين دولها.

واختتم حديثه قائلا: حار الوات لكن نؤمن مستقبل امتنا العربية وأن يزيد من مساهلات التيسير التجاري بين الدول العربية بالشكل الذي يضمن قيام السوق العربية المشتركة.

ثم تحدث الدكتور رفعت السعيد أمثل حزب النجم، فقال أن مجلس الشورى أعاد دراسة مشكلات مصر، عشقا فيها واليوم يقدم دراسة تؤكد عبقلة لامتة العربية وحرصه على دعمها وتوحيدها.

وقال أن العرب ومنذ نصف قرن تحنوا عن الوحدة الاقتصادية العربية ويرغم تغيير الانظمة غير هذه العقول لم يحدث شيء.

ولما أن إلى التفكير لم يتناول رؤية محددة لتحقيق للقافة مصر ولكن من أجل مصلحة كل العرب.



المصدر : الأوسر

التاريخ : ١٤ / ٥ / ٢٠٠٤

المشور والتميمات الصغرية والمعلومات

الخبراء يحذرون من مخاطر العولمة ويؤكدون على أهمية التكامل العربي

كتب محيي الدين سعيد

أكد خبراء الاقتصاديون وقانونيون أن التكامل الاقتصادي العربي أصبح قضية حياة أو موت لمستقبل الأمة العربية جميعاً. حذر الخبراء من خطورة انقراض منظمة التجارة العالمية، والجماعات التشريعية الاقتصادية وتخطي القوميات وفرض التشريعات على هذه القوميات. أكد الدكتور سمير أمين مدير منتدى العالم الثالث «دعاؤه على الحاجة إلى نوع من الإثنية وبناء نظم قانونية اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بالأمة العربية» وقال في ندوة بعنوان «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أين ينسحب الانحدار» أن العولمة أوروبية على ضرورة تنظيم الحركة الشعبية في العالم لتكوين «نوعية جديدة وطلب أمن للمنظمات الحقوقية» بفتح انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم من خلال عملية العولمة في إطارها الاقتصادي وطلب هذه المنظمات بزيادة موقف شامل من العولمة والتحول من الموقف الدفاعي إلى الموقف الهجومي. وقال إن ما يحدث الآن هو الترويج للعولمة على أنها لا بد لها وهذا غير مقبول حيث إن ما يدور في إطار العولمة الآن ليس سوى رأسمالية غير مقننة وتسمى إلى إلغاء القوانين وتقدم على مبدأ أحادية الجانب والتحكم المطلق للشركات متعددة الجنسيات مع تجاهل المصالح الاجتماعية تماماً. وأكد الدكتور إسمايل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق على ضرورة التكامل الاقتصادي العربي والتماسك والاسم لإيجاد حوافز غير مادية لتحسين لوضع الشعوب العربية وتكويرها وقال إن الوطنية قضية أساسية كحافز للتنمية في البلاد العربية مشيراً إلى أن أي تقدم علمي في العالم الآن يحتاج لإنفاق الأموال عليه وأن من يتفق هذه الأموال هو الذي يحدد اتجاه هذا التقدم وهو في الغالب المصلحة هو مؤكداً أن الدول الصناعية السبع الكبرى انفتحت في عام ١٩٦٠ فقط ٢٥٤ مليار دولار على التطور التكنولوجي. وحذر الدكتور عبد الله من خطورة انقراض منظمة التجارة بعملية الترويج للاقتصاد العالمي وفرض هذه التشريعات على القوميات مشيراً إلى أن الجهات لها سلطة قضائية والدول الأطراف فيها ملزمة بالحدود إليها قبل أن تلجأ إلى أي سلطة قضائية دولية.



المصدر : الأهرام

للشعر والخدمات الإعلامية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٧/٢٠٠٠

و ندوة أخرى : الاقتصاد العربي والعولمة

هل نسقط مع الحواجز الجمركية أم نبني أنفسنا بالتكامل؟ ١٠٠٠ شركة كبرى تعكم العالم.. كم شركة عربية قادرة؟

للمدير العام لشئون المراكز
الجمركية . وإبراهيم محمد
ابراهيم مسئول المؤتمرات ، وعبد
الرسول صالح الشواب وغيرهم ..
وإلى انتهت «الندوة» إلى عدة نقاط
، منها الدعوة إلى الإسراع في
خطوات التكامل الاقتصادي
للعربى معيا إلى إنشاء السوق
العربية المشتركة ، والدعوة إلى
استثمار الامكانات والموارد
بأفضل أسلوب في كل البلاد
العربية من خلال تعاون
ومشروعات مشتركة والدعوة إلى
استثمار العلماء والخبرات
العربية بدلا من تسريحهم إلى
الخارج أو تجمعهم إلى الداخل ،
والتوسع في تدريب العمالة
بل إلى مستوى ودعوة رجال
الاعمال إلى تطوير انفسهم
وتوسيع مداركهم تطبيق البحث
العلمي والتساهل في التنمية
التكنولوجية والتحالف وتشكيل
كيانات كبيرة قادرة في مواجهة
الشركات العملاقة ومثال فانه

يدعوة من دائرة الجمارك في
دبي انتقلت ندوة «الإيرام» إلى
دولة الإمارات العربية المتحدة
لتعقد في المدينة لمطلة على
الخليج العربى ندوة بعنوان
«الاقتصاد العربى فى مواجهة
العولمة» بعد أن صاحبت إلى هناك
اثنتين من الخبراء احدهما
اكتيبيسى هو الدكتور محمد رضا
العلل الاستاذ بكلية التجارة
جامعة عين شمس ، والذي شغل
من قبل منصبى عميد الكلية
ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط
بالجامعة .. والثانى هو محمد
عادل العزبى ، رجل الأعمال
المعروف ، ولحد خبراء الاقتصاد
الممارسين . وكانت الدعوة من
الدكتور محمد صفر بوست رئيس
الندوة في قاعة كبرى وشارك
فيها أكثر من مائة اقتصادى
ورجل أعمال . كما شارك فيها
حميد بن ديدان المساعد الأول



للنشر والاعتمادات الإحصائية والمعلومات

توجد الآن ألف شركة تحتكر
السوق العالمية وبالتالي تحكمها
كيف تواجه هذا .. جهالة
للمجتمع والوطن العربي *

● محمود مراد : إن الدول العربية كانت مساهمة في حوض تجاري أوروبي سواء كان هذا قبل الإسلام .. فوما يمكن تجارة يهودية بين دول المنطقة .. أو في العهد الأول للإسلام في العصور الذهبية لشكل مختلفة .. وبعد الحرب العالمية الثانية تأسست في عام ١٩٤٥ جامعة الدول العربية لإيجاد هذا التكتل الآسيوي .. ولك قبل قيام التكتلات الدولية الأخرى المشهورة .. وفي الخمسينيات وتبعها في عام ١٩٥٧ تم التكتل الدولي للقائمية السبق العربية المشتركة أي قبل التكتل الدولي الأوربي على قيام السوق الأوروبية المشتركة من خلال الاتفاق الأول الذي وقعه في روما عام ١٩٥٨ والذي لم تكن في بنوده أكثر مما تضمنت نمو الاتفاقية العربية للسوق المشتركة.

غير أن الاتفاقية العربية واجهت .. وإتزان .. مشكلات ومعوقات عديدة بالرغم من أنها جميعاً .. كحروب .. تنامي بالعربية وبإهمية العمل الاقتصادي المشترك .. وأخذ تمت أحبار التنازلات معزولة .. إننا لم نكن نسير في دولة أمرا وأخيراً معزولة عن سوق من الاقتصاد الكبير عالم الدول العربية .. لمسي أدلة عزلة إلى العزلة العربية بعد أن انظرنا لها من دون دولة .. من خارج السلطة العربية .. بينما هناك مجموعة ثلاثة حروب لنفسها مكاناً ما من خلال التمييز والتوزيع والربح .. سيال في مدا وهي في دولة الامارات التي جعلت من نفسها منطقة ختمه محاصرة لها .. تتعامل مع التجارة والاقتصاد والقانونية المحلية .. وصارت بعد ركة يتسمن خلالها في العزلة من المنطقة العربية .. ولكن كوكب تشمر الدول العربية في الإنتاج وتعمل على تطويره إذا التفتحت سبلها الاقتصادية العربية .. وكيف تضمن الدول المستقلة .. وصول السلع إليها بأسعار مخفولة وفي مواعيد مناسبة .. خاصة السلع الاستراتيجية .. إذ كانت تشمر على الأجيال التي يستعملها معها لا يحصلوا تجاري فقط بل لغير سبيليين معين .. وكيف تدبر الدول الأخرى إذا لم تجد سداً من جيرانها .. وكيف تتفادى مشاكل الجملة المحاصرة على موانئها .. إذا لم تكن ضمن منطقة معينة.

أما عندما يدور على هناك على أن صنع أمام أعيننا التنازلات الترتيبية على سريان الاتفاقية منظمة التجارة العالمية .. المصنعة .. والثالثة بالمحات .. حيث تستنطق المعادير العسكرية والثالثة استقلال بعض المناطق التي يبعثها .. ولعلنا نرى التبرير من هذا .. في ثورة شارع لشواربي في مصر .. ومدينتي مومبيد مد مد .. حيث كانت شهوة كل منهما قائمة على وجود السلع المصرية والخضر النوع الإنتاج العالمي ثم مع التغيرات الاقتصادية المصرية صارت من هذه السلع على مبيعات في كل شارع .. وفي كل مدينة مصر !

من هنا ناز القليل العربي الاقتصادي المشترك ليس مطلباً عادياً بل هو ضرورة وأمانة .. الآسيوي والأفريقي .. واللاتيني والأمريكي .. مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا .. تسعى إلى التكتل وفي تكوين سوق مشتركة .. في دولة أسلم مثل الولايات المتحدة في تمت في هذا من خلال تكتل .. هائلا .. مع كندا والمكسيك .. وفي خلال التكوين شرقاً وغرباً .. دولي .. أسى كل قطر عربي .. الذي وأغنى وأكبر من هذه الدول *

إن أي دولة عربية .. وإفريقي .. لاتينية .. ليجر أن تقلل تشبهه بسلته لا أن يكون مقاديرها في تدمير مبدع في الدول المحيطة بها .. وإفريقي .. تعيش وسط هذا العالم بكل مفرود القوة والعنايات .. الجاهز وأولاً لغير اللحن .. إذا كنا نهي المنطقة .. أن التكتل الدولي العربي في مستقره .. استمرارية .. واعتقد أن الأثران لا تقلد اتفاقية .. السوق العربية المشتركة تترى الدور .. وفي رأيي على كل قطر في عواطف شام من سبق من الممكن أن تدور في جوانب إقليمية وإفريقية

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ / ٤ / ٢٠٠٨

الانتها .. بمثل ذلك الدول الحب العالمية للجملة
تحتسب الدول الفقيرة .. قبل الجبل هو للعلماء للعلم .. أو
الاستثمار التي تقاسمها .. كذلك دولة فقيرة .. لكر بها

٢٠٠٠ مليون دولار أرض حصة صالحة لاستزراعها في يوم بالنسبة في دول الخليج المالية بها .. وفي لخط في حاجة في سيرة كاتبة لتغطية نفقات الإنتاج ومساكنه وأدأ حدث برع من التكتل العربي .. من الممكن أن يتحول هذا المشروع إلى ما يقال عنه .. سلة عذاء العالم العربي .. تكفي المداخلة العربية ونصير الدول الأخرى .. وهناك معارض أخرى ومشروعات أخرى في دول عربية تنفذها في أفريقية والصناعة للخدمة .. ولكن الذي دعا في مصر مثلاً .. وإذا حدث نوع من التكتل ليس الممكن أن يتعامل هذا الإنتاج إلى الحد الذي يمكن المنافسة به عالمياً لمنتجات التكتلات والاكتنارات .. لكنا في السلطة العربية تستعمل الاستيراد .. والفرار والحصول على السلع الحاصلة .. ويهدأ فاساً معم الأجيال في القرات الذي من الممكن أن يشهد في الإنتاج العربي التسهيه ومساكنته وذلك كله حماية لأسنة القوم قبل أن يتكثرا الأخرى

كثير من ذلك إذا حدث نوع من التكتل في بيتنا في الهندسة في الممكن أن توفر .. أننا تتنازل في جميعه كالتكتلات توجد أياً منها يربط بتأثيرية قوية وشبه .. وأخيراً .. التنازل والاقتصاد .. قبل لخط مساهمة .. ومن هذه التكتلات في المناطق القارة الإفريقية معكم يوجد .. من دول العربية فيها كما أنه تكتل علاقات قوية بدول الخليج .. وهذه العلاقات التي من الممكن .. التنازل الاقتصادي العربي .. أن توجد تاربوا بينا إنتاجاً وشريحة أخرى .. عنه إلى كات علاقات قوية مع الدول الأفريقية .. ومع دول وسط آسيا .. والكونكوت الروسي .. وفي في احتياج شديد إلى كثير من المنتجات العربية وفي احتياج للفرار العربي والتنازل مع الدول العربية لكنا لأغلب تشديد نيل هذا المبدأ

أليساً توجد استكشافات كيميائية للتنازل مع دول افريقيا اللاتينية طار إلى أفريقنا تشبهها .. كما أن بها كثير من مليون حربي في متغير من أصل عربي .. وأعلى القبط .. الدول العربية .. بدا فيها مصلح ودول الخليج .. تشويه بطيرات الدوران سبوا من هذه الدول اللاتينية في حين أن تصديرها إليها مشتل لثالية لا تتجاوز ليرة ٢/ ما تستورده منها .. وليس أنه يمكن أن تأيم مع علاقات متوازنة ليس ألك .. وافكتل تتنازل مصر .. أن التنازل الاقتصادي العربي عليه وتكون مفعلة على كل له عربي .. وهذا التنازل سيكون وسيلة الدول للتنازل لهما مع مجموعات الدول التي لها معها علاقات قوية .. وإفريقي وأفريقي وإسبانيا .. وإذا استعملنا لا نخل هذا لعمري أننا إذا لم نعد التنازل العالمية .. وسوق مغلقة معزولة .. وسنكتل من القليل بسبيل جديد .. التنازل كاتركوا والاكتنارات العالمية في مثل .. حيث توجد في مركز قوة ويستطيع أن يفرح فيكون يظن أن نأخذ مبدعاً لتدريج الآخرين .. واستحضر التكتل .. إننا نعيش طروما خطيرة جدا لأن ميسمى بالقوة إلى أن نستطيع التنازل مع جيراننا لأن يكون

إن دور في معالجة التنازلات العالمية بل مسجع مبدع في هذا العالم وسنكتل الصخرة أكثر تسوية من الاستعمار العسكري التي عاصيتها مع سوات جيولوج خلال القرون الماضية .. عاقبة في ليست عاصيتها .. وأما في .. لنا جيماً ولا ثقافة .. قضية مصر حيلة أو مودة

الثالوث الخفيف

● الدكتور محمد رضا القليل : لقد خرجت الستات الأربع تقاربتا .. من هذه التحولات الثلاث ظهور لتقنيات متشعبة كاتركوا وإفريقية وبدا أمر على لكر كبير من الأهمية لاسمها تبدأ عتداً يهدوا في الألفية الحديثة ليساً وبالتالي فإن استيراد جديدة لمبدع في هذا العالم في دة عتلة من الأهمية فاعلم بأن حالاً بعلة تحول صيغة



التاريخ: ١٤٧١ / ١٠ / ٢٠

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلال أي قسم من القوى معنية في هذا الموضوع
بالدول النامية وأسهم ذلك الذي في أحداث تتعلق
بمجموعه كما في جزء من الاستثمارات في بعض القوى



النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤/١٢/٧٠

● التجارة البينية والعالمية

المستوى الاقتصادي تمسح للتطبيق على المستوى العالمي ككل
لواحدة تكملة لحيات. ولقد حدد الاستاذ محمود مرق
مؤسسه لثروة عن الاقتصاد العربي في مواجهة الجات
ومصادر ما. وهل استخدم العرب للبيئة أم لا. وأبرز السوق
العربية المشتركة. وغير ذلك. ودولة يافس للبل أن العرب
وحية التجارة ليست غولا إلا لحدراً القدرة والاستعداد
على التعامل مع الياتها ومن هذا يجب أن يكون شاعنا هو
كيف تتعامل مع هذه الآليات الجديدة؟

ودعوني أقسام. هل تستطيع أن تقدم معونة. في مشاكل
البيئة. وهل تستطيع أن تقدم دافوس عربية مقابل دافوس
السيوية. أي هل تستطيع أن تشارك في لعبة الشرايح

الغاية بشكل واضح
أن الجات صيطرة عن ٢٨ اتفاقية في مجالات التجارة
والصناعة والأكية الفكرية وقواعد النشأ والأوقد الفنية والقيم
والرباية وغيرها. فغيرها. فمثلا يجب علينا أن نعمل مع
هذه الاتفاقيات الثنائي والمثريين كشي نحت كل أوجه النشاط
الاقتصادي والمالي وتطورات أيضا إلى النشاط الاجتماعي
تحت دعوى البيئة والمعللة.

والسؤال الأهم هل نحن العرب جاهزون في أن نقدم سقلا
مشتركة. وفي الارتقاء بحدود التجارة البينية فيما بيننا
إن معنى أحصائية صيطرة في ٩١ عن حجم التجارة
العربية. العربية. ومن حجم التجارة العربية مع العالم الخارجي
عامي ١٩٧٧/٩١ وهي تذكر أن حجم تجارة العرب مع العالم
الخارجي كله عام ١٩٤٤ ملياراً و ٦٧٧ مليون دولار. بينما كانت
قيمة التجارة البينية العربية ٢٨ مليار دولار فقط أي نسبة تصل
إلى ٩٠/٨٠ من الحجم الإجمالي للتجارة. أن هذا الرقم يسلق
بمؤشرات مهمة. لعل لتكن في بعضنا وفي نتائج



النشر والخدمات المصرفية والمالية

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤/١٠/٧٠

المطالبة بإدراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منظمة التجارة العربية الحرة

دمشق - عاطف صقر

بحثت اللجنة التأسيسية لاتحاد المصارف العربية بمشقل تأثير الخدمات المصرفية في مجالات المال والاتصال والتكنولوجيا على البنوك العربية وخدمات قطاع مصرفي.

وصرح السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية بأن اللجنة، التي ترأسها مصر وتشتمل في عضويتها سوريا وليبنان والأردن والإمارات والسودان والعراق، تناولت القضية التي يمكن أن يلعب بها الاقتصاد دوراً هاماً في مساندة أنشطة التفاعل مع هذه الخدمات.

وإضافة إلى الأولوية من اللجنة بحثت دخول البنوك العربية عبر الإنترنت في الوقت الذي لم تكن تنبئ فيه بعد من فكرة إقامة لها، كذلك تناولت محور الاستثمار الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وساعدت على إدخالها في الدول فيها وإسباب أن ذلك يأتي في الوقت الذي لم تنه فيه البنوك العربية بعد من تطبيق فكرة البنوك الشاملة والتفويض الكامل لشعب وظائف البنوك وإشار إلى أن المصارف كغيرها من الشركات شهدت تطوراً ميكانيكياً في البنوك العربية حيث زادت موجوداتها إلى ما يقرب من نصف تريليون دولار، وزادت حجوم أسواقها لتتجاوز الحدود الدولية لكافة رأس المال، وخضعت للبراعة العالمية في تصميم الأصول بمعنى تكوين الخصومات

والخضوع لقواعد الحداثة المالية واستطاعت أن تلبي إلتزامات أساسية الكثير من التطوير التكنولوجي للبنوك، لتستغل البنوك التجارية - وهي أغلبية البنوك العربية - هذا من المصولة الاستثمارية ومبررة كالتجارة، وبأن ذلك كله انعكس لحدوث وسائل التكنولوجيا في عمل البنوك.

ولكن أن اللجنة بحثت أن يكون أمام المصارف بنوكاً ومقررات علم للخدمات، أي بحث الأصول الجديدة التي يمكن للبنوك أن تقدم بها وبالعلاقات المتعددة من الخدمات المصرفية العربية الإسهام في هذا الجانب، حيث ينفذ مثالي في عريضة التجارة العربية الأوروبية العربية في إطار تقديم الخدمات حول شجون البنوك العربية والكيفية التي تكون

بها المشاركة الأوروبية مثلاً.

وكشف عن أن الاتحاد طلب من مجلس وزراء الاقتصاد العرب إدراج الخدمات المصرفية للبنوك في إطار منظمة التجارة العربية للخدمات المصرفية، حيث إن خدمات البنوك والمصرف والتأمين والاستثمار وغيرها تمثل نسبة كبيرة من التبادل التجاري العالمي في السلام والحداثة

ولكن أن هذا الاتجاه في تقييد مساهمة من مصر والسعودية وتونس واعتدوا في هذا تحد محلي للبنوك العربية، مستغلاً من سبب السماح لبنوك أجنبية بالتدخل في الأعمال المصرفية ومصران البنوك

الشقيقة من العمل ما زالت لم تستطع معايير مالية ذاتها.

ورداً على سؤال عن كيفية جذب محضرات العرب الموجودة في البنوك الأجنبية بالخارج، قال إن مستوي دولة عربية تتحدث عن كيفية جذب لعمول أبناء الوطن من الخارج وأن مستوي قد لا يكون سعيهم الفاشلة في هذه الدولة ٥٠ على العملات الأجنبية في حين تتراوح ما بين ١٠٠/١ في دولة مجاورة، إلا أن يرى أن المال يجذب الأمان والاستقرار ثم العائد

وأكد ضرورة أن تكون التنام العربية على تلك المساهمات الأموال أياً جراً إلى الدول العربية، لأن عائد الاستثمار في الدول العربية أعلى من عائداتها في الأسواق الدولية المكتظة بالأموال، وذكر أن ذلك لا ينبغي أن يغلبه القول العربية، ذلك الاستثمار الذي، بدأت إصلاحات ناجمة بتنام فيها، لكن يجب أن تسرع الخطوات، لأن العالم يجري سرعة ضخمة وتراجع أن تعود الأموال التي هي ركيزة الاستثمارات العربية.

وقال إن عائدته يمثل مصر الإصلاح الاقتصادي في ١٩٩١، جاعلاً نمو ٧ مليار دولار من تمويل المصريين في الخارج، مشيراً إلى أن الأموال العربية في الخارج تقرب من ثلاثين مليار.

إتجاه البنوك

ورداً على سؤال حول كيفية مواجهة البنوك العربية لتنامها الدولي في العالم، قال إن اتحاد المصارف العربية يتطلع لتنام البنوك خلال مؤتمرات

كبيرين، وأنه حدث بعض التقدم في لبنان والسعودية والأردن ومصر، ولكنه تقدم على استخدام - لأن ثقافة العرب تتركز للتقليد والاعتزاز بالقدرة والوضع - أنه جرت المصادقة في مؤتمر بيجرينه بالجمع عمر الجند، وأيسر فقط جمع القليل، أي أن يتم مع مصر مع سموري أو كويتي الخ، وإعرب عن أسفه لعدم وجود استجابات دولية بل تبني الاتحاد منذ ٢ أعوام فكرة إنشاء بنك للعالم العربي لتحويل التجارة والاستثمار بين العرب، وذلك لتتلافى حول الممارسات للجمع ربما السلطات النقدية إلى تشجيع الجمع على المستويين العربي والعالمي وتشجيع المصارف للجمع لأنه ليس هناك سبيل آخر للوصول إلى كيانات كبرى وأصناف أن ذلك يجب أن يأتي قبل أن تسري اتفاقيات التجارة وتدخل اقتصاداً كبرى عربية في موقف الاقتصاد عامة



النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ / ٤ / ٢٠١٤

في ختام المباحثات المصرية، المغربية

تأكيد دور الحركة التعاونية في إضامة السوق العربية المستركة وزيادة استيراد الأعلاف المصرية

كتب - عبد الوهاب حامد :

كما عقد وفد المغرب لقاء مع السيد محمد امروس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المغربي ورئيس المكتب الاقليمي للطلح التعاوني الدولي لبلد شمال إفريقيا والوطن العربي حضره السيد احمد موراى رئيس الجمعية العامة لبلطاني والمهندس سيد طناتوى رئيس الجمعية العامة للأرز ومخاضيل الحبوب ومشربا ميثاقين عن صندوق الاستئصال للتعاون وتناول اللقاء تطويع تعاون بين المنظمات التعاونية في الجدير وإزالة قنواين في التبادل السلس للمنتجات الزراعية وبحث الجانبان المصري والمغربي تجربة تعاونيات مصرية واسلوب تعاملها مع التحديات الجديدة في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه نحو التخصصية وتقرر عقد لقاءات مشتركة بين التئحين التعاونيين في كلا البلدين وصرح مصدر مسئول بأن الرحلة القادمة ستشهد مزيدا من اللقاءات بين فهارات الاتحاد التعاوني العربي في صورة مؤتمرات ونواف واجتماعات ثنائية بهدف بلورة رؤية مشتركة حول دور الحركة التعاونية والاستفادة من قوة الكف العاملة سواء من الحكومات او للسلطات الاقتصادية بهامجة الدول العربية في الحركة التعاونية العالمية والحصول على الدعم الممكن

في ختام المباحثات المشتركة بين التعاونيين بمصر والمغرب بالاعتماد تقري تشبيك التبادل التجاري بين البلدين في مجال المعاملات الزراعية والحربية والأخذ بقطرات علمية بهاجدة في المشاركة في قيام السوق العربية المشتركة لتي دعا إليها الرئيس حسنى مبارك والملوك والرؤساء والقادة العرب كما تقرر زيادة حجم استيراد الاعلاف المصرية والوراء بمساعدة المغرب الشفيق وايضا لتفعيل الاتفاقيات بين الحكومتين المصرية والمغربية، صرح بذلك الدكتور خالد بوش مدير عام الاتحاد التعاوني العربي وكانت المباحثات والتقاءات بين الفئاديين التعاونية في كل من مصر والمغرب قد عقدت برئاسة الدكتور احمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات والذين العام للاتحاد التعاوني العربي وممثل المغرب السيد امروس نائب رئيس الذين العام للاتحاد التعاوني العربي ومدير المكتب الاقليمي بالرباط وطمهها عدد من فهارات الحركة التعاونية المصرية وميثاقين عن اتحاد تعاونيات الحبوب بنى ملال ومراكش



للشعر والفعاليات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤/٥/٧٠

في تصريحات للتلفزيون:

ولي عهد دبي يؤكد أهمية إقامة السوق العربية المشتركة

تجارية إلكترونية وأريتم ان عبارة
الحكومة الإلكترونية متعلًا له ولا من
ان ذهب العمل إلى هذه المرات يستدعي
الحكومة إلى بيته أو إلى مكتبه لتسجل
الحكومة وهذا يسجل بعض الأمور لأن
الحكومة تدعم الشعب في تطوير حاجاته
وكل شيء في أمور الحياة وحول كيفية
الاستفادة بفترة مصر في نظم المعلومات
أشار إلى اتفاقيات التعاون بين البلدين
وقال إنه يتم وضع تصور كامل للوضع
حتى تحقق أقصى استفادة للبلدين.
وردا على سؤال حول الوضع الأمني في
المنطقة وكيفية تأثير على مسارات السلام
قال ولي عهد دبي وزير الدفاع دولة
الإمارات إن الوضع الأمني في المنطقة جيد
والصمد له ، أما السلام مع إسرائيل
فستبقى أن يكون السند وأن تكون هناك
فرص جيدة لتأمين مكنتها
وأكد عبودة التمسك بالقدس فإلانة
الإسلامية أن تقلل بإدارة الإسرائيليون
القدس وقال إن السلام غير العادل سوف
يشعل شرارة تنفجر بها المنطقة كلها
والسلام غير العادل أن يستمر.

البرسوع ونسب شاعون في هذه الحالات
حتى تستطيع أن تفهم سلالات وأمر
من أهم في أن تستحق دعوة الرئيس
جيمي ميبارك في لقاء السوق العربية
لأن العرب يملكون الخبرة والطاقة
والاستعداد لإنشاء هذه السوق وتنمى
أن يجد نداء الرئيس ميبارك الاستجابة
المنطوية. وحول شكل التعاون بين مدينة
دبي للثقافة والمدينة الإعلامية الحرة
في مصر قال ولي عهد دبي إن هناك
تعاونًا كبيرًا بينهما وأن مصر والإمارات
تتعاون إلى قدامين والولايات المتحدة
بينهما وأضاف أن العالم اليوم مقل على
التجارة الإلكترونية لذلك فإنه يجب تعزيز
التعاون في البلدين وتوحيدهم لهذا السبيل
لأن كل شيء سيتم إلكترونيًا.
وعن المشروع الثقافي الذي تم الأخذ
بمبدأه في دبي وهو الحكومة الإلكترونية
أشار الشيخ محمد بن راشد إلى أن
الإمارات تتكلم بمرات شبيهة معكملة
الإلكترونية والبسلف من الحكومة
الإلكترونية أن تتحول الشركات إلى
إلكترونيات وكذلك تحول التجارة إلى

إلكترونية ولي عهد دبي وزير الدفاع
الإماراتي الشيخ محمد بن راشد
أهمية مكانة القاهرة التي هي عهدها
سوقها في الأمان وفي الكلوب
وقال ولي عهد دبي في حديث خاص،
لبرنامج صباح الخير يا مصر، إنه زار
الأحياء السكنية والأثرية لفضل البلد،
مدينته بالقيادة الحكيمة التي وصلت
بمصر إلى هذا المستوى للعظيم.
وأضاف أن القاهرة من المناطق التي
يشهد الصين إلى زيارتها داخل مصر
لأنها أباد التي سعت جدا بزيارته
وحول تدعيمه لمشروع تكنولوجيا
المعلومات نوه ولي عهد مصر سعت لإنشاء
أساعدة تكنولوجيا عربية وهو الطريق
الصحيح للتعاون والتكامل
وأكد أهمية التعاون بين مصر والإمارات.
وعن طموحات العربية العربية
الكبيرين الرئيس ميبارك والشيخ زايد وإن
يكون العرب كيان اقتصادي قوي ودعوة
الرئيس ميبارك لأن تمام السوق العربية
المشتركة. قال ولي عهد دبي إن دعوة
الرئيس ميبارك تعتبر من أولى أتنا في هذا



للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨

النكحل الاقتصادي العربي.. خيار مصلحة لكل قط

الاقتصاد العربي اليوم - إن جاز التعبير - غنى هو الآخر بلوجاته وسياساته العميقة والمتناقضة أحياناً، بحيث يمكن لكل باحث في شؤون الاقتصاد اليوم أن يجد ضالته فهناك القوم وهناك البطالة التي تزداد وهناك الفوج الذي يرى في جانبته الشكوى على الأقل - جنباً إلى جنب مع توجّهات الاقتصاد المختلط إلا أنه يصعب في كل الأحوال على أي متأمل أو متابع سياساتنا الاقتصادية العربية أن يتوهم أنها ستكون عليه حالة الاقتصاد العربي بعد خمسة أعوام فقط من الآن، نضيق هنا يمكن أن تكون عليه الصورة في الأمد الطويل ولا اعتدال من مسلوئي الاقتصاد العرب أنفسهم، يمكنهم تحديد ملامح اللون الواضح للاقتصاد العربي أوجهاً أو ظهرياً سواء على مستوى الزاوية أو الأهداف أو على مستوى الممارسة والإنجاز - إن أنسى وفي كل الأحوال استيعاف - ومن منطق الممارسات الاقتصادية العربية - من أجزء بلان هذه الممارسات تشير في عكس اتجاه الزمن ومفاديات المعنى، ويمكنني في هذا الصدد أن أعرض ثلاثة أسباب رئيسية . . .

أولاً - مازالت السياسات الاقتصادية العربية مستمرة في الانسحاب على الاقتصاد الاستراتيجي (المرسّس على استخراج المواد الأولية وتصديرها) كمصدر أساسي للدخل من أغلب الدول العربية (مستوردات العربية من المواد الأولية تقارب ٨٠٪ من إجمالي صادراتها)

د. محمود جبريل

خبر في التدريس والتدبير البشرية

إن هذه الاستراتيجية تمثل في جوهرها إما إغفالاً لهيكل ومصنوع وسياساتية الاقتصاد العالمي اليوم والذي بدأ التحوّل للمعنى (القديم على شدة اتصالات وثورة تكنولوجيا تدمير وتشكل متضارع وطرد من شكل الحياة ومصنوعها بل ومن آخر التفكير والإدراك لدينا) يشكل البعد الاستراتيجي الأول فيه، ولما في الإغفال يمثل في حقيقة اعتكافاً لبيئة المعجز عن الفعل والتفاعل والتي هي إقراراً لأمر التفكير العربي الشكوك القائمة على الاستيعاب والتبني الممارسات والتفكير في الوقت الذي تكون مؤسسة الدول العربي في العملية الانتاجية في أغلب الدول العربية (٢٠٪ في إسرائيل نحو ٨٠٪ في دول متوسط هذا العمل في اقتصادات الدول العربية مجتمعة إلى ٢٠٪)

إن القاء نظرة خاطفة على مكتبة ويكمان الجيد والتطوير في الهيكل الإداري لأي مؤسسة عربية عامة في خاصة - قد يعطي مؤشراً إيجابياً على أسباب فشل هذه القسمة من ناحية، كما أنه يفسر مصداقية خاصة على الخرافة التي ترى في الاقتصادات العربية (في حالة عدم تغيير توجهاتها وإسنادها (الاستراتيجية) مستمرة في مريد من قننهش وغفلان العربية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمي هو ظاهرة مؤقتة لا تنقسم والتأثير العام للاقتصاد الدولي الذي يؤكد ثلاثاً الأهمية الاستراتيجية للمواد الأولية (التي شكلت مصب العملية الانتاجية في مصر المستعملة) وحول البعد المعرفي (المنتج عن تصالف رسل للبل والتكنولوجيا) كدور استراتيجي محرك للاقتصاد ومحدد لامتيازات نموه.

إن استمرار الاقتصادات العربية في اعتمادها على موردها الأولية كركيزة أولى ووحيدة لتشغيلها الاقتصادي في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد العالمي ويشكل مستلماً في اقتصاد قائم على تقابل لخدمات التكنولوجيا وتطويعها في كل مجالات الحياة (مضيف المواد الأولية في شأن أي سلعة اليوم لا يرد على ٨٠٪ وفي كل مجالات الحياة (مضيف ما يخص البحوث والتطوير في مكانها العربية نحو ٢٠٪ بينما يقارب في الدول الأوروبية نحو ٨٠٪) وفي الدول المتقدمة تجاوز ٢٠٪) قد تتراكم عليه مقلقة مخمخة وعسرة في أن ولحد الآن قد تكون هذه الاستراتيجية أولى تلك ونظراً لمعلاقة اقتصادية العمومية للاقتصاد العربي وباتية تهدف في الاعتماد على الذات - بل بسبب شعور والتأسي سياسات تحريروا الاقتصادية العربية والتخلي في هيكل الاقتصاد العالمي، وليس ذلك بسبب الأهمية الريفيولوجيا لهذا الاقتصاد المتخلف في بؤيته العملية الإنتاجية في عصر المعلومات ووجوهاتها الاقتصادية الحالية تجاه بما يقع إسهاماً كبير مع مقلبات عصر المعلومات، قد عن إعانة مملكة عملية الإنتاج على تصف القوى للثروة - ومن ثم فإن عصر الاقتصادات العربية يدفع إلى مزيد من البطالة العمومية (التي وصلت في ٨٠٪ من إجمالي القوة العاملة العربية) كما أنه قد يشكل عامل طرد أقوى للاستثمارات العربية في خارج الأرض العربية (فقدت هذه الاستثمارات بنحو ٦٨٠ ملياراً) كما أنه سيؤدي أيضاً في طرد مزيد من لقول العربية إلى خارج أوطانها

إن حصار التجارب الاقتصادية العربية (برغم معدلات النمو المشجعة في بعض دولها العربية) يمكن أن يخلص في بعض المبادرات الاقتصادية البسيطة . . .

١ - التخلي للقط الإجمالي العربي أو يتحوّل في نهاية التمهيدات ٥٢٠ مليار دولار أي أقل من ٢٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو لا يمثل أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبية من القرن التاسع عشر.



النشر والخدمات الإعلامية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٨ / ٤ / ٢٠

ب - تزيج المخلول والقرابات داخل قلب بلادنا العربية يعتبر أقل علما من تزيجها من الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما أدى إلى زيادة عدد الفقراء العرب، إذ تجاوز ٧٠ مليوناً من إجمالي ٢٨٠ مليون مواطن عربي في سنة ٢٠٠٠، كما تجاوز عدد العرب الذين لا يقرءون ولا يكتبون رقم ٦٠ مليوناً.

ج - زيادة تعمور نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي حيث بلغت نسبة الاكتفاء في القطع مثلاً نحو ٣٢٪ وفي السكر أقل من ٢٠٪ وفي اللحوم نحو ١٢٪، ولو نظرنا إلى مؤشر العجز الذاتي العربي في ضوء الزيادة السكانية للتسارع في الوطن العربي من ناحية، وإلى ضوء عجز الاقتصاد العربي عن إمداد شبكة معطيات الإنتاج من ناحية أخرى، لأمكننا توقع المزيد من الاعتماد على الخارج لسد حاجات المواطن العربي الغذائية الأساسية.

د - ترحيبنا لعشرات الحكومات الدولية في الأفراس العسكرية (دون إطلاق مانتيز في مشروعات البنية الأساسية في بلادنا العربية) ليس فقط كحل استراتيجي لولاء الأمة وأوضاع فرصة تاريخية لإحداث تنمية حقيقية، ولكنه أيضاً سيهيئ مشكلاً أساسياً في حالة تفكير انشغلتا العربية في إمداد شبكة شكل وبصمون الاقتصادات العربية. وقد يدفع الكثير منها إلى الانخراط في الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، بكل ما فيه من نكبات من فرض الشروط حول نوعية السياسات المطلوبة لتزيجها، ليس في ملحق الاقتصاد فقط ولكن في أمور السياسة أيضاً (سياسات التكيف البيئي والخصخصة في كثير من بلادنا العربية في حين تجسود لهذا الوضع).

ثانياً إن ارتكاز اقتصاد كبرى على أبعد الأمد العربي للعلميات كبحوث أساسية العلمية الانتاجية واعتمادها على ثورة الاتصالات العلمية في تحقيق مبادئ الانتشار والسيطرة عبر القرارات (مركبات متعددة الجسيمات) أكد بشكل حاسم أن الإنسان متعدد الجدارات

والمعارف هو المكون الاستراتيجي العام في حملات الفلسفة والفكر والقرارات تتحوط مؤسسات التعليم والتدريب ومراكز البحوث والتطوير إلى بؤر استثمار استراتيجي في الكوادر البشرية بما يتلاقى وأمتيازات الدولة وأدق نظرياً، أما في بلدنا العربي فإن الفارقة المزعومة من أخرى تكن في استثمار سياساتنا في التعامل مع الكوادر البشرية العربية من منظور كثير، يهدف إلى تخفيض معدل البطالة السكانية كدولة في ذاتها، إن امتياز كثير من التفتتات العربية لسياسات اقتصادية لغيره (خصخصة) واتخاذها لبعض الخطوات (الديمقراطية الشجيرة) بحتم بطيئة تتبرر أو تفسر كثير من مؤسسات التنمية الاجتماعية والسياسية وإعادة بنائها بما يتلاقى ومتطلبات التوجهات العربية الجديدة في مجال الاقتصاد والسياسة.

ذاك أن الخصخصة تعمل فكراً والمصلحة الاقتصادية قبل أن تكون تطويراً في تحقيق وصوكنا لتلك، وبالتالي يصبح من أهم متطلبات الخصخصة والاقتصاد العربي إلى تغيير الفكر الذي يقود على المبادرة والمشاركة والتجديد واستغلال البيئة والعلم *entrepreneurship*، وعلى أكثر ما لا كثر كثير من دراسي السياسة والتمتع بأن مؤسسات التنمية الاجتماعية ليست فقط عاجزة عن إفراز الشبوة الذين يحملون هذه المراسلات بل هي تسعى إلى تأكيد قيم وتجاهات معاكسة ومتناقضة لتطلعات الشعوب الخاضعة فيها وتجاهات وسلوكيات

وتوجهات التحول الديمقراطي (أو في جانبه الشكل عريباً)، تتعمق هي الأخرى يهود للفهمون للتمسك الذي يترك قيمة للتفكير، وعلى من شأنها ويجعل منها مكاناً أصيلاً في وعي الفرد وإفراجه، ويمكن من الانسجام والمواظبة كطيفة بفرشها للتعلم والاكتفاء الوفاء قبل أن تكون لتفتتاً في بلداننا العربية وجوالات المظهر، ومن ثم تمسح للتفكير دوراً وفقاً لطبيعتها كمتكسمة، بدلاً من أن تكون هيكل رسمياً تغير عن إرادة الحاكم أو امتثالاً لسلطة خارجية.

تلمسنا على ذلك، يمكن لنا أن نتوقع مزيداً من انتشار أصابع التنمية الاجتماعية في بيئة الأفكار العربية، في محاولة لإيجاد طيف لتطبيق لشبكة فطالة عربية. التي تتأقلمت في جزء كبير منها. نتيجة لعدم ملازمة مخرجات التنمية الاجتماعية، والاداء نظام التعليم العربي، انشغلت التوجهات الاقتصادية والسياسية الرسمية للعاصمة إلى مؤسسات ومراكز التدريب وتطوير الكوادر البشرية العربية الواعية للضرورة الحقيقية الديموقراطية وسيكولوجية المواطن العربي، إلا أنها لم تعمل في اتجاه معاكس لتعاضد المخرجات للتنمية الاجتماعية، وذلك عن طريق التفكير في موعدها التدريبية في أساليب وطرق تدريب لغتها، على أهم الفرار والمشاركة والصلح وبالتالي وسين التتبع مثلاً، وبصورة إصلاح ملحتمت مؤسسات التنمية الاجتماعية من شذوشت فكرية وتجاهات سلبية في المواطن العربي، تحت طائلة إغادة الهندسة البشرية بما يحقق تعميل اتجاهات المواطن العربي السلبية تجاه ذاته وعمله، وبهذه، قبل أن تفكر في تشكيل للهارات والمعارف الجديدة.



للشعر والخدمات الحديثة والمعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤/٨/٨٩

لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة؟!

الآن شؤيرة ترتيب البيت العربي من الداخل حتى يتطلع المستقبل نحو تحقيق أمل قومي مهم وهو إقامة السوق العربية المشتركة. ولأننا نعدنا من الجانب الآخر وهو تسيير السوق، نسأل أنفسنا هل الوفاء لشعبي العربي بأهمية السوق العربية المشتركة كان في الوقت الحالي.. وهل فكرة إنشاء السوق ناهية من فكر والسياسة أم إنها حلم بلا مقومات.. وهل فكرة السوق العربية تجر على أيديها أهداف العالم العربي كذلك تتساقط إذا كان مطلق الفائدة الاقتصادية الحقيقية وأصبح أمام الدول العربية أم لا؟ ويرى البعض أن مساحة الاختيار والمناقشة غير متاحة أمام للشعوب العربية وأنها ليست كافية لتكون أساس سليم. ويذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك ويتساءلون عن الفكرة وعدم الالتفات بين الدول العربية بعضها البعض، وهل هذا في قيام السوق العربية يتعارض مع مصالح وطنية لبعض الدول.. وهل ستكون السوق العربية مؤهلة على التعرف أمام احتياجات «الجماعات» مستقبلاً؟ استجابة لهذه أسئلة يجب عليها ونحن نسعى لتحقيق الحلم العربي.

تهاني البرتقالي

فالجوازات (إمير فادرو) على تصعيد جراح حرب أهلية مازالت مستعرة ومفتوحة. والقسم الآخر يبدو مضطرب وغير قادر على المنة لتسليح التي يجرها حرب شهابية عربية الأفرار تكاد تأتي على الأخضر واليابس ضيقاً.. واليمن الذي لم يكد ينشأ من حرب أهلية بالأسلحة الثقيلة حتى بدأت فيه حرب أهلية بوسائل وبأسلحة أخرى وما تكون أكثر خطراً والسودان الذي يواجه احتمالات التفكك والانقسامات تحت وطأة حرب أهلية من مرج جديد. ويشير حسن ناعمة إلى البعض الآخر من الدول العربية التي يكد يشتت تحت وطأة المفزعات الدولية وهذا هو حال العراق بابها والسودان. فالعراق يواجه حالة من الجرح والرض واليأس تحت وطأة ظروف دولية. رأينا تدهور كائنها حصلت على إفراج مؤقت لكن حركتها مازالت مضطربة بعد أن وضعت تحت للرقابة والمراقبة تمهيداً لإعادة اعتقالها عند الضرورة مرة أخرى. كذلك باقي الدول العربية التي لا تملك دولة من مشاكل.. ولذا كان هذا هو حال الدول العربية. فالسؤال الآن يؤكد أن الإنسان العربي مهزوم أمام نفسه، مما يجعله ذلك صعباً وسط هذا الكم من المشاكل على تطلب فكر جديد. حيث تتحكم العوامل القومية في عدم وجود شهية مقاتلة للمستقبل. والظهور

أصبح التوجه لدى رجال السياسة والاقتصاد غير تحليلاتهم السياسية والاقتصادية يتجه نحو عامل مهم جداً له دلالات الواضحة، حيث تمحور الفكر إلى سؤال يفرح نفسه: هل أصبحت المشكلات التي تعيقها معظم الدول العربية أحد العوامل التي توقف قيام سوق عربية مشتركة، وهل يلزم للدول العربية أن تتخلص من المشكلات التي تعيقها أو لا تتفكر في قضية قومية مهمة تتعلق بإقامة السوق العربية المشتركة.. أم أن القضية الحقيقية تكمن في أن فكرة قيام السوق العربية لم تأخذ الحساسة المطلوبة في الأمان. أم أن قيام هذه السوق قد يتعارض مع بعض المصالح لبعض الدول العربية.. أو سلماً بأن هناك مزجاً بين السببين. وهذا الشكل الذي يمر بها العالم العربي وعدم حصول فكرة قيام السوق على مساحة نظرية تسمح حالياً بالتفكير. فليلاً نستشهد برأي د. حسن ناعمة في وصفه الفيل لعمالة العالم العربي في الوقت الحالي، مما لا يجهل مؤزلاً لاستقبال أي جديد. ويقول ناعمة إن لدينا دولة عربية غارقة في مستنقع الحروب والمشاكل الداخلية مثل الجزائر والسودان والصومال وبيما اليمن.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ / ٦ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غدا.. مجلس الشورى يناقش أهمية قيام السوق العربية المشتركة

فقرطوط للتاسبة. وكشف
القرير ان العروية تفرض
على الجميع نوعا من
التكاتف والتعاون للحفاظ
على الهوية، وخاصة انها
لا تملك المصالح الوطنية، بل
تدعمها. وأضاف القرير ان
التمسك بالعربي في ظل
الاضام الحالية يصبح
ضرورة للبقاء، ولم يعد
كغيرا سبيلنا.

اقتصاد عربي واضحة
التحديات لعمالية. وأشار
القرير الى ان اشاء السوق
العربية المشتركة هو الحل
للتمسك بالعربي في علاقته
بالعالم ان بالقديم. وأوضح
القرير ان السوق العربية
تجعل لدول العربية أكثر
قدرة على التعامل مع
الضغوطات العالمية في إطار

كتب - محمود غلاب :
يستأنف مجلس الشورى
جلساته غدا برئاسة
الكتور مصطفى كمال
حامي بوصف للجلس
مناقشة القرير الذي
أعدته لجنة الشئون
عربية والخليجية عن
موضوع السوق العربية
المشركة. وقد قرير
ضرورة إقامة كتل

١٩٩٣



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات المكتبية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٦ / ٢٠٠٢

د. حسن البراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة

الاقتصادية

بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ

قرارات العمل العربي المشترك

هناك فروق جوهرية بين

السوق الأوروبية والسوق

العربية



تدبر المعلومات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأوسر

التاريخ : ١٩٨٨ / ١٠ / ٦

ظل الامل العربي نحو تحقيق سوق عربية مشتركة مشتعلا منذ قيام الجامعة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. خاصة بعد التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية

إلا ان هذا الامل لم يتحقق بعد رغم مرور عشرات السنوات.. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن مواطن العجز في تحقيق وتقليد هذا الامل والطم الذي ظل الإنسان العربي ينتظره بفارغ الصبر.

لذا لا تخفونا بالأمن العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور حسن إبراهيم الذي ظل يشغل موقعه هذا لأكثر من عشر سنوات والذي سيترك منصبه أول يناير القادم للمرشح للدكتور أحمد جويلى.

وتأتي شهادة الدكتور حسن إبراهيم على الفترة التي قضاها أميناً عاماً للمجلس بمثابة وضع النقاط فوق الحروف لثوبن الدفوض حول أسباب عدم تحقيق سوق عربية مشتركة حتى الآن؟ ولماذا بقي نص القرار

ما هي أبرز التحديات التي واجهتكم طوال فترة عملكم في المجلس؟

● عندما قام المجلس كانت هناك تطورات على الساحة العربية كبيرة جدا نتيجة استقلال العديد من الدول العربية ونتيجة ما بعد الحرب العالمية الثانية من شعور بالابتغال.. فكان الإقبال في الساحة العربية على الجامعة العربية وتميز اقتصادياتها الأمر الذي ساهم في عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية إنشاء المجلس في مرحلة ما يسمى بالدهوى أو مرحلة الاستقلال وهذا كله أدى إلى وضع الاتفاقية ثم البدء في تنفيذها مع طموحات كبيرة.. لكن التطورات اللاحقة لم تكن قادرة على حمل الأفكار والمفاهيم التي تضمنتها الاتفاقية ثم حدثت استكثان.. فالدول التي كانت متدعة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في سبيل تنفيذ الاتفاقية بدأت تشعر بأنها يجب أن تكون صلبة وبدأت تتمسك بقدراتها وخصائصها كاملة وبدأت تخرج عن تقديم التنازلات؛ وأنت تعلم أن التعاون والتنازل يحتاج إلى تنازلات من بعض الجوانب السيادية ومن هنا بدأت تصف هذه الفرج بدأت إلى مرحلة من الضعف وانكمست على العلاقات العربية وعلمنا أمثلة كثيرة حدثت على الساحة العربية ضد الأمور إلى الخلف.. لكن جرت محاولات أيضا لتدعيم الوحدة مثل قيام مجلس التعاون الخليجي الذي كان يستهدف التفاوض بقطعة متقدمة نحو تحقيق تطورات في نطاق محدود وليس في الإطار الشامل

عقوبات

● ما تعديكم للوضع الاقتصادي العربي في الوقت الحالي؟

● هذا السؤال إلهيئة تكن سبؤال آخر هو مل الوجود العربي قائم أم لا مل هناك اقتصاد عربي أم لا وبالطبع يوجد اقتصاد عربي.. ولأنه من العمل الاقتصادي العربي باستمرار وبشكل

متواصل ومن هنا نأتي إلى التطبيق أو نتائج من حيث مدى نسبة تطورها من عمقه.. نحن نواجه عقبات في طريق الإنجاز من خلال العمل العربي الاقتصادي.. هذه العقبات تتمثل في أنه يتم اتخاذ القرار على مستوى الإجماع في كثير من الأحيان لكن عند التطبيق نجد أن مستوى هذا التطبيق فيه تفاوت كبير.. بل هناك إجماع في تردد في امتناع عن تنفيذ القرارات ومن هنا تأتي الشفرة التي تعيق

المسيرة.. وعلى سبيل المثال اتخذت القمة العربية قرارا بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى واتخذ قرار باستنها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبدأ العمل بها في أول يناير ١٩٨٨.. ولكن القرار أخذ مسيلا الذي الطويل والدم الأنس في عملية التنفيذ.. إذ من المناسب الحصول على إجماع عربى للقرار أن تكون هناك فترة زمنية محددا على عشر سنوات لتتأهل قرار إقامة منطقة التجارة الحرة بما عليها من محددات سواء إلغاء الرسوم غير المبرمجة (الرسوم الإدارية وصولا إلى إلغاء الرسوم الجمركية بمعدل ٨٠٪ سنويا.

ويضيف إن إقامة منطقة التجارة الحرة لم تود إلقاء جماعي من الدول العربية.. فهناك دول لم تنضم.. تأخير عن أن الدول التي اتفقت على التنازل تضع بعض القيود على حرية التجارة.. فالتنفيذ لم يستطع التشكيك أن القاطلة تسير وتستمر.. فالاقتصاد العربي يواجه تحديات مثل هذه المصاعب والعياكل الاقتصادية العربية متفاوتة وهذا أيضا يهدد المسيرة.. وهناك مصاد إيجاب برامج إصلاح اقتصادي من أجل تغيير وتصحيح الميكانيزم الاقتصادية.. وإمثلة فصح نعيش في عالم كبير له تأثيره على الاقتصادات النامية مثل منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات للتجارة منها والتي بها سلبيات تنعكس على مسيرة الاقتصاد العربي أيضا.. لذلك فلا بد من العمل على مواجهتها ومعالجتها - كما لفرص- عمل الاقتصادي عربي منطق من التطورات العربية لبناء اقتصاد قوى على مستوى القطر وعلى

مستوى المجموع.. وما ندلم أن الاتفاقيات الثنائية أو على مستوى أكثر من الثنائية تميز ليس قرارات المجموع بل قرارات الأعضاء أيضا.. مثل مجلس التعاون الخليجي.. وخاصة القول إن الاقتصاد العربي يواجه عقبات ومصاعب فعلمنا ذلك تنفيذ القرار وليس في اتفاده بما يستلزم ضرورة إجراء تغيير في الالتزام بالتطبيق حتى تسير المسيرة التي تسير ببطء في بعض الأحيان وتترجم إلى إخفاق في أحيان أخرى!

● كثير من المهتمين بالوضع العربي يقيمهم البعض أن التفكير في إقامة سوق عربية مشتركة سبق السوق الأوروبية ومع ذلك فإن



للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق الأخيرة قطعت أشواطاً ماثلة نحو الوحدة الاقتصادية... من حين ظلم السوق العربية كما هي دون أي تغيير عليها فما تفسير ذلك؟

● هناك فروق بين الواقعين العربي والأوروبي... ففي أوروبا عندما بدأ العمل في وضع أساسيات السوق كانت هناك قاعدة إنتاجية متطورة وكانت التجارة البينية بين الدول الأوروبية تصل إلى 70٪ بينما إننا لنعلم في عام ٨٧ والمستشفيات الواقع العربي لوحدنا أن هناك الكثير من اقتصادات بعض الدول العربية تالمة ومربطة بيروقراطية الاستعمار... وهيئات الاقتصادية كانت ضعيفة والكثير الأثني قليلة واستهملوا للعلم والتكنولوجيا محدود إضافة إلى أن التجارة البينية العربية لم تكن تصل إلى أكثر من 7٪ إننا هناك أسباب موضوعية حالت دون

إنجاز السوق العربية المشتركة يضاف إلى ذلك ما واجهناه من المشاكل التي نشهد إليها في العمل العربي... تأجيله عن أن العالم العربي مازال يعاني نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يخلق أجواء سلبية في عملية التطبيق لأنه يحمل الاقتصاد في بعض الدول العربية إصابات كان من الممكن أن تكسر في غلات التنمية.

قارنوا دولي
● هل تعتقد في ظل عدم الالتزام بالتطبيق أن طلب الدول العربية زيادة العشر سنوات للفترة لسهولة التجارة الحرة؟

● لا يمكن أن تزيد في ظل أحكام متفصلة التجارة العالمية والتي سيمسح فيها العالم متربطاً وسوقاً واحداً... فنقول: تتم عملية تعزيز التجارة التي تستهدفها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى... والقرار أن يكون عربياً بل سيكون دولياً ونحن نطمح إلى تلخيص هذه لمدة لتكون ما بين ثلاث إلى خمس سنوات فقط بدلاً من عشر سنوات وقد طالب آخر اجتماع لرجال الأعمال العرب بضرورة إخصاص سنوات المنطقة الحرة... ونس في مجموعة السوق العربية المشتركة القائمة في إطار المجلس المشكلة من سبع دول أخذنا قراراً بضرورة تعديل السوق المشتركة التي تعد منطقة التجارة الحرة الأولى برلمانيا على أن يتم خلال ثلاث سنوات لكي تتقال إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاتحاد العمومي لتصل إلى السوق المشتركة... لذا فلا اعتدنا أن مدة المنطقة الحرة العربية ستزيد.

● هل تنتج الدول العربية خلال هذه الفترة في تنفيذ المنطقة الحرة؟

● إذا لم تنجح فسيبقى القرار الدولي ويجسها إنما أهمية أن يكون القرار عربياً وفي الإطار العربي فله ميزة من أن يكون في الإطار الدولي لأنه في المرحلة اللاحقة سيكون هناك منافسة في السوق العالمية خاصة وأن هناك عناصر تساهم في التنافس مثل الفرق الجغرافي والسياسي والاجتماعي والقدرة على استعمال العملة.

المصدر : الأوسد

التاريخ : ٢٠٠٠ / /

● اعتقد أن قرار دولة الإمارات تجميد عضويتها في مجلس الوحدة الاقتصادية سيؤثر سلباً على مسيرة المجلس ألا تتفق معي في ذلك؟

● يا سيدتي لقد علمونا في المدرسة أن في الاتحاد قوة... وكما أراد للتحسين ازدياد قوة لكل أيضاً لا ينبغي هذا أن دول مجلس التعاون الخليجي عدم كرمهم في المجموعة العربية أنهم لا يتجهسون بالعكس يمكن أن يتحقق نجاح في مجموعة صغيرة ثم يتعكس هذا النجاح على المجموعة الكبيرة وتجميد الإمارات عضويتها هو قرار سيئ ولا أريد في المرحلة التطبيق عليه كثيراً متأكد أن الاتحاد قوة وكما تملك الدول العربية كما لزيادت قوة والعكس صحيح وهذا المرشح

● أساس ونحن نتمنى في الوقت الذي لنتمسك باستمرار دولة الإمارات في المجلس أن تنضم الدول العربية الأخرى التي لم تكن في المجلس... ومن قرارات المجلس في الدورة الأخيرة ترحيبه بعودات للدول العربية التي لم تنضم لاتحادية المجلس الاقتصادية أن تنضم إليها وهذا تأكيد على أهمية تعزيز التضامن وشمول جميع الدول العربية في السوق العربية المشتركة.

العمل العربي
● لكن هناك من يكد أن قرار تجميد الإمارات لعضويتها سيقطع قراوات معاملة من بعض دول مجلس التعاون الخليجي واعتقد أن هذه القرارات ستعصف حتماً دور للمجلس لما رأينا؟

● حقيقة أنا لا أريد الخوض في ذلك... فاعمل العربي المشترك في تموليته بإجابه مصاص من أن لأخر على ضوء العلاقات وعلى ضوء الأوضاع الدولية في الإقليم وهذا شيء طبيعي لكن مع الأنس في بعض الأوقات تبرز هذه المصاص في العالم العربي بصورة أكبر بكثير مما هو حاصل في أفريقيا وأوروبا... ونحن في عملنا نصافظ على مصالح الدول الأعضاء جميعها وتتخذ القرارات التي تخدم الصعود أما إذا كان التقييم مختلفاً فربما يكون ذلك ناتجاً عن خصوصية معينة والنسبة للإمارات فقد استجبت فيها الكويت ولكن هذا التصحيح لم يمس والضرورة أن دول مجلس الخليج لا ترقب في العمل العربي المشترك... ومن وجهة نظر دول الخليج فإن تأسيس مجلسهم يساعد وعزز تماسك وتحقيق الهدف العربي... إذا نرحب بمجلس للتعاون الخليجي أو أي اتحاد عربي آخر لأن العمل في النهاية في مصلحة الجميع.

والكويت والإمارات محوران أساسية في الاتحادات والشركات القائمة لمجلس الوحدة الاقتصادية... ومساهماتهم مساهمة فعالة في ٢٥ اتحاداً وأربع شركات بالإضافة وهناك الكثير من الممارض والمختبرات التي تنتمي الاتحادات تمام في دولة الإمارات... وتوجد الآن شركات تابعة للاتحاد يرأس مجلس إدارتها خليجيون من السعودية والكويت والإمارات بل من شركة التنمية الزراعية بالمجلس لها فروع في إمارة عجمان بالإمارات.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٥ / ١ / ٧٧

أجريت الحوار: أحمد سيد

● إلى أي مدى يمكن أن تلعب الاتحادات النوعية العربية دورها خلال السنوات القادمة ؟
● اعتقد أن التيار الذي يعطي القطاع الخاص في تطوير الاقتصاديات في العالم يؤكد دوره من خلال ممارسة الاتحادات النوعية للتخصصية..
خاصة وأن هذه الاتحادات تعبر عن العمل في الميدان وتمثل القطاع الخاص بشكل مباشر وعلى أوسع قاعدة ممكنة وإلى مختلف القطاعات وإذا اعتبرنا أن دور القطاع الخاص مهم في التنمية الاقتصادية فهذه الاتحادات هي التراجع القوي الشارعة على تنفيذ هذا التوجه أو هذه السياسة ولذلك اعتقد أن الاتحادات ستلعب دورا بارزا في العمل الاقتصادي للمعروض المشترك في المرحلة القادمة. وتلاحظ منذ خروا تأسيس اتحاد لرجال الأعمال وهذه خطوة كبيرة.

● ما الذي تراه للآمين إمام الجديد ؟
● حقيقة أنا أرى في كل الترديد، وأتمنى له كل التوفيق والفرح ليس بالمسؤولية السياسية. فالمجلس لديه معانات حقيقة وظرف صعبة وكل ما أتمناه أن يكون الأمين الجديد قادرا على مواجهة ما واجهناه من صعاب وعلى العمل للوقوف عن طريق جهوده خاصة أنه يتحلى بمسئولية ومميزات تؤهله لمواجهة هذه الصعاب.



المصدر: العالم الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات ١٥/٥/٧٠ التاريخ

أبرزها دليل موحد للاستثمار .. اتحاد نقدي .. مشاريع إنتاجية

دراسة اقتصادية تحدد

المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة

□ كتب - مصطفى خلاف:

حددت دراسة اقتصادية مهمة 4 مطالب أساسية لإيجاد سوق عربية مشتركة في مقبعتها السعي لإقامة اتحاد نقدي على غرار الاتحاد الأوروبي وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة والتوسع في المشروعات الإنتاجية البيئية بالإضافة إلى إقامة اتحاد عربي اقتصادي.



فرض تعريف عربية موحدة والنسبة للعالم الخارجي وثالث أن لكل دولة الحق في أن تطبق لسيستها بعض المنتجات من أصلها من الرسوم والتمرائب.

ويركز على أن وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية العربية بما يسمح بإعادة توزيعها على الأراضي العربية وإيجاد فرص عمل جديدة كما أن وجود هذه السوق سوف يترتب عليه تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في تصريف الواردات المحلية وفتح مجال أمام رجال الأعمال والطاوع الخاص في تصدير هذه الواردات لتحقيق تنمية حقيقية والانتقال من مرحلة الاستفراغ إلى مرحلة الإنتاج. ولكن الدراسة المهمة على أن وجود السوق العربية المشتركة هو

تصحيح عملاتها قابلة للتحويل.

اتحاد جمركي

كما أوصت الدراسة بعدم اعتماد الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة أية تشريعات أو لوائح أو قرارات تتعارض معها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية علاوة على أهمية السعي لإنهاء اعتماد جمركي بين الدول العربية وتوحيد التعريفات واللوائح الجمركية وكذلك توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم للخطوط بها وأيضا تصحيح السياسات للصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية واقتدرت الدراسة التي جاءت تحت عنوان «تقييم التعاون التجاري الحالي بين الدول العربية» إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع العربية تدريجيا وكلاهما

ولكن الدراسة التي أعدها جورجى توليفيتش حثت مدير إدارة التنمية الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمراني ضرورة أن يتم التكامل مع بقية العالم بشكل متدرج بحيث تبدأ بالتعاون العربي المصري في المرحلة الأولى ثم التعاون العربي الأوروبي في مرحلة تالية مضبوطة إلى أهمية التنسيق بين المؤسسات العربية لإصدار دليل موحد للاستثمار العربي وتضمن أعدادا وتوحيد المشروعات العربية والتركيز على المشروعات الصناعية ذات البعثة القصيرة بدلا من المشروعات ذات المئات الساعات وزيادة صافيتها بجانب قيام اتحاد ونظم مدفوعات عربية ومنفرد نقد عربي لإشراف المتعاقبة بحيث



المصدر: العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٧/٥/٢٠

ولديتها ومن للتوسع ان تصفق
معدلات مرتفعة في نو الصادرات
ولديها يتصل بالتجارة التجارية
الخارجية الدول العربية ذكرت
الدراسة ان الدول الصناعية تفكر
الاسواق الرئيسية للتجارة العربية
حيث تستوعب اسواق هذه الدول
حوالي ثلثي الصادرات العربية كما
انها تمثل في نفس الوقت المصدر
الاساسي لاوربات الدول العربية كما
تعتبر السوق الأوروبية المشتركة اكبر
الشركاء التجاريين للدول العربية
سواء على مستوى الصادرات او على
مستوى الواردات حيث تستوعب
السوق الأوروبية نحو 30٪ من
الصادرات العربية الاجمالية وتأتي
اليابان في مقدمة الدول بالنسبة
للمصادر العربية حيث تستوعب
من هذه الصادرات ثلثها
١7٪ من هذه الصادرات تليها
الولايات المتحدة 11٪ ثم إيطاليا 8٪
وفرنسا حوالي 6٪ وكندا الجنوبية
بنسبة 5٪ والمانيا 3٪ وتتركز
الواردات العربية في حوالي ست دول
صناعية تستحوذ على أكثر من 30٪
من مصادر التوريد للدول العربية
حيث تأتي الولايات المتحدة بنسبة
12٪ وفرنسا بنسبة 9٪، ألمانيا بنسبة
8٪، إيطاليا 8٪، وبريطانيا 7٪.

ويخفف شبكات النقل والمواصلات
البيئية العربية بالإضافة الى عوامل
أدائية واللحائية وهي للتطبيق
بالمعوقات الخارجية وتتصل في
خضف التخزين بين الدول العربية
من ناحية والتكتلات الاقتصادية من
ناحية أخرى والسياسات القفزة
لضعف الدول العربية في صورة
التقلبات ثنائية على حساب التعاون
العربي الجماعي.
وانتهت الدراسة الى أكثر من
سبب وراء خضف التجارة البيئية
العربية في مضمونها ارتباط
التخصصات الدول العربية
بالاتصديات الصناعية ويقع ذلك
في تيمة ميائل الإنتاج العربي الأري
مثل البترول بأسواق الدول الصناعية
كما ترتب على قنماج الاتصديات
العربية في السوق العالمية ان أصبح
بعضها ينتج سلعا متنافسة لتجد
سوقا اكبر منها منه نحو السوق
الصليي مثل الخن في مصر
والسودان والبترول في عدة دول
عربية في الخليج أو شمال إفريقيا.
أكد توفيق حنن في دراسته ان
الدول العربية التي دخلت مرحلة
الاصلاح الاقتصادي وفي مضمونها
مصر حلت اطي معدلات في نو

الرسمية الوحيدة للمعطل على
الاحدياطي العربي من البترول
وتطوير وسائل انتاج البترول الخام
بما يؤدي الى الاستفادة من الفجوة
للخاملة التي تغطيها المعوقات
الانتاجية والتي تفرز امكانية ابناء
للشلت من للشلت الصناعية
وتوسيع الطاقة الاستثمارية.
واضاف توفيق حنن انه لابد
من انشاء مؤسسة عربية مشتركة
للمعاهد الاقامة مراكز للتدريب
والقاهيل لمواجهة متطلبات مختلف
للمشروعات من الكوادر الفنية
والادارية .. وكذلك تشجيع القطاع
الخاص للمساهمة في المشروعات
العربية المشتركة بهدف منع تسرب
الاموال العربية الى المصارف
الاجنبية.

معوقات داخلية

وليسها يتعلق بالمعوقات التي
تواجه السوق العربية المشتركة
اوضحت الدراسة انها تنقسم الى
معوقات داخلية واخرى خارجية
وتتمثل الأولى في غياب التخطيط
طويل الاجل وعدم الاستقرار في
تتليج خطط التنمية وتباين نظم
الانتاج والتسويق والاستثمار



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ / ٥ / ٢٠٠٠

للشعر والعمادات الديمقراطية والمعلومات

في مجلس الشورى:

السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية المطالبة برسم خريطة اقتصادية لكل الدول العربية لتحقيق التكامل فيما بينها المؤسسات الأهلية مطالبة بدور أكبر لدعم قيام السوق المشتركة

تابع الجلسة:

أحمد البطريق

أكد مجلس الشورى أن إنشاء السوق العربية المشتركة بعد الحل الاصل لمواجهة جميع المشكلات والعقبات التي تعترض مسيرة العمل وأن قيام تلك السوق يجعل للدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة في عالم اليوم.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حليش مناقشة تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي عن موضوع السوق العربية المشتركة. وقد أشار الأعضاء في كلماتهم إلى أن مشكلة التعاون العربي مسككة شديدة الجدية لا يحلها الحديث عن مشاريع المشتركة أو مناقشة المواقف القديمة خاصة أن مثل هذا الموقف أصبح قضية حيوية على تاييد دولة لتحقيق بركم التطور الاقتصادي السريع. وأكدوا أن العربية تفرض على الجميع التكاتف والعمل لا على الصالح أو الباطل خاصة أنها لا تفي الصالح أو الباطل للدول المشتركة فيها. وأشاروا إلى أن التعاون العربي لم يعد شعرا سياسيا بل أصبح ضرورة من

ضرورات البقاء. وبالقياس يتبنى منظور عربي موحد للتنسيق يركز على إعادة رسم خريطة المنطقة العربية الخاصة بها والتي تضمن تحقيق أفضل عائد لها وبمكثها من زكاة تدفها للتضام على المستوى الإقليمي والدولي على السواء. في بداية الجلسة تحدث نائب النائب عبد الحامد خلف فقال: إن التقرير الذي تقدمت به اللجنة من الأهمية بحيث يتطلب مناقشة مستأنفة حول جعل الزكاة التي تضمها سواء كانت زكاة سياسية أو اقتصادية. الدكتور خلف أضاف قائلا: إن موضوع التضامن العربي موضوع متصل في نفوس كل العرب ورغم ذلك فإن كل الدول العربية لم توف بتعهداتها في إقامة هذا الصرح العربي الأمر الذي يتطلب استمرار طرق الأبواب حتى يتحقق الهدف. وقال إننا نملكون في عالمنا العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بعدما توجد الشواهد الاقتصادية

في كل الدول العربية وأشار إلى أن هناك عوامل مساعدة على قيام هذا التكامل تشهق إلى إتاحة الرئيس مبارك لإبرام هذا التكامل الذي سوف يحقق الإفادة لكل الدول المشتركة فيه.

ثم تحدث ممثل حزب الوفد في المجلس النائب فهمي ناشد فقال: إن تقرير اللجنة كشف عن مغالطات عربية من أن فكرة السوق العربية المشتركة كانت فكرة مصدرة منذ ٥٠ عاما والتي ترجمت إلى قرار عربي من خلال جامعة الدول

العربية فهمي ناشد أضاف قائلا: إن الوطن العربي مؤهل أكثر من غيره لقيام مثل هذه السوق لتوافر كل عناصر النجاح فيه.

ورغم صدور قرار الجامعة العربية بقيام السوق العربية فإن الأمر لا يتوقف على ذلك وحده بل على مدى الأمر الذي يستعصى قوة دفع عربية حقيقية لتحقيق هذا القبول الذي من شأنه تحقيق أمال وأحلام كل العرب. النائب فهمي ناشد قال أيضا: إن للتغيرات الدولية الجديدة تتطلب وجود آليات اقتصادية عربية مدمجة قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات وقادرة على التعامل معها.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ / ٧ / ١٩٥٥

للشور والخدمات الاقتصادية والمعلومات

وبالطلب بضرورة اعداد خريطة اقتصادية عربية جديدة تتضمن مجمل الفرص الاقتصادية المتاحة في كل دول الوطن حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بينها

وتحدث النائب نبيه الطاطمي فقال ان الحق العربي المشترك مسكة مصيرية يتهدم قيامها على وجه السرعة من اجل مواجهتها جميع التحديات والتخلفات التي تعيق بالامة العربية ككل

وقال ان الرئيس مبارك حرص منذ تولى مسئولية القيادة في مصر على طرح فكرة السوق العربية المشتركة من واقع حرصه على مصلحة الوطن

وبالطلب الدكتور نبيه الطاطمي بضرورة الاخذ بناتمية الهشبة التكتلوجية في مصر والسلم العربي ككل كذلك مصر واعتمادات منسية للبحث العلمي واعتبار ان مثل هذه الامور من شأنها ان تعجل بوحيد الرؤى العربية

وتشد على ضرورة قيام المؤسسات الاولية في الوطن العربي بوعدها في دعم فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة في ظل معايير محددة تعاق القاتنة لكل الدول المشاركة فيها

وتحدث النائب عبد العزيز جبر فقال ان إلغاء الضريبة الجمركية امر حتمي باعتباره من الامم الاساسية للقيام السوق العربية المشتركة كذلك تحرير رخيص الاموال من العقبات التي تراجمها عند انتقائها

وقال النائب احمد سرحان ان السوق الاقتصادية المشتركة نوع من التضامن العربي المطلوب في تلك المرحلة لتأسيسه التي تشهد متغيرات عميقة اقتصاديا واجتماعيا على المستوى العالمي

واضاف قائلا ان ما شهده المنطقة العربية من تضامن اقتصادي يان حرب ١٩٧٣ قد اوضح ما لدى العرب من قوة يمكن ان تدمر بالقائمة عليهم

وللمشار احمد سرحان الى جهود

تجارتها الخارجية
وبالطلب النائب كل الهيئات والمؤسسات الاقتصادية القائمة في مصر والوطن العربي سواء العرب التجارية او رجال الاعمال او الجمعيات الاقتصادية للقيام بجهودهم

وتواصل المجلس جلساته صباح اليوم

الرئيس مبارك المكتبة لعمل اتفاقيات ثنائية بين مصر والدول العربية الاخرى باعتبارها خطوات واقعية على طريق الوحدة الاقتصادية للشامة

واستشهد احمد سرحان بالارقام التي وديت في التقارير من انها تستحق اعانة انظار في التبادل التجاري العربي خاصة ان التبادل التجاري بين مصر والدول العربية لا يتعدى نسبة ٨٨ من إجمالي



للشور والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأسيوط

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٥ / ٨

الشورى يختتم مناقشة السوق العربية المشتركة

الإسراع فى إقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية تأشيرة وعملة موحدة لكل الدول العربية

تابع المناقشة
زايد على سعد
محمد عبد الحافظ

حلمى الأخلاق يجب ان تحكم الصناعة قبل الريح.. ولا حماية لخطة

الحرة للسوق والأعلام الذى يعقد على انلى
تكتاريجا فى مصر. وقال انه لايزن ان تعب
قصة والأعلام دورا عاما فى القصة فى
قصة هذه السوق. وأعتقد د. زبيب (سيسى)

يهود القريش حسمى سبارك يهودا
العربية والأوروبية والقصة فى إقامة وفتح
أسواق جديدة لدعم الاقتصاد للمصرى.

الوزان.. والعرب

وقال حسين العيسى ان ما يؤخر إقامة
السوق توافقة سياسية مهمة. كما ان هناك
بالا عربية متشعبة من ان تكون السوق
ستكون مسجلا لانداع تونغ الذرة وهذا
تخلف خبر وارد. ولكن ان هناك مشروعا
كبير فى السوق بين مصر وإيران منذ عام
٧٤ فى مجال القوق والتسويق ويتم تدوير
المال بين البلدين فى مرحلة ما لا
للتسويق المستثمر ولم تستعير إيران
مساهمتها. فى حين جدد بعض الدول
عربيا سياساتها من القوق العربية للتسويق
تجيب موقف سياسى. وبالخصوصة فصل
السياسة عن الاقتصاد من أجل خلق سوق
عربية. وأعتقد اننا نحتاج لشركات
تستخدم أفكار التوريث فى محافظتها
وقال ان ذلك أثر بالسلب على اقتصادنا
القريب فى الخارج.

وتعقد د. مصطفى كمال جلى فاك
انه يجب ان تكون الأخلاق فى الربح الى
الصناعة او التجارة اولى ان تضاعف.
ولم تكن استثمار احدى الشركات
لنفايات استخدامها فى تصنيع منتج
وقال ان القانون سيخلق قبل هذا الشعب
من الدولة

بوفانك ان هذه السوق فى الكتب الجديدة
بلى يمكن ان تفتح الامة العربية لتتصالح.
وأنشأ فى نور الدينامية الشعبية فى
القصة لهذه السوق.

أشكر سلبية

وقال د. محمد كمال سليمان ان الامة
العربية تواجه تكتلات اقتصادية تطغىها فى
الاسراع فى إقامة السوق. ويحذر من حالة
الانقسام الذى أوسطى لا له من آثار سلبية
اقتصادية وسياسية على الدول العربية. وقال
انه يجب استقلال قطاع للصناعة العربية
الذى تقوم مصر لإقامة السوق. وتواصل
المال لم يتم استثمار الاموال العربية فى
داخل الدول العربية. ولا من استثمارها فى
خارج الامة العربية.

وتعقد د. محمد السعيد الفلاح فاكر ان
هناك تصورا عربيا لتقرير ميزان الجامة
العربية. وقال القوت برسوم سلامة فى
العرب توافروا عند مرحلة الحكم بالامه
السوق المشتركة من التكتلات فى مرحلة

التفكير. حيث يتم التحدث عن هذه السوق
ملا نصف ان.

ام كننوم

والقرد للتشخيص لخصى رجب ان يتم
كسر حواجز التفتت بين الدول العربية من
خلال اتمه. تأشيرة دخول والبحرية تكون
مبارية فى كل الدول العربية. وقال ان التكتلات
البرائى القوي يتم على كاهل عب تجريد
التشديدات والتفتت بين الدول. وأشار فى
ان لم تخدم وبه القوي كذا يبعدن الامة
عربية حول صديقتها. وأشار بالعصا

لتشتم مجلس الشورى لس برناسة د
مصطفى كمال جلى مناقشة تقرير السوق
العربية المشتركة الذى اعته لجنة التشوين
العربية والخارجية والامن القومى برناسة
د محمد السعيد الفلاح. أكد الاعضاء على
اهمية الاسراع فى إقامة هذه السوق لمواجهة
التكتلات الاقتصادية العالمية. وطلب الاعضاء
تأشيرة دخول واحدة لكل الدول العربية.
وعلة عربية موحدة. وكسر حواجز التفتت
بين الدول العربية. اوصى دور لرجاني
السوق. وأعتقد الاعضاء حالة محاولة الحال
غايات تصحيحها فى مصر فاكر د. جلى
على ان يجب ان تحكم الصناعة فى التسليم
الاول الاخلاق قبل الربح. وقال ان القانون
يجب الشعب ويعد له حلة من اى خطى.
وان لا حماية لى خطى.

دع الجامعة

تحدث فى بداية الجلسة نائب محمد
القريش فاكر ان الاقتصاد العربى يتعد على
الواد الايجابى حيث ان ٨٠ من صادرات مواد
خام وهذا يؤثر على الاقتصاد بالسلب.
وقال د. محمد جيب حسمى ان مصداق
الدول العربية تكمن فى إقامة السوق
المتحدة كما ان هذه السوق ستخلق نوعا
من الوحدة السياسية. وقال ان مصر معينة
بمور الربوة فى إنشاء هذه السوق واختلف
ان قوة مصر الاقتصادية تنبع على كاهلها
حيثا كبيرا تجاه الامة العربية. ولكن على
العبء شيم دور الجامعة العربية لنفع الامة
السوق ربما الى لقاء تشديدات التفتت بين
الدول العربية لتسهيل التفتت. وقال
يحدث السعيد عملة عربية مشتركة موحدة
فى قرار الامة العربية القوي.

واكد محمد عبد جيب ان الدعوة فى
قائمة السوق للتشركة تشعبها القومية
السياسية ايجابية لتكتلات والاقتصاد
العربية على ان يتم بعدها الامة تكتلات



المصدر : الأخصيار

التاريخ : ١٥ / ٨ / ٢٠٠٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويطلب أحمد سرحان ملكا أن السامعة
المصرية يظهر وهما مصر يظهر وقال انه
لا يجب أن يتسحب خطأ مصر على باقي
المتقنين. وأكد د. جاسي انه لا تدعم في
خطأ. وإن القانون هو الحكم وأنه لا تستر
على أي مخطيء.
وقال خليل هنتي انه لا خوف من
اسرائيل ونحن مستعدون لواجهة أي عدو
في الحرب أو السلم.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ / ٥ / ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الإسكان تناقش اليوم مشروع اتحاد الشاغلين

تتخذ لجنة الإسكان والرفاق بمجلس الشعب اجتماعاً اليوم لمناقشة مشروع قانون اتحاد الشاغلين وذلك بعد أن قامت الحكومة بإكمال التعديلات على عدد من مسوداته بناء على رغبة أعضاء لجنة الإسكان

مجلس الشعب يناقش غداً مشروعاً بقوانين

يستأنف مجلس الشعب جلساته غداً يناقش المجلس ٤ مشروعات بقوانين حول منح العاملين بالدولة علاقة خاصة بنسبة ١٠٪ وإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر وعد العصرية لمجلس إدارة لفراف التجارية ومشروع قانون الفنان الاجتماعى

البرلمانيون رئيساً للشارع والشارع رئيساً للبرلمان

وافق مجلس الشورى في جلسته السابقة على برئاسة الدكتور مصطفى كمال على على اختيار عامل لعمد البرلماني رئيساً لمجلس إدارة دار الشعب وقانون الشعارين رئيساً لتحرير جريدة الرأي للشعب

رفض رفع الحصانة من محمد عبد العال

رفض مجلس الشورى في جلسته السابقة على رفع الحصانة عن النائب محمد عبد العال وكانت دار التنازل للشيخ والطبع والنشر قد ألفت لجنة مباشرة عند النائب القديس شيكا بدون رسميد يبلغ ٢٠ ألف جنيه، وقد رفض المجلس طلب رفع الحصانة شكلاً لاختلاف لاسكام الدستور وثلاثة للناس

أرأى مليون جنيه دعماً للأحزاب

وافق المجلس على الحساب الشفافي لنظام الأحوال والارثاق التابع له لعام ١٩٨٨، بلغت الإيرادات ١٩ مليوناً و١٨٧ ألفاً و٢٠٠ جنيهات والنفقات ١٩ مليوناً و١٨٧ ألفاً و٢٠٠ جنيهات، ميزاناً في حين بلغ إجمالي المصروفات ١١ مليوناً و٤٦٦ ألفاً و٤٨٢ جنيهات منها ٨ ملايين جنيه فريضة ونصفاً للمصنف ١٠ مليون جنيه لدعم الأحزاب السياسية، وقد تحقق فائض فخرية ٨ ملايين و٢٣ ألفاً و٨٠٠ جنيه و١٠٠ مليون دولار



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٨٠ / ٥ / ٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشورى.. يناقش السوق العربية المشتركة خط دفاع أول.. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية إزالة الحواجز الجمركية.. وإنشاء المشروعات العربية العملاقة ٢٢ مليون جنيه وفرا بقطاع الأموال والموازنة.. دون إخلال بخدماته للأعضاء والعاملين

العربية المشتركة تمثل
ضرورة اقتصادية
وسياسية في مواجهة
التكتلات الاقتصادية
العملاقة. وليس من
مصلحتها كدول عربية
أن تكون جزراً منعزلة.
السوق العربية المشتركة
خط دفاع أول في
مواجهة طليان اتفاقية

التجارة العالمية. ويجمعها للدور الاقتصادي
الاستراتيجي في المنطقة
لكد أن القيادة السياسية في مصر مؤمنة
تماماً بالقدر المهم الذي يمكن أن تلعبه السوق
العربية المشتركة. طلب بتعميم دور الجامعة
العربية والجلس الاقتصادي العربي، والقرار
مبدأ نقل الأموال بين الدول العربية وبسهولة
انتقال العمالة العربية وأموال عملة عربية
مشتركة كلما حدث في إطار الاتحاد الأوربي.

لدينا مقومات السوق

- محمد عجيلي: نحن كعرب في أس
الجملة إلى دعم السوق العربية المشتركة.
فتبادلنا ٢٠٠ مليون نسمة ومئات طومات لأقامة
هذه السوق وتفعيلها في المرحلة القادمة.
- محمد كمال سليمان: أيد ضرورة إنشاء

استضاف مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى
كمال حامى رئيس المجلس أمس مناقشة تقرير لجنة
العلاقات الخارجية والعربية والأمن القومي بالمجلس
عن السوق العربية المشتركة.
كان أول المتحدثين العضو محمد القزبي: إنشاء
السوق ضرورة حياة وإنشاء. وأبست توفراً ورفاهية.
فالتكتلات الاقتصادية العملاقة الآن، لم تترك المجال
للتكتلات الصغيرة.

أوضح أن ٢ تكتلات عملاقة في العالم تستحوذ
على ٨٥٪ من حجم التجارة العالمية وإن أكثر من ٩٠٪
من التجارة في لبنان والخدمات أما في العالم العربي
فندرج أن الاكتفاء الذاتي في تدوير فالصوم ٢٧٪
والسكر ٢٢٪ فقط.

قال إن الدول العربية ما زالت تعتمد على المواد
الأولية حيث أن ٢٩٪ من الصادرات العربية من المواد
الأولية.. والنتائج الإجمالية العربي القوي ٨٠ مليار
دولار، وسعيد الاستثمار يدر حول ٨١٪.. ولكن رغم
هذا لدينا ما يمكن به إقامة السوق العربية المشتركة.
طالب العضو بوضع جدول التفضيلات الجمركية
حتى تصل إلى صفر، في فترة زمنية محددة لا تزيد
جميع الحواجز الجمركية ثم الوصول إلى الاتحاد
الجمركي، وإنشاء المشروعات العربية العملاقة، وزيادة
التجارة البينية وإقامة قاعدة معلومات متكاملة للدول
العربية.

- الدكتور محمود نجيب حمشة: أكد أن السوق



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ٥ / ٢٠٠٠

السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وخلق مجال عربي للتنافس الدولي.

● حذر مرسوم سلامة من أية خلافات بين الدول العربية أو استمرار عقد للناسي مؤكدا أن أي دولة عربية لا يمكنها مواجهة التكتلات الاقتصادية بطريقة، والعمل على إعطاء كتجمع عربي الأثرية قبل الدول في أي تجمعات إقليمية أخرى

● تسعي رغبة لأيد من لتسجل دور الاتحاد البرلماني العربي وهذه لاجتماعاته في لخلق للجامعة

العربية وبشكل شهري لتوحيد التشريعات العربية.

● صين العربي: اعرب عن أسفه لتخلف حجم التجارة البينية بين الدول العربية والتي لاتتعدى ٢٨٪ من حجم التجارة الدولية البالغة ٨٠٠ مليار جنيه. ويطلب القطاع الخاص بان يرافك أن السوق العربية هي المكان المناسب للمنافسة المصرية

الجلسة السنائية

وافق المجلس على الحساب الختامي لقطاع الأعمال

والامتلاك من السنة المالية للتشبيك التي حقق ناتجا بلغ ٨ ملايين و٢٢١ ألفا و٨٥١ جنيهها بالانقضاء إلى ١٢٢ مليون و٧١٢ ألفا و٣٧٨ جنيهها فائضا من سنوات سابقة و٧ ملايين و١٤٤ ألفا و٩٢٠ دولاراً.

والنسبة لوزنة للمجلس. تم تحقيق وكر أتمته ١٣ مليون و٨٧١ ألف جنيه. ويوفر من الزائدة الاستثمارية بلغ ٢٥٠٠ جنيه تم تحويله إلى بنك الاستثمار القومي. لهذا الأعضاء بتحقيق هذا الأثر الذي لم يأت على حساب الخدمات المقدمة للأعضاء والمواطنين في المجلس

لذلك كمال كماللي وزير مجلس الشعب

والشورى وإدارة المجلس وإدارة د.

محسني كمال حامي له كما لعرب

رئيس المجلس عن سماعته بالإمانة

التي أولاه للجنة والرئيس محسني

مبارك المجلس للشورى. وقال أنا

تسجلها بكل الرضا والقبول وتقديم

في سبيلها كل ما نملك من فكر

ورأي بل وأرجانا.

اشاء بالتشعابين بين المجلس

والحكومية. ومجلس الشورى

والشعب. وأجهزة الإعلام التي

توصل رسالة مجلس الشورى

لجميع المواطنين



للنشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

المصدر : السوفس

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٥٥

**مجلس الشوري يواصل مناقشة موضوع
السوق العربية المشتركة
الاعضاء يطالبون بنقد الخلافات وإلغاء تأثيرات
السفر بين الدول العربية**

**تابع الجلسة :
محمود غلاب
جهااد عبدالمعزم**

وعما مجلس الشوري لاسي الدول العربية الى بين الخلافات والتنافس من حيث لاول للنسب وتوحيد الازمة اسباسبية لسرعة تروم السوق العربية المشتركة التي يتكامل فيها الاقتصاد العربي من مزاياه التكتلات العملاقة.

وتسور لتتبل العمالة. وعما محمد عبدالمعزم الدول العربية الى نعم لجامعة العربية في التوجه نحو السوق العربية المشتركة. ولما ان السوق العربية تدر اثارها ايجابية فتنقل الدول العربية الى الصفوف الامامية.

وطلب الاخضاع في مناقشتهم لتقرير لجنة فشنون العربية حول موضوع السوق العربية المشتركة وإلغاء تأثيرات دخول جميع الدول العربية وتيسير انتقال العمالة بحرية تنقل رأس المال. أكد محمد قريش ان السوق العربية المشتركة خطوة اولى وضرورية للتكامل الاقتصادي العربي لصالح العمل في تنوع الانتاج العربي من بعض السلع مثل القمح والحرير والمسكر لمواجبة التكتلات الاقتصادية الكبرى والضروري من الاعتماد على الاقتصاد الاوروبي . وتشترح ضرورة تطوير البنية الاساسية على المستوى العربي وزيادة الفعالية فيه. وانه للضرورات الاساسية والضرورية الاعمال في كبحور للسوق المشتركة وإشباع بها عربي لتقدم قديم للكل ويجب الاموال العربية التي تستثمر في الخارج والتي تزيد على ثمانية بلايين كما ان الدول العربية في تهيئة الاقتصاد عن خلافاتها.

وقال الدكتور محمود نجيب حسني: انه ليس من مصلحة الدول العربية الانعزال عن التكتلات العملاقة وان تروم السوق العربية المشتركة يجوز الدول العربية بعض الشيء من قووم تجارية وتيرة ويحجم دور اسرائيل في المنطقة ويزيد من انكسار السياسات العربية. واقر في اثناء تشريرات الدول بين الدول العربية وحرية تنقل رأس المال

والصاف محمد سليمان ان تشمل واتهم السوق العربية المشتركة ضرورة لواجهة التكتلات العملاقة ودره المخاطر الاقتصادية المحتملة وإشراك في صيرورة الفصل بين الخلافات السياسية واقتنون الاقتصادي لسرعة اتمام التفاوض الاقتصادي الكامل.

وعما في تقريره دور الاعلام المصري في تنظيم الشؤره على اعمية السوق العربية المشتركة. كما دعا الصحف الى مراسلة دورها في ان تكون مرآة عاكسة وسليمة للاقتصاد المصري.

ونه برسوم سليمة الى ضرورة التخلص من عقد للنسب ومخاوفه. ولا يتبقى اي دولة عربية متفردة لمواجبة متغيرات النظام الاقتصادي في السياسات بعد ان ولت عصور فهمته وحل التكتلات بدلا منها.

وأشار في مود حوالى نصف قرن على فكرة السوق العربية. ولم تتم حتى الآن. وقال ان العرب جميعا يهرفون لاحتياجاتهم واعفيات التي تواجهمهم وطلب بالانتقال الى ارسائل تطبيقية لتفعيل السوق.

وعقب الدكتور سميد الفتاح رئيس لجنة فشنون العربية لتنا تطلي للسوق العربية اعمية خاصة لتكن التوافق نحو التكتل العربي لمواجبة التكتلات العملاقة.

وطلب للمستشار فتحي وجب يتعاون الدول العربية في إزالة العراقين. ومنع

حرية انتقال بدون تفسيره مثل ما يحدث في افريقيا. وعما الى توحيد اقتصادات والفرقة بين الدول العربية من لول التكتلات بين القسوس والمكورات. وقال حسين فاضل ان عدم توحيد الازمة السياسية في الدول العربية تسبب في تخوير قيام السوق. وأشار الى ضرورة تحويل الخلافات والشراف التي قد اى بشؤره لاحتياجات عربية. وأصر على تقسيم الفترات العربية. وأصر من اسفه من تنفى الاستعدادات الجدية العربية التي لا تزيد على مليونين. وازيد في قيام على ٨٥٠ مليوناً. وأكد على ضرورة تيد الخلافات السياسية لجامعة الازمة. وأوضح ان السوق العربية المشتركة في حاجة الى آلية سياسية لتحويلها لتخضع في عقد عربية مشتركة. وانتقد «السياسي» قيام لدى لحدركات باستغلال اقلية لتستور في اقتصاده. وقال ان كانه لث سلمي على الصحافة المصرية في الخارج. وعقب الدكتور مصطفى كمال الخليلي ان الخلافات عملة على ارفع الى الصمت في التفسيرات التي في تحفظ واستنكر استنواه اعمى لحدركات. وطالب. وقال ان فشنون سيبدأ من الصغبر.



المصدر: الحيلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨/٥/٢٠٠٧

افتتاح مؤتمر المصريين في الخارج

وزير الخارجية المصري: التوصل الى سوق عربية مشتركة حالياً أمر صعب

□ القاهرة -

جابر القرموطي

الخارج على الساحة مشاريع استثمارية. وقال: «نحن الآن نحتاج إلى تمويل مشاريع التنمية وحيثما لا يوجد بالاستثمارات الخاصة وفي

المرافق وتم شطب كل القيود على دخول وخروج الأموال لكن النتائج ليست على قدم المساواة مع الحوافز المقدمة علماً أن ما يقلصنا هو القدرة على التنفيذ لأنها تحتاج إلى خبرة تفقدها مصر ومعرفة غالبية الأطراف العالمية في السوق».

وأكد عبيد ضرورة دخول بلاده طرماً في التحالفات القائمة لتوفير موارد أكبر للاتفاق على البحوث والتحديث السريع ودعم صناعة المعلومات والاتصالات، مشيراً إلى أن تلك الخطوات باتت رئيسية لفتح أسواق جديدة أمام منسجحات بلاده. وكشف أن الحكومة تجري حالياً أول حصص شامل لإنشاء مصر في الخارج من العلماء في مراكز البحوث ومؤسسات التسويق والاستثمار.

إلى ذلك قال رئيس هيئة الاستثمار إن الهيئة تتخذ حالياً إجراءات عاجلة لمواجهة تحديات

الرحلة المقبلة في مقدمتها إنشاء النظام المكامل لمعلومات الاستثمار ودعم اتخاذ القرار الذي يوفر بأسلوب مباشر الخدمة المعلوماتية المتميزة للمستثمرين من موالعهم. من خلال إنشاء مركز رئيسي لمعلومات الاستثمار يرتبط بالرقمية للخدمات. وكذلك شبكة ويديو المعلومات العالية والكتبات الإلكترونية كما

اعمر موسى إن التوصل إلى سوق عربية مشتركة حالياً أمر صعب نظراً لاختلاف التوجهات وكثرة الخلافات بين الدول العربية. واستبعد موسى إقامة منطقة تجارية حرة بين الدول العربية حالياً أو في المستقبل القريب. مشيراً إلى أن بلاده تركز في الأقطار مع خمس دول فقط لإقامة منطقة تجارة حرة على اعتبار أن هناك رؤية وهناك مشتركة يمكن للجانبين تحديق الاستفادة القصوى.

وشدد موسى على ضرورة العمل لتجاوز الخلافات خصوصاً وأن القائمة السلبية للسلع التي طرحها دول عدة خلف حجر علة أمام إقامة المنطقة الحرة المقرر لها سنة ٢٠٠٧ حسب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية.

وكان موسى يتحدث أمس أمام المؤتمر الشامن لرجال الأعمال المصريين في الخارج الذي يعقد تحت شعار «الاستثمار والنهضة التكنولوجية» والذي افتتحه رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد في حضور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يوسف بطرس غالي ورئيس هيئة الاستثمار (المنظم للحدث) الدكتور محمد الغمراوي ونحو ٤٥٠ من رجال الأعمال.

واعتبر عبيد بأن تجميع بلاده من المخبرات الخارجية ما زال متواضعاً وبما أن لا يستمر الإقبال المتواضع من المصريين في

يرتبط بمراكز البحوث والدراسات العربية والعالمية وكذا المؤسسات المالية العالمية وغيرها من مصادر المعلومات وباعتبار تلك مشروعا استراتيجياً وفرت له الهبة كل امكانيات ومقومات نجاحه. ينتظر أن يتم تنفيذه خلال عامين. يشار إلى أن الحدث يستمر يومين ويبحث في الأقطار العام للتنمية التكنولوجية والتجارية العالمية وللمصرية مقارنة بالتجربة المصرية في الاستثمار وتطبيقات المؤتمرات السابقة.



المصدر: القدس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠١/٥/١٨

الملتقى الرابع لمجتمع الاعمال العربي
اختتم أعماله

اعلان الكويت: التعجيل في قيام منطقة التجارة العربية الحرة خطوة أساسية نحو السوق المشتركة ومواجهة تحدي العولمة

مؤسسات العمل العربي مدعوة لتمويل القطاع الخاص
المطلوب سبله اندماجات تقوي القدرة على المنافسة العالمية

حسباً على تداعيات العولمة
وتخالفها السلبية على الاقتصاد
العربي، وعدم التشبث بالقوائم
الاستثنائية السلعية التي تفرغ هذه
المنطقة من مضمونها معاً في
إيرادات جبرية أدنى لا تقاس
بالمردود الهائل الذي تدره التامة مثل
هذه التجمع الاقتصادي العربي وتغليب
المصالح الجماعية العربية على
المصالح القطرية.

تمويل القطاع الخاص
ثالثاً: ولما للعمليات الجديرة
التي وضعت القطاع الخاص كمحرك
رئيسي للتنمية الاقتصادية العربية
وأنشأت الحقيقة مع القطاع العام
وما يتطلعه ذلك من إعفاء
واستحقاقات فإن مؤسسات العمل
الاقتصادي العربي والمشتري، وفي
مقدمتها مؤسسات التمويل العربية
المشتركة، مدعوة إلى توجيحه
برامجها الفنية والمالية لتوجيه
تمويل القطاع الخاص العربي بما
يمكنه من القيام بدوره خير قيام.

للقطاع أن يرتفع إلى مستوى
المسؤوليات والمهام الجسام المنوطة
به في ظل الانفتاح العالمي والتحديات
الفرصة والتحديات الاقتصادية
وتسجماً مع عمليات الخصخصة
التي تنفذها الدول العربية ودخول
القطاع الخاص إلى مشروعات البنية
الأساسية وغيرها من المشاريع، فعلى
هذا القطاع أن يعمل جاهداً على رفع
كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه
بالتدريب والتأهيل وتبني أحدث
أنماط التكنولوجيا اللازمة وتطويرها
لخدمته أيضاً في الاعتبار ضرورة
تحسين بيئة الاستثمار والحقائق
بأدلة المعلومات وتسارعها والالتزام
بمعايير الجودة وكثرت الأنظمة
والتنافسية.

التجارة الحرة
ثالثاً: يدعو المجتمعون للحكومات
العربية والقطاع الخاص العربي إلى
التعجيل في الخطوات التي تتحقق
قيام منطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى باعتبارها خطوة أساسية
نحو السوق العربية المشتركة، ورداً

أكد المشاركون في الملتقى الرابع
لمجتمع الأعمال العربي على أهمية
التعجيل في قيام منطقة التجارة
الحرة العربية، ودعوة مؤسسات
التمويل العربية التي توجيحه برامجهما
الفنية والمالية لتمويل القطاع الخاص
الهندي والبدء في سلسلة من
الاندماجات الوطنية والقومية لإنشاء
وحدات إنتاجية تجارية ومشاريع
عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة
التنافسية للاقتصادات العربية.
وجسدت هذه الدعوات ضمن
سلسلة من التوصيات تضمنتها
الاعلان الختامي الصادر عن الملتقى
تحت اسم «اعلان الكويت» والذي
تلاه اصبح عام الاتحاد رجال الأعمال
العربي ثابت الطاهر.

«اعلان الكويت»
وتضمن اعلان الكويت التوصيات
والاقتراحات التالية:
اولاً: في ضوء الشور الرباني
المحول على قطاع الأعمال العربي في
تنفيذ التنمية العربية الشاملة
والمستدامة، أصبح لازماً على هذا



القسم

المصدر

٥٠١١/٥١٨

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنشاء وحدات إنتاجية تكبرى وإقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على زيادة القوة التنافسية للاقتصادات العربية بما يساعد على زيادة حصتها في التجارة العالمية

دور الحكومات

خلاصة: دعوة الحكومات العربية إلى تقديم كافة وسائل الدعم الممكن للقطاع الخاص العربي وتكثيف كافة الحفيزات التي توليها نموه والقيام بدوره المأمول وباتى في مقدمة تلك تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب وكذلك السامع والائتمان وفي هذا الصدد يلزم للجهات العامة الدور البناء الذي تقوم به الأمانة العامة للجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب من أجل وضع الشوايط والقوائم الخاصة من أجل تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب بين الدول العربية.

اشادات

واشد المجتهدون «الدور الكبير الذي تقوم به حكومات الدول العربية على كافة الصعد التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والآرامية» وطالبوا من هذه الحكومات بذل مزيد من الجهود للتخلص من البيروقراطية والروتين وتحسين كفاءة الأجهزة العامة المسؤولة عن الاستثمار وتوفير كل ما من شأنه تجميع البيئة الاستثمارية في بلدانها وإيجاد نظام فضائي فاعل لحماية حقوق المستثمرين والمفوض السريخ في النزاعات التي قد تنشأ مما يشجع على جذب الاستثمارات. كما أشاد المجتهدون بالجهود التي يبذلها اتحاد رجال الأعمال العرب ولجنة الرابطة على التوالي «في جمع شمل قطاع الأعمال العربي من مختلف الطائر الأمة العربية ليبحث شؤونهم والتنسيق فيما بينهم ونحيطهم علاقاتهم الداخلية والجماعية وبما يكفل زيادة الترابط والتضام في المصالح العربية باعتبارها ركنا أساسيا للأمة التعاون العربي وصولا إلى التكامل

وفي هذا الصدد فإن المجتهدين يقدرون عاليا مبادرة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص نافذة إقراضية جديدة لمشاريع القطاع الخاص العربي وكذلك مبادرات البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتمويل ومساندة فعاليات وأنشطة القطاع الخاص متمثلة في هذه المؤسسات أن تولي هذا الأمر عناية قصوى وذلك بتفعيل هذه البرامج والمبادرات وإعطائها زخما مشواصلا يتناسب وحجم التحديات التي تواجه هذا القطاع.

ويؤكد المجتهدون على أهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والإسلامية واتحاد رجال الأعمال العرب للعمل على الاستفادة من التمويل المباح من هذه المؤسسات في مشاريع تساهم في تنمية الاقتصادات العربية من أهمية الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع للقطاع الخاص والانشاءات في الدول العربية، وكذلك مؤسسات الاستثمارات المهنية العربية وخصوصا المشاريع الممولة منها، من أجل استمرار تطوير خدماتها نظرا للقيمة المضافة العالية لهذه الشاملة.

الإنجازات المطلوبة

رابعا: في ضوء الدور المتميز للكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى وزيادة حدة المنافسة الدولية، وما قد يترتب على ذلك من آثار بالغة الأسام على القطاعات الإنتاجية والخدمية العربية وتغير شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية وتقسيم العمل الدولي وبروا للضرورة التي قد تلحق بالقطاعات الاقتصادية العربية، يدعو المجتهدون فعاليات القطاع الخاص العربي إلى البدء في سلسلة انتمجيات وطنية وقومية تمكنها من

الاقتصادي العربي الشامل، وتقديموا بالشكر إلى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي وصندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان الاستثمار والوزراء ومندري المؤسسات العربية ورؤساء الغرف التجارية والخبراء، على مشاركتهم العادلة.

وأقر المشاركون رفع بركات شكر وتقدير لسمو أمير البلاد وإلى سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وفي العهد ورئيس مجلس الوزراء على كريم استضافتهم لأعمال المؤتمر الرابع لمجتمع الأعمال العربي.

كما قرر المشاركون إرسال برقية شكر إلى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ممثلا برئيسه ومندري العام عبداللطيف الحمد، وكذلك إرسال بركات شكر وتقدير لمؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشاركة في الاجتماع على دعمها المستمر لمشروعات اتحاد رجال الأعمال العرب.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 5/5/79

في ختام ملتقى رجال الأعمال العرب بالكويت

350 مستثمرا عربيا يطالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية

□ الكويت -

عزة نصر - إيمان إبراهيم:

طالب رجال الأعمال العرب الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي بالتدخل في الخطوات التي تتخذها لقيام منطقة التجارة العربية الحرة.

وقد شاركوا في الملتقى الرابع لمجتمع الأعمال العربي الذي اختتمت أعماله أمس الأول على أهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والإسلامية واتحاد رجال الأعمال العرب للاستفادة من التمويل المتاح من هذه المؤسسات. ودعا المشاركون في البيان الختامي للملتقى الذي جاء في أحد عشر بنداً للقطاع الخاص العربي للبدء في سلسلة اندماجات وطنية وقومية تشكلها من إنشاء وحدات انتاجية كبرى قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

كما طالب المشاركون في البيان الذي حمل اسم إعلان الكويت للعمل الاقتصادي العربي المشترك - الحكومات العربية بتوفير كل ما من شأنه تحسين البيئة الاستثمارية وإيجاد نظام قضائي فاعل لحماية حقوق المستثمرين والأفراد السريع في النزاعات التي قد تنشأ بين المشاركين في القطاع الخاص على أن يعمل جاعداً على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه وتبني أحدث أساليب التكنولوجيا اللازمة وتطويرها لقمعته أخذاً بالاعتبار ضرورة تحسين بيئة الاستثمار والخلق

بشيرة المعلومات وتزويدها والالتزام بمعايير الجودة والميزان التنموية والتنافسية وفيما يلي أهم ما ورد بالجلسة الختامية للملتقى، أكد وزراء المالية والاتصالات والتجارة العرب أمس الأول أهمية الاستثمارات الخارجية لاسيما العربية في تمويل المشروعات الكبيرة التي تخرجها الحكومة للقطاع الخاص.

وقال وزير المالية الدكتور محمد حسنين في محاضرة ألقاها في اليوم الثاني للملتقى

وبمقتضى نحو 350 رجل أعمال عربياً أن مصر استطاعت خلال السنوات العشر الماضية تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية التي جعلتها من أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف حسنين أن معدل التضخم انخفض من 22 في المائة في مطلع التسعينيات إلى 3.2 في المائة حالياً في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات عجز الموازنة كسبة من الناتج المحلي من 25 إلى 1.3 في المائة.

وأوضح أن توجهات الحكومة المالية في تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 6 في المائة سنوياً أي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني.

وأشار إلى أنه من التوجهات أيضاً جذب استثمارات أجنبية إلى البلاد بمعدل يوازي 25 في المائة من الناتج المحلي سنوياً.

وقال حسنين إن الخطوة التي ستتمشى على البرنامج المصري قريباً سيتم فيها طرح مشروعات بقيمة 80 مليار جنيه مصري منها 25 مليار جنيه فقط للقطاع العام والباقي مشروعات ستترك للقطاع الخاص.

وأضاف أن مصر بحاجة إلى استثمارات تقدر بنحو 500 مليار جنيه سنوياً بخلاف خمسة مليارات دولار أكثر من تسليها يجب أن يكون استثماراً مباشراً.

وقال حسنين إن تحقيق كل ما سبق يتطلب مراجعة مستمرة في القوانين والتشريعات القائمة حالياً وإعادة النظر في نظام التقاضي السيسات الحالية والاقتصادية. وأضاف أن وزارة المالية تجري حالياً مجموعة من الإصلاحات في النظام المصرفي والنظام الضريبي والتي يتوقع أن تظهر نتائجها

الإيجابية خلال عام من الآن. وأشار إلى أن لرابر مجلس الوزراء أكبر دخول مجموعة من القطاعات الاقتصادية ضمن القطاعات التي يشغلها قانون تحفيز الاستثمار ومنها تصنيع وإنشاء وإدارة مصانع الكوربراء والاتصالات ومترو الأنفاق والإبرمجيات والمناطق التكنولوجية وغيرها.

من ناحية أخرى قال وزير الاتصالات والمعلومات الدكتور أحمد نظيف إن العرب مطالبون بالاستعداد الجيد للتحولات العالمية التي يشهدها قطاع الاتصالات والمعلومات الحاليين. وأوضح نظيف أن السوق المحلي



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٨٨/٥/٩

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

للاتصالات بنموها كبيرا جعله يصل إلى أكثر من 1700 مليار دولار في العام موزعة بين الاتصالات والمعلومات.

وبالنسبة لخطة مصر في هذا المجال قال نظيف إن مصر لديها

خطة واضحة للأمن في هذا المجال تعتمد على الاسكانات القوية التي تمتلكها وما يمكن أن تصقله مستقبلًا. وقال نظيف إن السوق المصري في حد ذاته يعتبر من الأسواق الواعدة حيث لا يزيد عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية في مصر على 700 ألف جهاز في الوقت الذي يبلغ فيه عدد مستخدمي الإنترنت 300 ألف فقط.

وأضاف أنه على الرغم من ضعف هذه الأرقام إلا أن مؤشرات النمو والتي تبلغ أكثر من 35 في المائة سنوياً تؤكد أن السوق المصرية سوق مغرية.

وتوجد في مصر 175 شركة برمجيات و230 شركة تجميع لأجهزة كمبيوتر و60 شركة تقدم خدمة الإنترنت و240 شركة تركيب كبيرة وخمسة آلاف مبرمج. وقد نظف حجم الطلب على

سوق البرمجيات والاتصالات في مصر بحوالي عشرة مليارات جنيه سنوياً في الوقت الذي يمكن فيه لمصر أن تصدر بقيمة 3 مليارات جنيه من هاتين المنطقتين وتوجد أكثر من 650 ألف فرصة عمل خلال عشر سنوات.

وقال إن هناك أربعة مصادر تلهم عليها خطة العمل المصرية في قطاع البرمجيات والاتصالات هي تحديث البنية الأساسية وتنمية الصناعة نفسها وتنمية البشرية وتنمية الطلب المحلي.

وأضاف أن مصر عقدت مجموعة من التحالفات الاستراتيجية مع شركات الكمبيوتر العالمية مثل مايكروسوفت وأوراكل وسيسكو ومع التحالفات التي تضمنت مصر المصنوع على التكنولوجيا العالمية.

من ناحية قال وزير البترول المصري للنفط سامح فهمي إن الأهداف البترولية الاستراتيجية لمصر تقوم على أساس تنمية

ثروات مصر البترولية وتحسين الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية وتشجيع الاستثمارات في مجالات البترول وتطوير القوى البشرية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

من جانبهم أكد رجال أعمال عرب أهمية ملتقيات الأعمال العربية باعتبارها فرصة لتبادل وجهات النظر وإيجاد مشروعات تنموية مشتركة تستفيد من التوجه الجديد لصناعات التحويل نحو دعم مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية.

وأعرب السكرتير العام لجمعية رجال الأعمال المصريين طاهر الشريف عن الأمل في أن يشر للفتى الرابع لمجتمع الأعمال العربي الذي يعد تحت رعاية الصندوق العربي للإعلام الاقتصادي والاجتماعي واتحاد رجال الأعمال العرب عن تقنية روابط الأعمال بين رجال الأعمال العرب لأهمية هذه التكتلات التجارية بين الجانبين طمحين إلى عقد لقاءات واجتماعات خلال الأيام المقبلة لتبادل الفرص التجارية والاستثمارية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٥ / ٩

للشعر والخدمات الاجتماعية والمعلومات

مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يطلب:

تعزيز التكامل وصولاً إلى السوق العربية المشتركة

كتب - عصام عبد الكريم:

انتهى مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية اجتماعاته في العاصمة بتأكيد ضرورة تعزيز التكامل الزراعي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة في ظل تحديات العولمة وإرساخ دعائم ونماذج العمل العربي الاقتصادي المشترك وكفالة للتكامل الاقتصادي العربي للوقوف أمام التحديات الاقتصادية العالمية المعقدة ومتغيرة والتغيرات والتحديات الدولية والاقتصادية المحلية. وحال المؤتمر بضرورة توفير البنيات وصيغ للتنسيق والتشاور المشترك وأعلن الدكتور يوسف وأبي طالب رئيس الوزراء ولائح الزراعة عرض الرئيس حسني مبارك على دعم مبادرات التعاون بين مصر والشرق العربية في جميع المجالات. وقال في كلمته التي ألقاها بداية من الدكتور محمد شعاع رئيس مركز البحوث الزراعية أن التنسيق العربي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية العربية الأريضية والمائية والبشرية هو السبيل لتحقيق التنمية المتواصلة والامن الغذائي والمائي العربي مشيراً إلى أننا نعيش عصر العولمة.



المصدر: العلم للمفرد

للفنر والخدمات الصدمية والمعلومات التاريخ ٢٠٠١/٥/٩

إعلان الكويت للعمل الاقتصادي العربي المشترك

[The page contains dense handwritten Arabic script.]



المصدر: الأحياء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٩/٢٠٠٢

دراسة للأمين السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ابراهيم: ٧ دول عربية كبرى بدأت اقامة سوق مشتركة بحلول عام ٢٠٠٢

وقال ان البرنامج التنفيذي الذي تم اعتماده مؤخرا لتفعيل السوق العربية المشتركة في نطاق الوحدة الاقتصادية العربية سيساهم بصورة ايجابية في استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الاعضاء، حيث يتضمن فكرة زمنية لانهاء جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل ويتم ذلك من خلال ثلاثة مراحل:

للمرحلة الاولى تخفيض نسبة ٤٠٪ بداية عام ٢٠٠٠ من الرسوم لطبقة العام الماضي.

للمرحلة الثانية تخفيض نسبة ٢٠٪ اخرى اواخر اوقات العام القادم بحيث يصبح اجمالي نسبة

عدد المستهلكين العرب، واكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي العربي، وتنتج ٦٥٪ من الانتاج الزراعي مما يعني انهما يمكن ان تكون قاعدية للامن الغذائي المصري، وتضم ٣٧.٦٪ من اجمالي الصناعات التحويلية العربية.

ووضح د. ابراهيم في دراسة للنشرة الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ارقام التجارة البينية للدول الاعضاء بالسوق منذ بداية تأسيسها ارتفعت من ١٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١,٣ مليار

دولار منتصف السبعينات، ورغم التباطؤ في تطبيق قواعد السوق خلال الثمانينات عاد مرة اخرى حجم التجارة البينية ليسجل ٧٧٣ مليون دولار منتصف التسعينات. وتشير الارقام الى ان اكثر من ٥٣,٨٪ ونفع النسبة الباقية ٤٦,٢٪ مع باقي الدول العربية الاخرى.

القاهرة - تأهد امام اكاديمي الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان تجربة السوق العربية المشتركة التي تضم حاليا ٧ دول عربية لفظت ثغريها في جوفها منطقة تجارة حرة عربية تصف مصفحة، وتمثل نهجها حقيقيا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم اقرارها ودخلت حيز التنفيذ منذ العام الماضي، مشيرا الى ان تجربة السوق كشفت قدرة الدول العربية على خوض عمليات التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل والقيود غير الجمركية، وانعكس ذلك بصورة ايجابية على حجم ومعدلات نمو التجارة البينية للدول الاعضاء.

وقال ان للثورات الاقتصادية تذكير حرم كبير ومهم من المعلومات الاساسية لقيام وتطور عملية التكامل الاقتصادي بين الدول السبع العربية الاطراف في السوق المشتركة، وتمثل قاعدة معقولة لاندفاع السوق القابلة للتوسع مستقبلا، خاصة ان اقتصادياتها تحتل نسبة مهمة من حجم الاقتصاد العربي.

تضم الدول الاعضاء في السوق نسبة ٤٧٪ من سكان المنطقة العربية اي حوالي نصف



المصدر: الأحياء

التاريخ: ٢٠١١/٥/٢٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التخوف غير المبرر من نقص
حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض
الدول الأعضاء بسبب الإعفاء من
الرسوم.
استمرار الطابع التقييدي
للواردات في عدد من الدول العربية
الأعضاء بالسوق باستخدام القيود
غير الجمركية.
نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى
عدد من الدول الأطراف لتحويل
الواردات، النقص الشديد في قنوات
الاتصال التجاري والخدمات
للساندة للتجارة على المستوى
العربي مثل النقل والتخزين
والاتصالات والمعلومات.
واختتم الدكتور إبراهيم دراسته
مشيراً إلى أن تفعيل السوق
العربية المشتركة كخطوة لتحقيق
الاقتصادي العربي مساهم
بصورة إيجابية في توفير الأمن
الاقتصادي العربي، لمواجهة عصر
الكينونات الاقتصادية الكبرى الذي
يعيشه للعالم حالياً ويغطي ٧٠٪
من دول العالم، و ٧٥٪ من التجارة
العالمية.

الاقتصادي عموماً.
غياب التنسيق الاقتصادي بين
الدول الأطراف وعدم الربط بين
البعد الإنتاجي والبعد التجاري
للتكامل الاقتصادي.
وأضاف د. إبراهيم أن هناك عدداً
من المصعوبات تتعلق بمجمل
الاقتصاد العربي كانت عاملاً في
تأخر تفعيل السوق العربية من
بينها:
عدم توافر وضوح الرؤية لدى
الدول العربية حول العلاقة بين
منطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى في نطاق اتفاقية تيسير
والثمة التبادل التجاري بين الدول
العربية وبين منطقة التجارة الحرة
المصرية الخاصة فعلياً في نطاق
السوق العربية المشتركة القائمة
في مجلس الوحدة الاقتصادية
خاصة أن الأخيرة يمكن أن تمثل
مرحلة متقدمة للتحويل إلى اتحاد
جمركي وسوق مشتركة بصورة
متدرجة.

التخفيض ٧٠٪.
المرحلة الأخيرة تخفيض نسبة
٣٠٪ الباقية بداية عام ٢٠٠٢
بحيث يتحقق الإعفاء الكامل.
والق. د. حسن إبراهيم الضوء
حول أهم للعقبات التي أتت إلى
تراجع عملية تفعيل السوق العربية
المشتركة منذ تأسيسها عام ١٩٥٧
وتضمنت عدة نقاط:
عدم انضمام باقي الدول العربية
الأعضاء في مجلس الوحدة
الاقتصادية إلى عضوية السوق
العربية المشتركة.
عدم شمول الدول الأطراف
بالسوق بمزاياها وأكثرها الهامة
للتولعة، ضعف شاعلية للشراكة
لبعض الدول الأطراف بدءاً من
عملية اتخاذ القرار وحتى درجة
الالتزام بواعد السوق.
الانكسارات السلبية الضارة
للتقنيات في العلاقات السياسية
بين الدول العربية على التبادل
التجاري بوجه خاص والتعاون



المصدر : الأهرام - ١٩٩٦

للشعر والخدمات السعفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٦ / ٥ / ٢٠

السوق العربية المشتركة وثيقة مصرية جديدة

العربية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التعامل الاقتصادي العربي وعلى لسان دور أكثر في ضمان دفع عمليات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي وتنشيط دور المرأة العربية.

(٢) دعم مؤسسات التعاون الاقتصادي والمالي العربي ويبدأ هذا بالعمل على مواجهة المشكلات التي ملازمت توليد عملها وأهمها عدم رداء بعض البلدان المثقلة للمساعدات الائتمانية بالقرضات المالية تجاه الصناعات الاستراتيجية، هذا فضلاً عن

كان قرار القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى منطقة لتتلاقح حديدية لحياء مشروع السوق العربية المشتركة فقد حظي المشروع في السنوات الأخيرة باهتمامات الفكر السياسي والاقتصادي وأبداهت الأعلام العربي من ناحية، وبمؤلفات حكومات أكثرية الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظي المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقة تمثلت في إنشاء أليات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات

أحمد يوسف القرعي

السوق العربية المشتركة وتوثيق المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لأحراج مشروع السوق إلى حيز الوجود.

وفي هذا السياق تشكلت اللجنة الخاصة بمشكلة مخاطر السوق العربية المشتركة في مجلس الشعب المصري وأصدرت تقريراً مكملاً في مايو ١٩٩٦ [راجع ملحقاً للتقرير بمجلة السياسة الدولية - عدد يوليو ١٩٩٦] كما أعد مجلس الشورى أخيراً تقريراً آخر طرح هذا الأسلوب للمناقشة داخل المجلس ويهدف التقرير - كما جاء في مقدمته - إلى بحث القضايا والمشاكل المتعلقة بالسوق العربية المشتركة كقضية رئيسية للتعاون العربي في المنطقة العربية ومستقبل ذلك في إطار معددين رئيسيين: أهما الوضع الاقتصادي في ظل المشكلات وتآثيرها في العالم في تناول القضايا.

ويهدف التقرير إظهار مدى المعدن بقوله [إن أكثر ما يحتاج إليه الوطن العربي حالياً هو التوصل ببرنامج وطني والى سياسة العمل المشتركة تستند إلى مصالح حقيقية لأطرافه مع التهمة المتعلقة لا يستند إلى مشكلات، والتوصل إلى حل مقبول لها تضمن استمرار هذا التعاون بما يمكن الدول العربية من تأمين مكانة مناسبة لها في عالم القرن الحادي والعشرين].

في هذا الإطار يتناول التقرير مشكلة السوق العربية المشتركة ويستل التعاون العربي في ستة فصول وخاتمة هي: ملخص النظام الاقتصادي العالمي الجديد - مشروعات التعاون الاقتصادي الاتيبي في المنطقة العربية - اتجاهات التعاون الاقتصادي العربي - العربي - مشروع السوق العربية المشتركة - معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك - نحو تفعيل أليات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

■ ■ ■

وبال الفصل الأخير هو أخص لمصطلح التقرير في مزيد من التفاصيل ولعلنا أن يبدأ هذا بطرح تساؤل هام يطرأ نفسه الآن في صدد التطورات الإقليمية والدولية التي تشارت فيها الفصول السياسية والتساؤل يقول: كيف يمكن تفعيل أليات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة؟

وفي إجابة التقرير على هذا التساؤل يبرصد عدداً من التوجهات أو السياسات التي يمكن من خلال تنفيذها أو صياغتها لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي - العربي وهي توجهات وسياسات لا تتطلب قراراً ملق بل آلية إدارتها وآلياتها هي توجهات وسياسات عملية تتطلب فقط حذاً من الإرادة السياسية وذلك دون تردد، كما يأتي -

(١) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والقطاع المدني في تنفيذ مشاريع اقتصادية، ويؤكد هذا الاتجاه يتم سياسياً بتفعيل لجنة تضم توابر خبراء هذا الاتجاه يتم سياسياً بالاعتماد على مؤسسات القطاع الأهلي وبالإضافة إلى هذا التدخل يشير التقرير إلى عدد من المراحل الأخرى منها الدور المد للبرلمانات

مشكلة نقص الموارد والخبرات البشرية ونقص المعلومات الاقتصادية (٣) تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ويطلب هذا توفير عدد من القويات أهمها تنمية التجارة العربية وتوسيع القاعدة الانتاجية والخاضعة للتصدير العربية حتى يمكن تطوير وتنويع التجارة العربية والتأني على المشكلات الخاصة بالتجارة والتمويل بين الدول الاقتصادية في العالم العربي (٤) انتهاء أساليب العلاقات العربية - العربية على بعد الشورى المضروبة لتنمية وتنشيط أليات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية باعتبارها محلاً لنقل الأنماط السياسية للأنتم لعل هذه الأنماط

(٥) التوصل إلى إطار لسياسة صناعية اتية: بطرح التقرير سبل تحقيق تلك الخطوة ومنها إيجاد صيغ لتوزيع وتوجيه صناعات عربية مشتركة متعددة الأكار من طريق عقد اتفاقيات عربية مفتوحة أمام الدول الأخرى غير الأطراف فيها للانضمام إليها أو المشاركة فيها

(٦) تنظيم واقع تجربة التعاون الاقتصادي العربي - العربي وضوري أن يتناول التقييم دراسة التعاون الاقتصادي غير العربية الأخرى لعمليات التكامل في التعاون الاقتصادي غير العربية بهدف الوصول إلى عدد من الدروس المستفادة التي يمكن أن تنبها لعل هذه التجارب خاصة لتجارب المنطقة.

(٧) إقامة نظام عمل لتوزيع عوائد التكامل الاقتصادي العربي وذلك بوضع عدد من المقاييس والآليات التي يمكن أن تسهم في ضمان توزيع حاصل بين الدول العربية للموارد وتكاليف عملية التكامل.

(٨) التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية على أن يشمل التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية، والتنسيق في مجال الاستثمار وتوزيع الأيدي العاملة والجوهر، ولا شك أن هذا التنسيق يفسح على ظاهرة التبادلية والتضارب في السياسات الاقتصادية العربية.

■ ■ ■

وأخيراً يرى التقرير في الخاتمة أن إنشاء السوق العربية المشتركة هو لعل لتعاون الكثير من أزمات النظام العربي حالياً سواء في علاقاته بالعالم أو بالاتحاد أو حتى حل بعض مشكلاته، فليأخذ بهذا الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع التحديات الحديثة في العالم وأكثر قدرة أيضاً على التعامل مع التحديات الاقتصادية في إطار الشورى الاتيبي في العالم العربي ولا شك أن إمكانية جديدة لمعالجة تقرير مشاكل بشكل مع تقرير مجلس الشعب ويؤكد منتهى، بإسناد أو تم الجمع بينهما في طريقة واحدة تدمج بين أليات العمل العربي وبمجلس العرب والشورى على أن يطرح الرؤية للمناقشة أيضاً في مختلف المحافل واللقاءات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية لتكتسب زخماً جيداً.



المصدر: الحيا -

للتشر والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٥ - ٩ -

الدعوة لم توجه إلى العراق

٢٢ دولة عربية و٣ آلاف رجل أعمال في "المعرض الأول للمسوق العربية المشتركة"

□ الرياض - محمد اليامي

■ سنبضيف دمشق المعرض الأول للمسوق العربية المشتركة الذي تنظمه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية في الفترة بين ٢٠ و ٢٧ حزيران (يونيو) المقبل تحت شعار «العرب عام ٢٠٠٠ نحو تكامل اقتصادي عربي يوحد الجهود ويصقل المصلحة المشتركة».

وقال مدير التسويق والتبيعات في شركة «بيت النخيل» السعودية صفوان الحوري له الحياة: إن ٢٢ دولة عربية ستشارك في المعرض ليس من بينها العراق الذي لم يدعأ، إضافة إلى حوالي ٣ آلاف رجل أعمال عربي من أصل ٥ آلاف رجل أعمال وجهت إليهم الدعوات.

وأوضح إن المعرض الذي تنظمه شركة أعمال المعارض

السورية - الفائق، ستشارك فيه ٥٠ شركة عربية نصفها من السعودية إضافة إلى ١٥٠ شركة سورية تعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

وأشار الحوري، الذي تتولى شركته تسويق المعرض بين المنشآت السعودية، إلى أن المعرض يأتي في الوقت الذي تفتح فيه سورية أسواقها أمام الصادرات العربية التي تخضع الرسوم الجمركية عليها بنسبة ١٠ في المئة سنوياً، ونقلت الآن ٣٠ في المئة وستلاشي بعد ثلاث سنوات.

ويزامن المعرض الذي ترعاه جامعة الدول العربية ويقام على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، مع المساعي الرامية لإقامة السوق العربية المشتركة التي بدأت أولى خطواتها بإقامة المنطقة العربية للحررة التي بدأ العمل بها مطلع

١٩٩٩ وتبني الدول العربية عدداً من الاستراتيجيات ومنهجيات السوق العربية المشتركة.

تتضمن فعاليات المعرض التي جانب ندوة عن المعرض ذاته، عقد مؤتمر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب وندوة عن المال والمالية والنقد ورأس المال والتمويل الشخصي، وأخرى عن فرص الاستثمار العربي وأرض العمل واستراتيجية الترافقة.

كما تتضمن فعاليات المعرض إقامة معرض متخصص بال تجهيزات الصناعية والتكنولوجيا وأخر مخصص في تكنولوجيا وسائل النقل والمواصلات ومستلزماتها، وذلك للمنظم والتكهرباء والشحيم والاتصالات المتطورة إلى جانب عدد كبير من الندوات والمحاضرات والبرامج الفنية والثقافية والسياحية والترفيهية.

يهدف المعرض إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي والتبادل التجاري والسياحي في الوطن العربي وتوطيد وتشجيع التجارة البينية العربية وإيجاد أسواق جديدة مشجعة لتنشيط حركة التبادل الصناعي لجميع الصناعات العربية وتبادل الخبرات للذهوض بالأسواق العربية ومواصلة الدعوة لإيجاد استراتيجية عربية موحدة موازنة للتكتلات الاقتصادية العالمية وتشجيع الاستثمار في العالم العربي، وإطلاع لشاركين العرب على التقدم الحاصل في الصناعات العربية والقطور العملي والتقنيات الحديثة في مجال الصناعة والتصنيع العربي.



للنصر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخصاص

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ٢

سوق عربية مشتركة بدون التزامات



بمق الدكتور
سليم
دوس

الحكمة التي تكتل النزاع لتتصوّر الحكم فيه تحسب قواعد القانون الخاص وهي قواعد وطنية وأيام سوق عربية مشتركة لن يخلو من قيام منازعات تصممها أحكام القضاء. ومن حق من يوجه حكم نهائي ولجب التنفيذ أن يحرص ويتفحصه في موعده المتزامن مع الأخر خاصة إذا كان موضوع الالتزامات القيام بمشاريع تطوير وبناء أو إصدار بسلع أو... التي جهات خاصة تابعة لحكومة الدولة المتعامدة. وهذه الجهات التي لتكرها تصادر عليها اتفاقية تنفيذ الأجنبيّة الواقع عليها من قبل جامعة الدول العربية في ١٩٥٢/٧/١٤ حيث نصت مساهماتها الرامية على أنه:

ولا تسرى بأي وجه من الوجوه على الأحكام التي تصدرها حكومة الدول المطبقة إليها التنفيذ أو أحد موظفيها من أعمال قام بها بسبب الوظيفة. وقد وقعت الكثير من الدول العربية على الاتفاقية ليصمم من يتعامل مع أحد موظفي هذه الدول عند تنفيذ حكم واجب التنفيذ - حصصاً على حقونه وبهذا صادرة الاتفاقية على السوق العربية المشتركة. وقد يرى البعض أن تنفيذ الأحكام بمس سيطرة الدولة - ولكن الالتزامات المالية التي تتقدم بها الدولة في مقابل خدمات أو سلع تحصل عليها والتي عادت لتتأخر عنها بوسائله مدبوذين تأمين لها - لا يمكن للدولة أن تتحمل من تنفيذها فاصع ما يبرمه الوكيل من عقوبات تصرف اثره على الوكيل هذا إذا تكلمنا بمناطق القانون الخاص

●●●

أما إذا تكلمنا بمناطق القانون العام فإن الدولة عندما تعامل أن تتحمل من الالتزامات حصلت على مقابل لها فإلتزامها تجاهها من السياسة الدولية أو النصب الدولي وهناك سياسته دولية تؤكد ما ذهب إليه إذ عندما حاربت روسيا الشيوعية تتحمل من الالتزامات

لاشك في أن اجمل حلم يحلم به المصري أو السوري أو الصومالي هو سوق عربية تضمهم سوياً فلهذه من الروابط القارية وشبه ذات الأصول المشتركة ما يفتح روابط السوق العربية المشتركة ولا أرباب في تكرار أن لدينا وحدة في اللغة ووحدة في التاريخ ووحدة في التراث ووحدة في الدين... الخ... هذه الأصول التي تجمع للشعوب العربية والتي تجعل التكتلات الأوروبية وبغير الأوربية في وقتنا الحاضر هي سمة هذا العصر أو المتعدير السمة المميزة للعصر الثالث ورغم كل هذه الامال والخصائيق الموضوعية فإنها تصادر عند اول محك أو تجريب واسبق ثلاث نقاط لا أكثر

١- التصحر بين الدول العربية الشقيقة يحتاج إلى تشهيرة دخول اصعب من تلك التي يحتاجها المواطن المصري لفصل دول أوروبا أو بالذات دول السوق الأوروبية المشتركة مشن شتاتيز بل ويحول الولايات المتحدة الأمريكية ان مواطن السوق الأوروبية يستلهم بيطاقته الشخصية للزور على دول الاتحاد الأوروبي من تشهيرة دخول دول نامل في ظل هذه السوق العربية العاملة بالمثل للمواطن المصري وكذلك المواطن من الدول العربية الشقيقة فتكفي البنية الشخصية للانتقال في ربيع الزين العربي.

٢- نظام الكفيل والذي اثرى الكثير من مواطني بعض البلدان العربية دون جهد يقدمونه أكثر من تقديم أسمهم مواطن مصري كي يستطيع أن يعمل تحت رعايتهم ليقتسموا في النهاية حصته جوده. أي عدالة هذا؟ ثم عندما شرت بعض الدول العربية على غار على مصر من فواتد من نظام الشراكة بدأت تكرر هذه الدول في إلغاء نظام الكفيل سيما تتعامل في شركة اوروبية امريكية دون التفرق للشراكة العربية المصرية في الوقت الذي تفتح مصر ذراعيها لكل عربي يقدم اليها للاستثمار كيما شاء دون عائق أو كفيل أو حتى ضوابط على ما يحققه من ارباح.

●●●

٣- الالتزامات والتفويضات الاحكام وكفاعة عامة فإن التجارة وجميع الالتزامات تحمل جاذبا ايجابيا كما تحمل جانباً سلبياً اختلاف الامر بحسب نزاعة الاشياء واختصاص

التي هدفها روسيا القيصرية باعتبار ان النظام بها قد تغير فإن محكمة الدول الدولية قررت أن الالتزامات الدولية تكال سارية مهما تغيرت نوعية نظام الحكم لها لأن من تعادلت أو ابرم اتفاقاً دولياً تلزم من الدولة فقد انصرفت آثار اللحد وكل ما به من حقوق والالتزامات إلى شخصية الدولة المتغيرة ولا اثر لتغيير شخصية الوكيل أو توجهه السياسي

ولا أشك في أن هذا النص صلبها إلى تعديل وإصلاح في ظل التغيرات الدولية الحديثة والتكتلات الاقتصادية المالية والشركات العملاقة عائد الطارات

واخشي أن تكون بهذا المثلث: نكاح التكامل وتشهيرة الدول وتسلط الارادة من الاتفاقية قد صاعدت على لفتنا في سوق عربية مشتركة.

●● كاتب المقال الأستاذ
بالمركز القومي للبحوث
وعضو مجلس الشورى

تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى... لضمان نجاحها؟

رغيد الصلح *

■ ما قاله وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الفتا) أمام مؤتمر رجال الأعمال المصريين في الخارج يستحق الاهتمام الاستثنائي من جانب المعنيين بمستقبل المنطقة العربية عموماً. قال الوزير المصري خلال المؤتمر الذي انعقد في الاسكندرية في شهر أيار (مايو) الحالي إنه يستبعد قيام المنطقة في المستقبل القريب أو عام ٢٠٠٨ كما هو مقرّر في برنامجها التخليفي. وأوضح أن السبب الرئيسي لتأخر المشروع هو الطيات الكثيرة التي تقدمت بها دول عربية كثيرة لأغلاها من تنفيذ القرار بخفض الضرائب الجمركية على مستورداتها من الدول العربية الأخرى. ولم يقل عمرو موسى الباب أمام استئصال المشروع، لكنه قال إن مصر ستستكمل طريقاً جديداً لتنفيذه عبر التركيز على خفض دول عربية تنفق في ما بينها على الأهداف وعلى الوسائل. كان مصر دور محوري في التوقيع العربي لمشروع المنطقة وفي متابعتها والعمل على تنفيذه. فهل يعني كلام عمرو موسى سقوط القريب الجماعي أو التمهولي الذي يتوخى لثراء الدول العربية بفعلة واحدة في عملية تحقيق التكتل الاقتصادي العربي؟ هل يعني استبدال هذا المقرب بمقرب آخر يبدأ من مجموعة دول ثم يأخذ في التوسع مع بروز مزايا التقاضي الاقتصادي في ما بينها؟ إذا كانت المقربين الأخرى من الطريق الأفضل لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فهل هناك مؤشرات تدلّ في أن فرصة الوصول إلى المنطقة عبر هذا الطريق هي الضلّ من فرص

ويعرّ أن نسبة الالتزام بالبرنامج لم تتجاوز ٥٨ في المئة وهي نسبة ضئيلة كما وصلها التقرير لنحل هذه الصعوبات هي التي جعلت بعض القيادات العربية ومنها القيادة المصرية قلقين من المقرب الثاني، أي البدء بتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول العربية ذو الطريق الأفضل للوصول إلى المنطقة في هذا السياق نشطت الحكومة المصرية في عقد اتفاقات ثنائية مع هذه الدول، وفي تنشيط اللجان العليا الثنائية بين مصر وهذه الدول بإرض تطوير العلاقات معها ومن أجل إقامة مناطق تجارة حرة مشتركة والفكرة هنا هي كما يشهد، أن تفتح هذه المناطق الثلاثة المشتركة ترحيباً على بعضها بعضاً فتتحول إلى نواة لشروع المنطقة الذي يجمع الدول العربية كافة من دول استثناء. إذا كانت هذه هي فعلاً الفكرة وراء التحول تجاه مشروع المنطقة، فإنها قد لا تكون فكرة خاطئة ومن الأصحّ تنفيذها بقوة على رغم ذلك فإن هذا التحول يستدعي بعض الملاحظات والأسئلة: أن تحوّل تطبيق مشروع المنطقة يقدم بدلاً جديداً وموسماً على الخلل في البنية العمل العربي المتفكك فالقرار بقيام المنطقة صدر عن أعلى المستويات، أي عن القمة العربية، وصاحبة تنفيذه تأتي من خلال مسؤولين عرب كبار أي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية ثم انبثقت عن المجلس لجنة سباجية تشرف على تنفيذ المشروع. ولقد عقدت الهيئات التي تابعت المشروع الكثير من الاجتماعات من أجل دراسته ورأسه والية حتى يأتي ملحقاً لاجتماعات الدول العربية بعيداً عن الاضراء لاجتماعها الجوهري. واستغرق التحضير للمشروع فترة طويلة وعدداً من الاجتماعات والمناقشات المكثفة التي شارك فيها مسؤولون من دول عربية

دخلوها عبر غيره. أي تعذر المقرب الجماعي لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد يكون أمراً طبيعياً أو نظراً المعنيين بغضاً التكتل الاقتصادي أو بمشروع الفتا، بصورة خاصة متجارب التكتلات الإقليمية الناجمة تدلّ إلى أنه عند بداية مثل هذه المشاريع سيكون من الأفضل الانطلاق بمجموعة قليلة تدلّ الدول التي تنفق على الأهداف والوسائل كما وصلها وزير الخارجية المصري. هذه التجارب الناجمة، مثل الاتحاد الأوروبي، «اسيان»، ميركوسور، بدأت كلها بعد حدود من البلدان ثم وضعت الميزنة منها بعد أن تمسّق الانتماء في ما بينها «عمومي» منطقة شمال أميركا الحرة (إنكافا) قد تكون استثناء لأنها بدأت بدول المنطقة بفعلة واحدة. لكن أن هذا الاستثناء لا يكسر قاعدة تقول بأن الأفضل أن تبدأ هذه المناطق بعدد محدود من الأعضاء لأن عند دول «الفتا» هو ثلاث فحسب. من هنا لقد لا يكون غريباً أن تفكر بعض القيادات في الإقليم العربي بإعتماد هذا النهج، فحسباً لا ريب فيه أنه من الصعب انطلاق المنطقة بالثلثين وعشرين دولة كما هو الأمر مع الدول العربية.

فحسباً عن ذلك فإن ما قاله عمرو موسى عن تعذر مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ربما لا يكون مفاجأة كاملة للذين يتعمقون هذا المشروع عن كثب. فمقدّم فكرة بدأت ترشح معلومات وإحصاء عن الصعوبات التي تعترض تطبيق المشروع. من هذه المعلومات ما نشرته «شؤون عربية» الدورية التي تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية في آخر أعدادها للعام المصري. فقد أشار تقرير نشر في المجلة إلى الصعوبات في تطبيق البرنامج التخليفي لشروع المنطقة



الحياة

المصدر:

١٣٠٠ / ٦ / ٣

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعتقدون بأن كل شيء على ما يرام بينما كانت الأمور، ولحقاً لتصريح الوزير، تسير في طريق آخر. هناك هيئات أخرى متعجدة، إلى جانب اتحاد الغرفه دعت إلى تحريك مشروع المظلة وتجمعت له، تعبيراً عن هذا الاهتمام المتزايد، تنظمت في البرلمانات العربية شعب خاصة المتابعة تطور المظلة، ولحث الحكومات على تنفيذها. على الصعيد الشعبي هناك ما يشبه الإجماع بين المنظمات العربية المعنية بالعلاقات البيئية العربية على أهمية تنفيذ هذا المشروع. مؤثر رجال الأعمال والمستثمرين العرب ولذا في رجال الأعمال العرب وغيره من الهيئات المشابهة اعتبرت السعي إلى تحقيق المشروع هدفاً رئيسياً لهم، إلا أن هذه الهيئات والمنظمات على رغم حسن نيات القائمين عليها، والمكانة التي تتمتع بها، لم تتمكن من إحاطة المشروع بالإجراءات العامة المناسبة فكان هذا من أسباب التثني.

قد يقال أنه حتى لو قامت كل هذه الهيئات بدور فعال لإحاطة المشروع بامسباب النجاح، فإن قانون العدد يبقى الأقوى أي أنه يصعب البدء بتحرير التجارة بين ٢٢ دولة بلغة واحدة، ومن الأفضل البدء، كما قال الوزير موسى، بعدد قليل من الدول حتى إذا ترسخت العلاقات بينها وباتت فواتر تعاونها عجل الآخرين بالانضمام إليها. لكن هذا الفهم أيضاً ليس مضمون النتائج، ففي الستينات انطلقت السوق العربية المشتركة من عدد محدود من الدول لم يزد عن عدد الدول التي وقعت اتفاقية روما لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة. لكن هذا المقترح لم يسجل في الأقليم العربي النجاح المرجح، سهل من ضحان عدم تكرار التجربة مرة أخرى؟

• كاتب وباحث إقليمي

متعددة. فإذا واجه تنفيذ المشروع صعوبات عديدة تشبه في جوهرها الصعوبات التي صاومت التكتلات الإقليمية الأخرى التي لم تتمكن من الإقلاع بسبب كثرة عدد أعضائها أم صعوبات عائدة إلى المنطقة العربية بالذات، فلم يكن من الأفضل في هذه الحال أن تقولي الهيئات العربية المعنية بالتنفيذ في مواضع الخل وإدعاء رافها الأخير في هذه المسألة ليس من الضروري أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (الذي ينص البرنامج التنفيذي لمشروع على أن يقوم بمراجعة نصف سنوية للتطور في تطبيقه) موقف من مسألة مستقبل المظلة.

اعتمد البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة فكرة إشراك القطاع الخاص في إنشاء المظلة وتطويرها. في هذا الإطار طلب إلى الاتحاد العام لحرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي لم يملك عن المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، تقديم تقارير دورية إلى الهيئات العربية المعنية بظهور فيها تقديم القطاع الخاص لدى نجاح المشروع ومدى التزام الدول الأعضاء الأخذ بمقتضياته. وبصرف النظر عن تطبيق الحرفي لهذا القرار، فإنه يمكن القول أن إشراك القطاع الخاص في عملية تنفيذ المشروع هو عمل مفيد من زاوية إضفاء طابع الشفافية على سير العمل فيه. بتعبير آخر، إن استناد مسئل هذا الدور إلى تخصص الحرف يمكنه من الإشتغال بتنوير الرأي العام العربي وتعرفة بميزات المشروع، وكذلك بالعقبات والصعوبات التي تغرض طريقه. كي يحتضن المواطنون المعنويين بمستقبل العلاقات العربية البيئية المشروع ويحضوا الحكومات على تطبيقه أو على تصحيح مواضع الخل فيه لكنه ترك الرأي العام والمواطنين العاديين



المصدر: الشرح

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٦ / ١٩٨٥

دراسة اقتصادية:

المنطقة الحرة أفضل طريقة للتكامل الاقتصادي العربي

القاهرة - علاء العربي

أكدت دراسة اقتصادية أن نموذج المنطقة الحرة يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وكذلك بين الدول النامية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية والاقتصادية الجديدة.

الدراسة أعدها الدكتور صفي عفيفي خاتم أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة حلوان حول «نموذج جديد للتكامل العربي والدول النامية» حيث أشار إلى أن نموذج التكامل الاقتصادي يتركز على عنصرين رئيسيين، العنصر الأول يتعلق بالقائمة منطقة حرة لتكامل تحرير التجارة قيسية بين الدول من الحدود المفروضة عليها. والقائمة منطقة استثمار حرة توضح الطريق أمام لانتقالات وحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. أما العنصر الثاني فيلخص إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، وخطط وبرامج التنمية، ولابد أن يتم ذلك في إطار رسمي واحد ومحدد بحيث يطبق العنصر الأول في وقت يليه مباشرة تطبيق العنصر الثاني والأصعب الخطوات الأولى في تحرير عدد من القطاعات الإنتاج والدول الأعضاء الأقل تقدماً.

وأشارت الدراسة إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة والمنطقة الاستثمارية تعد أكثر ملاءمة لظروف الخصائص الدول النامية. تلك المجموعة من العوامل.

أولاً: لحدوث السياسات التجارية المحلية في الدول الأعضاء على نفس القالب من منطلق حرية التجارة الخارجية. فإزدياد الحرية التجارية، والبلغة في تطبيق القيود الأمنية وتقنيات الصناعات المصدرة الأجنبي تشكل «أداة القوة للسياسات التجارية النامية في الدول النامية» من

هذا يمكن القول بأن هذه السياسات لا تقدم إطاراً مناسباً للبدء في اتخاذ إجراءات أكثر تكاملية من الناحية الاقتصادية مع الدول الأخرى مثل إصدار نوع من الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة. فبالإضافة إلى الأعضاء بتحرير هذه القيود المفروضة

على تجارتها البينية مرحلياً مع احتفاظها بهذه السياسات التجارية في مواجهة العالم الخارجي بعد شيئا ما في مستهل التطبيق العملي لنموذج التكامل الاقتصادي المقترح.

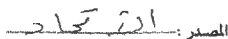
لديها، تتطلب الأراحل الحالية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ضرورة إعطائها قدراً من الرونة في تشكيل سياساتها التجارية تجاه الدول غير المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية. فمشكلات العجز الرأسمالي

مولدات المفعول يفرض على هذه الدول التدخل بصورة أو بآخر في سوق التصرف الأجنبي لإدارة الطلب على المصناعات اللازمة لواراتها الخارجية من السلع العامة للتنمية لديها، وتوفر منطقة التجارة الحرة الرونة المطلوبة في تشكيل هذه السياسات التجارية في مواجهة الدول التي تكون عليها أسواق التصرف الأجنبي داخل الدول المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية.

وبناء على هذين العاملين، لابد أن تكون القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تعبيراً عن عملية تحويل استراتيجيات التنمية الاقتصادية للتنمية في هذه الدول من طابع القطري المنهج نحو السوق المحلي إلى استراتيجيات لها بعد أقليمي، وتساهم هذه العملية في توسيع دائرة الشخص الصناعات داخل المنطقة

التكاملية وهو ما يحقق تنمية المصناعات القائمة على مواجهة المنافسة للزيادة القياسية من المصناعات الأخرى المشبعة داخل المنطقة التكاملية، وأمام هذا الوضع فإن الأمر يتطلب تنفيذ برنامج ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية على مرحلة انتقالية طويلة نسبياً خشية أن يؤدي الإصرار في تنفيذ هذا البرنامج في تدبير المصناعات الأقل كفاءة داخل الأقليم التكاملية، وتعتبر هذه المرحلة خطوة تمهيدية نحو تمكين هذه المصناعات الفاعلة من المخول إلى ساحة الأسواق الدولية، ونفساً لاستبشرت الليزة النسبية.

وتستند الدراسة إلى أن هذا النموذج المقترح يعكس في طبيعته



تطلعيها طبيعة هذه الانسطة، فلما
 أمكن له الدول التوصل إلى اقتراب
 فكرة مشتركة تضمن فيها المصالحات
 العملية والحيثية ووجود العلماء
 والفنر والفقهاء والعلمانيين، لما
 هذا النمط من شأنه أن يساعد في رفع
 جود البرامج والمشاريع الخدمية في
 إطار الميوت من البرية وزيادة نطاق
 التمسك داخل هذا القطاع من ناحية
 أخرى، ولما لاشك فيه أن إقامة منفعلة
 هيئة وطنية إقليمية باستكالات مالية
 وضخمة صعبة بتدبير خلية أولية وحاد
 على طريق التكامل الصحيح.

[illegible]

عن تحوير التجارة البينية، ولعلنا هنا نوافر حد أدنى من التشابه والتنسيق بين السياسات النقدية والمصرف الأجنبية يمثل الحد الأدنى الذي يمكن من خلاله البدء كخطوات أولية على طريق التكامل الاقتصادي لئليهما في المرحلة التالية إنشاء بنك مركزي أو اتحاد بين البنوك المركزية الوطنية وطرح مجلس مشترك للحدود الاعضاء كل.

لقائيا، إحدى نوع من التنسيق
"تسريسي". على الدول الأعضاء أن
تتأكدت في العمل على تحقيق داخل
المنطقة الكفافية، وهذا التنسيق لا
يشتمل فقط على توصيد النظم
والتشريعات الضريبية بين الدول
الأعضاء وإنما يتضمن أكثر من ذلك
تعاوناً كبير بين السلطات المالية لهذه
الدول، وتزاد هذه النواحي وضوحاً في
عصر الموانئ العامة يفرض كثيراً من
القيود على طريقة استخدام الورود
القائمة في الدول الأعضاء، وهو ما يشكل
فيها خطيراً على حركة توجي التنمية
في المنطقة المتنامية.

يبحث في مجال تحسين الإيرادات بعد تقييم التجارة الحرة والقاء الرسوم الجمركية من ناحية والقبض على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة في مولدات الدول الأعضاء من ناحية أخرى يخلط قيودا خطيرا على حركة التجارة وتعاها ويقود أيضا الآثار التي تملأها ظاهرة التوزيع غير العادل للمسا في الدول الأعضاء.

نفسية، استراتيجي في العمل
اللائق، التقني في مجال التنمية
الانجليزية داخل الدول العربية وهذا
يتطلب ضرورة العمل على تنمية
خطط وبرامج أسلوب في تطوير
استراتيجية موسوعية للتنمية
الاقتصادية وتعتبر هذه الاستراتيجية
محطات التنمية والتقسيم المرسوم
واقعة بين الدول الأعضاء لها تفرع
أما من تنسب للتنمية على حدة
والإيجاع والفتايات في مجال
برامج خطط التنمية الاقتصادية
الغربية.

رابعا، الاتفاق والتنسيق بين اعضاء على القيام بالشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير، نظرا للنفقات العالية والاستثمارات الكبيرة التي

ضعف رئيسيتين في بداية حمولة
وهما

أولاً، تتعلق نقطة الضعف الأولى بالدول الاعضاء في المظلة التكاملية والذين يطبقون مستويات متفاضلة للتعريف الجمركي وغير الجمركي قبل تكوين التكامل المقترح، في هذه الحالة فإن الباحة منطقتي حرة تجارية، لن يساهم في توسيع السوق، يساهم الصناعات القائمة داخل الاقتصادات

ثانياً، تتشابه بعض الصفات النفسية من سمكيات السمكيات العائمة في السمكيات الجمركية ذات فرجانية في عملية «التنمية الاقتصادية الراسية» فضلاً عن الرقعة في الدولة المصنوعة التكنولوجية كالتطبيق التكنولوجي، تجربة جمركية مخصصة في حالة المخططة التجارية الراسية في واقعها من أجل التجنيد الصنعة مخصصة راسية في تحقيق منفعة انتاج التكنولوجية، ولم يقاتل بعض المخططة التجارية، وتم على أنها إزالة القيود المرفوعة في التجارة البينية، فمن الممكن أن السطحة التصنيعية، سواء يظل استيرادها من الخارج أو ليس لديها من استيرادها من المخططة الاقتصادية في مخططة التجارة والملاحة في السطحة في الصورة التكنولوجية في تنمية التجارة البينية في التجارة البينية وغيره من المنتجات المتأثرة في الظروف.

أما العنصر الثاني بالنموذج المقترح
للتكامل الاقتصادي الفرض منه راف
الصدع الفلسفي عن المواجهة بين حطوط

وبمراجة التنمية الاقتصادية الخطيرة
من جانب وإزالة الاخطار المتولدة عن
تزايد سياسات التنمية الاقتصادية.

ويتم ذلك العنصر (لنعم لنموذج التكامل من خلال عدة خطوات رئيسية

أولاً، توفيسير الجسد الاندوني من التنسيق والتحفيز بين السيدات التقني والاندماجية القطرية التي تمهيداً للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية التي تتلف من اقتصادات مجموعة من الدول النامية والتجاورة جغرافياً، فالتعاون بين هذه السيدات يجعل عملية التكاملية امراً واقعاً الصعوبة كما يقول الكثير من الخبراء التي تتلف أمام القوى العاملة المتوافدة



المصدر: العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩١/٦/٢٠

السوق العربية المشتركة هل تخرج من النفق المظلم؟

بالجاء ، السوق الأوروبية المشتركة ، وقد بدأ تأثير هذه السوق على اقتصادات الدول العربية ذلك أن نسبة مهمة من صادرات الدول العربية تتمثل في مواد خام ومشتقات زراعية وأولية مستخرجة من المناجم شديدة من جانب ما تصدره دول السوق والمناطق المرتبطة بها إذ سستتحت هذه الأخيرة بتفصيل جمركي وإعطيات في حين أنه لنسبة عالية ستظل الدول العربية مستوردة لمنتجات وآلات لازمة للتنمية الاقتصادية من السوق الأوروبية وقد يؤدي ذلك إلى وجود عوامل احتلال في شروط المنافسة بين الدول العربية وبين دول السوق الأوروبية المشتركة.

ونتيجة لذلك فإن لخصاء سوق عربية قومية واسعة النطاق تكون فيها التجارة حرة من جميع القواعد يمكن أن يوضع إلى حد ما الانخفاض من الصادرات إلى دول السوق الأوروبية نتيجة لزيادتها داخل السوق العربية - كما أن دول السوق العربية بتكتلهما مستزيد قوة مساهمتها في مجال تنمية كاتالان التجاري الدولي سواء فيما يتعلق بصادراتها أو وارداتها خاصة إذا عدنا أن قدرات الإنتاجية العالية العربية المستندة خارج الحدود العربية تصل إلى ما بين 800 - 850 مليار دولار وإن المستثمر منها في المنطقة العربية على مدى الخمسة والعشرين عاماً للزيادة لا يزيد على نسبة 4٪ فقط.

وإذا لم يكن لهذه وأس للالعربي التي خارج الحدود العربية مبرراتها - إلى حد ما لنا لفظنا في الاعتبار للعصور في مناخ الاستثمار وبحولية فرصه ومعدى كواثر عنصر الأمان وإن كانت بعض الدول العربية ومن بينها مصر قد باتت مؤخرًا في تبنى سياسات مالية واقتصادية تسعى من وراءها لجذب بعض من رأس المال العربي للهاجر.

لماذا لا تنجح؟

ويبقى التساؤل - لماذا لم تنجح فكرة السوق العربية المشتركة خطوة في الامام طيلة هذه الفترة؟

الاجابة ببساطة تكمن في مسؤولية القدرة الاقتصادية للبلدان العربية وتخليها كحركات التجارة بزيادة أن معظمها يفضل التوجه للتصدير وبالقلة الحسنة أن تلتصق لمشاكل القلغ مع دول الجوار أو لتسويق الارتباطات التجارية مع الدول الصناعية المتقدمة منا من لدن الاقتصاد العربي فإن اختلاف الانتماء (سياسي واجتماعي) أو الاقتصادي بين البلدان العربية أدى إلى اختلافات اقتصادية والاصلاح التي يمار بها اقتصاد كل بلد يفضلها وبين القطاع العام على تجارته الخارجية وبمعضلة الآخر جهة نظام السوق وشارك الجميع دعا في خصخصة سواه التخليج والادارة ونظام مسكوني الإنتاج والتكنولوجيا والقطاعات المالية والبسالة منها بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في عائلها للعالم.

في النهاية فإننا لا نراة جادة وقوية لدى المجموعة العربية في الاسواق وبكيفية ملحوظة تجارة لشاء السوق العربية المشتركة فإن التفتق سوف يبدو مظلمًا.



على
منير

منذ أكثر من أربعين عاماً ونحن نصوح من أجل سوق عربية مشتركة لكن عام 1950 أنشأت الجامعة العربية ما يسمى بالجلاس الاقتصادي العربي الذي لم يبالش أصلًا إلا بعدها بثلاث سنوات وفي عام 1957 صدر للجلاس الاقتصادي التصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية عربية من السوق العربية المشتركة، وتم توقيع أكثر من اتفاقية عربية من خلالها لتسهيل التبادل التجاري والتنظيم تجارة الترانزيت والتقاليل دولي الاسواق ووقع عليها عدد من دول الجامعة، وأيضا أصدر للجلاس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة ما يزيد على مئة مئة قرار تخص السوق العربية المشتركة وهكذا تعددت الاتفاقيات والقرارات في محاولات كان لغرها في عام 1997 أي بعد أربعين عاماً والتماس والكمال منذ الخطوة الأولى التي باتت في عام 1957

والواضح أنه رغم أن السوق المشتركة من الطقة التي ربطت على طريق الوحدة الاقتصادية العربية ما بين منطقة لتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العربي فإن الواقع العربي قد عجز تماما عن تحقيق تقدم يذكر في تنفيذ ملامح الاقتصادية البديلة بل أن عهد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لم يتعد حتى الآن سبعين من بين ألف 13 دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية 22 دولة من الأعضاء الجامعة.

والأمر الغريب والذي يحتاج إلى تفسير كثر أن العالم العربي يمتلك كل مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية ورأس مال إضافة إلى مزاياء التكتلات القلالي والمضاري والتجرب الجغرافية للثراء على رقعة واحدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، ثم تجد شعيرة أن حكوماتهم لاتزال بعد أربعين عاماً تبحث عن طريق التكتل الاقتصادي في مصر تنتمى فيه التكتلات الاقتصادية الكبيرة أو مكان فيه للملكيات الصغيرة أو الضعيفة أو المشتتة.

ولمنا لاحظنا أن اليوم العديد من العمل على إيجاد السوق العربية المشتركة منذ عام 1957 وحتى اليوم يباله سرعة واتخاذ هديتين نحو قيام للفرور الشرق الأوسط الذي يده في 1994 بالدار البيضاء وكان آخر لقاء له في عام 1997 بالواحة.

الأخرون يأخون أدوارنا

ومن هنا لمصلحة علينا أن ندرك أننا عندما نتحرك لتدرك الآخرين يتحركون مكتفين بضعفنا ما يوحى على الساحة قد يسفر ذلك عن تشكيل هيئة دولية تسعى تحول دون قوة العرب على تفتاد لفرات مستقلة وبمحدد مساهم شعوب المنطقة لمحصلات التكتلات الاقتصادية الكبرى أمف إلى ذلك أنه من أهم الدوافع الاقتصادية لقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإنشاء السوق العربية المشتركة تتمحور الاقتصاد العربي ضد بعض التكتلات التي ترد من الخارج نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. جويلي.. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لـ «الجمهورية»

متفائل بإحياء السوق العربية المشتركة.. تنمية التجارة البينية

صناعتنا جودتها عالية.. مشكلتها التسويق

.. واجبنا حمايتها

يؤدى اليمين الدستورية اليوم الدكتور أحمد جويلي الأمين العام المنتخب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أمام جلسة المجلس.. يتسلم الدكتور جويلي مهام منصبه أميناً عاماً للمجلس بعد أدائه اليمين كما أنه أول أمين مصري للمجلس منذ إنشائه عام ٦٤. أكد الدكتور جويلي في حديث أجرته معه «الجمهورية» أن الفترة القادمة لعمل المجلس ستشهد تنمية حجم التجارة

البينية العربية خاصة وأن الصناعة العربية أصبحت ذات جودة عالية جداً.. مشيراً إلى أن حجم هذه التجارة بسيط جداً لا يزيد على ٨٪ من حجم تجارة الدول العربية مع دول العالم الذي يقترب من المليار دولار.. وتساءل.. هل هذا مغفل رغم قرب المسافة بين الدول العربية بعضها البعض كما تناول الحوار خطة العمل التي سيقوم بها المجلس في الفترة القادمة.

كثيرة وسيكون للمجلس دور فعال في تنشيط الاقتصاد العربي، ليرافق المساهمة مع كافة الاستثمارات المالية الأخرى خاصة وأن لدينا كافة امکانات لإنشاء اقتصاد عربي قوي

السوق المشتركة.. أمل

وكما يوضح السوق العربية المشتركة ومن يمكن أن يستفاد من أهم مودع الحوار مع الدكتور جويلي أكد أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اللامع منذ إنشائه عام ٦٤

قال د. جويلي أنه سيتم عمل خطة تنفيذية لعمل المجلس لفترة السنوات الخمس القادمة تنتهي من إعدادها خلال ٦ شهور وتشمل التنصير على مفاوضات منها:

- الاستثمار العربي والتجارة البينية وهناك عدة لجان تعمل لتحقيق الخطط المقترحة لتصل بعضها إلى زيادة الاستثمارات المشتركة للتطاع الخاص في الدول العربية وتكاملها في صناعات



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٦ / ٦ / ٢٠١٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تم تكليفه بإنشاء هذه السوق مشيراً إلى أن هذا الموضوع سوف يكون اهتمامنا الأول في الفترة القادمة مع إزالة كافة العراقق لتحقيق هذا الأمل الذي طالما حلمنا به وخاصة وأن هناك مخاوف جادة لرفع الجمارك بين الدول العربية لفترة القادمة وأن كثرنا مستكين خاصة لفترة القادمة لتحقيق إنشاء هذه السوق العربية المشتركة وسوف نعمل جاهدين لإزالة أية خلافات يمكن أن تحدث لتحقيق إنشاء السوق العربية المشتركة

تسبب التكتفج جويي أننا فكرنا في السوق العربية المشتركة منذ زمن وسبقنا اتصالات كثيرة ولكن أوروبا حدثت هذه الوحدة وايضا مناطق كثيرة حدثت هذه الوحدة ومن يؤمن الله سوف نخلق هذا الأمل في الفترة القادمة مشيراً إلى أن الناطقة العربية سوف تتجدد دوراً محلاً في وحدة حركة الاستثمارات البينية والتجارة البينية العربية

أكد د جويي في وافت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هذه الأيام وسط المستعرات العالمية التي تحدث يوميا في الاقتصاد العالمي تكتلات فائض في الإنتاج في دول كثيرة ترغب في تصديره للأسواق العربية ومنها مصر - صناعة عربية ناشئة لا بد من حمايتها من هذا العمل المالي والذي لا شك فيه لا بد أن يكون هناك وقفة من جانب الدول العربية لحماية نفسها بنفسها فليها الأموال والخبرات والأسواق فلا بد من الاتحاد مشيراً إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية هو بيت الخبرة العربية يقدم النصائح لكافة الدول العربية خاصة أن جميع الدول أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية فلا بد من التمسك بالوحد في أهداف يمكن تحقيقها بين الدول العربية في الكو القصور وخطوط طويلة الأجل قبل لوات الأمان خاصة وأننا نعمل في ظل أنظمة عالمية جديدة منظمة التجارة العالمية والعملة والجياد والتكبرات ذلك على الاقتصاد العربي

نظرون ما بعد السلام

ولمنا أن المجلس سيجلي الدل في كل هذه القضايا وحتى التمايز الذي بين الدول العربية ما بعد السلام أيضا. نفسا أن الاستثمارات الأجنبية داخل المجلس هي ٢٢ استثمارا عربيا لا بد من زيادة فترة هذه الاتفاقيات على تنسيق نفسها تماما وأن يساعدا المجلس في أن نجد بينها نتما من التمايز بحيث يوجد استثمارات مشتركة وتجارة مشتركة بدلا من شكاري بد من دكر بسبب عراق بعض السلع للتجارة في بلاد آخر فلا بد من دراسة فتح الأسواق العربية أمام للتجارت العربية فلا بد من تنسيق دور الاتفاقيات

حوار:

جلال راشد

١ - ناعية أخرى تبدأ اليوم بقرار الامانة عامة للجامعة العربية لاجتماعات الدورة ٧١ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في المستوى الوزاري. تعد الاجتماعات ورئيسة الجامعة العربية الليبية. إلى الفكتور حسن ابراهيم أمين المجلس والذي انتهت مدة خدمته التي أمضى بها ١٢ سنة ككلمة كلمت يستعرض فيها انجازات المجلس في الدورة السابقة. صرح د جويي بأن للوزراء مسؤول

يتناقشون وهم أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية بغرب الأمين العام الاقتصادي حول تطورات الاقتصاد العربي وسبل تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية وسبل تشجيعها وحمايتها وقوانين الاستثمار والقسمات والاماعات العربية التي تضمنت احدا منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة.

كما يبحث الوزراء مشروع اتفاقية وتشجيع الاستثمارات وحمايتها بحرية انتقال رؤس الأموال من الدول العربية مع كافر من تطوير وتحديث اتفاقية ستأتمم الاستثمار بين الدول المنطقة للاستثمارات العربية.



المصدر : العلم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١١ / ٦ / ١٩٨٥

في دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

55% نسبة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية

□ كتيبت - هنادي عبدالله :

أكدت دراسة اقتصادية عربية أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن نسبة التنفيذ الإجمالي للدول العربية الأعضاء لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - 14 دولة - بلغت حوالي 55% من المطلوب خلال عامين من بدء تنفيذ البرنامج.

وأوضحت الدراسة أن جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التزمت بتطبيق التخفيض بنسبة 10% على الرسوم الجمركية فيما بلغت نسبة تنفيذ التخفيض على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المسائل حوالي 58% فقط بسبب الاختلاف حول تحديد مفهوم التعريفية الجمركية.

وغطت عملية التنفيذ عشرة عناصر في التخفيض بنسبة 10% على الرسوم الجمركية والتخفيض بنسبة 10% على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المسائل والله العهد الجمركية وغير الجمركية وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والالتزام بالاستثناءات والافترام جبالرئاسة الزراعية

وعدم المبالغة في الإجراءات الحدودية. وأوضحت الدراسة أن الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى انتهت خلال العام الأول بدء تطبيق برنامج المنطقة لعام 99 ويهدف تسهيل الوفاء بالالتزامات تجاه الدول الأعضاء والاستفادة من ميزة الدخول في المنافسة بشكل متدرج ... و تشكل الدول الأعضاء في المنطقة أهمية نسبية كبيرة في مجمل الاقتصاد العربي سواء من حيث الاستهلاك أو الناتج المحلي الإجمالي أو التجارة بشقيها الكلي والبيئي كما تشمل سوقا استهلاكيا واسعة يبلغ عدد سكانها إلى 180 مليون نسمة أي بنسبة 66% من مجموع سكان الوطن العربي بمتوسط دخل قومي يبلغ 3 آلاف دولار بزيادة نسبتها 38% من متوسط دخل الفرد على المستوى العربي ويزيد ناتجها المحلي الإجمالي على 522 مليار دولار أي ما يعادل 89% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وتبلغ أهميتها النسبية في مجال التجارة الخارجية حوالي 90% من إجمالي الصادرات العربية وحوالي 85% من إجمالي الواردات العربية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ / ٦ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. جويلي الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية

دور جديد للمجلس في ظل التحولات الاقتصادية



لتسليط مجلس الوحدة الاقتصادية
بعض الأنشطة الجديدة التي تتماشى مع
التحول العالمي للاقتصاد لتمر والاتجاه
إلى الخصخصة مما يستلزم توجيه مزيد

من الدعم للقطاع الخاص، كما يستطيع
المجلس، وفقا لهذا التحول أن يتطور
ليستبدل دورا جديدا وهو دور «بيت
الخبرة» لخدمة قطاعات الأعمال العربية
وعلى الدكتور جويلي أنه يجب أن يستقر
في الأمان للجميع أن السوق المشتركة
العربية ليست قضية المجلس فقط وإنما
دور المجلس هو جانب من منظومة شاملة
يجب أن تتكاتف جميع مؤسسات
مؤسساتنا العربية على تنفيذها.

تحرير الخدمات

وله دور مثل الجمهورية العربية
درويس الدولة الحالية لحظس الوحدة
الاقتصادية من رؤيته لقضية العمل
العربي المشترك مشيرة إلى أنه، ورغم
من اعتماد العديد من الاتفاقيات في
مجال تشجيع وحماية الاستثمارات
العربية الجديدة سواء في إطار مجلس
الوحدة الاقتصادية، أو في إطار المجلس
الاقتصادي والإقتصادي إلا أن الحصة
لا تزال بعيدة الأمد الذي يتطلب منا
جميعا دراسة للأساليب والمسابقات التي
لحوت هذا الوضع واستنباط وإبتكار
الأساليب والآليات القادرة على جذب
الزيد من هذه الأموال العربية الموقوفة هنا
وهنا خارج الاقتصاديات العربية

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى
أهمية تحرير الخدمات - والكلام
للمسؤول العربي - بين دول السوق العربية
باعتبارها وأداة رئيسية لإحداث التكامل
الاقتصادي، ونهجا مديدا للتوظيف
الأساسي للقطاعات الفنية والمعرفية العربية
وحيث كرهنا كذلك فإن البدء في رؤسنا

الاقتصاد الذي أصبح بمثابة
تولى الدكتور أحمد جويلي مهام
منصبه الجديد كأمين عام لمجلس
الوحدة الاقتصادية تحول إلى
نقاش مفتوح وأجود كهيئة ضيق
دماء جديدة لشرايين العمل العربي
المشترك لتحقيق العلم العربي
الكبير، بالتكامل الاقتصادي
والإقامة السوق العربية المشتركة.

فقد حرص الدكتور عصمت عبد
المجيد الأمين العام للجامعة العربية على
حضور حفل التوقيع ودراسات تسليم
القيادة للدكتور جويلي في الوقت نفسه
الذي يلوح الأمين العام للجامعة فيه
بإشهاد قطريتيات لمعد للجماع في
الفترة المقبلة لبحث تقييم شامل لأعمال
تفريق اتفاقية منطقة التجارة الحرة
العربية الكبرى

الدكتور أحمد جويلي الأمين العام
الجديد بعدد أسهل المشكلة مشيرة إلى
أن العليات التي واجهت المشكلة خلال
السنوات الطويلة للجامعة هي في
الأساس جزء من مجمل المشكلات التي
توق العمل العربي المشترك، ويشهد
لها مجموعة من التحديات على ضوء
التغيرات الدولية التي يشهدها العالم
سؤخرا، وليس هناك خبرات أمام
العرب، والله إيا بالتحرر الجاد نحو
لتكاملية، والتعامل مع العالم ككتلة
واحدة وأما أن يفرهم ثمار العزلة في
بحر تلهو الأنواع المائية

ويحدد الدكتور جويلي عدة مبادئ
تحدد مسيرة المجلس في الفترة القادمة،
وتعتمد هذه المبادئ على أنه قد حار
الوقت لإعادة تقييم جذور مسيرة المجلس
خلال الفترة الماضية، وإشياء المحكة
لنوصيد دور المجلس على سكة العمل
العربي المشترك، وكذلك تضمن أهمية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠١ / ٦ / ٨٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وافق مذهب علمي وعلمي من قبل الامانة العامة ولجانها الفنية لمر في صاية الاممية لاجتماعات طققات التكامل واستكمال البناء وتكامل الدور الثقافي للمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية.

انطلاقة للامام

الدكتور رشيد جميل علي مدير ادارة الاتصالات العربية للشركات المساهمة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اعرب عن توقعاته بان يشهد مجلس الوحدة انطلاقة قوية إلى الامام في المرحلة القادمة لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه عالمنا العربي في السنوات القادمة، وفي عديدات يمكن ايجتها زوا من خلال العمل لجهزة العمل العربي المشترك، والعمل على رفع كفاءة الأداء وتحسين الجودة، وتحقيق التكامل العربي، ويشيد ان الدكتور جويلى ليس جديدا في هذا المجال فهو احد القديراء القليل من عالمنا العربي الذين كانت لهم بصماتهم على الاقتصاد العربي من خلال لوجاته الاقتصادية الاكاديمية، إضافة إلى دوره في الترويج على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وعدد من الدول العربية.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/٦/٨٨

د. جويلي في أول حديث كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية

معدل النمو للدول العربية يتراجع واعتمادهم على الخارج يتزايد

تفعيل الشركات العربية لزيادة التبادل

بين العرب

تعثر السوق العربية المشتركة القضية الأولى في

أجدول أعمال

□ حول - خلاف محفوظ :
في أول حديث له كأمين عام لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية أكد الدكتور أحمد جويلي أن قضية
السوق العربية المشتركة لها الأولوية في جدول أعماله
وأن العرب يولجهمون تحديات خطيرة علينا جميعا مواجهتها
ولابد من عونة الشركات العربية القابضة لتكون ذراعاً قوياً
لتنفيذ الخطط المشتركة لزيادة التجارة العربية -
العربية وكشف عن أن الأوضاع الاقتصادية العربية
سلبية فمعدل النمو يتراجع وأجمالى الإنتاج المحلي
يتناقص ومع الوقت يتزايد اعتماد العرب على الخارج.



المصدر: العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٦/١٩٨٩

للشروعات الثلاثة وتحتلها وريل
الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف
وإدارة الجودة الشاملة والارتقاء
بالمواصفات وتكوين تصاميم
صممتين مكنوسونوجوم من
القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات
المشتركة وتوليد مناصمات عربية
جديدة نظراً لى قديمة التصنيع تعد
أحد المحاور الرئيسية للعمل
المعربى للمشتركة وإحداث التقلية
التكنولوجية المطلوبة للمنطقة العربية
إذا أردنا المنافسة العالمية ومن هنا
تأتى أهمية صهر الوتصع العربى
الصناعى فى بوقت واحد.
وقال الأمين العام لمجلس الوحدة
الاقتصادى مطلوب من القطاع
الخاص الاستفادة من قاعدة النشأ
التراكبى بحيث تخصص الدول وفقاً
لما تملكه من مزايا نسبية وقابلية
تتبع لها الإنتاج بكلفة أقل وجودة
أعلى ويمكن أيضاً تقسيم المنتج
الواحد وليس فقط الصنعة.

معايير عمل

وأضاف جوبلى أيضاً أن معاير
عملى فى الخطة التركيز على محور
التنمية وأن السوق المعربى المشتركة
ليست موضوع تجارة فقط إنما هى
تنمية أكثر منها تجارة فالمعربى
ليست للتصدير الكامل للتجارة من
جميع القيد والرسوم الجمركية
والقيد غير الجمركية وتوحيد
التعريفات الجمركية الوطنية وتنسيق
السياسات والأنظمة والأجراءات
التجارية والجمركية وأما تركز
أيضاً على تنمية التجارة وتنويع
وتعالم بعض سلاسل التركز على
التجارة وتنمى القدرة الإنتاجية
وبراية وتعزيز الأربا الاقتصادية
والنسيبية ورفع الكفاءة الإنتاجية
والقدرة التنافسية المنتجات
والنقصم والتوطن وإعانة توزيع
الوارد والتنسيق الاتئامى والبرية
للمشتركة للقطاعات الاتئامية ذات
الأولوية مما يطمح بتعزيز التنمية
من خلال التكتل.
وأوضح الأمين العام لمجلس
الوحدة الاقتصاد أن من أدوات خطته
خلال المرحلة القليلة المعربة فى

إسأل نفسي كثيراً حول السوق
العربية عن ماذا حدثت ولماذا لم
تنشط حتى الآن وأمل أن يجد
السبيل الجاد لتفعيلها وإعادة الدم
الى شرايينها ويهدف عمل تطبيق
أحكامها مكتة ونات مردود على
على الدول الحققة.
وقال أن مايفطنى أيضاً تضرر
هذه السوق واعتقد أنه حان الوقت
لكى تنهض الحكومات والشعوب
العربية على السواء مساندة مظلة
القرارات الاقتصادية.
وأوضح الدكتور جوبلى الأمين
العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن
خطة العمل التى أعدها تتضمن أيضاً
تعميل و تنشيط دور القطاع الخاص
فى الدول المعربية من خلال
الاتحادات والمنشآت التى تقوم بدور
مهم فى النشاط الاقتصادى لأعضاء
حين أكره للقطاع الخاص لقيادة
عملية التنمية والسير بها الى الأمام
ويجب على الدول العربية إفساح
الطريق لأسام القطاع الخاص
والانتمىب تدريجياً من مجالات
الأنشطة الانتاجية وترك المجال
للقطاع الخاص ليلعب دوره بما
لايقبل عن 70-75 مسن
الاستثمارات.

دور المال

وقال جوبلى على الاتحادات الـ 25
أن تقوم بدورها الفعال سواء من
ناعية حشد الكفاءات وتنسيق
السياسات اللازمة لتنمية الصادرات
العربية البينية أو الخارجية وفتح
أسواق التصدير الخارجية للمستولة
على أسس لتتقاسمى للمال
والأسواق طبقاً لاستراتيجيات
مخططة بعناية وتنظيم نشاطات
الترويج للسلع المعربية فى النافل
والخارج من خلال الشعارون بين
المشتركة والعمل على إكساب
المشروعات للمشتركة والتمتلاك مزايا
الإنتاج الكبير فى إقامة للمشروعات
الكبرى الجديدة أو توسيع

ويستلزم الأمين العام لمجلس
الوحدة الاقتصادية الدكتور أحمد
جوبلى أن دور المجلس بحكم
التخصص هو تشجيع وتفعيل ودعم
العلاقات الاقتصادية وتوثيقها بين
الدول العربية وهى مؤسسة قومية
تسمى لاتجاه التكتل الاقتصادى
وصولا الى الوحدة الاقتصادية
العربية عبر مراحل متدرجة تكون
تراكماً تدريجياً فى المديان الاقتصادى
وموسمة يلتزم أن تكون مركز
جذب تجمع حولها كل الحكومات
ويعمل على الفكر الاقتصادى الذين
يدونها بالبرامع والسياسات ابنة
التكامل الاقتصادى وأن تكون
العاصمة للمصالح القومية للمشتركة
تتفاعل فيها الاتجاهات المختلفة
ويؤاد عنها كل مامن شأنه أن يولى
أبناء الاقتصادى ويمثل الأهداف
المتشعبة فى الرخاء والتقدم
لمجموعة الدول العربية باعتبار أن
المصالح العربية وحدة مشتركة
لايست تقاطعة.

مستقبل الاتحاد

وحول الخطة المستقبلية لمجلس
الوحدة الاقتصادية يقول د. جوبلى
أن خطته للعمل والمجلس تتركز فى
عدة اتجاهات ومعاير أعدها أولاً
السوق العربية المشتركة ومشتركة
ماتم تنفيذ قبل ذلك من أعمال فى
المجلس وبخاصة فى منا للوضع
ومعتبر من أهم اتجاهاتى وخفاى
الضائل خلال الفترة للقاء ويمتاز
ذلك لجهود ضخمة وجهار اتجاهية
وتوسيع القاعدة للمجلس على أن
يجب دول خارج إطاره الى اتفاقية
السوق أدم الحركة الاقتصادية
العربية.
وأضاف أن عدد الدول المنظمة
لمجلس لال متون 7 دول فقط
لاعمل جافاً لزيادة هذا العدد من
الدول العربية للاتئام لتكون قوة
للتنفيذ للعمل للسوق المعربية
للمشتركة مما يعطى العمل فى دعم
السوق وإقامتها فى هذه الفترة



المصدر: العالم العربي

التاريخ: ١٢/٦/٨٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. أحمد جويني

للنشر وتجميع نود الشركات الخافضة التي التهمت فيها وتم افعالها والهدف من ذلك ايجاد ذراع قوية لتنفيذ العمل اذ اهداف وسياسات تنمية التجارة العربية العربية وربط مصالح الأطراف العربية للمنة بهذا النشاط وبصفة رئيسية من القطاع الخاص وبناء قنوات اتصال ومآلات لشكة بين المنتجين والمستهلكين العرب الفرصة التسويقية للمنتجين العرب والافادة من الطاقات الانشائية المتاحة والمطلقة ورفع مستوى تشغيلها وتوزيع الخدمات الاساسية المساعدة للتجارة العربية من طريق اقامة شركات فرعية متخصصة او المصنوع على هذه الخدمات بالفضل شروط ممتازة.

تنمية الشركات

وقال ايضا يجب تنمية أنشطة هذه الشركات والتركيز على عمليات اساسية مثل الترويج من خلال اقامة الاتصالات لهذه الشركات وتوقيع للخدمات والتصرف على الاسواق العالمية والتعريف بالمنتجات العربية وايضا التصديق وعقد الصفقات لخدمة الغير وترتيب العمليات الدولية للخدمة الأطراف والتجارة والخدمات الثابتة لهذه

الشركات والخدمات المساندة. وصرح الدكتور جويني ايضا من خلال خطه عمله بالجلسة دراسية تحليل وتأثير موضوعات كثيرة على الوطن العربي ويقولف الوطن العربي بالنسبة لكل هذه من ناحية القوة ومنطقة التجارة العالمية، الجاهزة واتجاهات اليورو ومنطقة والشراكة العربية مع أوروبا وصوف الوطن العربي والاتجاهات الدولية في ترتيب المنطقة في المستقبل لقد فرضت حرية انتقال الناس والمؤسسات ورؤوس الاموال والخدمات على تيارات جذرية في المجتمعات وعلى تيارات متقاربة من مودة الكثير وامكانات التكيف معه. ولقد قامت التكنولوجيا المعلوماتية هذه التغيرات لقد بات الحصول على قواعد المعلومات من طريق شبكات الانترنت امرا سهلا لذلك ولدت منظمة التجارة العالمية كهيئة اساسية لسياسات الدولات التجارية عالمية وهي سياسات تلتى بتلاهما على الظروف التجارية والاقتصادية والمحلية والتشريعية والمالية والاجتماعية وغيرها لاى بلد.

التحديات عينية

وحول التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة يقول جويني التحديات كثيرة ومتشعبة اولها لقد حال ولغزات طويلة الاختلافات السياسية بين ايجاد بيئة اقتصادية متكاملة والان ان الاوان لا يكون القرار السياسي مدعما لما تشهده المنطقة من استقرار سياسي في الوطن العربي التي جانب ذلك هناك عدة عوامل من التناقضات القائمة بين الهياكل الاقتصادية العربية وصعوبة التنسيق وقلة الطموحات واختلاف النظم التجارية والاقتصادية التي الامعاء للبريكية ونحن بحاجة الى محاملات تسمح بتبادل سلعها ذلك ان الرسوم الجمركية تجعل من استيراد ناس السلع من بلدان اخرى اكثر جدوى ونفعاً وانا لان اريد ان العرب في مستشرق

الطرق لهما ان تكون ان لا تكون

مكانة مطلوبة

ويؤكد د. جويني ان التصديت التي يواجها الوطن العربي خطية جدا في رأيي الشخصس اولها التدهيش فالحزن العربي وبعده الاقتصادي يقل سنة على الاخرى سواء من ناحية مكانته في الانتاج العالمي او التجارة العالمية لان 2.5/ في التجارة العالمية تعني اننا اقل من ذي قبل كما 5/ من التجارة العالمية ومتدنية مكانتها خلال التسعينات لانا نتأثر بالبتروول. وأوضح ان معدل النمو لا يزيد على 3.8/ بعد ان كان 5/ منذ التسعينات وانخفض الفاع للنمو الاجمالي للدول العربية الى 589 مليار دولار وبلغ الاستهلاك النهائي لعام حوالى 468 مليار دولار كما بلغت نسبة حجم تجارة الخارجية 55/ من اجمالي الناتج لقطر بما يعكس اعتماد جزء كبير من دخل الوطن العربي على التجارة الخارجية وكذلك زاء اعتماد الوطن العربي على سد البوابة الفاتحة على الخارج من السلع الاساسية على الفصح والحبوب والابران وبتروول حجم التجارة العربية كبيرة خلال الفترة الاخيرة ما بين 8 - 71% من جملة التجارة العربية وبلغت قيمة التجارة البينية 27 مليار دولار وبلغ معدل نمو الانتاج الفئاض 2.5/ خلال العقد الاخير زاد معدل الاستهلاك الفئاض الى 77/ سنويا نفس الامر لدى كل تسام حجم القوة الفاتحة وانخفاض نسبة الاكتفاء بحيث أصبح مستوردا اكثر من 50/ من غذاء من الخارج.

وقال جويني ان من اهم التحديات التي تواجه الوطن العربي منطقة التجارة العالمية والجاهات بكل ما تحمله من تحولات عالمية للاقتصاد الحر وايضا البطالة وتضخم من النصاب الرئيسية التي تواجه الوطن العربي حيث وصلت الى ما يقرب على 11 مليون نسمة وايضا الفجوة التكنولوجية كاعدى الفوائق الهمة اسم الدول العربية خلال الفترة الماضية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٦٤ / ٦ / ٢٠

جويلي في أول حديث بعد توليه منصب الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

نسى لعودة الإمارات والكويت وانضمام دول المغرب العربي للمجلس

**نعانى من أزمة مالية سيئة تاحر الدول
العربية في دفع حصصها المقررة**

**مازال حجم التجارة البينية
العربية ضعيفا للغاية**



النشر والتجمعات السنوية والمعلومات

أكد الدكتور أحمد جويلى الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه سيظل مساهمًا لعربية الامارات الى عضويتها في المجلس، خاصة وان تجسيد عضويتها غير نافذة حتى الآن لعدم مرور عام على طلب التجميد كما تنص اتفاقية انشاء مجلس الوحدة.

ويذكر الدكتور جويلى عن امه في عربة الكويت الى عضوية المجلس، مشيرًا الى انها من الدول الاساسية التي ساهمت في انشاء المجلس.

والا الأمين العام الجديد في حديثه له انحراره ان مهمة المجلس خلال الفترة القادمة هي تفعيل السوق العربية المشتركة.. مؤكدا انها الدل الذي والوحيد أمام الدول العربية لفتح التكتلات العالمية.

ولمخاف ان حجم التجارة البينية العربية مازال ضعيفا مما يستلزم اتخاذ عدة الياات لتنشيط حجم التجارة البينية على واسعا لانشاء شركات عربية مشتركة لاتاج سلع وحاجاتها الذين العربى لاضافة الى تشجيع الاستثمارات في مختلف الدول العربية ولما على نعم الحديث.

هل هناك فرصة لعربية الدول التي انضمت من المجلس

●●● نمل الى عربة الكويت لاتها من الدول الاساسية المطلوب لشماسها وما بالنسة للامارات العربية فوى موجودة والطبع وان عملية الانسحاب الى يمر عليها عام لتكون نافذة كما ان الامارات كمكب كبير للدول العربية وكلمجلس والامارات توجهاتها عربية وى التي تفاع من القضايا العربية خاصة الشيخ زايد رئيس الامارات. وهناك مفاوضات مع الامارات في هذا الشأن.

شمال أفريقيا

● ماى الدول العربية التي يمكن ان تضم للمجلس خلال الفترة

●●● ان ما يهم المجلس هو انضمام الدول الناطقة واعضاها دول شمال

أجرى الحوار هشام جاد

لحرة وكفاءة وعلم وكلها تعديلات تراجمها وإذا لم يتسع حجم السوق بين الدول العربية ستكون كارثة حقيقية أماما.

التجارة البينية

● ماذا من حجم اقتبال بين الدول العربية

●● حجم التبادل التجارى بين الدول العربية يقدر بنحو ٦٧ مليار دولار من حجم تجارة ٢٠٠ مليار دولار مع العالم الخارجى مما يعنى ان مع التجارة بين العرب تصل نسبتها الى ٦٠٪ تقريبا.. وإذا كنا نتحدث عن زيادة التجارة البينية فلا يلقى فقط تضخيم التجارة الجمركية فهى لحدى السبل لتفعيل التجارة البينية والمطلوب هو انتاج السلع التي يحتاجها فويل العربى الى سلع الفول ان الالتزام بقول لنا مستورد ٨٠٪ من السلع من الخارج وطبعنا ان نقلل من حجم الاستيراد بانتاج هذه السلع بأعلى جودة ليمثلها بين الدول العربية.

كما انه ينبغي تشجيع الاستثمار العربى المشترك ليس في السلع للاضاهية ولكن فيما تحتاجه الدول العربية من سلع تستورد مثل الفحم على سبيل المثال.

اذ ليس هناك تجارة قمع بين الدول العربية وتجارة ذرة وتجارة لحوم ولا البان وهناك امثلة كثيرة يمكن للقياس عليها وإذا احتملنا السوق الأوروبية سجد ان حجم التبادل يصل الى ٨٠٪ بين الدول الأوروبية وبعضها البعض والتجمد الاسيوى ٨٠٪.

● في ولاك كيف يتم الانفتاح بصفة التجارة البينية العربية

●● يمكن ان تزيد نسبة التبادل الى ٨٠٪ ولكن بشرطه كما ذكرنا وعندما تتخيل اننا تحقق سنزيد لوبة التجارة البينية الى ٦٠ مليار دولار ما يترتب عليه فهو مصانع جديدة وزراوع جديدة.. يخفق فرص عمل جديدة ورياع مستوي للحيشة ويستكون آية كبيرة جدا في علية التميز.

الامر الذي يستلزم انشاء شركات عربية مشتركة جنبه على اعسار



النشر والعمالة العمومية والمعلومية

المصدر : الأبرار
التاريخ : ١٦/٤٤

هناك مجرة كبيرة غلظتة وفي لعين
تأريها كانت ١٢.٠ مليار دولار في
عام ٩٨.

أما المشكلة الكبيرة في عجز الزراد
لثانية الزيادة بتعداد السكان المتزايد
وهو لخطر مروي في الدول العربية
يوجد به مجزوء للتوقع في عام
٢٠٢٥ أن تصل الدول العربية تحت خط
حد الفقر المائي كما تنطق عليها
وملاحج أن تزداد في استخدام الماء
وأي نفس الوقت لتتجه سلعها بدرجة
عالية من الكثافة لتصغيرها حتى
تصل بها على غدا لأن البترول
الصغير والهيوط وكثيرا للدول
العربية فيه. فهو مروي مالي ليس
مضمونا على الدول العربية أن تنجح
سلما منها من استيراد غلتها لأن
الزاد الهجيرة بالدول العربية مهما تم
ضبطها لن تكفي لتتاج غدا لهذا الفكر
الهائل من عدد السكان يفرضون أن
تعتمد على الخارج في استيراد الغذاء.
نشاط الاستشارات بالداخل.

عملية السلام

● ماعو منظر الدكتور جودوي
استقبل السلام في المنطقة خلال الفترة
التي
● السلام من الأشياء التي
مستحقة سواء في الأجل القريب أو
الطويل وبعد ذلك سلاا يستكين
السياترويات في المنطقة. والجاس
الاقتصاديه سمحت كبيرة جدا
لاستكشاف سياترويات تخدم
القضايا العربية في المستقبل ويقيم
خير.

فمن في المجلس سيكيون دوريا
ترتيب اللجنة لمراسلة تلك التعديلات
لأن تواجبه الدول العربية للتصديق فيما
بينها وهناك دراسة مبعدا للمجلس
حاليا مستقبل العلاقة بين دول
اليورو من طلة وفي الأجل القريب
في جانب اقتصاديا الكبير يبراز
المنطقة والتنمية للتواصل وكليا
مؤتمرات مقصلا ومجلس لفرجة

● لقد تخشع من المرحلة الأولى
والثانية لاتشاء السوق المشتركة ولكن
لم تتحدث من المرحلة الثالثة.
● في السعي الي لتقاء السوق
العربية المشتركة أن لرفع درجة كفايتين
الاقتصاد العربي في طريقة دوت اقتيد
بمراحل وتحتاج في الوقت كثيرة وانتي
اسمي لبع أي تحرك نحو تدخل هذه
الاتحاد التي ستطلي السوق واسها
انتاج سلع تطيحها الدول العربية كما
ذكرت أن فتح الحدود دون انتاج سلع
لا تافد ملة. وإمام التحديت التي تقابل
الدول العربية علينا أن نتتج ويكون
هناك تجارة بينية حقيقيات في خلال
للتجارات المشتركة

البطالة

● كيف سيواجه مجلس الوحدة
الاقتصادية قضية البطالة في الدول
العربية
● من لخطر المشاكل التي تواجه
الدول العربية مشكلة البطالة التي تصل
نسبتها إلى ٢١٪ وهذا ليس وحسا
صغيرا وعمما تتكلم على ٢٧٠ مليون
عربي وثق هذا الرقم قوى عالة
ما بعد أن هناك ١٦ مليون عامل
في الدول العربية هذا بالإضافة إلى أن
٢١٪ منهم من الجامعين وهذا أرقام
للخريف ليس مقتصرأ على الدول
العربية الغير متجة للفريل بل امتد
إلى الدول الخليجية. وهذه مشاكل
خطيرة وبمعاكل المصمر سواء في
الداخل أو في الخارج.
وشكلة البطالة لا حل لها إلا من
طريق توسيع فزاعد الاستثمار وإتيا
تكميل جيجا للمواهب والتوسع في
التجارة الأتقراطية لاستخدام فزاع
الشباب ومنه كليا وبسائل مختلفة.
● وماذا عن القدرة الإنتاجية
● حقيقة هي من لخطر المشاكل.

الاحتياجات العلمية وتكون شركات
قائمة يساهم فيها القطاع الخاص.
● هناك محوقات في شبكة الطرق
بين الدول العربية ماذا سيفعل المجلس
لحلها

● بالفعل هذه المشكلة موجودة
واقف بذات في ايديا حلول لربطها وربط
مصريون من خلال البنية التحتية
العربية لربط الطرق والمطارات والقنايل
البحري والوادي والبنوك لغضافة إلى
تأسيس شبكة للمعلومات وهي من
وسائل التكامل بين الدول العربية
وعمل لتفصيلها بالإضافة إلى عمل
الاتحادات للزيرة التي تقدم بدور لوى
على الصعيد العربي.

دور الاتحادات النوعية

● كيف ترون دور الاتحادات النوعية
خلال الفترة القادمة
● الاتحاد النوعي دوره قسوي
جدا. وهو عبارة عن مجلس لتسيق
سلعة معينة على سبيل المثال هناك
اتحاد للاسمدة واتحاد للعوري
لصناع الحديد واتحاد للفلواين...
الاتحاد النوعي ذاته من الممكن أن يكون
مجلسا تخطيطيا على اعلى مستوى
لهذه السلع ومن العرب أن الاتحادات
ليست مقصورة عضويتها على أعضاء
مجلس الوحدة الاقتصادية لأن
الاشتراك فيها المؤسسات الأعمال
الفرعية واراسام هذا الاتحاد بدوره
يمكن أن يفتح قروصها للانتاج في
للتقليل لاحتياجات المنطقة العربية في
كافة السلع وعلمنا أن تشجع هذه
الاتحادات لأنها أساس السوق العربية
المشتركة. وعلى سبيل المثال نجاح
الاتحاد العربي للاسمدة وهو يسي
اعداده لسياسات متكاملة بين الدول
العربية وكذلك نية الاتحادات الأخرى
لتصل في النهاية إلى سوق مشتركة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٤ / ٦ / ٢٠

فهل هناك بادرة أمل لازقة هذا الاحباط .
● التواكب العربي بالفعل اصعب بالاحباط خلال الفترات السابقة ولكنه يعلم أهمية السوق العربية للشركة بالنسبة لاستقبله ولكن لم يد هذا التل انساب بعضها جميعا.. ولكن علينا ان نزيل هذا الاحباط بحركة للامام.. ولكن دون تقديم أمل غير محسوب بل نعمل مثلا ان السوق العربية ستقبل غدا.. ولكن لنقول لنا سنستفيد اليات كثيرة خلال الفترة القادمة للاسراع في انشاء هذه السوق.

هل هناك مشكلات لمجلس المشكلة العربي؟

● ألا يملك المجلس حل مشكلة العراق؟

● لا شك ان المجلس له مشكلات خالص لمشكلة حصار العراق وقد اصعدوا بيانا بذلك لان المجلس يتبنى كل القضايا العربية منها فلسطين وأركديين والعراق.. وانما نخشع هذه الحصار عن العراق وله يتم اعداد دراسات للتوضيح بالتمتية فيه بعد الحصار وفي جزء عزيز من الرين العربي وثروات كبيرة وثقافة اضافية للدين العربي.

● تزيد ان المجلس يمر بأزمة مالية كبيرة مما صعب ذلك

● لا شك ان هناك مشاكل مالية وحلها ان ياتي الا من خلال متفهمة الدول الاعضاء في دفع حجمهم المالية للفترة.

توجيه القوانين

● هل هناك توجه لتجميع القوانين الخمسة بالاحتكاك والعراق وحملها للمنطقة في الدول العربية ليجدوا في قانون واحد على المستوى العربي
● بالفعل هناك تجميع لعدة القوانين بهدف اصدار نموذج عربي لمستدشد به في الدول العربية.. مثل الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار والاقتصادية العربية لفتح الاندراج الفرموس.. لذا ستقدم بهذا التوجيه ان هناك دول لديها قوانين الاتراف ودولا اخرى لا يوجد بها وهناك دول بها قوانين اتحكاك.

الاقتصادية متوطة به للقيام بكل هذه المهام ولا يجب ان يهسر في أية محاولة في تحقيق هدف انشاء السوق العربية المشتركة.

فقط طمأن الياس ان يستخدم اليات كثيرة ويحول نفسه الى قيمة مضاعفة للتمكين العربي وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها.

● هل يمكن ان تعقد قوانين التجارة القطرية لجامعة الدول العربية المشتركة؟

● اريد ان التوصل الى في هذا المصدر الذي توجد لفة التجارة والاتصال فيه كلمة مسموعة.. فوجبة الدول العربية وعلى المستوى السياسي لم الشعمي الاتصاح والتخالف فان يصغر كل ما يعوق السوق العربية المشتركة وعليها الا نبدأ بالتخالف بل بتقاط الاتفاق فيما هو متفق عليه على مستوى السليم ثم نأتي بعد ذلك وعلى منافذة لخطية التفرعي عليها.. وعليها ان تدور الفكر الاقتصادية في نقاط الخلاف حول السلع المتماثلة فيما هو متفق اليوم.. مودم السماح به غدا.. وعليها ان تنظر الى السوق الأوروبية المشتركة.

فقد بدأت بتقاط الاتفاق وتركت نقاط الخلاف وكذلك الامر في توحيد العملة الأوروبية حيث رفضت لتعقد الدول في الوجود ومع ذلك لم تهمم السوق الأوروبية.

فكر جديد

● هل هناك فكر معين سيجبر على الياس بعد ان تولىهم منصب الامين العام؟

● اننا سنستبصر بالفعل بفكر الموجهات من وهو الواقع العملي وليس فكر انزولي جديا.. وسنمطال مع الامر في التماثل مع الدول العربية والتي يعرض شائع مطروحة وجيدة والتي يبرقل العمل مشتركه لانه في النهاية الهدف هو ان نضيف شيئا جديا للموايل العربي.. وهناك اليات كثيرة للتدريج وبالأخص هناك أمل فلابد ان نعمل سياسة الامين العام للوطني العربي لمصير الاحباط في كل شئ



المصدر: التجارة

للتنشر والخطبات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ / ٦ / ١٩٥٥

«الأنباء» تفتح ملف التحديات الاقتصادية

العالمية وانعكاساتها على الدول العربية (١-٢)

المنطقة العربية الحرة خطوة لاقامة السوق المشتركة التكامل والاندماج ضرورة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة

العربية للتنمية الصناعية تسعى لاقرار مشروع
قواعد المنشأ التفصيلية
والمواصفات والمقاييس الموحدة للسلع الصناعية والعربية
بحلول سبتمبر المقبل
تحرير التجارة وثورة المعلومات والاتصالات ونظم
الجودة العالمية
اهم محددات التعامل الاقتصادي
في النظام العالمي الجديد



المصدر: رأس نبار

التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة - ناهد إمام:

مع تزايد المتغيرات الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية التي شهدتها نهاية القرن الماضي والتي من أهم مظاهرها:

— إقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على عوالة الاقتصاد وتحرير التجارة.

— انفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الاموال عبر العالم ومع منظمة التجارة العالمية.

وفرضت هذه المتغيرات تحديات كبيرة على مختلف دول العالم ومنها للمنطقة العربية الامر الذي ادّى الى ظهور كتلات وتجمعات اقتصادية اقليمية باتت تشكل اهم ملامح النظام الدولي الجديد.

ومع هذا التوجه العالمي أدركت الدول العربية ضرورة مواجهة هذه المتغيرات واتخذت الخطوات الاجابية نحو اقامة التكتل الاقتصادي العربي المنشود وبدأت بإعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت عامها الثاني والتي من المؤمل أن تمهد عند اكتمال المرحلة الاولى نحو اقامة السوق العربية المشتركة وبلغ عدد الدول العربية المنفذة للخطوات الاولى لمنطقة التجارة الحرة ١٤ دولة عربية وتمثل حصتها ٩٧٪ من اجمالي التجارة العربية.

وحتى يمكن الاستفادة من مميزات منطقة التجارة الحرة العربية لا بد من وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع المصنّاعة العربية.

هذا وقد اسندت للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تولي عملية اعداد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع المصنّاعة العربية واعداد المواصفات والمقاييس العربية الموحدة للسلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية والتي تعتبر من اهم عوامل توسيع ازدهار التجارة العربية البينية لهذه السلع اضافة الى قيامها ببناء قواعد المعلومات القطاعية والاحصائية التي تساهم في توفير البيانات والاحصاءات حول تنفيذ الاتفاقية.

وانتهت المنظمة من اعداد المشروع العربي الاول لقواعد المنشأ ومن المقرر اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال شهر سبتمبر المقبل.



المصدر: الشؤون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦/٦/١١

الاستثمارات الأجنبية وقبني سياسيات تشجيع الصادرات. ويضيف المهندس الظاهر أن كل هذه العوامل أدت إلى إعادة التفكير في نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية التي لم تعد تستجيب للمصالح الاقتصادية.

ولذلك كان انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة يونيو ١٩٩٦ ثم تكليف جامعة الدول العربية بالعمل على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ديسمبر ١٩٩٧ في دورته التاسعة والخمسين عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من يناير ١٩٩٨ مع القرار البرنامج التنفيذي لها في إطار زمني مدته عشر سنوات.

ومن أهم البليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجود قواعد منشأ السلع التي يتم تبادلها في إطار الاتفاقية لتحديد هوية السلع المتبادلة حتى لا تتسرب مكاسب توسع السوق إلى أطراف غير أعضاء في المنطقة وكذلك للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وفي هذا الاتجاه يوضح الدكتور علي العناني المستشار الاقتصادي في دراسة الاقتصادية حديثة أن حرية انتقال الناس والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات فرضت تغييرات جذرية في المجتمعات وعلى درجات متفاوتة من مرونة التغيير وإمكانات التكيف معه.

التغيرات العالية

وتبلورت معالم التغيير الإنسانية في مجالات عدة من بينها:

- قيام منظمة التجارة العالمية كمحكمة جديدة للعالم تعمل على تنظيم انتكاسات الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود بدون

ويؤكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتسويق المهندس طلعت الظاهر أن الساحة الدولية شهدت في العقد الأخير تحولات اقتصادية وسياسية كثيرة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً في مثل هذه الالة القصيرة مثل انهيار النظام الاشتراكي وتحول نظاره إلى نظام السوق الحر وبداية ظهور نظام دولي جديد وازدياد وتدعيم التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بدءاً من الاتحاد الأوروبي إلى الناتفا ومنشأ التعاون الاقتصادي بين آسيا والباسيفك إلى كتلة جنوب شرق آسيا وأهم هذه التحولات إنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ والتي انضم إلى عضويتها حتى أبريل ١٩٩٧ حوالي ١٢١ دولة.

وخلال نصف قرن من الزمان حقق نظام التجارة الدولية والذي تنظمه اتفاقات الجات تقدماً هائلاً في مجال السلع الصناعية والذي تتمتع الدول الصناعية فيه بمزايا نسبية في إنتاجها كما بدأت تتغير وتطورا جديدة في الاقتصاد العالمي فرضت نفسها على النظام التجاري الدولي وأدت إلى تبني اتفاقات جديدة تشكل في مجموعها النظام العالمي الجديد إضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل الذي حدث في العقد الأخير على المستوى العالمي في العديد من المجالات وكرد فعل لهذه التغييرات الدولية بدأت الدول العربية العمل على مواكبة هذه التطورات حيث تبنت العديد منها برامج إصلاح اقتصادي وميكلي باتجاه تحرير هيكل الأسعار ونظم تجارتها الخارجية وفتح المجال أمام آلية السوق وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية مع اعطاء المجال لحرية عمل القطاع الخاص ومنح التسهيلات والاستثمارات لخصول



المصدر: التريبيات

للتشر والخدسات الصحية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

واذخال تقنيات جديدة لحفظ البيئة وتحمل تكاليف جديدة لحماية البيئة وتطوير مفاهيم جديدة للتوازن البيئي.
— انتشار نظم المعلومات وتطور وسائل الحصول على المعلومات وتعدد وسائل التفتيش عن هذه المعلومات والاستثمار الهائل ماديا في أنظمة المعلومات.

المولة

ومن جانبهم، أكد المهندس أحمد النزمي الخبير الاقتصادي حصول ظاهرة العسولة أنها أوجدت تيارات اقتصادية ومالية مثل ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وقد أدت إلى الازدحام عدد من السمات التي تمثل ملامح النظام الاقتصادي العالمي وتشكل البيئة التي ستعمل في إطارها معظم القطاعات الاقتصادية وتضمن:

— التقدم التكنولوجي الهائل الذي ساهم في الانخفاض المطرد لتكاليف النقل الدولي للسلع والأفراد والاتصالات الدولية وبوره في أماكن تجرئة عمليات الإنتاج إلى مراحل في مواقع جغرافية منفصلة وكذلك تسهيل المعاملات المالية والدولية والتي أدت إلى تحويل عمليات الإنتاج والخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبح الإنتاج وتوزيع الثروة يفرجان كثيرا عن سيطرة الحكومات ويعملان على أسس لا مركزية وفقا لأنشطة جديدة. — تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال حيث ساهم التقدم في تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمليات نقلها وتشجيع الاستثمارات الخارجية للمباشرة خلال العقود الماضية ليصل معدل نموها إلى ثلاثة أضعاف

عوائق مع ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة عوائق التجارة الإدارية وإعادة تعريف شهادات المنشأ وعدم استقلالها كحاجز إداري يعيق غير

مشروعة مع تصدير السلع ذات الجودة المعترف بها وإذخال شهادات الجودة وتطوير وسائل الرقابة وضمان التنافسية على أسس عادلة تشمل رفع المدعم عن الإنتاج المحلي.

— التطويرات الإدارية وما تتضمنه من سقوط الهياكل الإدارية الهرمية واستبدالها بنظم أكثر استجابة لتطور نمو المعلومات وتوسع ظاهرة الاستغناء عن العمالة في قطاعات محددة.

— التطويرات الاقتصادية والمالية من تسارع بروز ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وتضارح الاستثمار المباشر وغير المباشر وبرز ظاهرة التحالفات الاقتصادية الإقليمية ودخول أنشطة جديدة للتمويل مثل نظام الـ (B.O.T) وأهمية تحقيق الأرباح والأنشطة وتقليل التكاليف كمحور للعمل.

— تغير الظواهر الاجتماعية وخاصة بروز ظاهرة البطالة مع انخفاض في الترخيم واستنباط أنشطة جديدة لحفظ الأمان الاجتماعي وتزايد أهمية برامج التدريب والتقليل من استغلال العمالة غير الشرعية مثل الأطفال والنساء.

تطوير القوانين والتشريعات مثل إدخال قوانين تحكم العلاقات داخل الدولة مع العالم مثل حقوق الملكية والقوانين المضاربة وقوانين تشجيع الاستثمار وسرعة التعديل في القوانين المحلية مثل الجمارك.

— تفعيل قوانين البيئة في مجالات الزراعة والصناعة



المصدر: الشيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦/٦/٢

معدل النمو العالمي في الإنتاج. ووجود دور جديد لحكومات الدول النامية حيث سيقترص دورها في عملية التنمية الاقتصادية على التخطيط والإرشاد الصناعي والتنسيق والعمل كمحفز لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى دعم الصناعات الوطنية في المحافل الدولية.

— ظهور دور أساسي وتصديقات جديدة للقطاع الخاص حيث سيتم في إطار عملية العودة أسناد دور تمويل التنمية الصناعية بشكل شبه تام إلى القطاع الخاص.

— وجود تغيرات في المزايا التنافسية حيث فرشت مستجدات العودة إعادة النظر في المزايا التنافسية التقليدية للدول النامية فبدأ من الاعتماد على المزايا التقنية الناشئة عن الموارد الطبيعية المتوفرة أصبح من الضروري بناء مزايا تنافسية اعتمادا على عناصر أخرى مثل توفير المناخ الاستثماري المستقر اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

— تدويل وتوزيع عملية الإنتاج جغرافيا وزيادة المنافسة الدولية وسهولة الاتصال والنقل أدى إلى التوجه إلى نقل وحدات الإنتاج إلى الدول النامية. فالشركات الصناعية الكبرى تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتقوم بتنفيذ استثماراتها وشراء أمداداتها وتصميم منتجاتها في أي مكان وكان لهذا التوجه أثر كبير على التوزيع الجغرافي للصناعات على مستوى العالم فقد انخفضت حصة الدول المتقدمة صناعيا من إجمالي القيمة الصناعية لثلاثة أضعاف للعالم من ٨٨٪ عام ٧٠ إلى حوالي ٨١٪ منتصف التسعينيات.

أدت العودة إلى تزايد الاتصال بين الدول والأسواق كما تزايدت الأهمية النسبية للتجارة الدولية وبالتالي يتواصل التركيز على الصناعات التصديرية ويصبح الدخول في

الأسواق الدولية هدفا محوريا، وفي المقابل فإن الأسواق المحلية تضيق وتتضاءل أهميتها النسبية أمام توسيع المجالات التجارية الدولية لاستيعاب الأذواق والمخاطبات المتزايدة للشعوب من ناحية أخرى فإن الشركات الانتاجية متعددة الجنسيات هي التي تحدد الحد الأدنى لقبول لجودة المنتجات من خلال حجم انتاجها الكبير والتكنولوجيات المتقدمة التي تملكها وتطبقها في عمليات الإنتاج بها. لذلك فقد تلخس المفهوم التقليدي للسوق من حيث حدودها وتنوع المنتجات والأسعار ومتطلبات المستهلك.

— ازدياد أهمية الخدمات مع ارتفاع تكاليف الخدمات في الدول المتقدمة وتوجهت هذه الدول إلى تخصيص خدماتها الصناعية إلى المناطق ذات التكلفة المنخفضة نسبيا وتشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلى أن معدل النمو السنوي في تجارة الخدمات بلغ نسبة ١٤٪ منتصف التسعينيات بما قيمته ١,٢ تريليون دولار وذلك بما يعادل ربع قيمة التجارة العالمية من السلع.

زيادة التوجه إلى التصدير على حساب سياسات إحلال الاستيراد حيث سننظري السياسات التي تعمل منظمة التجارة العالمية على ترسيخها في مجال تصدير التجارة إلى تنمية التجارة الدولية من خلال التركيز على السياسات المشجعة على التصدير بدلا من إحلال الاستيراد وسيساعد في تحقيق ذلك أيضا الضغوط التي تمارسها الدول المانحة للمعلومات والمنظمات الدولية المؤثرة.

— تزايد أهمية الاستثمارات الخاصة الخارجية، فمع تقلص المساعدات الحكومية إلى مخلف الدول النامية أصبحت هذه الدول تتنافس على استخدام الاستثمارات



المصدر: الأنباء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠/٦/٢٥

لفترة طويلة للاستهلاك المحلي كبدل للاستيراد وتم دعمها وحمايتها من منافسة مبيعاتها المستورد وممارسات بعض الشركات متعددة الجنسيات في العقود السابقة والتي تضمني بعض الشك على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به هذه الشركات مستقبلا في إطار العولمة، فإن الصورة تصبح أكثر قتامة، وقد جسدت الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا مخاوف وشكوك الدول النامية حيث تنسئ الناتج المحلي في بعض بلدان هذه المنطقة خلال عام ١٩٩٨ إلى مستويات الـ مما كان عليه في عام ١٩٩٧، ففي اندونيسيا انخفض بنسبة ١٥٪ وفي تايلاند بأكثر من ٨٪ وفي كوريا الجنوبية بنسبة ٧٪.

ويقول دوهان إنه على الرغم من إجماع كل الآراء على أن العولمة أصبحت أمرا واقعا لا يمكن تجاهله وأنه لا بد من المشاركة في عضوية منظمة التجارة العالمية والعمل على جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار، إلا أن الآراء قد اختلفت في تقدير الآثار والتأثيرات المتوقعة من تطبيق تسواعد العولمة الاقتصادية وإمكانية الحد من الآثار السلبية المحتملة لها. فأحد الآراء يرى أن التعاون مع العولمة والشركات متعددة الجنسيات يتبع العديد من المزايا للدول النامية من أهمها نقل وتوطين التكنولوجيا العالمية والاستفادة من الأسواق الجديدة.

بينما يرى الرأي الآخر وهو رأي متشائم ألا يتم التعامل مع مظاهر العولمة لأن الزمن الفادح الذي ستخلفه أسواق الدول النامية سيكون كبيراً لأن النمو الهائل في حجم المنتجات وتنوع السلع والصناعات بين الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على

الخليجية الخاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات بصورة أساسية وأصبحت هذه الاستثمارات مفتاح الجانب المالي للعولمة، - تطبيق برامج التنمية المستدامة، حيث تتصاعد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها ونقلها العمليات الصناعية إلى تكتويج البيئة وبروز سمات جديدة للموارد البشرية، فالتطورات التكنولوجية أدت إلى تغييرات جذرية في أوضاع التوظيف البشري والمتطلبات من الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وستشهد أسواق العمل فوارق كبيرة في مستويات الدخل وكذلك في فرص التوظيف المتاحة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة. العولمة والدول النامية

وفي استطراد للكثور المهندس عامل ودان في دراسة اقتصادية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التي الخوض حول تحديات العولمة على الدول النامية بصورة أساسية، مشيراً إلى أن عملية العولمة وآلياتها ووسائل الدفع إلى تطبيقها قد وجدت من أجل مصالح الدول الغنية والقوية معاً وبالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية بالفقر الكافي وأما بالقدرة التي تساهم به الدول النامية في خدمة مصالح الدول الغنية ومؤسساتها التجارية والمالية.

كما أن العولمة فاجت الدول النامية ومن بينها الدول العربية التي تعاني أصلاً من خلل اقتصادي وصناعي ومعدلات كفاءة إنتاجية متدنية وأن السلع التي تنتجها غالباً ما تكون غير مؤهلة للمنافسة الدولية، حيث كانت موجهة



المصدر: الدراسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠/٦/٢

الأسواق يجعل الدول النامية ضحية لظواهر الإغراق والاحتكار.

التعدين والعملة

في بداية القرن. وتؤكد الدراسات أن العملة تقلعت لدرجة كبيرة في مجال الاستغلال المنجمي فعملت الشركات الكندية تمتلك مواقع تعدينية في ١٠٠ دولة من دول العالم وفي سيميل جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مجال التعدين قامت حكومة الفلبين بإصدار قانون جديد للتعدين عام ١٩٩٥ وكان له صدى واسع في مجتمع التعدين الدولي وكان أهم ما يتيحه هذا القانون للمستثمرين الأجانب هو إمكانية تملك ١٠٠٪ ولا يعطى امتياز التعدين فقط، بل أيضا المياه والأخشاب وحركة الدخول في الأراضي الخاصة بحدود ٨ آلاف هكتار لكل امتياز وادي ذلك إلى تهافت الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال التعدين إلى تقديم طلبات للحصول على امتيازات بلغت مساحتها الإجمالية حتى منتصف عام ١٩٩٦ حوالي ٢٢٪ من مساحة الفلبين.

صناعة التعدين العربية

وحول تحديات صناعة التعدين العربية في عصر العملة اشارت الدراسة الى عدة نقاط من بينها: - كسبت لفة القطاع الخاص الوطني وزيادة وعيه بنشاط التعدين، فمع تعرض القطاع الخاص في الكثير من الدول العربية، الى عوامل سياسية محلية نشأت في المنطقة وتسببت في اضعاف دوره في النشاط الاقتصادي ومع بعض النتائج السلبية للاستثمار العربي في مجال التعدين خلال العقود الاربعة الماضية اصبح من الضروري فتح تحسلا الحكومات على كسب لفة القطاع الخاص الوطني ليكوم بالدور الاساسي في تنمية صناعة التعدين. - التعامل مع المفهوم الجديد

وخصصت الدراسة في استشرافها عرضا لصناعة التعدين الدولية في عصر العملة، مشيرة الى انها ليست في معزل عن التغيرات التي أحدثتها عملية العملة، فالمستهلك العالمي انتجات قطاع التعدين يريد منتج عالمي قادرين على الوفاء بمتطلباته المتغيرة اعتمادا على متطلبات المستهلك النهائي، ويجب ان تنضم الصناعة التعدينية بالقيادة والجدارة التي تمكنها من مواكبة متغيرات عملية العملة وما يصاحبها من تقدم تكنولوجي حتى تكون شريكا مقبولا في عملية التنمية الاقتصادية، وكما ان هناك شركات كبرى متعددة الجنسيات في مجال صناعة السيارات والطائرات والالكترونيات وجميعها مستهلكة للخامات التعدينية، فان هناك شركات عالمية ايضا تقوم بتصنيع الخامات المعدنية للاستخدامات الصناعية مثل شركات عمالية في إنتاج مشكلات الحجر الجيري وفي مجال إنتاج الحرايات من الخامات المعدنية الاوكسيدية. وتوجه شركات البحث والتقيب والتعدين العالمية الى العمل في الدول النامية لعدة اسباب أهمها وجود سيولة

مالية عالية لديها تتيح لها البحث عن فرص استثمارية ذات عائد مرتفع في أي مكان من العالم وتعتمد هذه الشركات في اختيارها للمشايخ على جيولوجية البلد ومناخ الاستثمار فيه، وهذا يؤكد أن سوق تنمية وتطوير الخامات المعدنية قد تحول الى سوق للممولين وليس المالكي الخامات وهو عكس ما كان عليه الوضع



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

حيث ان النظام التجاري الدولي القائم حالياً يعد انشاء منظمة التجارة العالمية هو نظام من المفروض انه يقوم على القواعد وليس مع استخدام القوة، والتجدي الحقيقي امام شركات التعدين العربية هو كيف يمكنها بمساعدة اجهزة مواجهة الاغراق من الاستيرادات في حالة حدوثه أو الدفاع من نفسها في دعاوى الاغراق التي قد تقام ضدها.

تطبيق مفهوم الجودة الشاملة بغض النظر عن مستوى جودة الإنتاج المعدني من الضروري تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة كشرط لقيام الشركة بالتنافس.

الحفاظ على البيئة، حيث سيكون على منتجات شركات التعدين العربية منافسة المنتجات المنافسة محلياً ودولياً من حيث الجودة والسعر مع تحمل تكاليف الحفاظ على البيئة ضمن تكاليف الإنتاج وهذا امر لم تتعود عليه العديد من شركات التعدين العربية. وتتحدد بذلك سمات المشروع التعديني المناسب لمعصر العولمة في عدة نقاط هي:

— الشركات العالمية الكبرى المستهكة للخدمات المعدنية هي التي تصدر المواصفات وتلزم على منتج الخدمات التوريد المنتظم بمعدلات مصددة وأن الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على الاقتصاد العالمي يتيح لها فرض شروطها على من يرغب في جذب للاستثمار معه.

— أن يكون المشروع في موطن مستقر سياسياً وأمناً واقتصادياً.

— وجود شريك فني لديه التكنولوجيات اللازمة للاستكشاف والاستخراج والتصنيع.

— أن يكون المشروع قادراً على إنتاج مواد خام تفي بمتطلبات السوق العالمي.

للسوق، حيث أصبحت شركات التعدين العربية في مواجهة شديدة على المستويين المحلي والدولي، ومع زيادة التغلغل في عملية تطبيق العولمة سيزداد التنافس على مستوى السلع والشركات والدول والاتحادات الإقليمية مما سيهدد من سهولة بناء المزايا التنافسية دون المعرفة الشاملة ونظام تسويق ذي شاعرية مع اتباع الأساليب غير التقليدية للتسويق، على أن يكون الهدف تلبية طلب العميل في توريد المواد في الوقت المحدد في أي مكان من العالم.

— تطبيق أسلوب جديد

للاعداد للمشاريع التعدينية والبروجك لها، حيث تعمل الشركات العالمية في مجال الاستثمار في صناعة التعدين حالياً مع توسيع نشاطها على مستوى العالم، كما تقوم معظم الدول النامية وتلك التي كانت تعتبر بلداناً مغلقة للاستثمار بإعادة صياغة قوانين التعدين والاستثمار الخاصة في محاولة لجذب الشركات متعددة الجنسيات لتطوير مواردها المعدنية كما زاد الاهتمام بأرساء معايير لتقييم الرواسب المعدنية.

— التحديات في المجالات التكنولوجية، فمع عالمية السوق والإنتاج فإن الشركات العربية العاملة في مجال التعدين ستحتاج الى شركاء استراتيجيين لديهم المعرفة الفنية والتقنيات المتطورة التي تمكنها من الإنتاج طبقاً للمواصفات العالمية وبأسعار تنافسية وكذلك سيتطلب الأمر اعداد الكوادر الهندسية المناسبة للتعامل مع هذا المستوى التكنولوجي وربط البحث العلمي بمتطلبات الصناعة.

— مواجهة عمليات الاغراق.



المصدر: الرئاسات

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦/٦/٢٠

— قيام المشروع على عمليات
التجارية مرتبة قدارة على
مواكبة متغيرات الخام؟
— شمول خطة المشروع
لسياسة تسويقية ترقى قواعد
حرية التجارة.
ومع التحديات السابقة
لصناعة التعدين كمثل
للقطاعات الاقتصادية، فإن
خلاصة القول أن أمام الدول
النامية تحد جديد، إما التوفيق
في حالة سكون وفي هذه الحالة
سيكتب عليها التهميل
والانقراض أو أن تتفلسف
وتتحرر وتعمل على البخل
في مظاهر المودة والتكتلات
الاقتصادية والانضمام لمنظمة
التجارة العالمية والتي شهدت
منذ إنشائها عام ١٩٩٥ انضمام
١٣٤ دولة إلى عضويتها، ويمثل
حجم تجارتها أكثر من ٩٥٪ من
حجم التجارة العالمية.
ومن الطبيعي أنه مع هذا
الوضع فإن تستطيع أي دولة
مهما كبر حجمها أن تظل خارج
عضوية هذه المنظمة.



المصدر : الجمهورية

النشر والبيانات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٤ / ١١ / ٢١

أ.د. أحمد جويلى لـ الجمهورية
نعم.. مبارك على حق.. السوق المشتركة

هى الأمل
تنفيذ المشروع.. يحتاج إلى
موافقة الدول

كتبت - سميرة أحمد :

رحب د. أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتصريحات الرئيس حسنى مبارك للأطيرين السوريين والتي أكد فيها ضرورة إقامة السوق العربية المشتركة باعتبارها الأمل لتقبل الاقتصاد العربي في ظل التكتلات الاقتصادية والعالمية. قال د. جويلى في تصريحات لـ الجمهورية: إن الرئيس مبارك من أوائل الرؤساء العرب الذين أعطوا أهمية قصوى لتقبل دور مجلس الوحدة الاقتصادية للنوط به إقامة السوق العربية

المشتركة.

لوضع إن إقامة السوق المشتركة يتطلب أساساً وجود أرادة سياسية لدى الدول العشر الأعضاء في المجلس ولذا تفرقت هذه الأرادة وهو ما يدعو من تصريحات الرئيسين مبارك وبشار الأسد فلا يبقى أمام مجلس الوحدة إلا السعي لوضع البرنامج للتنفيذ. أشار إلى أن تصريحات الرئيس مبارك حول التحديات الخارجية وإتفاقية الحات تؤكد ضرورة التنسيق العربي في مجال الاقتصاد لتقبل تكون هذه الاتفاقيات في صياغتها كعرب وأيس على حسناً خاصة إن المنطقة مقلبة على تطورات جديرة بعد انتهاء المشاكل السياسية

مما يتطلب التفرغ لتقبل العمل الاقتصادي.

قال إن أخطر مشكلة تواجه العالم العربي الآن هي البطالة التي تصل نسبتها إلى ١١٪ ولا توجد دولة عربية واحدة لا تعاني من هذه المشكلة وذلك يتطلب تحويل هذا المورد البشري الكبير إلى قوة نافعة من خلال التكناراجيا.

أعلن أنه ليس بالضرورية أن تضم السوق كل الدول العربية في المرحلة الأولى مشيراً إلى أن مناطق التجارة الحرة العربية والتي بدأت منذ حوالي ٤ سنوات خطوة أولى لإنشاء السوق حيث أنها تخفض الجمارك بين الدول الأعضاء سنوياً بنسبة ١٠٪.



المصدر: (المستقبل الأوسط)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨/٥/٨٠

دعوة لقمة اقتصادية عربية لمناقشة تحديات النمو والتكامل

د. جويلي: نحاول تحديد السياسة حتى يكمل المجلس مسيرته

القاهرة: الشرق الأوسط

دعا الدكتور احمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى ضرورة عقد قمة اقتصادية عربية تناقش مختلف القضايا التي تواجه الاقتصاد العربي وكيفيّة تنشيطه وفتح آفاق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

وقال الدكتور جويلي في تصريحات صحافية أمس أن مجلس الوحدة الاقتصادية سيبحث في دورته المقبلة الدعوة إلى عقد هذه القمة مع اعتماد جدول الأعمال للموضوعات التي مناقشتها، يشمل بحث وجود فعلي للسوق العربية المشتركة ومناقشة الاتفاقيات التجارية العربية متعددة الأطراف وتأثير اتفاقية منظمة التجارة العالمية على السوق العربي.

وأضاف أن القمة المقترحة ستبحث اتفاقيات الشراكة العربية - الأوروبية والمتوسطية وتأثير ذلك على العمل العربي

فضلا عن موقف الدول العربية من دول الجوار سواء إيران أو تركيا أو الدول الأفريقية.

وقال داه يتحدث على القمة بحث تنشيط التجارة العربية البينية وكيفية استغلال الموارد العربية في الاقتصاد بخلاف قضايا أخرى مثل تنشيط الاتفاقيات العربية المناسبة. ولفت الدكتور جويلي إلى أنه ليس من الضروري في هذه القمة الاقتصادية أن يخرج بموقف عربي موحد لكن المهم هو تيسيق المواقف بقدر الامكان.

وأوضح انه سيقوم بجولة عربية في شهر سبتمبر (أيلول) المقبل تشمل ليبيا وسورية والأردن والعراق والسودان وبولا أخرى لمحاولة تنشيط ادوار هذه الدول في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعرض التغيرات التي تمر بالمجلس ومناقشة أعمال المجلس القادمة. وأشار في الوقت نفسه إلى أن جولته تلك وهي مهمة قد تشمل بعض البلدان الخليجية.

وبالنسبة لانسحاب الاسارات والكويت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قال الدكتور جويلي: "إن هذا الأمر جرى قبل أن أتولى عملي كأمين عام للمجلس، مضيفا: "لاني اجريت اتصالات بكل الدول العربية للانضمام إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة انطلاقا من توصيات المجلس وليس مبادرة منه.

وعما إذا كان المجلس يعاني من أزمة مالية قال الدكتور جويلي: "إن المؤشرات الحالية تؤكد أن الأزمة المالية التي يعانيها المجلس أخذة في الانكسار. وأكد جويلي أن الاتفاقيات والقوانين السائدة التي اقراها واصدرها المجلس في ظل القيادة السابقة يتم حاليا تنقيتها وتصنيفها للاستفادة من الاتفاقيات الصالحة للوقت الحالي مثل اتفاقية منع الانزواج الضريبي بين الدول العربية التي تم للتصديق عليها أخيرا وأصبحت نافذة المفعول.

ولكن الإيمن العام مجلس



المصدر: الشروق الأوسط

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠١/٨/٥

الوحدة الاقتصادية والعربية
أن هناك اتفاقيات وقرارات
اتخذت منذ انشاء المجلس
سيتم دراستها وبحثها
واضاف سيتم استبعاد او
تحديث ما لم يعد يتناسب مع
الظروف الحالية لأنها اتخذت
في ظروف معينة أو اتفاقيات
لم يتم التوقيع عليها مثل
الاتفاقية تجارة الترانزيت التي
لم يصدق عليها حتى الآن.
وعن تأخير التكتلات
الاقتصادية العربية الأخرى
على عمل المجلس قال: إن
المجلس يرحب بأي تعاون
عربي طالما أن ذلك يتم في
مصلحة المواطن وتحسين
معيشتة.

وعما إذا كان هناك دور
سياسي للمجلس في المرحلة
القادمة قال الدكتور جويدي
أرجو ألا يكون هناك خلط بين
السياسة والاقتصاد في عمل
المجلس ونحن نحاول تحقيق
السياسة جانباً عن المجلس
حتى يكمل مسيرته ويؤدي
دوره في تحقيق التكامل
الاقتصادي العربي.



المصدر : الأهرام المصري

النشر : الخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٧

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مصر تتحمل العبء الأكبر في تحقيق حلم السوق العربية

□ القمة الاقتصادية العربية ليست

ترفاً ولا تتعارض مع الجامعة العربية

□ إلغاء الرسوم الجمركية

بين مصر وليبيا والعراق

منطقة تجارة حرة .. سوق عربية مشتركة .. تكامل اقتصادي ..

الأسماء لا تهم فالقضية هي كيف نحقق الحلم.

الدكتور أحمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية

العربية تحمل مسؤولية ثقيلة زادتها الآمال المعقودة على مصر

في البطء دائماً عن الصالح العربية وتأكيد الرئيس مبارك أهمية

التكامل الاقتصادي العربي. حول برنامج عمل مجلس الوحدة

ومواقف تحقيق طفرة ملموسة في التعاون الاقتصادي العربي كان

الحوار مع الدكتور أحمد جويلى.



المصدر : الأهرام المصري

التاريخ : ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٥

الجامعة العربية
نالي الدكتور احمد جويلي وجو

في تعراض بين مجلس الوحدة الاقتصادية وجامعة الدول العربية مشيراً إلى التنسيق القائم مع الجامعة من خلال الاسماء الاقتصادية أو الاتحادات النوعية وعلى اعتبار ان الجامعة هي بيت العرب وقال ان الاتحادات النوعية يمكن ان تسهم بفاعلية في تحقيق السوق العربية حيث بدأت للسوق الأوروبية باتحاد اللحوم والصيد وبالتالي فإن الاتحادات النوعية العربية يمكن ان يحقق كل منها سوقاً مشتركة في المجال الذي يمتد

توسيع العضوية
وحول ترسيخ قاعدة العضوية باقتصاد وعسونة الدول التي انضمت خلالها للفترة الماضية قال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنه يرحب بمبادرة الدول التي انضمت من المجلس مثل الكويت والإمارات كما أنه تم إرسال خطابات إلى كل الدول العربية للانضمام للاتحاد مشيراً إلى أن عدد الأعضاء ليس

هو الفيصل ولكن المهم ان تكون العضوية فاعلة ونشطة
خطوة مهمة

وقال الدكتور جويلي إن مصر، ليبيا، العراق انفتحت على اقتصاد الفترة الزمنية لمنظمة التجارة الحرة وتم الاتفاق المبدئي على السلع والمنتجات التي يتم تداولها بين الدول الثلاث ليصبح للتجارة التجارية بين هذه الدول حراً تماماً وضع المجلس

وفيما يتعلق بنجاح المجلس في تنفيذ أهدافه رغم المشاكل المتراكمة والتي وصلت إلى عدم سداد الدول الأعضاء للرسم السنوية قال أمين عام المجلس إن المجلس فعلاً يعاني من مشاكل مالية وإدارية وأن الفترة الماضية شهدت اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء وأنه من المنتظر حل المشاكل المالية في وقت قريب كما يجسرى إعانة هيئة المجلس

النشر في الصحافة الصحفية والمعلومات

في البداية أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن مصر تتمتع لعدد الأكبر في تصديق الجهود العربية نحو تحقيق السوق العربية كما أن الرئيس مبارك يؤكد دائماً أهمية التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للمنطقة العربية وأضاف أن للجامعة الآن شديدة والتكتلات الاقتصادية تزداد قوة يوماً بعد آخر وهو ما يؤكد أن التكتل العربي أمر حتمي وضروري للمنافسة على الصالح العربي والإنحداد بها من دائرة التهميش

قمة اقتصادية
وحول الدعوة إلى قمة اقتصادية عربية أوضح الدكتور احمد جويلي ان دعوته لعقد قمة اقتصادية ليست من باب البعثة أو التزوم فجميع دول العالم تنسق مواقفها سواء على مستوى الدول الكبرى أو القومية ببلول انعقاد قمة الدول الصناعية، قمة دول الـ ١٥ والكوميسا وبالتالي فإن الدعوة لقمة اقتصادية عربية أمر ملغى وملغوب موضوعاً أن السياسات لاتهم ولكن المطلوب لاجتماع عربي

يناقش الموقف الاقتصادي والتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وتحديد كيفية التعامل معها وليس هناك إلزام على أي طرف للقول ما يتفق مع مصالحه.

الإرادة السياسية

وفيما يتعلق بمستوى الإرادة السياسية العربية من تمثيل مشروع التكامل الاقتصادي أشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن ذلك ربما كان صحيحاً في الماضي أما الآن فالوضع مختلف والإرادة السياسية تزيد مشروع التكامل إلا أننا في حاجة إلى ترجمة الخطاب السياسي لخطوات عملية خاصة أن الاقتصاد لم يصبح الآن في مستويات المعكومات وحدها فالقطاع الخاص أصبح شريكاً أساسياً في رسم وتنفيذ الخريطة الاقتصادية

وأضاف أن الاقتصاد أصبح المحرك الأساسي لتوجهات الدول وبصفة خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم حالياً



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٧٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتحديث إداراته لتتلاءم مع لغة العصر وتتيح الفرصة لاتخاذ

القرارات المناسبة بناء على دراسات صحيحة وحديثة.

التكتلات الإقليمية

وأكد الدكتور أحمد جويلي أن انضمام مصر أو أي من الدول العربية للتكتلات الإقليمية لا يعطي دليلاً على عدم إعطاء الأهمية المطلوب للسوق العربية المشتركة حيث إن الانضمام لهذه التكتلات يتيح لباقي الدول العربية تحديد الأساليب الأمثل للتعامل معها وتحديد إيجابياتها وسلبياتها بالنسبة للإقتصاد العربي موضعاً أن الدول العربية مطالبة بوضع سيناريوهات مستقبلية للتعامل مع هذه التكتلات وعدم اللجوء في دائرة رد الفعل ويجب تحديد الإجراءات المطلوبة لتفادي سلبيات هذه التكتلات وتعظيم الإيجابيات بالنسبة للإقتصاد العربي.

توزيع القرارات

وفي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن يكون لدى الدول العربية الغنية اعتقاد قوي بأن انضمامها للسوق العربية سوف يؤدي إلى استغلالها لمصالح الدول العربية الفقيرة مؤكداً عدم صحة

ذلك وأنه لا يمكن القول بوجود دولة فقيرة بصفة مطلقة فكل دولة لها مزايا نسبية إذا ما تم توطينها بصورة صحيحة تصبح ذات مكانة إقتصادية مميزة بتليل أن دولة مثل جيبوتي لديها ميناء من أهم موانئ البحر الأحمر ويمكن أن يكون المنفذ الأساسي لتجارة الدول العربية مع إفريقيا. كما أن تجارة الخدمات يمكن أن تمثل مصدراً كبيراً للدخل بالنسبة للدول التي لديها فائز نسبي في الموارد الطبيعية.

وفي النهاية أكد الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن لدى الدول العربية صناعات كثيرة يمكن أن تكون نموذجا ناجحاً لصناعة عربية عالمية مشيراً إلى إمكانيات مصر والسعودية والكويت في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماويات وكذلك صناعة الأدوية حيث تمثل هذه الصناعات نواة نشطة يمكن أن يتمسك من خلالها حلم السوق العربية المشتركة.

أحمد مختار

0439285



0439285